المُسْتقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 – 9834

تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية

مؤسسة دولية غير حكومية مقرها لبنان

(مرسوم رقم 4174 عام 2000)

شروط النشر

يمكن المساهمة في مجلة المستقبل العربي من خلال عدة أبواب وفق شروط النشر التالية:

1 ـ **الدراسات**: يجب أن تتوافر في الدراسة شروط البحث العلمي، لناحية المنهج والتأصيل، والاستناد إلى معطيات ووقائع حسية، وصحة المعلومات، والأمانة في الاقتباس، والدقة في ذكر الهوامش والمراجع، والبناء النصي واللغوي المتماسك والواضح، البعيد من الحشو والتكرار، والابتعاد من التعميمات والانتقائية، ومن الأحكام المسبقة غير المستندة إلى براهين وإلى تراكمات معرفية ونتائج بحثية سابقة وجديدة. على أن تكون الدراسة في حدود 5000 – 7000 كلمة.

2 ـ **مقالات وآراء**: تناقش المقالة التي تدرج في هذا الباب موضوعًا خلافيًا، بلغة عقلانية وموضوعية، أو ملفًا ساخنًا، أو مقاربة تطرح وجهة نظر مغايرة، أو تقدم رؤية أو مقترحًا مستقبليًا لشأن عربي ما أو شأن عالمي مؤثر عربيًا؛ كل ذلك بنمط تفكير وبأسلوب تحليل معمّقين، بعيدين من الخطاب اليومي والارتجالية. على أن تكون المقالة في حدود 3000 – 4000 كلمة.

3 – **مراجعات كتب**: تتضمن المراجعة عرضًا لمضمون كتاب صادر حديثًا، باللغة العربية أو بلغة أجنبية، ومناقشة هذا المضمون ونقده، مع ضرورة إلقاء الضوء على هيكلية الكتاب والمنهجيات التي يعتمدها والخلفية النظرية والفكرية التي تحكمه. على أن تكون المراجعة في حدود 1500 – 2500 كلمة.

4 ـ أبواب غير ثابتة مثل باب **أعلام** الذي يلقي الضوء على الأعمال الفكرية والتجربة الحياتية لأحد الأعلام العرب الذين تستحق أعمالهم وتجاربهم وإنجازاتهم التوقف عندها واستخلاص الدروس منها؛ أو باب **مقابلات** الذي يحاور أحد الأعلام العرب، أو غير العرب، حول تجربته أو آرائه الفكرية أو السياسية أو الثقافية؛ أو باب **مؤتمرات** الذي يلخِّص ويناقش نقديًا وقائع مؤتمر أو ندوة علمية، على أن يقع النص في هذه الأبواب في حدود 2000 ـ 3000 كلمة.

5 ـ تخضع النصوص للتحكيم المعمي من جانب لجنة من الباحثين والأكاديميين المتخصصين.

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.or3g>

3 ـ دار المنظومة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الخامسة والأربعون | الثالث والعشرون والخمسمئة | أيلول/سبتمبر 2022

المحتويات

■ افتتاحية العدد

□ **نهج المقاومة والعمل القومي العربي:**
هل يقوم أحدهما مقام الآخر؟ ..... إبراهيم علوش 7

■ دراسات

□ **حيثيات حوار العالَمَين العربي والغربي**
في ميزان نظرية الرموز الثقافية ..... محمود الذوادي 11

كانت قضية صدام الثقافات أو حوارها وما زالت موضوع الساعة. وربما زاد وباء كورونا هذه القضية حدةً بسبب ما يمكن أن يقترن بهذا الوباء من خوف من الآخر والكراهية له ومن ثم محاولة الابتعاد منه قدر المستطاع. في المقابل ينادي الخطاب السياسي والثقافي العربي بالرغبة في الحوار مع الغرب. يعتمد الكاتب في هذه الدراسة على نظريته للرموز الثقافية، للمساهمة في فهم وتفسير حيثيات هذا الحوار. تتمثل هذه النظرية بأن «الإنسان كائن ثقافي بالطبع» في المقام الأول، بسبب مركزية ما يسميه الكاتب «الرموز الثقافية» في هويته، التي يتميز بها الإنسان على بقية الأجناس الحية والآلات الحديثة ذات الذكاء الاصطناعي.

□ **المقاربة الأوروبية للأزمة الليبية: محدودية**
الشراكة الأمنية الأورومتوسطية ..... أحمد صلحي 23

تقارب هذه الدراسة الشراكة الأورو-متوسطية وتحولاتها في ارتباط بمحاورها وتحدياتها، وتنطلق من نهج أوروبي للتعاون لتحقيق الاندماج والتكامل

وتحقيق الأمن المشترك في الفضاء المتوسطي. تبحث هذه الورقة في إشكالية المقاربة الأورو-متوسطية للأزمة الليبية، وهي تفترض أن الأزمة الليبية تشكل اختبارًا لهذه الشراكة، إذ أظهرت محدودية الشراكة الأورو-متوسطية في مقاربة هذه الأزمة لضمان الاستقرار في المنطقة، حيث كان التخبط والتنافس الأوروبيان سببًا في محدوديتها. وتخلص الدراسة إلى الحاجة إلى مقاربة جديدة تكفل تجاوز التنافس الأوروبي، وتعزيز دوره وفق مقاربة تعاونية لحل سياسي لهذه الأزمة الليبية، في أفق إعادة بناء الشراكة الأورو-متوسطية وفق مقاربة تستجيب للتحولات الإقليمية.

□ **المشاركة السياسية للشباب بالمغرب**

وسؤال التمكين ..... سعيد شكاك 43

تبحث هذه الدراسة في واقع المشاركة السياسية للشباب في المغرب وسؤال التمكين بهدف إعادة الاعتبار إلى قيمته وإسهاماته في بناء المجتمع؛ وهو هدف يصطدم بتحديات قانونية ومؤسسية يصعب إنكارها. لكن الشباب في المغرب، لا تنكسر إرادته، وهو ماضٍ في تحسين مشاركته السياسية في تدبير الشأن العام باستمرار، بهدف كسب رهان الاعتراف بكفاءته وقدرته على القيادة داخل المجال السياسي وخارجه في مجتمع قيد التحول. كما أن المشاركة السياسية تعد واجهة نضالية أساسية لفئة الشباب، بوصفها المدخل الأساسي للدفاع عن الديمقراطية، فالفئة الشبابية يجب أن تؤدي دورًا محوريًا في تشجيع المواطنين والمواطنات على الانخراط في الأحزاب السياسية.

□ **التركيبة الديمغرافية لليهود الشرقيين في إسرائيل:**

حقيقة الاندماج والتمييز ..... ربا عبادة مسودة 57

يتكوّن المجتمع الإسرائيلي من مهاجرين ومستوطنين يهود يمثلون مجموعات عرقية مختلفة. وبسبب العدد الكبير لهؤلاء المهاجرين وتنوعهم الثقافي، كان على إسرائيل اتباع الكثير من السياسات من أجل استيعابهم من جهة، ودمجهم

من ناحية أخرى. من هنا بدأت تظهر مشكلة كبيرة في المجتمع الإسرائيلي، وتحديداً تجاه اليهود الشرقيين القادمين من البلدان العربية، الذين يؤلفون جزءاً مهماً من ذلك المجتمع. لكن المجتمع الإسرائيلي بدأ يواجه أزمة كبيرة بسبب اتباع إسرائيل تمييزًا عنصريًا في حق هذه الفئة، وتفضيل اليهود الأوروبيين عليهم، الأمر الذي ولّد صراعًا كبيرًا داخل المجتمع اليهودي ما بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، حاملًا معه أبعاداً طبقية وثقافية وحضارية.

■ كورونا في عالم قلق (ملف ـ 6)

□ **تداعيات جائحة كورونا على الاتحاد الأوروبي** ..... دينا محمد طمان ومحمد شوقي عبد العال العناني 69

أدى ظهور فيروس كورونا وما صاحبه من تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية إلى كشف الكثير من نقاط الضعف في مواجهة الكوارث الكبرى، سواء على مستوى الدول أم على مستوى الكيانات التكاملية الكبرى التي كانت تبدو النموذج الأمثل في العالم. ويعد الاتحاد الأوروبي من أكبر تلك الكيانات التي كشفت الجائحة الكثير من الثغر التي تعتري هذا الكيان الضخم. بل أصبحت الفردية والمصلحة الشخصية وعدم التضامن السمة الواضحة في قرارات الاتحاد خلال الموجة الأولى للجائحة. تلقي هذه الدراسة الضوء على ما وصل إليه الوضع في دول الاتحاد الأوروبي من جرّاء كورونا وعلى مستقبل الاتحاد الأوروبى في مواجهة الكوارث الكبرى.

□ **جائحة كوفيد ـ 19: قيم الديمقراطية الليبرالية تتراجع والقومية في صعود صامت** ..... خديجة زياني ومحمد حليم ليمام 87

تبحث هذه الدراسة في عودة القومية وأثرها في تراجع الديمقراطية وقيم الليبرالية بالتزامن مع جائحة كورونا، وهي تجادل في مختلف التوقعات والآراء حول مدى تصاعد القومية وعودة الحدود أو تراجعهما في حال تزايد التعاون والتضامن الدوليين استجابة للوباء، كما تبحث في توقعات انكفاء الديمقراطية لمصلحة الاستبداد، بما يوسع ويفاقم من التسلطية في مختلف الأنظمة السياسية العالمية. تسلط الدراسة الضوء على حالات الطوارئ كنهج لتكريس الحكم المستبد. وهي تستخلص بعض دروس أزمة كورونا، ولا سيَّما اندفاع عجلة القومية وتخلّف العولمة والديمقراطية لمصلحة نموذج قومي شعبوي ذي ميول استبدادية، استطاع إلى حد ما الترويج لخطابه العنصري الرافض للتعددية.

□ **الرعاية الاجتماعية وتحديات حماية الإنسان من مخاطر «كوفيد 19»** ..... محمد مجاهري 104

مع اشتداد الأزمة الصحية وارتفاع عدد الإصابات بفيروس كورونا وجدت دول العالم نفسها أمام حتمية إعادة النظر في البرامج التنموية بهدف امتصاص الخطر وإيجاد آليات جديدة لحماية المواطنين من كارثة إنسانية قد يحملها المستقبل القريب. وهذا ما يفرض التوجُّه نحو تبني خطط تنموية جديدة تعتمد على تطوير برامج الرعاية الاجتماعية التي تركز على محورين مهمين هما جودة الخدمات الصحية وكفاءة الحماية الاجتماعية، وهذا يتطلب الاستثمار الأمثل في الموارد البشرية عبر تقوية قدراتها وتمكينها من التكيف الإيجابي مع التحولات الطبيعية والاقتصادية عبر ضمان شروط العيش الكريم الذي يمكنه مواصلة التنمية والرفاهية، وهذا يتطلب بدوره إصلاحات عميقة في الرؤى التنموية.

■ مقالات وآراء

□ **المسألة الزراعية في اليمن وارتباطها بالتنمية المستقلة** ..... زيد علي باشا 121

■ أعلام

□ **نظيرة زين الدين (1908 ـ 1976) رائدة من رائدات الفكر النسوي العربي** ..... نادية هناوي 127

■ كتب وقراءات

□ **المسكوت عنه في التاريخ: من فصائل السلام العميلة للاحتلال البريطاني إلى فصائل التنسيق الأمني مع الاحتلال الصهيوني**
(محمد سعيد دلبح) ..... فضل مصطفى النقيب 143

□ **الأحزاب السياسية والاحتجاجات في المغرب (1934 ـ 2020)**
(منية بناني الشرايبي) ..... الحبيب استاتي زين الدين ومصطفى مجيدي 156

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... كابي الخوري 162

الكتب العربية: العدالة الجنائية الدولية والسيادة الوطنية بالإشارة إلى الحالة العربية؛ التجربة العسكرية الفلسطينية: ملاحظات في النظرية والأداء؛ حرب بوتين في سوريا: السياسة الخارجية الروسية وثمن الغياب الأمريكي؛ القوة الناعمة في المنطقة العربية (السعودية، تركيا، إيران): دراسة في الاستراتيجيات والتأثير.

الكتب الأجنبية: The Future Is Degrowth: A Guide to a World beyond Capitalism; Iranian-Saudi Rivalry since 1979: In the Words of Kings and Clerics; The Rights Track: Sound Evidence on Human Rights and Modern Slavery.

التقارير البحثية: The U. S. Role in Iraq's Political Crisis: Guidelines for More Effective Engagement; Truce or Consequences?; Xi Jinping's Guns of August.

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: فارس أبي صعب

صورة الغلاف:
لوحة للفنان التشكيلي الفلسطيني نبيل العناني.

نهج المقاومة والعمل القومي العربي: هل يقوم أحدهما مقام الآخر؟

إبراهيم علوش(*)

أستاذ جامعي ومفكر قومي.

شخصت الأبصار إلى غزة ثم إلى نابلس في شهر آب/أغسطس الفائت، ولطالما احتضنت عيون الشرفاء كلَّ حالةِ مقاومةٍ متميزة، ولو كانت تحديًا للهيمنة الغربية، أو موقفًا حازمًا من الحركة الصهيونية العالمية، في أقصى أرجاء الأرض.

يتماهى شرفاء أمتنا مع كل حالة مواجهة فذة اليوم وبالأمس؛ في أمثلة البطولات الفردية البارزة، وفي معارك العرب ضد الغزاة؛ في محمد بن عبد الكريم الخطابي وعمر المختار وصالح العلي وعز الدين القسام وثورة العشرين في العراق، وفي تيسير الجعبري وإبراهيم النابلسي وأفواج شهداء فلسطين؛ في عملٍ فني ملتزم، وفي ملحمةٍ ميدانيةٍ يسطرها فتيان الحجارة أو فارسٌ فلسطينيٌ منفرد؛ في المقاومة العراقية وهي تنسف دبابات الاحتلال الأمريكي، وفي المقاومة اللبنانية وهي تتصدى للغزو الصهيوني في مارون الراس وبنت جبيل عام 2006؛ وفي ظاهرة الرياضيين العرب، شبانًا وشابات، ممن يتخلون، من دون أن يرف لهم جفن، عن حلم العمر بالفوز في بطولةٍ دولية، درءًا لخزي التطبيع مع العدو الصهيوني.

تكثر الأمثلة، ويبقى قاسمُها المشتركُ وقفةَ العز بالرغم من ميزان القوى. وهي وقفةٌ تمثل، بذاتها، نصرًا وطنيًا وقوميًا. فأولئك فتيةٌ لا يتصالحون مع ضمائرهم إلا حين يتصدّون للرياح الصفر مهما غلا الثمن الفردي. ويعنيهم طبعًا، ويعني شعبهم كثيرًا، أن ينتصروا في معاركهم، بيد أن وقفتهم نفسها رصيدٌ للمصلحة العامة، بمعزل عن النتائج الميدانية لمعركتهم في لحظتها، فرُبَّ ظَفَرٍ كاستشهاد عمر المختار في سلوق أو يوسف العظمة في ميسلون، وربَّ خيبةٍ كتبوُّء المناصب في ظل احتلال، والعبرة بالأثر في الوطن وقضايانا القومية، ومن يحسبها بهذا المقياس،

(*) البريد الإلكتروني: alloush20@gmail.com

لا بمقياسٍ فرديٍ أو انتهازي، يعرف أن البطولة، بذاتها، شرفٌ، وأن أمتنا العربية تعتنق بطلها في لحظة الشدة، منتصرًا ومهزومًا.

المقاومة كمصلحة استراتيجية عربية عليا

تعريف المقاومة، وطنيًا وقوميًا، هو مواجهة الغزو الخارجي، والسعي لإعاقته، وصولًا إلى إيقاف زخمه، ومنعه من الاستقرار حيث تمدد، ونرى بصورةٍ متزايدة أن مثل ذلك الغزو كثيرًا ما لا يتخذ أنماطًا عسكريةً تقليديةً، فقد يتخذ صورةَ حصارٍ مالي واقتصادي، أو غزوٍ ثقافي، أو حملاتٍ إعلامية، أو صورةَ حربٍ هجينة من نمط حروب الجيل الرابع تستخدم فيها أدوات مركبة ومتعددة، منها الإرهاب والحرب الإلكترونية والبرمجة النفسية.

لذلك، فإن المقاومة لا تتخذ شكلًا عسكريًا فحسب، مع أنه عمودها الفقري، بل يفترض بها، إن أرادت أن تكون مؤثرة، أن ترتقي إلى مستوى التحدي وأن تطوِّر أدواتها وأن تنوِّعها بما يتلاءم مع تنوع أشكال الغزو الجديدة في القرن الحادي والعشرين، حتى على المستوى العسكري الذي دخلت على خطه الأقمار الصناعية والطائرات المسيرة والصواريخ المضادة للصواريخ... إلخ. وليس المطلوب من قوى المقاومة هنا أن تضاهي الدول الكبرى في تصنيع التكنولوجيا العسكرية أو غيرها، بل أن تسعى لتجاوزها وتشتيتها وإيجاد ثغرٍ فيها تحيِّد أثرها في الميدان؛ حفر الأنفاق نموذجًا.

إلكترونيًا، يمكن تأسيس شبكات مقاومة هدفها التصدي للفيروسات والاختراقات والذباب الإلكتروني وما شابه، أو شبكات مقاومة لتجاوز دكتاتورية إدارات وسائل التواصل الاجتماعي، المتقنعة بتطبيق «مقاييس المجتمع»، بينما تسعى لهندسة اتجاهات رأي عام (Trends) تتساوق مع أجندتها الليبرالية المتصهينة.

لا داعي إلى الإشارة طبعًا إلى أننا أمة منفتحة تاريخيًا، لا منغلقة، وأننا لا نتعامل مع أي تفاعل خارجي بوصفه «اختراقًا» أو «غزوًا»، إنما يدور الحديث هنا بالضرورة عمّا تقوم به قوى معادية تاريخيًا تستهدف الأمة العربية منهجيًا في وعيها وهويتها وبوصلتها وتماسكها الاجتماعي كجزءٍ من استراتيجية الهيمنة والتفكيك وشرعنة الاحتلال الصهيوني.

الاستراتيجية الدفاعية تبقينا أسرى اللحظة الراهنة

تقودنا هذه النقطة مباشرة إلى أمرين مهمين:

أولًا، أن مقاومة قوى الهيمنة الخارجية وأدواتها ومشاريعها هي المصلحة العليا للأمة العربية في هذه المرحلة التاريخية، وبالتالي فإن من يمارس المقاومة ويقدم الجهد والتضحيات والدم والمال في سبيلها يخدم الأمة العربية، سواء كانت عقيدته قومية عربية أم لا، وسواءٌ كان مسيّسًا أو مؤدلجًا أم لا. وما دام يناضل ضد أعداء الأمة ومشاريعهم وأدواتهم ومخططاتهم، وبمقدار ما يكون جهده الرئيسي موجهًا نحو تلك البوصلة، فهو يمارس موضوعيًا عملًا قوميًا حتى لو لم يكن خطابه أو وعيه السياسي كذلك.

يتبع أن وصم بعض قوى المقاومة بأنها مرتبطة بأجندات غير عربية هو جزء من مخطط عزل قوى المقاومة عن شرفاء الأمة العربية الذين يتعاطفون معها بحسِّهم القومي السليم.

يتبع أيضًا أن انجرار بعض المحسوبين على محور المقاومة إلى مهاجمة «العروبة» و«العرب» و«القومية العربية» برعونة، بذريعة ما تقترفه بعض الأنظمة العربية الرجعية المطبِّعة، معتقدين أنهم يسجلون بذلك نقاطًا لمصلحة أيديولوجيتهم، إنما يصب في جيب المعسكر المناهض للمقاومة إقليميًا ودوليًا، لأنه يؤكد مزاعمه أن المقاومة إنما هي «مشروع إيراني».

ثانيًا، لم يكن ثمة داعٍ إلى الحديث عن مقاومة لو لم تكن الأمة العربية في وضع دفاعي أصلًا، أي في حالة تلقّي الهجمات التي لا بد من احتوائها وصدّها. فالمقاومة بالتعريف استراتيجية دفاعية، وهي تقوم على خوض حروب مواقع لإعاقة تقدم العدو واستنزافه ورفع تكلفة عدوانه، والعمل خلف خطوطه بكل الوسائل الممكنة، ومنه العمل خلف خطوط العدو في الفضاء الافتراضي، مثلًا عندما نقوم بتشفير تعابيرنا المقاوِمة على موقع «فيسبوك» المسيطر عليه صهيونيًا لكي نمرّرها على صفحاتنا من دون التعرض للحذف أو الحظر أو التقييد.

تسعى الاستراتيجية الدفاعية، إذًا، لكسب الوقت، وتعديل ميزان القوى، ومنع العدو من تحقيق مكاسب جديدة، وتقويض مكاسبه القديمة وتجويفها، وهي بهذا المعنى ضرورةٌ حياتيةٌ للأمة العربية في حالة الضعف والتمزق والضياع التي تعتريها وفي ظل تكالب المفترسين عليها من كل حدبٍ وصوب.

إن المقاومة هي كريات الدم البيض التي يطلقها الجسد العربي غريزيًا للدفاع عن نفسه عند تعرضه لاختراقٍ أو لغزوٍ مستخدمًا كل الأدوات المتاحة، أي أن المقاومة انعكاسٌ لعدم تكافؤ ميزان القوى بين الأمة العربية وبين أعدائها، فلو كان ذلك الجسد قويًا منيعًا، لما كان عرضةً لكل ما يعترينا اليوم، بل لانتقلنا من الدفاع إلى الهجوم، أو لما كنا على الأقل هدفًا مغريًا للهجوم إلى هذا الحد. وإذا استخدمنا مثال «فيسبوك» وقوانينه التعسفية المفروضة علينا، نجد أن الصين مثلًا لديها شبكة تواصل بديلة اسمها «رن رن» (Renren)، وأن لديها محرك بحث بديلًا من «غوغل» اسمه «بايدو»، فهي ليست في حالة دفاعية غير متكافئة إزاء الهيمنة الغربية على عالم الإنترنت.

هذا يعني أن حقل رؤيتنا لا يجوز أن يظل مقيدًا باللحظة الراهنة وشروطها وموازين قواها المائلة ضدنا، التي تفرض علينا استراتيجيات دفاعية بالتعريف؛ فالبقاء في حالة دفاعية إلى الأبد يعني ترك زمام المبادرة الاستراتيجية في أيدي أعدائنا، ما يعني بقاءنا في حيّز رد الفعل استراتيجيًا مهما أبدعنا تكتيكيًا.

المشروع القومي مفتاح الانتقال من الدفاع إلى الهجوم

يجب أن نسأل إذًا: ما سبب الضعف المستشري الذي تركنا مطمعًا للطامعين على مدى قرون؟ لعل الاجتهادات في الإجابة عن السؤال تختلف باختلاف الخلفيات الفكرية لمن يتصدون له، لا بل ستختلف، إلى هذا الحد أو ذاك، ما بين القوميين أنفسهم، ولا سيَّما بعد تأثر بعضهم بالأطروحات الليبرالية المتغرّبة أو بأطروحات الإسلام السياسي، وكلها تراوح ما بين البعد من الغرب و«تحضُّره» و«ديمقراطيته» و«حرياته»، والبعد من التديُّن وعدم اتباع حذافير تعاليم الدين حرفيًا، بحسب هذا المرجع أو ذاك.

ينتمي كاتب هذه السطور إلى المدرسة التي ترى أن سبب ضعفنا كأمة عربية هو عدم وجود دولة وحدة عربية مركزية قوية. ويمكن أن نرى، لو استعرضنا تاريخنا كأمة، قبل الإسلام وبعده،

أن تاريخ الحضارات في الوطن العربي بالذات، هو تاريخ الدول المركزية القوية، وأن تلك الدول كانت تنتج حضاراتٍ أكثر رقيًا كلما كانت أكثر مركزية وشمولًا للأصقاع العربية.

نجد، في المقابل، أن ضعف الدول المركزية كان يُنتج نزعاتٍ انفصالية وتجزئة، وكان يستدعي التدخل الأجنبي والاحتلالات، وأن ذلك بدوره كان ينتج تخلفًا حضاريًا، وأن قوى الهيمنة الخارجية، من السلاجقة إلى الفرنجة إلى العثمانيين إلى الاستعمار الأوروبي الحديث، كانت تتغذى على ضعفِنا وتفككِنا كحالة قومية عربية، وتعيد إنتاج التخلف وتعمُّقه مؤسسيًا في بلادنا.

التجزئة سبب ضعفنا، والضعف يغري الطامعين والغزاة، وكلاهما يعيد إنتاج تخلفنا الحضاري. ونلاحظ، في المقابل، أن الوحدة كانت رافعة نهوضنا دومًا، وما دامت الدول المركزية الناشئة عن الوحدة بيد قوى ذات مشروع عربي (محمد علي باشا الألباني الأصل نموذجًا)، فإننا كنا ننهض أكثر فأكثر، والعكس صحيح.

المهم أن الدولة العربية الواحدة المركزية القوية هي رافعة النهوض الحضاري في وطننا العربي كما يثبت قانون وجودنا التاريخي، سواء كان حكامها وثنيين (قبل الإسلام) أو مسلمين منفتحين أو متشددين أو رواد حداثة مثل محمد علي باشا أو قوميين عربًا أو حتى ماركسيين، فكما لا تهم أيديولوجية المقاوم ما دام يمارس عملًا مقاومًا، كذلك لا تهم أيديولوجية حكام دولة الوحدة ما داموا يعملون لتحقيق الوحدة ويحافظون عليها.

المشروع القومي في مرحلتنا التاريخية الراهنة هو بناء الأدوات وتكريس الوعي وتعبئة القوى التي تمكننا من تحقيق دولة الوحدة. ومن يحقق شروط قيام دولة الوحدة، فهو وحدوي موضوعيًا، حتى لو كان دولة القرامطة.

ونحن اليوم في أمسّ الحاجة إلى إعادة إنتاج المشروع القومي، أي مشروع بناء أدوات تحقيق الوحدة، بكل وسيلة متاحة. ويفضَّل أن يأتي ذلك المشروع بزخم الضغط الشعبي العربي، فإن لم يكن ذلك متاحًا، فعلى النمط البسماركي إن لزم، أو الماوي، أو على نمط الفتح الإسلامي، الذي كان في الواقع حركة وحدة وتحرير ونهضة، لو قرأنا أثره الجغرافي ـ السياسي جيدًا، وعلينا أن نعيد قراءة تاريخ الإسلام قوميًا، وتلك إحدى مهمات المثقفين القوميين.

نقاوم بيد، ونبني المشروع القومي بيدٍ أخرى. فالمقاومة ليست هي المشروع القومي، ولا تحلّ محلّه، والعمل على مشروع قومي من دون الالتفات إلى ضرورات الواقع الراهن، لن يبقي فرصةً للتيار القومي ليبني عليه، والحديث عن بناء مشروع قومي من دون الالتزام بنهج المقاومة وممارستها على الأرض يعني التغاضي عن الخطر الماثل، ويعني عدم قراءة التناقضات كما هي على أرض الواقع، وهو أمر لا يليق بأي قومي جاد. والمقاوم الذي لا يملك أفقًا قوميًا عروبيًا، كما كان يمتلكه الخطابي وعز الدين القسام وغيرهم، معرّض للتجيير والانحراف، كما العروبي الذي لا يلتزم بنهج المقاومة معرضٌ للتجيير والانحراف.

في عالم تتصارع فيه مشاريع دولية وإقليمية كبرى، بعضها صديق وبعضها معادٍ، من لا يمتلك مشروعًا قوميًا خاصًا به سيكون ملعبًا أو مجرد غنائم للآخرين، وكيف نطالب حلفاءنا أن يحترمونا إن لم نكن أندادًا؟ وكيف نصبح أندادًا من دون كتلة عربية وازنة؟ وكيف تصير وازنة إن لم تكن متحدة، وكيف تتحد من دون مشروع قومي؟! □

حيثيات حوار العالَمَين العربي والغربي في ميزان نظرية الرموز الثقافية

محمود الذوادي(*)

عالم الاجتماع ـ تونس.

نظرية الرموز الثقافية

نسعى كثيرًا في تطبيق فكرنا النظري في العلوم الاجتماعية إلى الظواهر الواقعية التي تهتم بدراستها تلك العلوم. فهل تصلح نظريتنا لـ«الرموز الثقافية» اليوم لطرح وتحليل ومناقشة قضية التحاور بين الغرب والوطن العربي؟

دعنا نلقي أولًا بعض الأضواء على معالم نظريتنا. نفضل هنا استعمال كلمة «الثقافات» بدلًا من «الحضارات» في تحليل مسألة الحوار أو الصدام بين الأمم والمجتمعات، إذ الثقافات، في رؤيتنا، هي المؤسِّسة للحضارات وتجلياتها بما فيها القدرة على الحوار أو الصدام مع «الآخر».

إن قضية حوار/صدام الثقافات كانت ولا تزال موضوع الساعة. بالطبع، تأتي مؤلفات المفكر صاموئيل هنتنغتون في الطليعة في العقود الماضية، وسنناقش مقولته لاحقًا في هذا البحث. وربما زادت عدوى وباء الكورونا حدة في مسألة حوار/صدام الثقافات بسبب ما يمكن أن يقترن بهذا الوباء من خوف من الآخر والكراهية له ومن ثم محاولة الابتعاد منه قدر المستطاع.

ينادي اليوم وأمس الخطاب السياسي والثقافي في وطننا العربي على الخصوص بالرغبة في الحوار مع الغرب ـ من دون معرفة حقيقية أحيانًا بالعوامل التي تساعد أو لا تشجع على كسب رهان التحاور مع الآخر بطريقة متكافئة ومتبادلة مرشحة بقوة لمدة طويلة مديدة. تساعد نظريتنا للرموز الثقافية، كما سوف نرى، على المساهمة في فهم وتفسير حيثيات هذا الموضوع

(*) البريد الإلكتروني: m.thawad43@gmail.com.

بحيث يتجلى الممكن وغير الممكن في تحقيق التحاور الحقيقي والمتين بين العالم الغربي ونظيره العربي الإسلامي[1].

إن الجنس البشري هو الوحيد الذي ينفرد بمنظومة الرموز الثقافية وذلك لأنه يتميز عن بقية الأجناس الأخرى بهذا النوع الخاص من اللغة في شكليها المنطوق والمكتوب. بهذه الرؤية للمكانة السامية للغة البشرية، يصبح الدور المركزي للغة البشرية في تكوين منظومة الرموز الثقافية أمرًا واضحًا للعيان.

يسمي الفلاسفة والمفكرون الاجتماعيون في الشرق والغرب الإنسان كائنًا مدنيًا/اجتماعيًا بالطبع. ونريد نحن أن نحاجج هنا بأن مقولة نظريتنا تتمثل بأن «الإنسان كائن ثقافي بالطبع» في المقام الأول[2]، إذ يصعب من دون ذلك أن يكون هذا الإنسان أصلًا مدنيًا/اجتماعيًا بالطبع. فالإنسان كائن ثقافي بالطبع بسبب مركزية ما نصطلح عليه بالرموز الثقافية في هويته. ويعني مصطلح الرموز الثقافية عندنا تلك السمات الثقافية التي يتميز بها الإنسان بطريقة بارزة على كل من الأجناس الحية الأخرى والآلات الحديثة ذات الذكاء الاصطناعي. فاللغة المكتوبة والمنطوقة والمعرفة/العلم والفكر والأديان والقوانين والقيم والأعراف الثقافية هي سمات رئيسية مميزة للجنس البشري. لقد توصلنا أخيرًا إلى استعمال مصطلح مرادف للرموز الثقافية أطلقنا عليه البعد الثالث للإنسان[3]. جاء ابتكارنا لهذا المفهوم من تشخيص جديد لهوية الإنسان. وقع تعريف طبيعة الكائن البشري عمومًا في الديانات والفلسفات والمنظومات الفكرية المتعددة في الشرق والغرب على أنها تتكون من جسد وروح، أي أنها ثنائية التركيبة. ونظرًا إلى مركزية الرموز الثقافية في هوية الإنسان رأينا أنه يجوز إضافة منظومة الرموز الثقافية لإتمام الوصف الوافي للطبيعة البشرية لكي تصبح ثلاثية الأبعاد في الصميم. ومنه سمّينا الإنسان كائنًا ثلاثي الأبعاد[4]. سنستعمل في هذا البحث المصطلحَين كمرادفين في كامل متنه.

اللافت للنظر في هذا الصدد أن العلوم الاجتماعية المعاصرة استعملت مواصفات أخرى للإنسان: كائن اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي بالطبع. فحتى علماء الأنثروبولوجيا لم يجرؤوا على تسمية الإنسان بالكائن الثقافي بالطبع. يمكن القول إن ذلك يعود إلى هيمنة منظور الرؤية

(1) محمود الذوادي: **الثقافة بين تأصيل الرؤية الإسلامية واغتراب منظور العلوم الاجتماعية** (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2006)؛ **المقدمة في علم الاجتماع الثقافي برؤية عربية إسلامية** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مجد، 2010)، و**الإنسان ذلك الكائن الثلاثي الأبعاد: سوسيولوجيا المعرفة في منظومة الرموز البشرية** (تونس: مجمع الأطرش، 2020).

(2) محمود الذوادي، «الإنسان الكائن الثقافي بالطبع في العقل والنقل،» دورية نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية، العدد 16 (شتاء 2022)، ص 21 ـ 45.

(3) الذوادي، **الإنسان ذلك الكائن الثلاثي الأبعاد: سوسيولوجيا المعرفة في منظومة الرموز البشرية**.

(4) المصدر نفسه.

الوضعية في تلك العلوم. فرواد علم الأنثروبولوجيا لا يكادون يرون إمكان دراسة الثقافة لأنها شيء ضبابي وغامض الطبيعة، أي ليست أمرًا ماديًا. وبالتالي، فهي كأنها ليست بالشيء الحقيقي المجسّم والملموس[5].

أولًا: اللغة أمّ الرموز الثقافية جميعًا

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن نظريتنا تعُدّ اللغة أهم عناصر منظومة الرموز الثقافية، إذ من دون اللغة البشرية لا نكاد نتصور مجرد ظهور بقية الرموز الثقافية ناهيك بحضورها القوي في دنيا المجتمعات الإنسانية عبر تاريخها الطويل. إن الجنس البشري هو الوحيد الذي ينفرد بمنظومة الرموز الثقافية، وذلك لأنه يتميز عن بقية الأجناس الأخرى بهذا النوع الخاص من اللغة في شكليها المنطوق والمكتوب. بهذه الرؤية للمكانة السامية للغة البشرية، يصبح الدور المركزي للغة البشرية في تكوين منظومة الرموز الثقافية أمرًا واضحًا للعيان. ومن ثم، فينبغي التأكيد هنا بقوة أن اللغة هي أم الرموز الثقافية جميعًا. أي أنه من دون حضور اللغة البشرية في شكلها المنطوق على الأقل، يكاد يستحيل تصور حتى ظهور بقية الرموز الثقافية ناهيك بوجودها الفعلي والقوي.

ثانيًا: مركزية الرموز الثقافية في هوية الإنسان

تستند مقولتنا هذه إلى ملاحظات ميدانية رئيسية حول خمسة معالم ينفرد بها الجنس البشري عن غيره من الأجناس الحية الأخرى:

1 ـ يتصف النمو الجسمي لأفراد الجنس البشري ببطء مقارنة بسرعة النمو الجسدي الذي نجده عند الحيوانات. على سبيل المثال، صغار الحيوانات تمشي في مدة قصيرة بعد الولادة، بينما لا يستطيع أطفال الجنس البشري المشي إلا بعد مرور سنة كمعدل منذ ولادتهم.

2 ـ يتمتع أفراد الجنس البشري بأمد حياة (سن) أطول من عمر معظم أفراد عالم الحيوانات.

3 ـ ينفرد الجنس البشري بممارسة دور السيادة/الخلافة على الأرض من دون منافسة حقيقية له من طرف بقية الأجناس الأخرى.

4 ـ يتميّز الجنس البشري بطريقة فاصلة وحاسمة عن الأجناس الأخرى بمنظومة ما أطلقنا عليه سابقًا مصطلح الرموز الثقافية أو البعد الثالث للإنسان.

5 ـ يختص أفراد الجنس البشري بهوية ثلاثية الأبعاد تتكوّن من الجانب الجسدي والروح كعامل بث للحياة فيه، من ناحية، وجانب الرموز الثقافية (المشار إليه أعلاه)، من ناحية ثانية.

السؤال البحثي والفكري المشروع بهذا الخصوص هو: هل من علاقة بين تلك المعالم الخمسة التي يتميّز بها الإنسان؟ هناك علاقة مباشرة بين المعْلمين 1 و2، إذ إن النمو الجسمي

(5) L. White, *The Concept of Culture* (Edina, MN: Alpha Editions, 1973), pp. 29-30.

البطيء عند أفراد الجنس البشري يؤدي بالضرورة إلى حاجتهم إلى معدل سن أطول يمكنهم من تحقيق مراحل النمو والنضج المختلفة والمتعددة المستويات.

أما الهوية البشرية الثلاثية الأبعاد التي يتصف بها الإنسان فإنها أيضًا ذات علاقة مباشرة بالعنصر الجسدي (المعْلم 1) للإنسان، من جهة، وعنصر الرموز الثقافية (المعْلم 4)، من جهة أخرى. أما سيادة الجنس البشري فهي ذات علاقة قوية ومباشرة بالمعْلمين 5 و4: الهوية الثنائية الأبعاد والرموز الثقافية. والعنصر المشترك بين هذين المعلمين هو منظومة الرموز الثقافية. وهكذا، يتجلى الدور المركزي والحاسم لمنظومة الرموز الثقافية في تمكين الإنسان وحده من السيادة/الخلافة على الأرض.

1 ـ مقدرة النظرية على التفسير

إن منظومة الرموز الثقافية تسمح بتفسير المعْلمين 1 و2؛ فالنمو الجسمي البطيء عند الإنسان يمكن إرجاعه إلى كون عملية النمو الشاملة عنده تشمل جبهتين: الجبهة الجسمية وجبهة الرموز الثقافية. وهذا خلافًا للنمو الجسدي السريع عند الكائنات الأخرى بسبب فقدانها منظومة الرموز الثقافية بمعناها البشري الواسع والمعقد. وهذا يعني أن نمو الكائن البشري على مستويين يؤدي بالضرورة إلى بطء عملية النمو ككل عنده: أي على الجبهتين. بعبارة أخرى، فانصراف كل جهود عملية النمو عند الإنسان إلى جبهتين لا جبهة واحدة يعطل بالتالي سرعة النمو على الجبهتين عند الإنسان: أي يؤدي إلى بطء في النمو الجسدي والبطء أيضًا في نمو جبهة الرموز الثقافية.

يلخص الرسم التالي مركزية الرموز الثقافية في ذات الإنسان، فيعطي بذلك مشروعية قوية لنظريتنا القائلة بأن الإنسان كائن رموزي ثقافي بالطبع. أي أن الرموز الثقافية تمثل المركزية الأولى في هوية الجنس البشري.

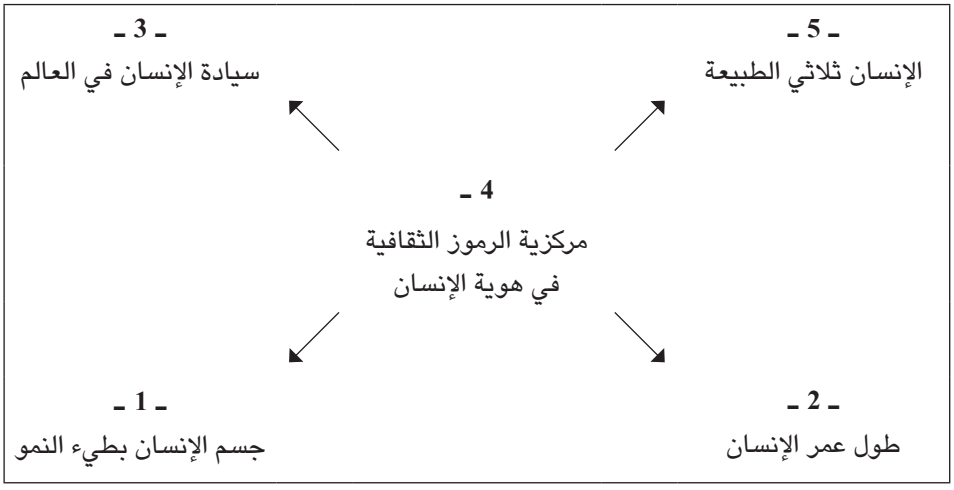

وهناك مشروعية لوصف هذا الإطار التحليلي للرموز الثقافية بأنه نظرية، لأن النظرية هي ذلك الإطار الفكري الذي يفسر عددًا من الظواهر المختلفة[6]. وهذا ما تسعى إليه نظريةُ الرموز الثقافية. فالمَعالم 1، 2، 3، و5 المميزة للإنسان في الرسم هي حصيلة لمركزية الرموز الثقافية في هوية الإنسان. من هنا، تأتي صدقية استعمال الرموز الثقافية لبناء نظرية لفهم وتفسير طبيعة الإنسان وسلوكيات الناس وشؤون مجتمعاتهم. وهي نظرية تتمشى مع ما يسمى مبدأ الشح[7]. يعرف هذا الأخير بأنه استعمال أدنى عدد ممكن من المتغيرات/العوامل من أجل تفسير أقصى عدد ممكن من الظواهر. يتفق معظم فلاسفة العلم اليوم على أن مراعاة الشح في مرحلة تصميم البحث تساهم إسهامًا كبيرًا في تبسيط أطروحة البحث وتحديد الفروض والمتغيرات فيها. لا توجد صيغة واحدة لمبدأ الشح، إذ تداوله العلماء بأسماء ومصطلحات مختلفة لكن مترادفة، مثل مبدأ البساطة وقانون الاقتصاد في الفكر ومبدأ القلة وقاعدة الحذف ومعيار الجمال وغير هذه التسميات. بناء على ما ذكر، يمكن القول إن النظرية الشحيحة هي تلك التي تجتمع فيها البساطة والجمال والأناقة، وهي كلها صفات للنظرية الجيدة. يحتضن منظور «الإنسان كائن ثقافي» بقوة مبدأ الشح. فهو يستعمل أدنى عدد من المتغيرات المتمثل بمتغير واحد يتيم ألا وهو منظومة الرموز الثقافية.

إن اللغة البشرية المنطوقة والمكتوبة تكون هي وحدها المؤهلة لبروز منظومة الرموز الثقافية. فلا يمكن تخيُّل وجود بقية عناصر تلك المنظومة كالدين والعلم والفكر من دون حضور اللغة البشرية المنطوقة على الأقل.

ثالثًا: اللغة ونشأة الثقافة في المجتمع البشري

عند التساؤل عن أهم عنصر في منظومة الرموز الثقافية يقف وراء ميلاد هذه المنظومة المميزة للجنس البشري، فإن اللغة البشرية المنطوقة والمكتوبة تكون هي وحدها المؤهلة لبروز منظومة الرموز الثقافية. فلا يمكن تخيُّل وجود بقية عناصر تلك المنظومة، كالدين والعلم والفكر، من دون حضور اللغة البشرية المنطوقة على الأقل. ومن ثم، جاءت مشروعية اعتبارنا أن اللغة هي أم الرموز الثقافية جميعًا. ونظرًا إلى مركزية اللغة المنطوقة والمكتوبة في نشأة منظومة الرموز البشرية أو الثقافة، فإن وصف الإنسان بأنه حيوان ناطق وصف مشروع جدًا لأن أكثر ما يميز

(6) *Encyclopedia of Sociology* (Guilford, Conn.: The Dushkin Publishing Group, Inc., 1974), pp. 274-276.

(7) John Scott and Gordon Marshall, *Oxford Dictionary of Sociology* (Oxford: Oxford University Press, 2009), p. 548.

الجنس البشري عن بقية الأجناس الأخرى ويعطيه السيادة عليها بواسطة منظومة الرموز الثقافية هي اللغة المنطوقة والمكتوبة. إذًا، فاللغة هي منشئة ظاهرة الثقافة نفسها.

إن حوار الثقافات بين العالم العربي، من ناحية، والعالم الغربي، من ناحية أخرى، يتطلب في المقام الأول من الطرفين معرفة لغات بعضهما بعضًا. وهذا العامل اللغوي ضعيف الحضور والانتشار في المجتمعات الغربية على المستوى الشعبي وحتى النخبوي.

يتبين مما سبق أن مقولتنا تُعلن أن منظومة الرموز الثقافية هي ذلك الجانب غير البيولوجي والفيزيولوجي لهوية الإنسان الثنائية التركيبة (منظومة الرموز الثقافية + الجسم)؛ وأن الرموز الثقافية هي مربط الفرس في هوية الكائن البشري. أي أن هيمنته على بقية الكائنات الأخرى وسيادته عليها يأتي من الجانب غير المادي في هويته المزدوجة. ومن هذا الواقع، فالإنسان ليس حيوانًا ناطقًا فحسب كما قال قدماء الفلاسفة بل هو أيضا كائن رموزي ثقافي بالطبع.

رغم الدور الحاسم الذي تؤديه اللغة في ميلاد منظومة الرموز الثقافية (الثقافة) كما شرحنا ذلك للتو، فإن أشهر تعريف أنثروبولوجي للثقافة في العلوم الاجتماعية المعاصرة لا يذكر اللغة كجزء من الثقافة ناهيك بها كمنشئة لها. يعرّف عالم الأنثروبولوجيا البريطاني الشهير إدوار تيلور الثقافة في كتابه **الثقافة البدائية** (1871) بأنها «ذلك الشيء المعقد الذي يحتوي على المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق وأي قدرات وعادات أخرى يتعلمها الإنسان كعضو في المجتمع».

رابعًا: معرفة لغة الآخر وثقافته ومسألة التحاور معه

بناء على مركزية البعد الثالث للإنسان في هوية الجنس البشري كما حاولنا بيان ذلك في تفاصيل وافية أعلاه، فإن الاشتراك أو التشابه في منظومة الرموز الثقافية بين الأمم والمجتمعات والجماعات يسهل التواصل والتحاور بينها. فالاشتراك أو التشابه بين تلك التجمعات البشرية في الرموز الثقافية يعزز بالتأكيد الاستعداد والتحمس والقدرة على التحاور والتفاعل على المستويين الفردي والجماعي بين ثقافات المجتمعات والحضارات البشرية. هناك ثلاثة عوامل ثقافية رئيسية تقوي من إمكان التقارب والتحاور بين بني البشر:

1 ـ اللغة: فاللغة هي أم الرموز الثقافية جميعًا كما رأينا. أي أنها أهم عناصر المنظومة الثقافية التي تسهل فتح أبواب التقارب والتواصل بين الأفراد والمجموعات البشرية. بعبارة أخرى، إن معرفة لغة الآخر هي تأشيرة (Visa) خضراء للدخول من البوابة الواسعة للاحتكاك به والتعرف إليه. ومن ثم، يمكن القول إن حوار الثقافات بين العالم العربي، من ناحية، والعالم الغربي، من ناحية أخرى، يتطلب في المقام الأول من الطرفين معرفة لغات بعضهما بعضًا. وهذا العامل اللغوي ضعيف الحضور والانتشار في المجتمعات الغربية على المستوى الشعبي وحتى النخبوي. وربما ينطبق هذا أكثر على المجتمع الأمريكي ليس بالنسبة إلى فقدانه لمعرفة لغات العالم العربي فحسب، بل أيضًا في ضُعف معرفته للغات الأجنبية بصفة عامة.

وعلى العكس من ذلك، فإن لنخب الوطن العربي وشعوبه معرفة واسعة ومتمكنة أحيانًا بلغات المجتمعات الغربية المتقدمة وفي طليعتها اللغتان الإنكليزية والفرنسية. وبازدياد نسبة المتعلمين منذ استقلال المجتمعات العربية، فإن انتشار تعلم اللغتين الإنكليزية أو الفرنسية أو هما معًا وغيرهما من اللغات الغربية كالألمانية والإسبانية والروسية... أصبح واقعًا لغويًا منتشرًا نسبيًا في المجتمعات العربية. إن هذا الواقع اللغوي يهيئ بالضرورة المجتمعات العربية ويعزز عندها هاجس التفتح والقدرة الفعلية على الحوار مع المجتمعات الغربية وبخاصة الأكثر تقدمًا، لأن معرفة لغة الآخر ـ كما قلنا ـ هي تأشيرة خضراء للدخول السهل والعفوي في التحاور معه.

أما المجتمعات الغربية المتقدمة فليس لها ما يحفزها على نطاق شعبي واسع على تعلم ولو لغة واحدة من لغات العالمين العربي والإسلامي الرئيسية (العربية والفارسية والتركية والآردية)، إذ طالما يقتصر الأمر في أغلب الأحيان على تعلم بسيط لبعض لغات العالمين العربي والإسلامي لعدد محدود جدًا من الأفراد من العلماء والمستشرقين والدبلوماسيين ورجال الأعمال والاستخبارات، كما تجلى ذلك في الاهتمام المتزايد عند إدارة بوش الابن في تعلّم اللغة العربية من طرف العاملين بوكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA)[8].

2 ـ التعرف إلى ثقافة الآخر: لا يقتصر الأمر في الوطن العربي على مجرد معرفة بعض لغات المجتمعات الغربية كتأشيرات خضر تسهل التحاور معها بل يتجاوز الأمر إلى اكتساب النخب والطبقات الاجتماعية العليا والمتوسطة في المجتمعات العربية على الخصوص معرفة لا بأس بها أو متميزة من ثقافة المجتمعات الغربية المتقدمة وعلومها بحيث يصبح البعض من نخب المتعلمين والمثقفين العرب أكثر إلمامًا ومعرفة بالثقافة والعلوم الغربية من ثقافة مجتمعاتهم وعلومها. وهو وضع يجعل الكثيرين من هؤلاء يشكون عرض الاغتراب الثقافي ومن ثم التعاطف البارز معه والانتساب القوي إلى الثقافة والعلوم الغربية على حساب الثقافة والعلوم العربية. بعبارة أخرى، فمعرفة ثقافة الآخر (الغرب) وعلومه تجاوزت أحيانًا الحدود المعقولة لعملية التحاور مع الغرب عند بعض المتعلمين والمثقفين في الوطن العربي، وذلك عندما يؤدي الانبهار بلغات الغرب وبثقافته وعلومه إلى تحقير وإلغاء التحاور مع الذات عبر رصيد تراث الثقافة والعلوم العربية الإسلامية. وهذا يعَدّ نتيجة لما سمّاه عالم الاجتماع الماليزي الراحل سيد حسين العطاس «العقل السجين»[9].

ما لا شك فيه أنه لا مجال للمقارنة بين معرفة الغربيين المتعلمين والمثقفين للثقافة والعلوم العربية والإسلامية بمعرفة المتعلمين والمثقفين العرب للثقافة والعلوم الغربية كما بيّنا. وبالتالي، فمعرفة الثقافة العربية الإسلامية ضعيفة وغير نزيهة عمومًا عند الأغلبية الساحقة من الغربيين المتعلمين والمثقفين، وهو ما لا يحفزهم على التحاور مع الوطن العربي.

---

(8) تفيد معلومات من مواقع الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) أن جامعة ميشيغان الأمريكية راسلت الطلبة من CIA وFBI في 28 تموز/يوليو 2020 لكي يسجلوا في مقرر اللغة العربية رقم 401 في قسم الدراسات العربية. انظر: Bob Woodward, *Bush at War* (New York: Simon and Schuster, 2002).

(9) Syed Hussein Alatas, «The Captive Mind in Development Studies,» *International Social Sciences Journal*, vol. 28, no. 1 (1972), pp. 9-25.

3 ـ الدين: إذا كان العرب يتفوقون على الغربيين في رغبتهم في التحاور معهم بسبب معرفتهم للغات الغربية وبسبب معرفتهم لثقافة الغرب وعلومه كما أشرنا، فإن عامل الدين يمثل هو الآخر قطبًا جذابًا يشجع ويدفع الأغلبية المسلمة في الوطن العربي وبقية المسلمين غير العرب إلى التحاور والتواصل مع الغرب المسيحي، إذ يؤمن المسلمون، كما هو معروف، بأن المسيحيين هم من أهل الكتاب، وبالتالي فالمسلمون يؤمنون بعيسى نبيًا ورسولًا. أما لجهة موقف أغلبية المسيحيين الغربيين من الإسلام فهو موقف سلبي على العموم، إذ لا تعتقد الديانة المسيحية في نبوة رسول الإسلام محمد بن عبد الله. وتأتي الرسوم المسيئة لصورة الرسول محمد في الدنمارك وفرنسا والفيلم العدائي للقرآن والإسلام في هولندا كآخر شهادات على جهل وعداء كثير من الغربيين للإسلام. ولا يمكن، في المقابل، تصور وقوع مثل تلك الإساءات إلى الرسولين موسى وعيسى عليهما السلام في أرض الإسلام سواء في الوطن العربي أو في المجتمعات المسلمة غير العربية.

إن الهيمنة الغربية الحالية وتاريخ الغرب الاستعماري للشعوب العربية والإسلامية يضعفان كثيرًا من استعداد وقدرة تلك المجتمعات الغربية على الحوار المتكافئ التلقائي والمتحمس والواعد مع المجتمعات العربية والإسلامية.

خامسًا: فقدان المساواة في رغبة التحاور

وفي ضوء تلك المعطيات اللغوية المتمثلة بعدم معرفة سواد المجتمعات الغربية لإحدى لغات العالمين العربي والإسلامي، الكبرى على الأقل، ومحدودية معرفتها للثقافة والعلوم العربية الإسلامية وفقدانها للإيمان وللاعتقاد في محمد كرسول ونبي للإسلام، فإنه لا يجوز الحديث عن المساواة في تأهل ورغبة الطرفين الغربي والعربي الإسلامي في الحوار. إضافة إلى ذلك، فإن الهيمنة الغربية الحالية وتاريخ الغرب الاستعماري للشعوب العربية والإسلامية يضعفان كثيرًا من استعداد وقدرة تلك المجتمعات الغربية على الحوار المتكافئ التلقائي والمتحمس والواعد مع المجتمعات العربية والإسلامية. بل هي تود الحفاظ على علاقة الغالب بالمغلوب في هذا الحوار. ومن ثم، فالمجتمعات الغربية الحديثة هي واقعيًا وموضوعيًا أقل استعدادًا ومقدرة لغويًا وثقافيًا ودينيًا على الدخول في حوار ثقافي واسع ومثمر مع المجتمعات العربية والإسلامية. وفي ظل ظروف الجهل المتفشي في العالم الغربي بلغات وثقافات ودين أغلبية سكان العالمين العربي والإسلامي، فإن الطرف الغربي هو الأكثر تأهلًا وترشحًا لتكوين تصورات واعتقادات نمطية سلبية خاطئة حول العرب والمسلمين ومجتمعاتهم. يرى علم النفس الاجتماعي أن مثل تلك المواقف الجماعية تشجع وتؤهل الغربيين للدخول في صدام مع العالمين العربي والإسلامي بدلًا من الدخول في حوار نزيه ومتوازن معه[10].

(10) Scott and Marshall, *Oxford Dictionary of Sociology,* pp. 595-596.

وما يزيد في صدام الثقافات هو أن هيمنة الغرب العالمية ومصالحه الكبيرة والمتنوعة في العالمين العربي والإسلامي تشجع الغرب أكثر على الهجوم على العالمين العربي والإسلامي. إن السياسة الخارجية الأمريكية ذات النزعة الصدامية لإدارة بوش الابن مع العالمين العربي والإسلامي كانت خير مثال ميداني تتجلى فيه مشروعية تأهل أمريكا القوة العظمى للصدام مع العالمين العربي والإسلامي. وتأتي المنظومة الثقافية لمحافظي إدارة بوش في المقام الأول كعامل حاسم في صدام هذه الإدارة؛ ليس مع العالمين العربي والإسلامي فحسب، بل مع المجموعة الدولية قاطبة[11]. وبالتحديد تزايد وضع العلاقات سوءًا مع كثير من العرب والمسلمين وبخاصة الفلسطينيون في عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب.

سادسًا: تأثر التحاور بالعلاقة التاريخية بين العرب والغرب

يحتاج الحديث عن علاقة العرب والمسلمين بالغرب المسيحي إلى الإشارة إلى الخلفية التاريخية التي ربطت بينهما. فمن جهة، لقد غزا العرب والمسلمون ما يسمى اليوم إسبانيا والبرتغال حيث أقاموا حكمهم وهيمنتهم لقرون. وحاولوا التوسع أكثر في أوروبا وبخاصة على أيدي المسلمين الأتراك. ولا شك في أن المخيال الغربي (تصوره وحالته الذهنية والنفسية) أصبح منذ ذلك التاريخ متوجسًا وخائفًا وعدائيًا للعرب والمسلمين، إذ هم القوة التي هددتهم في عقر دارهم. ينبغي أن يساعد هذا العامل تفسير العداء الخاص الذي يكنه الغرب إزاء العرب والمسلمين بالمقارنة مثلا بموقفه نحو الهنود والصينيين. هناك سهولة في تفسير نظريتنا للرموز الثقافية ظاهرة المخيال الغربي العدائي للعرب والمسلمين وإلى إمكان استمرارها ربما إلى أجل غير مسمى، لأن عناصر منظومة البعد الثالث للإنسان تتصف بنفس مدى زمن طويل.

إن تحالف المجتمعات الغربية كبيرها وصغيرها مع إسرائيل منذ تأسيسها لا يكفي تفسيره فقط بالعوامل الاقتصادية [...] بل يجب أيضًا إعطاء دور مركزي للمنظومة الثقافية الغربية الحاملة لصداقة ضعيفة نحو ثقافة وحضارة العالمين العربي والإسلامي والمتوجسة منهما والمنطوية على كثير من نقص المودة لهما.

ومن جهة ثانية، فقد هُزم العرب والمسلمون في الأندلس وطردوا منها شرّ طرد فسجلوا في مؤلفاتهم هيامهم بالأندلس ولوعتهم عليها وغضبهم على ما تعرضوا له على أيدي المنتصرين الإسبان المسيحيين. لقد ولّدت تلك الأحداث المؤلمة عندهم مخيالًا حاقدًا على الإسبان وعلى الغرب بصفة عامة نتيجة لذلك وعلى الحروب الصليبية والاستعمار الغربي لهم في العصور اللاحقة الحديثة. ومع ذلك، فإن معرفة العرب والمسلمين للغات والثقافات والعلوم الغربية واعتقادهم في الديانتين المسيحية واليهودية تجعلهم، من وجهة نظرية الرموز الثقافية، أكثر تأهلًا وترحيبًا

(11) Woodward, *Bush at War.*

من الغربيين المسيحيين واليهود للدخول في التحاور. وبسبب الفوارق الثقافية على مستويات معرفة لغات الغرب وثقافاته وعلومه والاعتقاد بديانته يجوز القول إن المنظومة الثقافية السلبية ـ كحصيلة للمواجهة المشار إليها مع الغرب ـ قد تغيرت كثيرًا إلى الأحسن في مخيال العرب والمسلمين في العصور الحديثة. وعلى خلاف ذلك، لا تسمح المعطيات السالفة الذكر بأن نتحدث عن وقوع تغيير إيجابي مشابه من ذلك في مخيال الغربيين لمصلحة العرب والمسلمين. بعبارة أخرى، إن الموقف الجماعي في الغرب إزاء العرب والمسلمين ما زالت تغلب عليه السلبية والاتهامات النمطية والتصورات المشحونة بالحقد وفقدان الثقة والكراهية والعداوة.

1 ـ معادلة التحاور المتكافئ

تسمح معطيات التشخيص المطروح أعلاه بالتفاؤل للحديث عن إمكان الظفر بتحاور حقيقي متكافئ لو تتوافر فعلًا الشروط اللازمة بين الغرب والعالمين العربي والإسلامي. فقد شرحنا العوامل الثقافية التي ستجعل الطرف الغربي مؤهلًا للدخول في التحاور المثمر مع العالمين العربي والإسلامي. فكسب الغرب لرهان تعلُّم لغات وأديان ومعرفة ثقافات العرب والمسلمين يشجع الغربيين على عملية التحاور والتعارف بينهم وبين المسلمين من العرب والعجم. وكما ذكرنا، فالطرف العربي والمسلم يملك الاستعداد الكافي للانخراط في عمليتَي التحاور والتعارف مع الآخر (الغرب) بسبب معرفته لديانته ولغاته وتأثره الكبير بثقافته وعلومه.

2 ـ الرموز الثقافية ومساندة الغرب لإسرائيل

إن تحالف المجتمعات الغربية كبيرها وصغيرها مع إسرائيل منذ تأسيسها لا يكفي تفسيره فقط بالعوامل الاقتصادية والإستراتيجية التي تجنيها بعض القوى الغربية الكبرى من ذلك وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية. بل يجب أيضًا إعطاء دور مركزي للمنظومة الثقافية الغربية الحاملة لصداقة ضعيفة نحو ثقافة وحضارة العالمين العربي والإسلامي والمتوجسة منهما والمنطوية على كثير من نقص المودة لهما. فالعداء الثقافي الغربي عداء ذو تاريخ طويل بدأ بشن الحروب الصليبية وتواصل مع حملات الاستعمار في القرنين التاسع عشر والعشرين وانتهى باستمرار قبضة هيمنته المباشرة أو غير المباشرة على معظم مجتمعات العالمين العربي والإسلامي، كما شرحنا.

ربما تفسر مقولتنا الفكرية حول مركزية الرموز الثقافية وأثرها في السلوك البشري أكثر من غيرها من العوامل. فتلك الرموز هي جذور سلوك الغرب المتحيز الذي يتجلى في تواصل مساندة إسرائيل. فالرموز الثقافية تؤثر بقوة في هويات الأفراد والشعوب وفي سلوكياتهم الفردية والجماعية. لقد أبرزنا ذلك في النصف الأول من هذه المقالة. تستمر مساندة الغرب لإسرائيل رغم أن آخر الاستطلاعات العالمية تضع الدولة العبرية في أدنى درجة على سلم قياس سمعة الدول والمجتمعات في عالم اليوم.

فمن وجهة منظور العلوم الاجتماعية الحديثة، يمكن القول إن العداء الثقافي الغربي للإسلام أصبح مَعلمًا منتصب القامة في الشخصية القاعدية للإنسان الغربي. فيعطي هذا الواقع الثقافي مشروعية لسلوكيات الأفراد والمجتمعات الغربية الاستعدادَ الكبير للمساندة الدائمة لإسرائيل على

حساب الحقوق العربية وبخاصة حقوق الشعب الفلسطيني الذي يبقى الشعب الوحيد المحروم حق التمتع بكرامة الاستقلال في عالم اليوم.

سابعًا: حرب أوكرانيا وتجلي التحيِّز الغربي

يشير تعاطف الغرب مع أوكرانيا ضد الغزو الروسي إلى تبنيه سياسة المكيالين: غزو الروس لجارتهم أوكرانيا عدوان لا يُغتفر وغزو العراق البعيد من واشنطن ولندن وحرمان الشعب الفلسطيني الحق في إقامة دولته في أرضه مسألة فيها نظر!

يعود هذا من منظورنا للرموز الثقافية إلى أن المنظومة الثقافية الغربية غير سليمة ومتماسكة في عمق بنيتها الداخلية. من جهة، نادت الثورة الفرنسية ورفعت راية حقوق الإنسان والمواطن في 26 آب/أغسطس 1789. من جهة أخرى، عمل المسؤولون الفرنسيون نقيض ذلك حينما استعمروا الجزائر وتونس والمغرب وغيرها من البلدان في أفريقيا وآسيا وغيرهما. يشير هذا الموقف المتناقض إلى نظرية التنافر الإدراكي في علم النفس الاجتماعي الحديث. تُسمى هذه النظرية باللغة الإنكليزية Cognitive Dissonance لعالم النفس الاجتماعي فستنجر. تساعد هذه النظرية على فهم وتفسير المواقف السلبية للغرب نحو سكان مستعمراته السابقة[12] أو العالم الثالث بصفة عامة. فالنظرية تقرّ بأن الفرد يرغب بطريقة شبه فطرية في أن يتصف نفسيًا بنوع من التماسك الداخلي في منظومة رموزه الثقافية ومنه في عواطفه وأفكاره وتصوراته ومعتقداته. كما أن أفعاله تكون نسقًا من السلوكيات متوازنًا ومتجانسًا. وإذا اضطر الفرد إلى أن يتبنى سلوكًا يتعارض مع نسق قيم منظومة رموزه الثقافية، فإن ذلك يترتب عليه تصدع التوافق والانسجام بين عواطفه وبين تصوراته المنبثقة من رموزه الثقافية وربما من آراء الآخرين. فتنشأ حالة من التنافر الإدراكي وتسبّب اضطرابًا في النسق النفسي للفرد. وعند تطبيق رؤية هذه النظرية على الاتجاه العدائي نحو سكان المستعمرَات السابقة، فإنه يمكن إيراد الإيضاحات التالية:

1 ـ يُعدّ النظر بمسحة دونية لسكان العالم الثالث من طرف المجتمعات الغربية المهيمنة أنه لا ينسجم مع نسق القيم (Values System) الكبير السائد بالمجتمع الفرنسي وغيره من المجتمعات الغربية المتمثل بالحرية والمساواة والأخوة أو ميثاق حقوق الإنسان الذي تنادي به منظمة الأمم المتحدة منذ عقود.

2 ـ بالطبع، يسبّب هذا التنافر اضطرابًا في النسق النفسي لسكان المجتمعات الغربية والسلطات المسؤولة فيها.

3 ـ إن المَخرج من هذا الاضطراب النفسي يحتاج، بحسب نظرية التنافر الإدراكي، إلى تعديلات داخلية في نسق منظومة الرموز الثقافية ومن ثم في العواطف والتصورات والمعتقدات حتى يسترجع أفراد ومسؤولو تلك المجتمعات حالة التوافق والانسجام النفسي داخل بنية شخصياتهم القاعدية. ومنه، يصبح الطريق إلى الانسجام النفسي متمثلًا بتبني تصور/أو اعتقاد

(12) Leon Festinger, *A Theory of Cognitive Dissonance* (New York: Harper, 1957).

إيجابي إزاء المجتمعات النامية. هكذا، نفهم معنى الوظيفة التي يقوم بها الموقف/الاتجاه السلبي إزاء المستعمرات من الدول المستعمِرة. إنه بكل بساطة اتجاه/موقف يعمل على إرجاع التوافق بين الأجزاء المكوّنة لنسق قيّم منظومة الرموز الثقافية للمجتمعات الغربية المهيمنة. وهذا لا يرى الضوء من دون القرب على الأقل من معادلة التوازن في ميزان القوى بين الغرب والمجتمعات النامية وفي طليعتها الشعوب العربية. كما نختم هذه المقالة برسم بعض المعالم التي تفصل بين الخيط الأبيض والخيط الأسود في مسألة إمكانية الحوار العادل بين العالمين العربي والغربي.

ثامنًا: سُبلُ التقارب والتحاور

إن كل ما ورد أعلاه في تحليلنا يدعو إلى القول إن الغرب والعالمين العربي والإسلامي (طرفَي الحوار والتعارف) لا يمكن أن يكونا متساويين في الماضي والحاضر ـ وربما حتى في المستقبل القريب ـ في دوافع الرغبة في الدخول في التحاور والتعارف النزيهيْن والمحافظة عليهما. فشرحُنا لدور عوامل اللغة ومعرفة الثقافة والدين وأثر الاستعمار على الخصوص في مدى تقارب الأفراد والشعوب أو تباعدهم يؤكد أن الطرف العربي متفوق على نظيره الغربي بسبب اكتسابه واحتضانه لرصيد كبير من منظومة الرموز الثقافية الغربية كما فصلنا القول في أبجدية الأمر قيد البحث في أقسام هذه الدراسة.

إن تغيير معادلة هذا الوضع لمصلحة المساواة بين الجانبين أو القرب منها على مستوى معرفة العالم الغربي للإسلام وللغات العالمين العربي والإسلامي أمر صعب المنال في المستقبل المنظور على الأقل، بسبب العوامل المذكورة وفي طليعتها العوامل الثقافية واستمرار هيمنة الغرب في القارات الخمس في عصر العولمة المتوحشة التي تساندها أنظمة حكم ذات قيادات شعوبية وأزمات عالمية أحدثها وباء كورونا وحرب روسيا على أوكرانيا اللذين قد زعزعا ويزعزعان النظام العالمي ويخلطان الأوراق فيه بحيث يقل التواصل بين المجتمعات ويسود منطق العنف الذي ربما هو مجرد مقدمة بسيطة لعنف محتمل قادم يهدد البشرية جمعاء عندما ربما يلجأ الغرب إلى استعمال السلاح النووي وغيره بعضه ضد بعض، كما فعل النظام النازي في الحرب العالمية باستعماله أسلحته الفتاكة يومئذ في أوروبا شرقًا وغربًا □

المقاربة الأوروبية للأزمة الليبية: محدودية الشراكة الأمنية الأورومتوسطية

أحمد صلحي(*)

باحث في القانون العام والعلوم السياسية،
جامعة محمد الخامس، الرباط ـ المغرب.

تقديم

تأسست الشراكة الأوروبية على فلسفة «إعادة توجيه السياسة المتوسطية» بعد نهاية الحرب الباردة، بمنطق سياسة مشتركة بالفضاء المتوسطي، لاعتبارات الأهمية الجيوستراتيجية للمتوسط في تقدير الدول الأوروبية، وأهميته الاستراتيجية كشريان للتجارة الدولية، وتنامي التنافس الدولي على مناطق النفوذ في المنطقة. ولأهمية التعاون الاقتصادي برؤية مستقبلية محورها تشكيل منطقة تجارة حرة مع بلدان المتوسط في إطار سياسة الجوار الأوروبي، وكان التتويج المحوري لها «إعلان برشلونة»، لتتحدد الشراكة الأورومتوسطية وفق رؤية أوروبية؛ بهندسة خطة عمل للتصدي للتحديات بالبيئة المتوسطية بآليات وترتيبات للشراكة والتعاون المشترك، في أفق فضاء للتنمية والسلام والازدهار المشترك، رغم أنها تصنف كإطار لعلاقات غير متوازنة ومؤطرة بشروط؛ كتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وشروط تجارية.

يرتكز الإطار العام للشركة الأورومتوسطية على صوغ استراتيجية موحدة للتعاون الأوروبي مع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط وفق منظورات التعاون والحوار، وعلى قاعدة التنسيق الأوروبي المشترك مع الضفة الجنوبية، وتكثيف علاقات التعاون الثنائية (مع الدول المتوسطية كل على حدة)، أو المتعددة الأطراف (في إطار مقاربات التعاون؛ كمجموعة 5+5، الاتحاد من أجل المتوسط وغيرها) وفق مقاربات التعاون، خدمة للمصالح المشتركة وللتعاون بينهما. وتستند الشراكة بين ضفتي المتوسط إلى مسوغات تاريخية ومصالح مشتركة بين الطرفين، غير أنها تصطدم بتحديات جعلها في خدمة الأوروبيين فقط، إذ تركز على التصدي لمشاكل تدفق

(*) البريد الإلكتروني: esalhi.ahmed@gmail.com.

المهاجرين الأفارقة، أو لارتباطها بشروط اقتصادية وسياسية، إذ يرتبط الدعم الاقتصادي والمالي الأوروبي بمدى التقدم المسجل بالضفة الجنوبية في مجال التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان وغيرها.

في هذا السياق، تتأسس الشراكة المتوسطية للاتحاد الأوروبي مع جنوب المتوسط على نهج أوروبي للتعاون خدمة لمصالحهما مع تعزيز الشراكة دعم دول الضفة الجنوبية، وقد طوّر الاتحاد مقاربة للشراكة مع دول المتوسط لتحقيق الاندماج والتعاون المشترك في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يتأسس البعد الاقتصادي والمالي على التعاون والتكامل الاقتصادي بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية في الضفة الجنوبية للتصدي للفوارق التنموية وتحدياتها السياسية والاجتماعية، بينما يتوقف البعد الاجتماعي والثقافي على قاعدة الحوار الثقافي والمقاربة التنموية لقضايا الشباب والنساء والبيئة...، في حين يرتبط المحور السياسي والأمني بأهمية التعاون لتحقيق الأمن المشترك بالمتوسط، بإنشاء فضاء مشترك للأمن للتصدي للتهديدات الأمنية وتحدياتها.

وعليه، تتأسس الشراكة الأمنية الأورومتوسطية على تحقيق الأمن والسلم بين ضفتي المتوسط، في إطار فضاء مشترك للأمن والسلم على قاعدة التعاون المشترك بين الضفتين، وفقًا لقناعة أساسها أن أمن الضفة الشمالية قائم على إرساء دعائم الأمن في الضفة الجنوبية، فكان محور السياسات الأوروبية خلق منطقة آمنة ومستقرة في جنوب المتوسط، حيث تتعاظم التهديدات الأمنية بين ضفتي المتوسط، رغم اختلاف منطلقاتها وأسبابها العامة، لكن تشابكها استدعى تعاونًا مشتركًا؛ فالضفة الجنوبية تعاني تحديات اقتصادية واجتماعية نتيجة لتنامي الإرهاب وضعف مستويات التنمية، بينما تعاني الضفة الشمالية تنامي تدفقات المهاجرين ومخاطر الارهاب والجريمة المنظمة، التي يعَدّ جنوب المتوسط مصدرًا لها، فكان التعاون بينهما قائمًا على دعم الدول المغاربية لمكافحة تهريب المهاجرين وللتصدي لشبكات التهجير، غير أنها تصطدم بتعقيدات الأوضاع الأمنية بجنوب المتوسط نتيجة تداعيات الأزمة الليبية الممتدة منذ إطاحة معمر القذافي.

في هذا السياق، مثّلت الأزمة الليبية تحديًا للشراكة الأمنية الأوروبية، إذ ساهمت في تنامي التهديدات الأمنية، كتدفقات المهاجرين وتصاعد المخاوف من الحركات الإرهابية في ليبيا على ضفتي المتوسط، كما ساهمت في تعميق التحديات الأمنية والتنموية في شمال أفريقيا، كما فرضت على الأوروبيين ضرورة التحرك الدبلوماسي لوضع حد للاقتتال الداخلي، لتسائل هذه الأزمة آليات التعاون الأمني المشترك وفق الشراكة الأورومتوسطية، والتحركات الأوروبية لمقاربتها.

تكمن أهمية الموضوع في مقاربته للشراكة الأورومتوسطية، وتفاعلاتها منذ إطلاق مسلسل برشلونة على أساس المصالح المشتركة وتبادل المنافع بالفضاء المتوسطي، ومساراتها المتعرجة وتحولاتها لإعادة الهيكلة، والمسارات المتعددة لمقاربة الأزمة الليبية منذ نهاية نظام الرئيس القذافي إلى الانقسام الداخلي والدعم الخارجي والأوروبي والاستقطاب الإقليمي، وأخيرًا، مساءلة جدوى هذه الشراكات الأمنية المتوسطية في إطارها العام لمقاربتها للأزمة الليبية، إذ شكلت هاجسًا لصانع القرار الإقليمي.

جدير بالذكر، أن النقطة الوحيدة للتوافق الأوروبي المشترك هي الوصول إلى حل سلمي متوافق عليه بين أطراف الأزمة، غير أنها تصطدم باختلافات ونقاشات أوروبية ـ أوروبية، ليبقى المعلن عنه متابعة مفوضية الاتحاد للتطورات بليبيا وبذلها الجهود للوصول إلى حل سلمي للأزمة، ودعمها للمساعي الأممية لحلحلة الموقف والوصول إلى نهاية للملف الليبي، رغم أن المخفي هو تباين مصالحهما واختلاف مقارباتها للقضية؛ إذ إن الدعم الخفي لأطراف النزاع الرئيسية (حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا، أو دعم الجنرال خليفة حفتر)، يمثل عاملًا على تعميق الاختلافات الأوروبية في مقاربتها للملف الليبي.

يرتكز الإطار العام للشركة الأورومتوسطية على صوغ استراتيجية موحدة للتعاون الأوروبي مع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط وفق منظورات التعاون والحوار، وعلى قاعدة التنسيق الأوروبي المشترك مع الضفة الجنوبية، وتكثيف علاقات التعاون الثنائية أو المتعددة الأطراف وفق مقاربات التعاون، خدمة للمصالح المشتركة وللتعاون بينهما.

وهكذا، تتأرجح المواقف السياسية للاتحاد بين انقسام داخلي بين الأعضاء نتيجة لاختلاف المصالح بينهما، بلغت حدتها تبادل الاتهامات بين إيطاليا وفرنسا حول دعم الجنرال خليفة حفتر، فساهمت في تعميق الانقسام الأوروبي، وبينهما تتجدد المطالب الدبلوماسية لمفوضية الاتحاد بتحرك عاجل لإنهاء الأزمة، فما مدى مساهمة السياسة الأمنية الأورومتوسطية في مقاربة الأزمة الليبية؟

تنطلق هذه الدراسة من **فرضية أساسية** مؤداها أن التخبط والتنافس الأوروبي في مقاربة الأزمة الليبية يعكس محدودية تفعيل الشراكة الأمنية الأورومتوسطية، لتعزيز بيئة أمنية مشتركة، إذ كانت أولويات الشراكة ضمان استقرار أمني مشترك، فتحدياتها تدبير تنافس إقليمي بين بلدانها. وتتوالى تطورات الأزمة الليبية ومعها يستمر البحث عن أولويات أوروبية في ظل الأزمة الداخلية للاتحاد والتنافس الداخلي بين أطرافه، لتستمر تداعياتها الأمنية إقليميًا في المنطقة المغاربية، وعبرها تنعكس تحدياتها الأمنية على كل المنطقة الأورومتوسطية.

ستقارب هذه الورقة التحولات العامة لسياسة الجوار الأوروبي على صعيد الشراكة والتعاون الأمني، ونهجها من أجل ترسيخ الأمن والسلام بالمتوسط، وتداعياتها بعد تعقيد مسارات الأزمة الليبية نتيجة تداعيات الثورة الليبية والانقسام الداخلي الليبي، وأخيرًا، تحديات وآفاق هذه الشراكة في ظل تعقد الملف الليبي، والمحاولات الإقليمية والأوروبية لإرساء نهاية لها.

أولًا: التعاون والأمن في الشراكة الأورومتوسطية

حدد مسار برشلونة تطلعات دول الاتحاد الأوروبي لعلاقات ممتدة مع دول الجوار المتوسطي، وأطَّر محاورها الأساسية بالشراكة والتعاون، وربط آفاقها المستقبلية بإقامة منطقة

للتبادل الحر، فحاولت سياسة الجوار الأوروبية عبر آليات ومؤسساتها، كالاتحاد من أجل المتوسط، ومنتديات الحوار الثنائية والجماعية، إعادة هيكلة الشراكة وفق التحولات الجيوسياسية بالمنطقة.

1 ـ السياسة الأوروبية للجوار: إطار جديد للشراكة الأورومتوسطية

انطلقت سنة 2004 سياسة الجوار الأوروبي بين دول الاتحاد وبلدان الجوار الأوروبي، تتويجًا لمسار تاريخي من محاولات تأسيس علاقات أوروبية مع دول الجوار الجغرافي، على قاعدة استكمال مسار برشلونة، فساهمت التحولات الدولية والإقليمية في مراجعتها للاستجابة للتحديات الجديدة، لتتحدد أسسها على الشراكة والتعاون والاستثمار بكل المجالات، والتنسيق المشترك كإطار موحد لها، وعلى «الاتحاد من أجل المتوسط» لإعادة تشكيل سياسات الشراكة بالمتوسط وفق مقاربات جديدة.

أ ـ تأسيس سياسة الجوار الأوروبي

مثّلت الشراكة محورًا أساسيًا للاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي وجيوسياسي، فظهرت الملامح الأولى للدعوة إلى تأسيس سياسته المتوسطية بمبادرات للتعاون والحوار، وكانت الانطلاقة الكبرى للمسار بإعلان ميلاد الشراكة الأورومتوسطية من خلال مؤتمر برشلونة يومَي 27 و28 حزيران/يونيو 1995؛ باقتراح إسباني لتعزيز العلاقات الأوروبية في إطار سياسة الجوار الأوروبية مع البلدان المحيطة بالاتحاد؛ وهي على الجانب الأفريقي البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، الكيان الصهيوني، الأردن، سورية)، وفي غرب آسيا (أرمينيا، جورجيا، أذربيجان)، وتضاف إليها ثلاث دول أوروبية خارج الاتحاد (مولدوفيا، أوكرانيا، بيلاروسيا)، وساهمت عوامل كثيرة في إقرار هذه السياسة المتوسطية ـ الأوروبية، وساهم توسيع نطاق الاتحاد الأوروبي شرقًا في وضع سياسة للجوار كآلية لتفضيل علاقاته بجيرانه في الجنوب والشرق غير المرشحين للعضوية.

بدأت الملامح الأولى لمسار السياسة المتوسطية بالتي توّجت بإقرار عملية برشلونة، من خلال السياسات المتوسطية الثلاث (السياسة المتوسطية الجزئية 1958، والمتوسطية الشاملة 1972، والمتوسطية المتجددة 1990)، وتطورت في مقاربة سياسة الجوار قبل تعزيزها بمبادرات وآليات متعددة، ليتحدد وفقها مسار الشراكة الأورومتوسطية على قاعدة التعاون المشترك بالفضاء الأطلسي، كنهج جديد لحسن الجوار الأوروبي مع حدوده الخارجية، لتتحدد معالمها الأساسية على قاعدة الحوار السياسي وتعميق الاندماج الاقتصادي وفق أهداف الاستراتيجية الأمنية الأوروبية[1]، وأطرافها المحورية على الفضاء الأطلسي؛ بين الضفة الشمالية (دول الاتحاد الأوروبي)، مقابل الدول المتوسطية في إشارة إلى دول حوض الأبيض المتوسط بالضفة الشرقية والجنوبية.

وفي سياق متصل، مثّل مؤتمر برشلونة في تشرين الثاني/نوفمبر 1995، إطارًا أوروبيًا لعلاقات التعاون والانفتاح على المتوسط، التي تنطلق من محددات تاريخية وحضارية مشتركة

(1) جويدة حمزاوي، «سياسة الجوار الأوروبية: نحو التأسيس للمتوسط كجماعة أمنية،» **المستقبل العربي**، السنة 41، العدد 471 (أيار/مايو 2018)، ص 124.

بين هذه الفضاءات، وفق آليات ومحاور وشراكات محورية، وتتويجًا للمرحلة الثالثة للسياسة الأوروبية للشراكة المتوسطية، ليحدد كمسار لها، ونص إعلان برشلونة على محدداته ببرامج وآليات للتعاون والشراكة، وتتوخى تعاونًا في جميع الميادين الحيوية في أفق إقامة منطقة للتجارة الحرة مع بلدان المتوسط 2010.

استدعت التحولات الإقليمية بالضفة الجنوبية للمتوسط إعادة هندسة علاقاتها، فحددت المفوضية الأوروبية[2] معالم هذه الشراكة في وثيقة 11 آذار/مارس 2003، «أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع جيراننا في الشرق والجنوب»، عبر تعزيز التعاون المشترك والشراكة الاستراتيجية بين دول الاتحاد مع دول الجوار الأوروبي على قاعدة الشراكة السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية، لبناء فضاء جماعي على قاعدة السلم والأمن والازدهار المشترك، ومن أجل استكمال مسار برشلونة وتطوير روح العلاقات الأورومتوسطية، وتزامنًا مع التحديات العالمية والتحولات العميقة داخل الاتحاد مع استكمال عملية توسيعه في أيار/مايو 2004، تم إقرار سياسة الجوار الأوروبية التي انطلقت في 12 أيار/مايو 2004 على تعزيز العلاقات الأوروبية مع بلدان الجوار المتوسطية والشرق الأوروبية، وتأسست على ثلاثة محاور (أبعاد)[3]:

ـ **البعد السياسي**: تحديد منطقة مشتركة للسلام والاستقرار عبر تعزيز الحوار السياسي والأمني بهدف خلق منطقة سلام واستقرار في حوض البحر المتوسط.

ـ **البعد الاقتصادي**: بناء منطقة للازدهار المشترك من خلال شراكة اقتصادية ومالية، وتأسيس تدريجي لمنطقة تجارة حرة بحلول 2010.

ـ **البعد الثقافي**: تحقيق التقارب بين الشعوب من خلال شراكة ثقافية واجتماعية وبشرية، بهدف تشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية والتقارب بين مجتمعات المتوسط.

تتأسس الشراكة الأمنية الأورومتوسطية على تحقيق الأمن والسلم بين ضفتي المتوسط، في إطار فضاء مشترك للأمن والسلم على قاعدة التعاون المشترك بين الضفتين، وفقًا لقناعة أساسها أن أمن الضفة الشمالية قائم على إرساء دعائم الأمن بالضفة الجنوبية.

لخّصت هذه المحاور الثلاثة أهداف وتطلعات سياسة الجوار الأوروبي لعلاقات شراكة وتعاون بين ضفتي المتوسط، وساهمت آليات التعاون

(2) قدم رئيس المفوضية الأروبية السابق رومانو برودي في محاضرة في جامعة لوفان الكاثوليكية تشرين الثاني/نوفمبر 2004 معالم سياسة الجوار الأوروبية التي انطلق كمشروع للاتحاد لعلاقات شاملة مع دول الجوار، ولخصها في عبارته الشهيرة بأنها «كل شيء ما عدا المؤسسات»، للمزيد، انظر: مهدي بوكعومة، «واقع سياسة الجوار الأوروبية من سياسات الأورو ـ متوسطية،» **مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية**، العدد 4 (حزيران/يونيو 2018)، ص 323.

(3) هشام عبد الكريم وخيرة بن عبد العزيز، «أهمية التعاون الإقليمي في إطار الشراكة الأورومتوسطية،» **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 7 (تموز/يوليو 2014)، ص 149.

المؤسساتية والمالية، ومساراتها السياسية والاقتصادية والأمنية، في ترسيخ إطار محوري لعلاقات ثنائية أو جماعية لتحقيق التكامل والتعاون المشترك بالمتوسط.

في الحصيلة، حدد مسار برشلونة تطلعات دول الاتحاد الأوروبي لعلاقات ممتدة مع دول الجوار المتوسطي، ومحاولاتها بناء فضاء أمني مشترك ومنطقة ازدهار اقتصادي في أفق بناء منطقة حرة للتبادل الاقتصادي، وعُدّ قاعدة للشراكة والتعاون بالفضاء الأورومتوسطي. غير أن حتمية التغيير، استجابة للتحولات الإقليمية، فرضت على الاتحاد إعادة هيكلة الشراكات بالفضاء المتوسطي وفق متطلبات هذه التحولات الجيوسياسية بالمنطقة.

ب ـ الاتحاد من أجل المتوسط وهيكلة سياسة الشراكة

فرضت التحديات التاريخية ومحدودية التعاون والاندماج في علاقات أوروبا بجوارها، تعديلًا جوهريًا في مسار الشراكة الأورومتوسطية، وكانت البداية بقيام مؤسسات «الاتحاد من أجل المتوسط» لتجاوز إكراهات تنزيل السياسة الأوروبية وفق عملية مسار برشلونة، كما ساهمت أحداث «الربيع العربي» في تعديلات محورية لها، بإعادة هيكلة الشراكة على قاعدة تجديد محاورها وتأطيرها لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة.

(1) الاتحاد من أجل المتوسط: انعكست التطورات الإقليمية في منطقة المتوسط وتحولاتها على الشأن الداخلي ومسارات التعاون الإقليمية، وفي مقدمها التعاون المتوسطي. وإدراكًا لتحولاتها تم الاتفاق على قرار أوروبي ـ متوسطي بإنشاء «الاتحاد من أجل المتوسط» كمنتدى سياسي إقليمي بين الاتحاد وبلدان المتوسط بمبادرة من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي[4] في مؤتمر مارسيليا 2008، وراهن على هذا المشروع لإعطاء نفَس جديد للعلاقات الأورومتوسطية، يتوقف على هدف تحقيق الأمن الجماعي في المتوسط والمسؤولية الإنسانية والدور التنموي للاتحاد، ويؤطره التنافس الأوروبي ـ الأمريكي، والرؤية الفرنسية لإطار جديد للشراكة الأوروبية المتوسطية يتجاوز حدود الشراكة والارتقاء بمستوى العلاقات لمستقبل مشترك[5].

أعلن عن قيام الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط كتحديث ولإعادة الاعتبار للشراكة المتوسطية على قاعدة التنمية والشراكة والتعاون لتوطيد العلاقات في مختلف المجالات، وحدِّدت مجالات التعاون الرئيسية في ستة محاور[6]: تنمية الأعمال؛ الشؤون الاجتماعية والمدنية؛ التعليم

---

(4) قدم نيكولا ساركوزي مبادرة «اتحاد المتوسط» كأهم طموح له خلال حملته الانتخابية الرئاسية، أيار/مايو 2007، كمنتدى واتحاد للتعاون ورؤية لتجاوز منطق اتفاقيات الشراكة، وأعاد طرح مبادرته بعد وصوله للإليزيه، إذ قدم في طنجة في تشرين الأول/أكتوبر 2007 بأنه مشروع اتحاد سياسي واقتصادي وثقافي، وانعقد مؤتمر قمة الاتحاد في 13 تموز/يوليو 2008 بحضور ممثلين عن 43 دولة، وقرر المشاركون تغيير التسمية إلى «عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط»، وحددت مؤسساته وتوجهاته.

(5) عزاني راضية ياسينة، «واقع وأبعاد العلاقات الاوروبية مع دول المغرب العربي،» **الحوار المتوسطي**، السنة 10، العدد 1 (آذار/مارس 2019)، ص 315.

(6) «الاتحاد من أجل المتوسط: انطلاقة جديدة لعملية برشلونة،» الاتحاد من أجل المتوسط، <https://ufmsecretariat.org/>.

العالي والبحوث؛ النقل والتنمية الحضرية؛ المياه والبيئة؛ الطاقة والعمل من أجل المناخ، وساهم في مشاريع ومبادرات لتعزيز هذه الأهداف وتحقيق اندماج بين الضفتين، ويساهم التفاعل والحوارات المتبادلة والاجتماعات الوزارية في تعزيز حضوره كمبادرة متوسطية.

في الحصيلة النهائية، حاولت مبادرة الاتحاد تجاوز الإكراهات المصاحبة لعملية برشلونة كرؤية أوروبية وعدم إشراك الشركاء الجنوبيين، فتم إنشاء مؤسسات الاتحاد من أجل المتوسط على قاعدة تمثيلية مشتركة ورئاسة متقاسمة بين ضفتي المتوسط. لقد مثّل الاتحاد من أجل المتوسط دفعة جديدة لهيكلة العلاقات الأورومتوسطية وفق مسار برشلونة، وعلى قاعدة التعاون والتكامل المشترك بين ضفتي المتوسط، غير أن مساره اصطدم بأحداث «الربيع العربي» المفاجئة، التي فرضت على الفاعلين الأوروبيين إعادة مراجعة توجهات الشراكة الأورومتوسطية.

مثّلت الأزمة الليبية تحديًا للشراكة الأمنية الأوروبية، إذ ساهمت في تنامي التهديدات الأمنية، كتدفقات المهاجرين وتصاعد المخاوف من الحركات الإرهابية في ليبيا على ضفتي المتوسط، كما ساهمت في تعميق التحديات الأمنية والتنموية في شمال أفريقيا، كما فرضت على الأوروبيين ضرورة التحرك الدبلوماسي لوضع حد للاقتتال الداخلي.

(2) إعادة هيكلة الشراكة: ساهمت أحداث ما سمي «الربيع العربي» التي اندلعت في تونس فمصر، وسرعان ما انتقلت إلى الفضاء المغاربي والمنطقة العربية، وأدت إلى مزيد من اللاستقرار والاضطرابات السياسية (تنامي الأزمة السورية والانفلات الأمني في ليبيا وتصاعد موجات الإرهاب...)، في تغيير سياسة الجوار الأوروبية، حيث تم إقرار سياسة جديدة تحت مسمى «استجابة جديدة حيال جوار متغير»، كمراجعة لسياسة التصدي للتحديات المستجدة، من أجل إعادة تقييم السياسة الأوروبية لضمان تمكنها مستقبلًا من دعم فاعلية أكبر لإقامة منطقة مستقرة وأمنية ومزدهرة[7].

إلى ذلك، حدد البيان المشترك للاتحاد الأوروبي رؤيته للشراكة وفق المراجعة الجديدة بأنها ذات منفعة متبادلة لكنها بحاجة إلى تعديل، ويجب أن تقوم المقاربة الجديدة على المساءلة المتبادلة وعلى التزام مشترك بالقيم العالمية، وينبه إلى أن ذلك لا يعني سعيًا أوروبيًا لفرض نموذج أو وصفة جاهزة للإصلاح السياسي[8]، لتجاوز الانتقادات الموجهة إلى السياسة الأوروبية ـ المتوسطية بأنها مبنية على منطق ربط الإصلاحات بالدعم المالي، وفي ارتباط بالجانب الأمني، يؤكد البيان أن مصلحة الاتحاد أن يكون له جوار يعيش بسلام، ورؤيته عملًا

(7) حمزاوي، «سياسة الجوار الأوروبية: نحو التأسيس للمتوسط كجماعة أمنية،» ص 135.

(8) بشارة خضر، «الاتحاد الأوروبي والربيع العربي،» **سياسات عربية**، العدد 6 (أيار/مايو 2013)، ص 8.

منسقًا من الاتحاد وتشجيع العمل المشترك مع سياسة الجوار الأوروبية على الساحة الدولية في شأن القضايا الأمنية الرئيسة[9].

وفي هذا السياق، وفي ارتباط بمراجعة وإعادة هيكلة السياسة الأوروبية للجوار، حدد تقرير مشترك موجه إلى البرلمان الأوروبي ومؤسسات الاتحاد معالم هذه المراجعة، بأنها تهدف إلى اقتراح طريقة لبناء شراكات أكثر فاعلية مع الجوار على قاعدة ترسيخ الاستقرار كأولوية لها[10]، وحددت أولوياتها المقترحة في كل المجالات. ورغم ذلك، يسجل أن مبادرات الاتحاد الجديدة اتخذت هيئة «مبادرات تدريجية» لا ترقى إلى مستوى الاستراتيجية الشاملة[11]، إذ يعاني تحديات اقتصادية ومالية، غير أن منطق الشراكة والتعاون لا يزال محوريًا في الفضاء المتوسطي.

مجمل القول، لقد ساهمت التغيرات الجيوسياسية في العالم في مسألة النجاحات والإخفاقات في الشراكة الأورومتوسطية، وعمل الاتحاد لتجاوزها على إعادة تجديدها وفق رؤى جديدة من أجل استثمار آفاقها، غير أنها تظل محكومة بتحديات اللاتكافؤ بين الطرفين، حيث إنها لم تحقق المستويات المطلوبة من التعاون، لتتطلب سلسلة من المراجعات لآلياتها وأطرها، كما يظل هاجس الهجرة في الجانب الأمني مؤطرًا لها، ليبقى هذا المحدد الأمني الإطار المحوري لها، لكن على قاعدة تأهيل دول الجنوب كحاجز للتهديدات والتحديات الأمنية.

2 ـ الشراكة الأمنية في السياسة الأورومتوسطية

تأسست الشراكة على ثلاثة محاور سياسية واقتصادية وأمنية، ورغم أهمية الجانب الاقتصادي في إطار الشراكة والتعاون، فإن الجانب الأمني أضحى يتصدر مساراتها، إذ يركز الهدف المحوري من الشراكة في السياق الأمني على تحقيق السلام والاستقرار والأمن كمحور أساسي للتعاون والجوار الأوروبي. ورغم أنه ينطلق من رؤية أوروبية لأمنها الجماعي، فهو يمثل إطارًا للتعاون الأمني المشترك الثنائي والجماعي، لمقاربة التهديدات والتحديات بالمتوسط على قاعدة التعاون لخلق فضاء مشترك للسلم والأمن.

أ ـ فضاء مشترك للسلم والأمن

ساهمت التحديات الأمنية في إرساء سياسة جديدة للجوار الأوروبي استجابة لها، لتجاوز الإكراهات الأمنية التي خلفتها أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 والإكراهات الجيوسياسية لتوسيع الاتحاد، فاستدعت مقاربتها بمبادرة جديدة للمتوسط. تنطلق الرؤية المتوسطية من محددات محورية، هدفها إقامة فضاء مشترك للسلم والأمن، عبر تحقيق الأمن المشترك للتصدي للمخاطر الأمنية وفق الرؤية الأوروبية (كالتأثيرات البيئية لانتشار الأسلحة النووية، وتدفقات الهجرة غير

(9) المصدر نفسه، ص 11.

(10) «مراجعة السياسة الأوروبية للجوار: تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق،» المفوضية الأوروبية، بروكسيل، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، ص 2، <https://bit.ly/3bKnCYo>.

(11) خضر، المصدر نفسه، ص 10.

النظامية، والتهريب، والجريمة غير المنظمة، والإرهاب...)، بهدف جعل المتوسط منطقة حوار وتعاون متبادل للسلم والاستقرار «كثروة مشتركة يجب تعزيزها بكل الوسائل»[12].

لقد تطور مفهوم الجوار وفق التصورات الأمنية الأوروبية في إطار «الاستراتيجية الأوروبية للأمن» 2003، التي تطلب من الجوار المباشر للاتحاد إطلاق «تجمع بلدان الحكم الرشيد»، إذ إن انخراط الجيران في النزاعات العنيفة والدول الضعيفة حيث تنتشر الجريمة المنظمة و«المجتمعات الفاشلة»، وحيث إن انفجار النمو الديمغرافي على حدود أوروبا يخلق لها مشاكل[13]، لتؤكد هذه الرؤية التوجه الأوروبي للتأسيس لجوار آمن حفاظًا على أمن حدودها ورؤيته للتهديدات الأمنية التي تواجهها أوروبا كفضاء أوروبي مشترك، وكمحدد معالم البعد الأمني في سياساته للجوار. وتمثل هذه التحديات الأمنية بالمتوسط تحديًا مشتركًا؛ تتوخى من دول الضفة الجنوبية التعاون للتصدي للتهديدات الأمنية بالمنطقة، مقابل التزام دول الاتحاد الأوروبي بالانخراط في إدارة ومنع الأزمات بحوض المتوسط ودور أوروبي فاعل في مقاربة الصراعات والأزمات المحلية، وفق منطق تعاون وتشارك يضمن مصالحهما، ويعزز بناء منطقة مستقرة كهدف أساسي لسياسة الجوار الأوروبي.

لقد حددت مفوضية الاتحاد معالم السياسة المتوسطية في الجانب الأمني، القائمة على ضمان خلق بيئة مزدهرة ومستقرة وآمنة في جوار الاتحاد الأوروبي الشرقي والجنوبي، لتشمل علاقاتها الأمنية إدارة الأزمات والهجرة[14]، وفق قاعدة تعزيز الحوار السياسي والأمني من أجل منطقة سلام واستقرار، رغم الإكراهات التي تعترض الفاعلين المحليين والإقليميين، والرهانات التي تواجه العلاقات الأورومتوسطية، لتحكم على المسار الأمني لسياسة الجوار بالمحدودية، إذ انحصرت في علاقات غير متكافئة، تهدد بإفراغ مفهوم الشراكة والحوار من معانيه، وتحويلها إلى مجرد أداة لتحقيق المصالح الأوروبية، فراهن الاتحاد على تعزيز هذه المسارات وفق رؤية مبادرات للتعاون الأمني المشترك.

ب ـ منتدى 5+5 للتعاون الأمني المشترك

سعيًا من الاتحاد الأوروبي لتجاوز إكراهات وعراقيل تعزيز مسار برشلونة، شرع في تأسيس عمليات ومنتديات للتعاون المشترك مع الضفة الجنوبية، تواجه التنافس الأمريكي وتعزز علاقات متينة مع دول الجوار، وتتوافق مع الرؤية الأوروبية للحوار السياسي كأهم مكونات التفاهم عبر المتوسط، وعلى فلسفتها العامة بتطوير هذه العلاقات حول القضايا الثنائية ذات الاهتمام المشترك بكل المجالات[15]، ومن منطلق أهمية التعاون والحوار في المجال السياسي والأمني، تعددت

(12) محمد رشيد، «البعد السياسي والأمني للشراكة الأورو ـ متوسطية،» **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، السنة 35، العدد 2 (2013)، ص 58.

(13) بوكعومة، «واقع سياسة الجوار الاوروبية من سياسات الأورو ـ متوسطية،» ص 322.

(14) حمزاوي، «سياسة الجوار الأوروبية: نحو التأسيس للمتوسط كجماعة أمنية،» ص 127.

(15) رشيد، «البعد السياسي والأمني للشراكة الأورو ـ متوسطية،» ص 59.

التصورات والتوجهات والمبادرات لإرساء تصور واضح وهيكلية للتعاون، أبرزها منتدى 5+5 للتعاون والحوار[16]، لدعم المبادرات المشتركة ولتعزيز الحوار والتعاون بالفضاء المتوسطي.

تأسس المنتدى من أجل احتواء التهديدات الجديدة في الضفة المتوسطية وفق مقاربة الحوار، وتبادل وجهات النظر والتعاون المتبادل بين طرفَي الضفتين، بالضفة المتوسطية الشمالية (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، مالطا)، والدول المغاربية الخمس، حيث انطلق رسميًا عام 1990 في روما كمنتدى إقليمي غير رسمي يتوخى تعزيز التعاون المشترك، وبسبب الخلافات والتحولات الإقليمية تم تجميده لسنوات، لتساهم المبادرة الفرنسية بتفعيله في المجال الأمني في 21 كانون الأول/ديسمبر 2004، بالتركيز على القضايا الأمنية بالمتوسط والتنسيق العملياتي بين الدول الإطار في المبادرة، وقدم اجتماع الرباط الخطة المشتركة لمكافحة الجريمة بالمتوسط على قاعدة التنسيق والتعاون المشترك في المجالات كافة[17].

مثّل الملف الليبي تحديًا للشراكة الأمنية الأوروبية، إذ ساهم استمرار الانقسام السياسي الليبي الداخلي في تنامي التهديدات الأمنية كتدفقات المهاجرين والتحديات الأمنية والتنموية في شمال أفريقيا، ومخاوف من تهديدات الحركات الإرهابية في ليبيا على ضفتي المتوسط.

علاوة على ذلك، حددت أهداف المنتدى في التعاون المشترك بجعله فضاء للسلم والتعاون والاستقرار، وفق مسار مكثف من الحوار والتواصل المشترك بين دول ضفتي المتوسط حول القضايا الأمنية، وفق آلياته الأساسية (اجتماع لوزراء دفاع المجموعة، اللجنة المديرة، واللجان الخاصة) عبر اجتماعات المنتدى، وهو ما جعله نموذجًا للتعاون العسكري الحقيقي بين جيوش الدول الأعضاء، ويعَدّ الآلية الأكثر نجاعة في الحد من الوتيرة المتصاعدة للتهديدات الأمنية[18]، وفي ارتباط بتعزيز السلم والتعاون بينهما وفق قاعدة حسن الجوار، وحافظت على تنظيم منتديات مشتركة تتطرق إلى مختلف المجالات[19]، ومن أجل تعزيز أهميتها، اقترح المغرب تحويل المنتدى

(16) يمكن عدُّ حوار 5+5 حصيلة لحوارات سابقة بدأت في بداية الثمانينيات متمثلة بحوار 3+3 (المغرب، الجزائر، تونس، إيطاليا، إسبانيا فرنسا) بدعوة من الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران لإقامة حوار وتعاون بين ضفتي الشمال والجنوب، وتطور لحوار 5+4 في لقاء طنجة 1989، الذي شمل دول الاتحاد المغاربي الخمس والأوروبية الأربع (فرنسا، ايطاليا، إسبانيا، البرتغال) كمنتدى للحوار حول التحديات المشتركة، وتم تطويره لمنتدى 5+5 بعد ترقية مالطا من صفة عضو مراقب إلى عضو دائم. للمزيد، انظر: ليليا بن منصور، «الجذور التاريخية للشراكة الأورو ـ متوسطية مع الإشارة إلى اتفاق الشراكة الأورو ـ جزائرية،» **مجلة دفاتر اقتصادية** (الجزائر)، العدد 5 (2014)، ص 71 ـ 72.

(17) هشام بن حداد، «التعاون الأمني الجزائري الأوروبي في إطار منتدى 5+5 للدفاع،» **مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية** (المركز الديمقراطي العربي)، العدد 2 (كانون الأول/ديسمبر 2018)، ص 78 ـ 79.

(18) المصدر نفسه، ص 83.

(19) «مجموعة خمسة +خمسة،» الدبلوماسية الفرنسية، <https://bit.ly/3vT06iL>.

الى «مجموعة 10 المتوسطية»، هذه الصيغة الجديدة من شأنها تجاوز منطق المعسكر ضد الآخر، وتعزيز أوجه التعاون والتنسيق والتآزر[20]، من أجل مقاربة التحديات الجديدة في المنطقة.

في النهاية، تطور مسار برشلونة للتعاون في المتوسط، وتنوعت آلياته ومجالات التعاون وفق رؤية شراكة بالفضاء الأطلسي، لكن يؤخذ عليها أنها تتأسس على تعزيز التوجهات الأمنية للاتحاد وتصوراته الأمنية مع جواره، لتعَدّ كمجرد أداة لتحقيق المصالح الأوروبية، فرغم تنويع وتعديل عمليات التعاون والشراكة بالمتوسط، فهي مبادرات لم تتجاوز النظرة إليها كآليات للهيمنة الأوروبية[21]. كما أن محدودية الشراكة تتقاطع مع تنامي التحديات المحيطة بهما، ويعقِّد هذا المسار ضعف الانخراط الأوروبي في التصدي للأزمات الإقليمية، التي ستتضح معالمها في المقاربة الأوروبية للأزمة الليبية، وتحولاتها من الحياد إلى الانخراط فالتنافس على المكاسب، وطوال هذا المسار الممتد للأزمة، يراوح الملف الليبي مكانه ليسائل فلسفة الشراكة وحتمية التعاون والتنسيق الأمني المشترك بحوض المتوسط.

ثانيًا: تحدي الأزمة الليبية للشراكة الأورومتوسطية

تأسست الشراكة الأوروبية مع دول الجوار على التعاون والتنسيق الأمني المشترك بحوض المتوسط للتصدي للتهديدات الأمنية بالمنطقة، وباشرت لسنوات مقاربة أزمة الهجرة واللجوء وتحديات الإرهاب والاستقرار والتنمية بالمنطقة المتوسطية، غير أن تعقيدات الأزمة الليبية وتشعب مساراتها السياسية والأمنية تمثل تحديًا للشراكة الأورومتوسطية، وعكست محدودية المقاربة الأوروبية لإدارة الأزمات بالمتوسط.

1 ـ مقاربة العبء المشترك للأزمة الليبية

تعقدت مسارات الأزمة الليبية نتيجة تداعيات الثورة الليبية، وتضافرت المحاولات الإقليمية والأوروبية لإرساء نهاية لها، وكان الدور الأوروبي محوريًا في بدايتها بدعم الثوار الليبيين، يعززه الاتفاق الأوروبي على إنهاء حقبة القذافي، لتتغير ملامحه مع اندلاع حرب أهلية بين الفرقاء، فعمّق الانقسام الداخلي والاستقطاب الخارجي والأوروبي وتعقيدات الأوضاع الأمنية، مسارات هذه الأزمة الليبية.

أ ـ المسارات المتعرجة للأزمة الليبية

اندلعت الثورة الليبية 17 شباط/فبراير 2011 ضد نظام العقيد معمر القذافي استمرارًا لموجة الاحتجاجات في ما سمي «الربيع العربي» التي انطلقت بتونس لتشمل عدة دول بما فيها ليبيا، غير أن السلمية انتقلت إلى تسليح وعسكرة الثورة بعد إصرار معمر القذافي على البقاء في

(20) الحسن الإدريسي، «المغرب يقترح تحويل منتدى 5+5 إلى مجموعة المتوسطية،» إيلاف، 19 كانون الثاني/يناير 2019، <https://elaphmorocco.com/Web/news/2019/01/33724.html> .

(21) ياسينة، «واقع وأبعاد العلاقات الاوروبية مع دول المغرب العربي،» ص 318.

السلطة وتهديده بتسليح القبائل. وساهم تدخل الحلف الاطلسي بضربات جوية في إنهاء عهد القذافي، بعد أربعين عامًا من سيطرته على المشهد في البلد، فبدأت ترتيبات المرحلة الانتقالية تحت حكم المجلس الانتقالي، بجدول زمني قدر لها أن تنتهي في أيار/مايو 2013[22]، غير أن البرنامج الزمني عرقلته خلافات سياسية داخلية وتجاذبات دولية.

تخبطت ليبيا بعد إسقاط القذافي في الفوضى والإرهاب، فانقسمت البلاد إلى سلطتين تتنازعان الشرعية؛ حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السراج في طرابلس المعترف بها دوليًا، والحكومة الليبية المؤقتة برئاسة عبد الله الثني بالشرق التي يقاتل خليفة حفتر تحت مظلتها، وحكمت التدخلات الإقليمية والدولية على المرحلة الانتقالية بالفشل، وسرعان ما انفجرت الأوضاع الأمنية بعد حرب أهلية بمليشيا داخلية بإيعاز من أطراف خارجية، وحتمت الأزمة السياسة والأمنية على الفاعلين الإقليميين والدوليين التدخل للدفع بالمصالحة الوطنية، كما تواصلت جهود الوساطة الأممية لإنهاء هذه الأزمة الممتدة.

وعلى هذا الأساس، توج الاتفاق السياسي بين الأطراف الليبية[23] المعروف اختصارًا باتفاق الصخيرات، والذي تم التوقيع عليه في المغرب 17 كانون الأول/ديسمبر 2015 بعد مسلسل من المشاورات لإيجاد حل متوافق عليه للأزمة، توج المسار الطويل للتسوية السياسية بين الأطراف الليبية، غير أن التصعيد العسكري بعد هجوم قوات المشير حفتر على العاصمة طرابلس في 4 أبريل 2019، والتدخلات الدولية التركية والروسية[24]، والاتهامات الموجهة لهما بإغراق البلد بالمرتزقة[25]، ساهمت في تعقيد مساراته، بالعودة إلى السلاح وتكريس الانقسام، رغم المحاولات الإقليمية والدولية لحلحلة الملف وإنهاء الأزمة.

وهكذا، مثّل الملف الليبي تحديًا للشراكة الأمنية الأوروبية، إذ ساهم استمرار الانقسام السياسي الليبي الداخلي في تنامي التهديدات الأمنية كتدفقات المهاجرين والتحديات الأمنية والتنموية في شمال أفريقيا، ومخاوف من تهديدات الحركات الإرهابية في ليبيا على ضفتي المتوسط، لتتوجس دول الجوار الإقليمي من تداعيات الأزمة الليبية، كما فرضت هذه الأخيرة على الأوروبيين ضرورة التحرك لوضع حد للاقتتال الداخلي، واستدعت هذه الأزمة مقاربة الملف برؤية الشراكة المتوسطة.

---

(22) بول سالم وأماندا كادليك، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا،» **أوراق كارينغي** (بيروت) (حزيران/يونيو 2012)، ص 3، <https://carnegieendowment.org/files/LIBYA_4.pdf>.

(23) للمزيد، انظر: «الاتفاق السياسي الليبي وضرورة اعادة صياغته،» تقرير الشرق الأوسط رقم 170، مجموعة الأزمات الدولية، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، <https://bit.ly/3C0CD3b>.

(24) بسام بوننى، «الحرب في ليبيا: هل تكرر تركيا وروسيا تجربة «استانا» في ليبيا؟،» بي بي سي، 13 كانون الثاني/يناير 2020، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-51093962>

(25) «مرتزقة موسكو وأنقرة: ليبيا ساحة حرب جديدة بين مقاتلين سوريين،» ديه دبليو، 19 أيار/مايو 2020، <https://bit.ly/3zLcxym>

ب ـ التحركات الأوروبية لمقاربة الأزمة الليبية

شكلت الأزمة الليبية منعرجًا خطيرًا بالضفة المتوسطية، إذ استوجبت تحولًا بالمواقف الأوروبية؛ فبعد أن حافظت أوروبا على مسافة من الأطراف وعلى موقف الحذر والترقب تجاه تطور الأوضاع بعد «أحداث الربيع العربي» ولا سيَّما في تونس ومصر، سارعت كاترين أشتون مسؤولة السياسة الخارجية للاتحاد بإصدار إعلان بخصوص الثورة الليبية في 20 شباط/فبراير، يؤكد أن الاتحاد قلق جدًا من الأحداث التي تتكشف في ليبيا، ويعبر عن استيائه من استخدام السلطات الليبية للعنف[26]، وستتضح معالم التغيير الأوروبية تجاه الأزمة معلنة عن تحول في مواقفها للانخراط في ليبيا.

أضحى بناء الدولة الليبية التحدي الحقيقي بعد إطاحة نظام القذافي 2011، في ظل تنامي التهديدات الأمنية وقوة الجهات القبلية والجماعات الإرهابية والميليشيا المسلحة، وكان توسيع نطاق درجة العنف والاقتتال الداخلي نتيجة مباشرة لضعف الدولة الليبية وانهيارها.

وفي هذا السياق، وأمام استمرار تداعيات الأزمة وإصرار القذافي على الاستمرار في السلطة وتواصل النزاعات الداخلية، اتضحت في السياق الأوروبي معالم الاتجاه لبلورة موقف موحد حول الأزمة، وخصوصية موقف أعضائه المتحمسة لزوال نظام القذافي[27]، فسارعت فرنسا لتعزيز جهودها الدبلوماسية لإقناع الرأي العام الأوروبي بضرورة التدخل في ليبيا لدواع إنسانية، كما ساهمت القوى الأوروبية في التحركات الأممية بمجلس الأمن من أجل المسارعة لإنهاء نظام القذافي، وتوّجت جهودها بقرار مجلس الأمن الرقم 1973 الصادر في آذار/مارس 2011؛ القاضي بفرض منطقة حظر للطيران بهدف عرقلة الطيران الحربي التابع له من قصف المعارضة الليبية، وإقراره تدخل حلف الشمال الأطلسي لتنفيذ ضربات عسكرية على الجيش الليبي، تواصلت إلى غاية الإعلان عن مقتل القذافي (آذار/مارس ـ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2011)[28]، فبدأت محطة المرحلة الانتقالية بتحدياتها وتعقيداتها.

وفي هذا الإطار، أضحى بناء الدولة الليبية التحدي الحقيقي بعد إطاحة نظام القذافي 2011، في ظل تنامي التهديدات الأمنية وقوة الجهات القبلية والجماعات الإرهابية والميليشيا المسلحة، وكان توسيع نطاق درجة العنف والاقتتال الداخلي نتيجة مباشرة لضعف الدولة الليبية وانهيارها، فالفوضى العامة وانهيار مؤسسات البلد كافةً السياسية والأمنية، وتعدد القوى السياسية والخلافات الداخلية بين الفرقاء، رفعت من تكلفة إعادة الإعمار وصعّبت مهمة بناء الدولة وتجاوز

(26) عربي بومدين، «الاستمرار والتغير في العلاقات الأورو ـ مغاربية بعد الحراك العربي،» **المستقبل العربي**، السنة 41، العدد 472 (حزيران/يونيو 2018)، ص 111.

(27) المصدر نفسه، ص 112.

(28) المصدر نفسه، ص 113 ـ 114.

المرحلة الانتقالية[29]. وقد مثّل الاتفاق السياسي الليبي إطارًا لمقاربة هذه التحديات؛ وجاء بعد مسلسل الحوار المعقد بين الفرقاء الليبيين برعاية أممية بإشراف مبعوث الأمين العام السابق مارتن كوبلر، بحضور ممثلين عن مجلس النواب، وقد توّجت جولاته بتوقيع الاتفاق السياسي بين أطراف الصراع في ليبيا المعروف باتفاق الصخيرات كانون الأول/ديسمبر 2015، وعُدّ محطة محورية لإنهاء الحرب والصراع في ليبيا.

وفي سياق آخر، سقطت ليبيا في انقسامات داخلية واستقطاب خارجي، وتطلبت جهودًا دولية وإقليمية لتجاوزها، فظهرت محورية الدور الأوروبي، ففي إطار الدبلوماسية الوقائية للاتحاد الأوروبي تُولي المؤسسات الأوروبية اهتمامًا بالإدارة العسكرية للأزمات الدولية والإقليمية بتعزيز آليات الوقاية وإدارة الازمات[30]؛ فباشرت محاولات من أجل تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية، بعقد لقاءات دولية للوصول إلى حل للأزمة الليبية، كما قدمت تصورات لأعضاء الاتحاد لإنهاء الانقسام الداخلي الليبي ووقف الحرب الأهلية، وساهمت في المشاورات السياسية والدبلوماسية الإقليمية في جولات ممتدة بمؤتمر باليرمو وباريس وبرلين 1 و2.

خلاصة القول، إن تقاطع التدخلات الأوروبية المساهمة في إيجاد حل نهائي للأزمة الليبية، مع محاولات إقليمية ودولية داعمة لجهود الأمم المتحدة لدعم العملية السياسية في ليبيا، كان يمكن أن يمثل عاملًا لإنهاء الأزمة، غير أنها تصطدم بتحديات متعددة تعرقل تحركاتها، بالاستقطاب الخارجي لأطراف الأزمة وحجم التنافس الدولي بليبيا، والمأزق الذي تتخبط فيه المنطقة منذ نهاية نظام القذافي، كما تسائل مساهمة مسارات الشراكة والتعاون في المجال الأمني بالفضاء الأطلسي، لتعزيز فضاء متوسطي آمن ومزدهر.

2 ـ تحديات وآفاق المقاربة الأوروبية للأزمة الليبية

راوحت الأزمة الليبية بين المقاربة السياسية والعسكرية، وساهم التدخل الدولي في تعقيد مساراتها، وعززت الانقسام الداخلي واستمرار الحرب الأهلية في تأزيم الأوضاع، وبدأت المحاولات الأوروبية للانخراط في مقاربة الملف بعد الثورة على نظام القذافي وراوحت مقاربتها الدبلوماسية بين الاتفاق والتعاون والتنافس، فحكمت على جهودها بالمحدودية نتيجة التحديات التي تعترضها.

أ ـ تحديات المقاربة الأوروبية للملف الليبي

ترهن التحديات الكثيرة التوجهات المرسومة للعلاقات الأورومتوسطة بمنطق التعاون المشروط، وتحكم على مسارها العام بالمحدودية، وتؤكد ضعف المسار الأمني لسياسة الجوار الأوروبية، فمحاولات الاتحاد لتعزيز فضاء مشترك للأمن والاستقرار تعترضها انشغالاته بتعزيز

(29) كريستوفر س. شيفيس وجيفري مارتيني، **ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل** (سانتا مونيكا: مؤسسة راند، 2014)، ص 35.

(30) مسعود شوية، «مقاربات الاتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات الدولية،» **مجلة المفكر** (جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر)، العدد 6 (آذار/مارس 2018)، ص 417.

أمنه الإقليمي، لتظهر التحديات الأمنية والأزمات بالمنطقة المتوسطية محدودية المقاربة الأوروبية، ويعدّ الملف الليبي خير معبّر على هذه التحديات، وتحدد معالمها في ثلاثة محاور:

(1) مبادرة أحادية الجانب: تعكس سياسة الجوار الأوروبية إطارًا يتأسس على مبادرة أحادية الجانب لتعكس رؤية أوروبية التمركز، إذ تبرز رؤيتها ومعاييرها للعلاقات بجوارها، كما تتوقف على الهواجس الأمنية الأوروبية؛ فمن جهة، تتحدد مبادرات الاتحاد على أنها طريقة لبناء علاقتها بـ «الآخر» في الجنوب والشرق والتعامل معه كامتداد لـ «الأنا الأوروبية»، لتحكم على دول الجنوب بتبني سياسات تقرر ببروكسيل من دون أن تساهم دول الجنوب في مقاربتها[31]، وهو ما يوضح أنها سياسة صيغت استنادًا إلى الرؤية الأوروبية لتحقيق الاستقرار في المنطقة الجنوبية المحاذية لأوروبا وحوض المتوسط[32]. ومن جهة أخرى، توصف معالم هذه الشراكة بعدم التوازن وعدم التكافؤ، إذ ينفرد الطرف الأقوى ـ الأوروبي ـ بعلاقات وتبادلات للمحافظة على مصالحه، بينما الطرف الضعيف (دول الجنوب) لم تتمكن من إدراج انشغالاتها وطموحاتها من هذه الشراكة[33]، لتحكم هذه المعايير التمييزية على السياسة المتوسطية بالمحدودية، فاستدعت على مراحل، إعادة إنتاج خطابها للشراكة والتعاون بصيغ جديدة؛ بدأت بإقرار السياسات المتوسطية الثلاث، فأعقبتها السياسة المتوسطية ـ عملية برشلونة ومبادرات للتعاون الجماعي كالاتحاد من أجل المتوسط، هذه التغيرات تعكس تحديًا للرؤية الأوروبية ولمنطق الأحادية الذي يلازم هياكلها وآلياتها.

يساهم تعقيد الأزمة الليبية والتجاذبات والانقسامات الإقليمية والدولية حول مقاربة تلك الأزمة، في تعزيز الاستقطاب الخارجي واستمرار الانقسام الداخلي، فيعقد مسارات إنهاء الأزمة ويطرح إشكالات عن آفاقها المستقبلية، ومستقبل دور الاتحاد الأوروبي لتعزيز الاستقرار في المنطقة المتوسطية.

وفي سياق متصل، كان التحدي المحوري للاتحاد هو دفع الدول المغاربية إلى القيام بدور «حارس حدود الاتحاد الأوروبي»[34]، كهاجس لازَمَ علاقات الاتحاد بالجوار الجنوبي، بوصفه مصدرًا للأزمات أو مجرد محطة للتصدي لها، لتتحول دوله إلى مجرد «دركي للاتحاد» وصمام أمان ضد تحديات تدفقات الهجرة والتحديات الأمنية، وستتحدد معالم هذه المقاربة الأوروبية في عدة ملفات كالهجرة واللجوء وحقوق الإنسان...، كما برزت كهاجس لمقاربته للأزمة الليبية؛ إذ ظهرت بوادر المحاولات للانفراد بالمقاربة من دون إشراك الأطراف المتوسطية، حيث اتضحت معالمها باستبعادها الأطراف المحلية في المبادرات الإقليمية لحلحلة الملف الليبي، فمؤتمر برلين 1 للحل السياسي استثنى المغرب والجزائر ودول

(31) حمزاوي، «سياسة الجوار الأوروبية: نحو التأسيس للمتوسط كجماعة أمنية،» ص 124.

(32) رشيد، «البعد السياسي والأمني للشراكة الأورو ـ متوسطية،» ص 58.

(33) حمزاوي، المصدر نفسه، ص 132.

(34) المصدر نفسه، ص 132.

الجوار الليبي[35]، فاستنكرت الرباط هذه المقاربة، كما اعتذرت تونس عن عدم المشاركة لتغييبها عن المسار التحضيري للمؤتمر والدعوة المتأخرة لها[36]، وهذه الاستثناءات تفصح عن تنافس أوروبي حول المنطقة.

(2) التنافس الأوروبي: لقد كشف التنافس الأوروبي اختلافات جوهرية في توجهات أعضاء الاتحاد بالعمق الليبي، وتحديدًا التنافس الفرنسي ـ الإيطالي على المشهد الليبي، عبر الانحياز إلى إحدى أطراف النزاع الليبي الداخلي ودعمه سياسيًا وعسكريًا، فبعدما كانت ليبيا تُصنف حصرًا كساحة اقتصادية لبعض الدول الأوروبية خلال حقبة نظام القذافي كإيطاليا، اعتبرت دول أخرى أن نهاية نظام القذافي يمثل فرصة للحضور بهذا البلد، أبرزها لتعزيز دورها المتنامي بليبيا، فساهم هذا التغيير في الخريطة الجيوسياسية للبلد في تضارب أهدافهما ومصالحهما، إذ ترى روما في الحضور الفرنسي تهديدًا لمصالحها ومنطقة نفوذها التاريخي[37]، بينما تحاول باريس ـ المساهمة في التسريع بالتخلص من القذافي ـ جني ثمار إنهاء عهده. مثلت هذه المعضلة بين البلدين ملامح التنافس والصراع الأوروبي ـ الأوروبي على الساحة الليبية، وستظهر ملامحه في الدفع لمقاربة منحازة لأحد اطراف النزاع.

هكذا، برز إلى الواجهة انقسام داخلي أوروبي حول مقاربة الملف الليبي نتيجة لاختلاف المصالح بينهما، وصلت حدته إلى تبادل الاتهامات بين إيطاليا وفرنسا حول دعم الإليزيه لقوات حفتر[38]، وتطور إلى حرب كلامية بعد اتهام نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الإيطالي، ماتيو سالفيني، فرنسا بأنها «تسلب خيرات أفريقيا» ويضيف أن «لا مصلحة لها ـ فرنسا ـ في استقرار ليبيا، لأن لديها مصالح نفطية تتناقض مع المصالح الإيطالية»[39]. وتوّجت الاتهامات بأزمة دبلوماسية بين البلدين تطورت إلى استدعاء السفراء[40]، وبذلك، تعكس هذه التصريحات الكلامية والاتهامات المتبادلة حجم التنافس على النفوذ في ليبيا، ومستوى الاختلافات بين البلدين في مقاربة الأزمة الليبية.

ينعكس هذا الانقسام الأوروبي والاختلافات بين البلدين، بمبرر حماية مصالحهما وتكريس مناطق نفوذهما بالمنطقة، على المقاربة الأوروبية المشتركة للأزمة الليبية، ويسائل بقوة مسار الشراكات الأوروبية ـ المغاربية في الجانب الأمني، ورغم الاتفاق الأوروبي على رؤية موحدة

---

(35) «مؤتمر برلين: قائمة المدعوين والمغيبين،» **الشروق**، 16/1/2020، <https://bit.ly/3zJc3Zv>.

(36) «المغرب يستغرب وتونس تعتذر: برلين تبحث حلًا لأزمة ليبيا والسراج يدعو لنشر قوة دولية،» الجزيرة.نت، 19 كانون الثاني/يناير 2020، <https://bit.ly/3AbcnS4/>.

(37) محمد عبد الحفظ الشيخ، «التنافس الفرنسي ـ الإيطالي وتداعياته على ليبيا،» **المستقبل العربي**، السنة 42، العدد 484، (حزيران/يونيو 2019)، ص 135 ـ 136.

(38) «الصراع الخفي» يتواصل.. إيطاليا تتهم فرنسا بزعزعة الاستقرار في ليبيا،» سبوتنيك عربي، 8 آذار/مارس 2019، <https://bit.ly/3AcJp4z>.

(39) الشيخ، المصدر نفسه، ص 145.

(40) «في أزمة غير مسبوقة: فرنسا تسحب سفيرها من إيطاليا احتجاجًا،» الجزيرة.نت، 7 شباط/فبراير 2019، <https://bit.ly/2GJFsrS>.

مساندة لجهود الأمم المتحدة في أفق تسوية نهائية للملف الليبي، إلا أن الانحياز إلى أطراف النزاع الداخلي يحول دون التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة، ويؤكد محدودية المقاربة الأوروبية.

(3) محدودية المقاربة الأوروبية: بدأت معالم محدودية التحركات الدبلوماسية الأوروبية لمقاربة الملف الليبي بعد تراجع حجم اهتمامها به، فمقارنة بالتحرك الفرنسي والحماسة الأوروبية الملحوظة لإنهاء نظام القذافي، تراجع زخم التحركات الأوروبية لإنجاح الانتقال الديمقراطي بالبلد، إذ ساهم التنافس الأوروبي ـ الأوروبي على المكاسب في رسم معالم تخبط الاتحاد لمقاربة الأزمة، غير أن التحولات المتتالية في مسار الملف الليبي؛ بتكريس الانقسام الداخلي المهدد للوحدة الترابية للبلد، وتزايد التدخلات الخارجية، ساهمت في إعادة النقاش حول محدودية الدور الأوروبي في إدارة الأزمات الدولية.

الشراكة الأورومتوسطية شاهدة على عراقة ومتانة العلاقات التاريخية المشتركة بين ضفتي المتوسط، والهدف منها تعزيز علاقات الجوار الأوروبي بمحيطه الإقليمي في الفضاء المتوسطي، على قاعدة التعاون والشراكة في جميع المجالات وفق مسار برشلونة، التي انطلقت منذ الإعلان الأوروبي عن سياسة جديدة للجوار محورها الاهتمام بالتعاون الاقتصادي.

وتبعًا لذلك، رافقت تحديات وعوائق مسار التطوير المؤسساتي والعملياتي للاتحاد في مجال إدارة الأزمات الدولية، إذ أظهرت تجاربه للوقاية وإدارة الأزمات ثلاثة مستويات وتحديات أمام فاعلية مقارباته، مستوى التجانس والاستقلالية ومرجعية التفويض، لتنعكس هذه المستويات على مخرجات إقرار سياسة خارجية وأمنية مشتركة[41]، فبلورة موقف موحد حول أزمة تتوقف على مدى قدرة الاتحاد على إلزام أعضائه بقرارات خارجية موحدة، وهو يفتقر إلى هذه الإرادة المشتركة ويحكمه العجز عن العمل بصورة مستقلة وتضارب المصالح الداخلية[42]. وفي ارتباط بالأزمة الليبية، ولتجاوز الانقسامات الأوروبية وللتوافق على قرار أوروبي موحد، يحافظ الاتحاد في حدود المؤسسات على روح المساندة والدعم الدبلوماسي لجهود الأمم المتحدة، من أجل وقف العنف واستكمال العملية السياسية والحوار بين الأطراف الداخلية المتنازعة، لتؤطر المقاربة الأوروبية في الخطاب الدبلوماسي المشترك للاتحاد بمنطق مساندته لجهود الأمم المتحدة لحل سلمي للأزمة، لكن على الجانب الميداني، يظهر الانقسام الأوروبي الواضح، بدعم وانحياز بعض الدول الأوروبية لأطراف النزاع الداخلي، وهو ما يؤشر إلى محدودية دورها لوضع نهاية للأزمة.

إجمالًا، يساهم تعقيد الأزمة الليبية والتجاذبات والانقسامات الإقليمية والدولية حول مقاربة تلك الأزمة، في تعزيز الاستقطاب الخارجي واستمرار الانقسام الداخلي، فيعقد مسارات إنهاء

(41) شوية، «مقاربات الإتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات الدولية،» ص 420.

(42) خضر، «الاتحاد الأوروبي والربيع العربي،» ص 12.

الأزمة ويطرح إشكالات عن آفاقها المستقبلية، ومستقبل دور الاتحاد الأوروبي لتعزيز الاستقرار في المنطقة المتوسطية.

ب ـ الآفاق المستقبلية للمقاربة الأوروبية للأزمة الليبية

إن تطوير الوساطة الأمنية الأوربية ومقاربتها للأزمة الليبية على قاعدة روح الشراكة المتوسطية يبقى الحل الأنسب لمقاربة الملف الليبي، غير أن تفعيل هذا المسار يتوقف على عدة سيناريوهات، يظهر أن أضعفها سيناريو توقيف مسار المساهمة الأوروبية في مقاربة الأزمة الليبية، إذ إن التكهنات تُرجح الانشغال الأوروبي بالأزمة الليبية لتجاوز إكراهات محدودية التأثير، وحتمية المساهمة للحفاظ على مصالح الاتحاد الأوروبي بالمنطقة، لتتأرجح سيناريوهات حضوره بين استمرارية التوجهات السابقة نفسها وبين محاولات إعادة «تجديد الرؤية»[43] الأوروبية لمحاور الشراكة، وبناء مقاربة جديدة للأزمات بالمنطقة المتوسطية.

(1) سيناريوهات الاستمرارية: يعَدّ استمرار التنافس الأوروبي وغياب دور حقيقي للاتحاد الأوروبي حيال الأزمة الليبية أكبر تهديد للشراكة الأمنية ولمقاربة الاتحاد للأزمة الليبية، غير أنه محكوم بحتمية الحضور، يؤطره أن حسبان مسار الشراكة مستمر وممتد، وقد ساهمت الخطوات الأوروبية في إعادة هيكلته ـ أكثر من مرة ـ لمقاربة التحديات التي تعترضه والتغيرات الدولية. وستتواصل المقاربة الأوروبية للملف الليبي على عدة اعتبارات؛ إنها معنية بتغيرات وتهديدات وانعكاسات الملف على دول الجوار وعلى سواحلها، وانسجامًا مع الأدوار المتصاعدة لبعض الدول في المنطقة كفرنسا، بالاستناد إلى أن الاتحاد ملزم بمقاربة الملف بوصفه شريكًا محوريًا في الفضاء المتوسطي.

ولأن الشراكة الأورومتوسطية تتأسس على عقيدة الحوار والدبلوماسية الوقائية للتصدي للتهديدات الأمنية، رغم تحدي التنافس الأوروبي حول النفوذ بالمنطقة، وانعكاسات التدخلات الدولية المساهمة باستمرار الأزمة، ففي كل الأحوال، سيحافظ الاتحاد على استمرار جهوده لحلحلة الملف الليبي، لتتقاطع مع رهان الأمم المتحدة على الحل السياسي على قاعدة اتفاق الصخيرات، ورغم ذلك، تسائل هذه الاستمرارية على المدى البعيد فاعلية الدور الأوروبي، وتحتم عليه ضرورة التغيير وإعادة الهيكلة.

(2) سيناريو التغيير: تحتم عدة اعتبارات إعادة بناء المقاربة الأوروبية على أسس حقيقية؛ تتجاوز حدة التنافس الأوروبي ـ الأوروبي في ليبيا، وتتحرك خارج حسابات الإكراهات والتحديات التي تعترض إقرار سياسة خارجية موحدة، وعبرها رؤية أوروبية موحدة لإدارة الأزمات، وفي مقدمته الأزمة الليبية. ورغم أنها حافظت على اهتمامها بمقاربة الأزمة، ومحاولاتها حلحلة الملف بمبادرات دبلوماسية للوساطة، ورهانها على مؤتمرات إقليمية، فإنها على المدى المتوسط، يمكنها استثمار المكتسبات التي حققتها الأمم المتحدة والتي تحظى بتوافق أوروبي، ودعمها من أجل حل نهائي للملف الليبي، إلا أنها مدعوة على المدى البعيد إلى إعادة مقاربة توجهات وآليات الشراكة

(43) عبد الكريم وبن عبد العزيز، «أهمية التعاون الإقليمي في إطار الشراكة الأورومتوسطية،» ص 157.

في الجانب الأمني، إذ أظهرت التحولات الإقليمية محدودية دورها، وتظهر ملامحه في تقارير مؤسساته لمراجعة سياسة الجوار، وتتوقف ـ بالجانب الأمني ـ على تعزيز التعاون في مجال إصلاح قطاع الأمن ومعالجة الإرهاب والحد من التطرف ومنع الجريمة المنظمة، على أن يركز التعاون في مجال السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة على التعاون وبناء القدرات وإدارة الأزمات والاستجابة لها[44].

في النهاية، إن تغيير المسارات الأوروبية هو السيناريو الأقرب إلى التحقق مستقبلًا، نظرًا إلى عدة اعتبارات: مكانة الدور الأوروبي المحورية للتصدي للتهديدات المشتركة بالمتوسط، ولأن الفاعل المتوسطي يراهن على إنجاح ودعم المبادرات الأممية التي تحظى بتوافق أطراف النزاع، بما يحقق في النهاية إنهاء هذه الأزمة الطويلة وبدء بناء الدولة الليبية الحديثة.

خاتمة

الشراكة الأورومتوسطية شاهدة على عراقة ومتانة العلاقات التاريخية المشتركة بين ضفتي المتوسط، والهدف منها تعزيز علاقات الجوار الأوروبي بمحيطه الإقليمي في الفضاء المتوسطي، على قاعدة التعاون والشراكة في جميع المجالات وفق مسار برشلونة، التي انطلقت منذ الإعلان الأوروبي عن سياسة جديدة للجوار محورها الاهتمام بالتعاون الاقتصادي في أفق إقامة منطقة تجارة حرة بالفضاء المتوسطي، وفي السياق الأمني تطمح إلى إرساء دعائم منطقة للسلام والأمن والاستقرار ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة. وتتعدد التهديدات الأمنية بالمنطقة رغم أن الاتحاد يركز على تحديات الهجرة والإرهاب كمؤطر لعلاقاته بالضفة الجنوبية، غير أن الأزمة الليبية أضحت ساحة محورية لهذه التحديات وتداعياتها على استقرار المنطقة، وفرضت نفسها على الفاعلين الإقليميين لمحاولة إنهاء الأزمة، وإعادة بناء الدولة الليبية.

وقد مثلت الأزمة الليبية تحديًا للشراكة الأمنية الأوروبية، فالانقسام الداخلي والدعم الخارجي والتدخلات الدولية مؤازرة للأطراف الليبية، تساهم في تعقيد مسارات الملف، وتؤجل نجاح المبادرات المتعددة ـ بما يشمل الأوررببة ـ لوقف أعمال العنف بالبلد، كما تساهم في تعقيد الوضع الأمني الإقليمي، ليتقاطع بالتحديات الأمنية بالمتوسط، التي تسعى الدول الأوروبية لمقاربتها وفق نهج الشراكة والحوار بالمتوسط، غير أن إشكالية عدم التكافؤ لازم الإطار العام لهذه المقاربة الأوروبية، رغم تعدد الآليات والبرامج المعتمدة بكل الميادين. وعلى الجانب الأمني، ساهمت الشراكة المعتمدة في تعزيز الحوار والتعاون كإطار لها، غير أنها تتخبط في تعقيدات متعددة، وتعد الأزمة الليبية إطارًا معبرًا عنها؛ فالمحاولات الأوروبية للانخراط بالملف بدأت مبكرًا، غير أنها راوحت بين الحماسة في إنهاء عهد القذافي، والانتظارية لمآلات الأوضاع في ظل الانقسام السياسي الداخلي، لتتوج بانقسام أوروبي ـ أوروبي على المصالح والمكاسب، ولمؤازرة أطراف النزاع في ظل الانقسام الداخلي، لترتهن المبادرات الأوروبية إلى منطق دعم جهود الأمم المتحدة

(44) «مراجعة السياسة الأوروبية للجوار: تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق،» المفوضية الأوروبية، بروكسيل، 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، ص 13 ـ 15.

بليبيا، عوضًا عن ريادتها للجهود الإقليمية لإنهاء الأزمة، ونعتقد أنه يمكن تعزيز دور أوروبي فاعل في الأزمة الليبية على قاعدة الشراكة الأورومتوسطية وفق الملاحظات التالية:

ـ تجاوز التنافس الأوروبي بالساحة الليبية، حيث الملف يقارب وفق رؤية تعزيز المصالح الضيقة لبعض الأطراف الأوروبية، أو محاولاتها تحقيق مكاسب بالساحة الليبية، إذ تعرقل هذه المنافسة الداخلية إقرار رؤية أوروبية منسجمة، فتجاوز التنافس الأوروبي كفيل بإقرار رؤية موحدة للاتحاد.

ـ تعزيز الدور الأوروبي في الأزمة الليبية وفق مقاربة تعاونية لحل سياسي للأزمة الليبية، فرغم المساهمة الدبلوماسية الأوروبية في محاولات لحلحلة الأزمة، فهي تظل رهينة غياب توافقات داخلية، رغم أنها تتوافق على المستوى الرسمي على رؤية دعم جهود الأمم المتحدة والرهان على الحل السياسي للملف.

ـ تفعيل الشراكة الأورومتوسطية بالجانب الأمني وفق التعاون المشترك وعلى قاعدة الدعم والتنسيق والحوار، وتجاوز السردية التي تحكم السياسة الأوروبية، بأن الهدف تعزيز الأمن الأوروبي من تهديدات دول الجوار، فتحقيق حلم الاستقرار بالمنطقة يتطلب مساهمة الطرف الجنوبي لتعزيز رؤية مشتركة للتحديات، عبر إقرار رؤية أوروبية ـ مغاربية موحدة ومشتركة حول الشراكة ومن خلالها حول التحديات بليبيا، ستُشكل دعمًا دبلوماسيًا لإقرار نهاية للأزمة.

ـ إعادة بناء الشراكة الأورومتوسطية وفق مقاربة تستجيب للتحولات الإقليمية، وعلى رؤية تعزيز التعاون الأمني المشترك لتجاوز إكراهات اعتبارها رؤية أوروبية لأمنها، بإعادة الاعتبار للشراكة المتوسطية وفق أسس تشاركية للطرف الجنوبي، واستدراك محاولات حسبانها مجرد آلية لتعزيز المصالح الأوروبية □

المشاركة السياسية للشباب بالمغرب وسؤال التمكين

سعيد شكاك(*)

أستاذ باحث، جامعة شعيب الدكالي ـ المغرب.

مقدمة

يظل دارس علم السياسة بمنهجيته العلمية أو الفلسفية أشد الدارسين اتصالًا بحياة المجتمع ومصيره وبحياة الإنسان ومصيره. ذلك أن المجتمع بحاضره وماضيه هو مختبره العلمي الأكبر. وتحقيق مصير أفضل للمجتمع هو شغله الأكبر. لذلك فإنه أشبه ما يكون بـ«المهندس الاجتماعي»[1].

إن المشاركة السياسية تعني مساهمة المواطنين في نظام الحكم ومشاركتهم في حركة النظام السياسي وأداء وظائفه وسير آلياته، وترتبط إشكالية المشاركة السياسية بفكرة السيادة سواء كانت شعبية أو وطنية، كما تمارس عن طريق التعيينات التي يقوم بها رئيس الدولة ورئيس الحكومة، ومن ينوب عنهما.

تُجمع أدبيات التنمية الحديثة على أن مشاركة الشباب في الحياة العامة هي السبيل الأنجع والأسرع لتقدم أي مجتمع. والمشاركة العامة تعني المشاركة الاقتصادية في قوة العمل، إنتاجًا واستهلاكًا، وتعني المشاركة الثقافية إنتاج الفكر والفن والأدب وترقية الذوق العام، وتعني المشاركة السياسية عملية صنع القرار المحلي والجهوي والوطني من خلال مجالس صنع القرار التشريعي والتنفيذي.

وربما تكون المشاركة السياسية هي أهم مجالات المشاركة في الحياة العامة،

(*) البريد الإلكتروني: chougag.said@gmail.com

(1) حسن صعب، **علم السياسة**، ط 8 (بيروت: دار العلم للملايين، 1985)، ص 8.

فالإنسان السياسي هو ذلك الإنسان الواعي المتفاعل الذي إذا لم يشارك في صنع القرار مباشرة فسوف يترتب على ذلك مشاكل مجتمعية لا يعرف إلى أي مرحلة ممكن أن تنتهي عندها.

تُعَدّ مشاركة الشباب أحد صنوف الديمقراطية التشاركية، كما أنها أحد أشكال الحكم الصالح، وهي شكل من أشكال الرقابة الشعبية. كما أن مشاركة الشباب ستعزز التنمية السياسية، وتفعيل المشاركة السياسية للشباب سيقلل من حالة الفراغ السياسي التي يعيشها الشباب عبر تهميشهم وعدم الاهتمام بقضاياهم.

يحتل الشباب المغربي مكانة مركزية في البرامج الحكومية السابقة[2] والبرنامج الحكومي الحالي[3]، كونه يمثل ثلث المجتمع ورصيدًا للوطن. وهذا ما يحتم تقديم خدمة عمومية ومندمجة للشباب، من قبيل تنزيل وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب وفق مقاربة تشاركية، وتفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي. إضافة إلى مراجعة الإطار التنظيمي الخاص بالخدمات المقدمة في مجال التخييم ودور الشباب ومراكز التكوين المهني النسوي، ونهج مبدأ التعاقد مع المجتمع المدني الشبابي والمبني على النتائج، ودعم الإنتاجات الفكرية والأدبية للمؤلفين الشباب والمساهمة في إشعاعها[4]. علاوة على إحداث برامج تكوين خاصة بتأهيل الشباب الحاصلين على الشهادات من أجل الإسهام في التنمية[5]، وإقامة فضاءات رقمية في العالم القروي لتشجيع الشباب على تطوير خدمات وأنشطة من بعد. إضافة إلى دعم ومواكبة المبادرات الشبابية للتشغيل الذاتي وإنشاء المقاولات، وتفعيل مقتضيات مرسوم الصفقات العمومية المتعلقة بتخصيص 20 بالمئة للمقاولات المتوسطة والصغرى[6]. كما نص برنامج حكومة عزيز أخنوش على ضرورة تمكين الشباب وتيسير ولوجهم إلى فرص الشغل وتذليل عقبات اندماجهم في المجتمع. بغية الاستجابة لانتظاراتهم المشروعة في الحصول على حياة كريمة، وعدالة اجتماعية، وإنصاف ومشاركة نشطة في الدينامية التنموية، حيث إن الإجراءات التي تلتزم بها الحكومة ستمكن الشباب من تحرير طاقاتهم واستثمار مؤهلاتهم

(2) للمزيد، انظر: البرنامج الحكومي، الولاية التشريعية 2016/2021، رجب 1423 ـ نيسان/أبريل 2017، ص 73.

(3) للاستزادة، انظر: البرنامج الحكومي، الولاية التشريعية، 2021/2026، تشرين الأول/أكتوبر 2021، ص 12.

(4) للمزيد، انظر: البرنامج الحكومي، الولاية التشريعية 2016/2021، رجب 1423 ـ نيسان/أبريل 2017، ص 73.

(5) المصدر نفسه، ص 49.

(6) المصدر نفسه.

وخبراتهم في إطار تكافؤ الفرص، وتحسين مستوى العيش وبناء جيل يستمد قوته من تاريخه وقيمه ويشق طريقه بخطى واثقة في عالم متجدد[7].

لا يخفى أن فئة الشباب تمثل ثلث المجتمع، وتعَدّ رصيدًا ثمينا للوطن. وبالأرقام تشكل فئة الشباب، أي الفئة العمرية من 15 إلى 34 سنة، نحو 34 بالمئة من مجموع سكان المغرب سنة 2015. كما تمثل 46 بالمئة من الساكنة النشطة، و43 بالمئة من الساكنة النشطة المشتغلة. كماذلك تعكس هذه الإحصاءات حجم الانتظارات والتحديات للاستجابة لمختلف حوائج هؤلاء الشباب على مستوى الحقوق الأساسية في ميدان السياسة والتعليم والتكوين والتشغيل والصحة ومحاربة الآفات الاجتماعية وإدماجهم اقتصاديًا واجتماعيًا وتربيتهم على القيم الدينية والمواطنة الحقة وتأطيرهم على الصعيد السياسي والجمعوي[8].

الجدير بالذكر أن المشاركة السياسية تعني مساهمة المواطنين في نظام الحكم ومشاركتهم في حركة النظام السياسي وأداء وظائفه وسير آلياته، وترتبط إشكالية المشاركة السياسية بفكرة السيادة سواء كانت شعبية أو وطنية، كما تمارس عن طريق التعيينات التي يقوم بها رئيس الدولة ورئيس الحكومة، ومن ينوب عنهما، وكذلك من طريق القوى السياسية سواء تعلق الأمر بالأحزاب السياسية والنقابات وجماعات الضغط وتأثير الرأي العام، إضافة إلى ذلك، تتم المشاركة السياسية من طريق أساليب الاقتراع[9]. زيادة على أن فكرة المشاركة السياسية حسب هذا المعنى هي فكرة حديثة يرتبط ظهورها بظهور المبادئ الديمقراطية وبخاصة أن أهم شيء بالنسبة إلى هذه المبادئ هو أن يشارك الشعب في حكم نفسه بنفسه مباشرة أو مداورة.

وتُعَدّ مشاركة الشباب أحد صنوف الديمقراطية التشاركية، كما أنها أحد أشكال الحكم الصالح، وهي شكل من أشكال الرقابة الشعبية. كما أن مشاركة الشباب ستعزز التنمية السياسية، وتفعيل المشاركة السياسية للشباب سيقلل من حالة الفراغ السياسي التي يعيشها الشباب عبر تهميشهم وعدم الاهتمام بقضاياهم في برامج الأحزاب السياسية وأنشطتها، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في كيفية تفعيل طاقات الشباب وإعادة جذبها إلى الأحزاب والعمل العام، وتفعيل دور المؤسسات الأهلية، وذلك من خلال إعادة صوغ أولوياتها وبرامجها انسجامًا مع الأجندة الوطنية، بما يحقق التكامل في العمل بينها وبين المؤسسات الرسمية وإذا كانت قضايا الشباب متعددة ومتنوعة، فإن مسألة المشاركة الشبابية أصبحت موضوع الساعة اليوم وأكثر من أي وقت مضى، سواء في مجال البحث العلمي أو في ميدان السياسات الموجهة

---

(7) للاستزادة، انظر: البرنامج الحكومي، الولاية التشريعية، 2021/2026، تشرين الأول/أكتوبر 2021، ص 17.

(8) جواب سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة عن سؤال «السياسة المنتهجة من قبل الحكومة في مجال إدماج الشباب»، الذي تقدّم به فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب بتاريخ الثلاثاء 25 رمضان 1438 (20 حزيران/يونيو 2017). للمزيد انظر موقع رئيس الحكومة: <http://www.cg.gov.ma/DOCs/parlement/d20.pdf>.

(9) المختار مطيع، **القانون الدستوري وأنظمة الحكم المعاصرة** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1998)، ص 65.

إلى الشباب، وهي على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تتعلق بإطار أشمل هو مشروع الحداثة والبناء الديمقراطي، حيث تتنامى أهمية المشاركة الشبابية في الشأن العام، بوصفها إحدى أهم دعامات المواطنة وديمقراطية المشاركة لدى المجتمعات المعاصرة، فالمشاركة وبخاصة من جانب الشباب تعد المدخل الحقيقي لتعبئة طاقات الأجيال الصاعدة وتجديد الدماء في شرايين النظام السياسي والاجتماعي للوطن والمساهمة في حركة التنمية المتواصلة.

جدير بالإشارة أن علماء الاجتماع ينظرون إلى المشاركة السياسية بوصفها العملية التي من خلالها يقوم الفرد بدور ما في الحياة السياسية المجتمعية، بهدف تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يسهم في صنع هذه الأهداف وتحديدها والتعرف بأفضل الوسائل والأساليب إلى تحقيقها، وعلى أن يكون اشتراك المواطنين في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل التطوعي، الذي يترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية تجاه أهدافهم والمشكلات المشتركة لمجتمعهم، ووفق هذا المفهوم فإن المشاركة السياسية تمثل سلوكًا اجتماعيًا يعتمد على أنشطة وجهود سياسية مختلفة يقوم بها أفراد المجتمع بهدف تحقيق أهداف تفيد المصلحة العامة، وتقوم بترشيد وتنوير العمل السياسي وبالتالي تغيير وتطوير المجتمع، لأن فكر الحداثة يتركز أساسًا على قيمة الحرية والاستخدام الأقصى للعقل بمفهومه النقدي ومنح الفرد مكانة متميزة داخل المجتمع في إطار دولة حديثة تمثل نظامًا عقلانيًا ليتولى تدبير الشأن العام استنادًا إلى مشروعية أرضية تمثيلية[10].

بالرجوع إلى الوثيقة الدستورية يُعَدّ حضور الشباب حضورًا باهتًا وخصوصًا في ما يتعلق بالمجلس الاستشاري[11] والعمل الجمعوي[12] الذي وجد فيه تقليصًا لقيمة الشباب عبر الدمج بينهم وبين العمل الجمعوي في مجلس واحد[13].

في هذا السياق يقول الملك محمد السادس في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2017 ـ 2018: «إن التقدم الذي يعرفه المغرب لا يشمل مع الأسف كل المواطنين وبخاصة شبابنا، الذي يمثل أكثر من ثلث السكان والذي نخصه بكامل اهتمامنا ورعايتنا. فتأهيل الشباب المغربي وانخراطه الإيجابي والفعّال في الحياة الوطنية يعدّ من أهم التحديات التي يتعيّن رفعها. وقد أكدنا أكثر من مرة، ولا سيما في خطاب 20 آب/أغسطس 2012 بأن الشباب هو ثروتنا الحقيقية ويجب

(10) عبد الله العروي، **العرب والفكر التاريخي**، ط 5 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2006)، ص 94.

(11) دعا الملك محمد السادس خلال افتتاحه للدورة التشريعية في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2017 بمجلس النواب إلى ضرورة تسريع إخراج القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب وتفعيل مقتضياته. للمزيد، انظر: نص الخطاب الملكي في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2017 ـ 2018.

(12) الفصل 33 من دستور 2011 والذي نص على ما يلي: على السلطات العمومية اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق ما يلي: «توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد ويحدث مجلس استشاري للشباب من أجل تحقيق هذه الأهداف».

(13) نص البرنامج الحكومي لحكومة سعد الدين العثماني على فتح حوار شبابي متواصل وإرساء المجلس الأعلى للشباب والعمل الجمعوي، للمزيد، انظر: البرنامج الحكومي، الولاية التشريعية 2016/2021، رجب 1423 ـ نيسان/أبريل 2017.

اعتباره كمحرك للتنمية وليس كعائق أمام تحقيقها. والواقع أن التغيرات المجتمعية التي يشهدها المغرب قد أفرزت انبثاق الشباب كفاعل جديد له وزنه وتأثيره الكبير في الحياة الوطنية. ورغم الجهود المبذولة فإن وضعية شبابنا لا ترضينا ولا ترضيهم، فالعديد منهم يعانون من الإقصاء والبطالة ومن عدم استكمال دراستهم وأحيانا حتى من الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية. كما أن منظومة التربية والتكوين لا تؤدي دورها في التأهيل والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب. أما السياسات العمومية القطاعية والاجتماعية فرغم أنها تخصص مجالًا هامًا للشباب إلا أن تأثيرها على أوضاعهم يبقى محدودًا لضعف النجاعة والتناسق فيما بينها وعدم ملاءمة البرامج لجميع الشرائح الشبابية...»[14].

لحفز الشباب على المشاركة السياسية اقتراعًا وترشيحًا وجب تفعيل وتنزيل جل التشريعات القانونية التي تحث على دعم المشاركة السياسية للشباب من خلال المعيار الدولي، وبخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

من خلال ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: ما الآليات والتدابير العملية لتمكين الفئة الشبابية من المشاركة السياسية بالمغرب؟ للإجابة عن هذه الإشكالية سنتطرق إلى الآليات القانونية (المبحث الأول) والآليات السياسية والحزبية (المبحث الثاني) التي يمكن للفئة الشبابية عبرها المساهمة في الرفع من المشاركة السياسية.

أولًا: الآليات القانونية

يمثل الشباب من الفئة العمرية 15 ـ 25 عامًا خمس سكان العالم، وفي حين أنهم عادة ما ينخرطون في عمليات سياسية مهمة غير رسمية، مثل أنشطة المجتمع المدني، إلا أنهم لا يحصلون

(14) يضيف الملك محمد السادس في الخطاب نفسه: واعتبارًا للارتباط الوثيق بين قضايا الشباب وإشكالية النمو والاستثمار والتشغيل فإن معالجة أوضاعهم تحتاج إلى ابتكار مبادرات ومشاريع ملموسة تحرر طاقاتهم وتوفر لهم الشغل والدخل القار وتضمن لهم الاستقرار وتمكنهم من المساهمة البناءة في تنمية الوطن. وأخص بالذكر هنا، على سبيل المثال، وضع الشباب الذين يعملون في القطاع غير المهيكل، التي تقتضي إيجاد حلول واقعية قد لا تتطلب وسائل مادية كبيرة، ولكنها ستوفر لهم وسائل وفضاءات للعمل في إطار القانون بما يعود بالنفع عليهم وعلى المجتمع. وعلى غرار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإننا ندعو لبلورة سياسة جديدة مندمجة للشباب تقوم بالأساس على التكوين والتشغيل، قادرة على إيجاد حلول واقعية لمشاكلهم الحقيقية، وخاصة في المناطق القروية والأحياء الهامشية والفقيرة. ولضمان شروط النجاعة والنجاح لهذه السياسة الجديدة، ندعو لاستلهام مقتضيات الدستور، وإعطاء الكلمة للشباب، والانفتاح على مختلف التيارات الفكرية، والإفادة من التقارير والدراسات التي أمرنا بإعدادها، وخاصة حول «الثروة الإجمالية للمغرب» و«رؤية 2030 للتربية والتكوين»، وغيرها.

وفي أفق بلورة واعتماد هذه السياسة، ندعو للإسراع بإقامة المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي كمؤسسة دستورية للنقاش وإبداء الرأي وتتبع وضعية الشباب». للمزيد، انظر: نص الخطاب الملكي في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2017 ـ 2018.

على تمثيل كافٍ في المؤسسات السياسية الرسمية مثل المجالس المنتخبة. ويؤدي حرمان المواطنين الشباب من هذا التمثيل إلى الحد من الحكامة السياسية[15].

يتسم إشراك الشباب في العمليات السياسية الرسمية بأهمية كبيرة، حسبما بينت الانتفاضات الشعبية التي حصلت في البلدان العربية في عامين 2011 و2012 والحركات المختلفة لاحتلال المرافق العامة. ويمكن الأفكار الجديدة والقيادات الجديدة في البلدان التي تمر بمراحل انتقالية أن تساعد على التغلب على الممارسات الاحتكارية. وإذا لم يتم إشراك الشباب في صناعة القرارات في البلدان التي اندلعت فيها الاحتجاجات، فمن المرجح أن ينشأ شعور كبير بالإحباط، وهو ما قد يزعزع إرساء الديمقراطية ويسرع الديناميات المسببة للنزاعات[16].

ويمثل الإطار القانوني المواتي للشباب عنصرًا مهمًا من البيئة التي تمكّن الشباب من المشاركة السياسية. وهو يعكس الأعراف والقيم الثقافية، ويحدد القواعد والشروط الهيكلية للمشاركة. ومن بين أهم العناصر في هذا المجال هما السن الأدنى للاقتراع والسن الأدنى لأهلية الترشح للانتخابات. يوفر هذا القسم استعراضًا لمتطلبات السن القانونية حول العالم، إضافة إلى إصلاحات طبقتها البلدان لخفض سن الاقتراع[17].

1 ـ ضرورة منح حق الاقتراع للذين لا يتوافرون على سن الرشد السياسي

هناك اتفاق بين الدول في مجال تحديد سن الرشد السياسي، كما أن بعض الأنظمة السياسية والانتخابية لا تفرق بين سن الرشد السياسي وسن الرشد المدني، وفي المغرب نجد المادة الرابعة من مدونة الانتخابات تنص على ما يلي: «يجب على المغاربة ذكورًا وإناثًا البالغين من العمر 18 سنة شمسية كاملة على الأقل في تاريخ حصر اللوائح الانتخابية النهائية عند وضعها أو مراجعتها، طبقًا لهذا القانون أن يطلبوا مع مراعاة المادة 5 من هذا القانون قيدهم في اللوائح الانتخابية للجماعة التي يقيمون فيها بالفعل لمدة 3 أشهر على الأقل بتاريخ إيداع طلبهم»[18].

يبلغ سن الاقتراع في معظم البلدان 18 سنة على المستوى الوطني. وتطبق في البلدان التالية حدود دنيا مختلفة لسن الاقتراع[19]:

ـ 16 سنة: الأرجنتين، النمسا، البرازيل، كوبا، إكوادور، نيكاراغوا.

ـ 17 سنة: إندونيسيا، جمهورية كوريا الشعبية، تيمور الشرقية.

---

(15) للاستزادة، انظر: تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول «تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية،» دليل الممارسات السليمة، كانون الثاني/يناير 2013، ص 3.

(16) للمزيد، انظر: المصدر نفسه، ص 7.

(17) المصدر نفسه، ص 25.

(18) محمد لفروجي، **مدونة الانتخابات وفق آخر التعديلات لسنة 2009 المدخلة بالقانون 36.08** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2009)، ص 18.

(19) للمزيد، انظر: تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول «تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية،» دليل الممارسات السليمة، كانون الثاني/يناير 2013، ص 25.

ـ 19 سنة: الجمهورية الكورية.

ـ 20 سنة: البحرين، الكاميرون، اليابان، ناورو.

ـ 21 سنة: كوت ديفوار، الغابون، الكويت، لبنان، ماليزيا، سلطنة عمان، باكستان، ساموا، سنغافورة، تونغا، الإمارات العربية المتحدة.

ولتدعيم المشاركة السياسية للشباب بالمغرب يجب تقليص سن التصويت إلى أقل من 18 سنة كما هو معمول به في بعض الدول كإندونيسيا (17 سنة) والأرجنتين والنمسا (16 سنة).

2 ـ ضرورة تفعيل التشريعات الدولية والوطنية التي تدعم المشاركة السياسية للشباب

لحفز الشباب على المشاركة السياسية اقتراعًا وترشيحًا وجب تفعيل وتنزيل جل التشريعات القانونية التي تحث على دعم المشاركة السياسية للشباب من خلال المعيار الدولي، وبخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، حيث تنص المادة 25 على أن لكل مواطن من دون أي وجه من وجوه التمييز الحقوق التالية: أن يشارك في إدارة الشؤون العامة إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية. وأن ينتخب وينتخب في انتخابات نزيهة تجرى دوريًا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين بالتصويت السري تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين[20]. كما أن المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على أن: لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يُختارون اختيارًا حرًا ولكل شخص بالتساوي مع الآخرين حق تقلُّد الوظائف العامة في بلده[21]. زيادة على المعيار الوطني من خلال دستور 2011 حيث نجد الفصل 7 ينص على أن: «تعمل الأحزاب السياسية على تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية

تُعَدّ مشاركة الشباب في العمل السياسي أحد نماذج الديمقراطية التشاركية، كما أنها أحد نماذج الحكم الديمقراطي، وهي نموذج من نماذج الرقابة الشعبية. كما أن مشاركة الشباب ستعزز التنمية السياسية، وتفعيلها سيقلل من حالة الفراغ السياسي التي يعيشها الشباب عبر تهميشهم وعدم الاهتمام بقضاياهم في برامج وأنشطة الأحزاب السياسية.

(20) للمزيد، انظر المادة 25 «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، الذي اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عدد 2200 (د ـ 21) المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966.

(21) للمزيد، انظر: المادة 21 من «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، اعتُمد بموجب قرار الجمعية العامة 217 ألف (3 ـ د) المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 1948، منشورات الأمم المتحدة عدد 55697 ـ 07 كانون الأول/ديسمبر 2007.

وفي تدبير الشأن العام وتساهم في التعبير عن إرادة الناخبين»[22]. علاوة على أن الفصل 30 ينص على أن: «لكل مواطن ومواطنة الحق في التصويت وفي الترشح للانتخابات شرط بلوغ سن الرشد القانونية والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية». كما أن الفصل 33 ينص على أن: «السلطات العمومية اتخاذ التدابر الملائمة لتحقيق مطلب توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد ويحدث مجلس استشاري للشباب من أجل تحقيق هذه الأهداف».

تؤدي المشاركة السياسية إلى خلق مواطنين أفضل وأفراد متميزين، إذ تجبرهم على ترجمة رغباتهم وتطلعاتهم وتصريفها إلى المجال العام، كما تجبرهم على تعليل هذه الرغبات والتطلعات وتقاسم المسؤولية حول النتائج الإيجابية والسلبية للقرارات، ومن ثم تنتج المشاركة السياسية آثارًا سياسية ذات فائدة مرتبطة بفكرة التنمية الذاتية للأفراد.

جدير بالإشارة أن القانون 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية والقانون الرقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، ينصان في مادتهما الرابعة على أن من بين شروط الترشح للانتخابات أن يكون المترشح ناخبًا ومتمتعًا بحقوقه المدنية والسياسية[23]. علاوة على أن المادة 79 من القانون الرقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية تشترط على من يترشح للعضوية في مجلس الجهة «أن يكون مقيدًا في اللائحة الانتخابية العامة»[24]. كما أن المادة 23 من القانون 27.11 المتعلق بمجلس النواب تم تعديلها وذلك بإلغاء الكوتا الممنوحة للفئة الشبابية التي كانت تتكون من أسماء 30 مترشحًا ذكرًا لا يزيد عمرهم على أربعين سنة شمسية في تاريخ الاقتراع مع بيان ترتيبهم[25].

وفي ما يخص القانون التنظيمي الرقم 14.113 المتعلق بالجماعات فإن مادته الرقم 87 تنص على ما يلي: «يمكن للجماعة أن تساهم في إنجاز الأعمال التالية: إحداث دور للشباب،

(22) للمزيد، انظر: «دستور 2011»، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 29 تموز/يوليو 2011، **الجريدة الرسمية**، العدد 5964 الصادرة بتاريخ 28 شعبان 1432، الموافق 30 تموز/يوليو 2011.

(23) للمزيد، انظر، المادة الرابعة من «القانون رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية،» والصادر في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، **الجريدة الرسمية**، العدد 5997 مكرر بتاريخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، والمادة الرابعة من القانون 27.11 المتعلق بمجلس النواب، الجريدة الرسمية رقم 5987 الصادرة بتاريخ 17 تشرين الأول/أكتوبر 2011.

(24) المصدر نفسه.

(25) للمزيد، انظر، القانون التنظيمي 04.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.39 بتاريخ 8 رمضان 1442 (21 نيسان/أبريل 2021).

إحداث مراكز للترفيه والمركبات الثقافية....»[26]. أما القانون التنظيمي للجهات الرقم 14 ـ 111 فإن المادة 117 منه تنص على ضرورة: «إحداث هيئة استشارية داخل المجلس تختص بدراسة قضايا الشباب»[27].

ومن أجل انخراط فئة الشباب في الأحزاب السياسية، فإن القانون الرقم 29 ـ 11 المنظم لهذه الأخيرة ينص في مادته 19 على: «إمكانية انخراط المواطنين البالغين 18 سنة شمسية كاملة في أي حزب مؤسس بصفة قانونية»، يستشف من هذه المادة أن المشرع قصد فئة الشباب بصفة غير مباشرة[28]. كما تنص المادة 26 من القانون نفسه على: «أن كل حزب يعمل على توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية السياسية للبلاد... كما يتعين على كل حزب أن يحدد في نظامه الأساسي نسبة الشباب الواجب إشراكهم في الأجهزة المسيرة للحزب»[29].

ثانيًا: الآليات السياسية والحزبية

تُعَدّ مشاركة الشباب في العمل السياسي أحد نماذج الديمقراطية التشاركية، كما أنها أحد نماذج الحكم الديمقراطي، وهي نموذج من نماذج الرقابة الشعبية. كما أن مشاركة الشباب ستعزز التنمية السياسية، وتفعيلها سيقلل من حالة الفراغ السياسي التي يعيشها الشباب عبر تهميشهم وعدم الاهتمام بقضاياهم في برامج وأنشطة الأحزاب السياسية، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في كيفية تفعيل طاقات الشباب وإعادة جذبها إلى الأحزاب، وتفعيل دور المؤسسات السياسية وبخاصة الأحزاب، وذلك من خلال إعادة صوغ أولوياتها وبرامجها انسجامًا مع الأجندة الوطنية، بما يحقق التكامل في العمل بينها وبين المؤسسات الرسمية[30].

يمكن ترتيب الآليات السياسية والحزبية لتمكين الشباب من المشاركة السياسية كما يلي:

1 ـ الإعلام وتدعيم ثقافة المشاركة السياسية

إذا كانت المشاركة السياسية عنصرًا حيويًا من العناصر التي تقوم عليها عملية التنمية السياسية في المجتمع، فإن ذلك يعني أن وسائل الإعلام تستطيع أن تسهم بدورها في دفع المواطنين نحو المزيد من المشاركة في الواقع السياسي وإقناعهم بالتخلي عن السلبية التي

---

(26) للمزيد، انظر: المادة 87 من القانون التنظيمي رقم 14.113 المتعلق بالجماعات، **الجريدة الرسمية**، العدد 6380 الصادرة بتاريخ 23 تموز/يوليو 2015.

(27) للمزيد، انظر المادة 117 من القانون التنظيمي 14.111 المتعلق بالجهات، **الجريدة الرسمية**، العدد 6380 الصادرة بتاريخ 23 تموز/يوليو 2015.

(28) للمزيد، انظر: المادتين 19 الظهير الشريف رقم 1.11.166 صادر في 24 من ذي القعدة 1432 (22 تشرين الأول/أكتوبر 2011) بتنفيذ «القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية،» **الجريدة الرسمية**، العدد 5989 الصادرة بتاريخ 26 ذو القعدة 1432 (24 تشرين الأول/أكتوبر 2011).

(29) المادة 29 من «القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية».

(30) للمزيد، انظر: آية عبد الله أحمد النويهي، «آليات تفعيل الشباب في المشاركة السياسية،» المركز الديمقراطي العربي، <http://democraticac.de/?p=1735>.

أصبحت سمة مميزة لأغلبية أفراد المجتمع ممن يطلق عليهم «الأغلبية الصامتة» التي لا تؤثر في الأحداث السياسية في المجتمع ولا تتفاعل مع هذه الأحداث وبالتالي فهي مجموعة ليس لها دور في إيجاد حالة الحراك السياسي التي تتطلبها عمليات التغيير السياسي.

تؤدي وسائل الإعلام دورًا رئيسيًا وفاعلًا في تكوين سياق التحول السياسي في المجتمعات المختلفة، فهي تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع وبين الصفوة والجماهير، إن لوسائل الإعلام قدرة مهمة على بناء المدركات السياسية للأفراد من خلال تزويدهم بالمعلومات عن الشؤون والقضايا السياسية، وتركيز إدراكهم لأهمية هذه القضايا. كما تعددت التأثيرات الخاصة بثورة المعلومات والاتصالات على التطور السياسي والديمقراطي، وأهم هذه التأثيرات نجد، نشر الوعي السياسي لدى المواطنين وتدعيم دور المعارضة السياسية والقطاع الخاص.

ولتدعيم المشاركة السياسية كذلك من خلال وسائل الإعلام وجب التنصيص في القوانين المنظمة لهذا القطاع (كالقانون المنظم للاتصال السمعي البصري الرقم 77-03) على ضرورة استفادة الشباب منه من خلال مشاركتهم في البرامج السمعية البصرية التي تهم المجتمع وتستجيب لتطلعاته وانشغالاته وطموحاته[31].

ومن ثم فالانخراط القوي للإعلام يشكل دعامة أساسية لعمل الفئة الشبابية من أجل الديمقراطية، من خلال متابعة ورصد الأنشطة التي تقوم بها هذه الفئة، ولإقامة علاقة متينة بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني ببلادنا، يجب قبل كل شيء دمقرطة المشهد الإعلامي، وضمان استقلاليته ليقوم بأدواره في الترويج للقضايا التي تعمل عليها الفئة الشبابية، مستفيدًا من التأثير الكبير للإعلام في المجتمع.

2 ـ المساواة ودورها في تدعيم المشاركة السياسية

في مقدمة أنماط المشاركة السياسية نجد النشاط الانتخابي، وهو ما يتطلب عملًا تنظيميًا مؤطرًا بالقانون، ولا بد لهذا القانون من أن يخدم المواطن، لا التضييق عليه، فالنشاط الانتخابي يحتاج إلى قانون انتخابي عصري يعالج نظام الانتخاب ويؤثر في بنية أنظمة الأحزاب[32]. كما يجب العمل على حشد الإمكانيات كافة لإقناع الشباب في المشاركة السياسية، ودفع الأحزاب والتيارات السياسية، وأطياف المجتمع كافة، على أخذ دورها الفاعل في هذه المشاركة من أجل فرز مجلس جماعي ترابي ممثلًا تمثيلًا حقيقيًا لإرادة الشباب وجميع الفئات الأخرى من المواطنين.

تؤدي المشاركة السياسية إلى خلق مواطنين أفضل وأفراد متميزين، إذ تجبرهم على ترجمة رغباتهم وتطلعاتهم وتصريفها إلى المجال العام، كما تجبرهم على تعليل هذه الرغبات والتطلعات

---

(31) للمزيد، انظر، الظهير الشريف رقم 1 ـ 04 ـ 257 الصادر في 25 من ذي القعدة 1425 بتنفيذ «القانون رقم 03 ـ 77 المتعلق بالاتصال السمعي البصري،» **الجريدة الرسمية**، العدد 5288 الصادرة بتاريخ 23 ذو الحجة 1425 الموافق 3 شباط/فبراير 2005.

(32) جان ماري دانكان، **علم السياسة**، ترجمة محمد عرب صاصيلا (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992)، ص 314.

وتقاسم المسؤولية حول النتائج الإيجابية والسلبية للقرارات، ومن ثم تنتج المشاركة السياسية آثارًا سياسية ذات فائدة مرتبطة بفكرة التنمية الذاتية للأفراد.

وما يجدر ذكره أن الشباب بإمكانهم ـ إضافة إلى التصويت ـ أن يشاركوا في السياسة في المدد بين الانتخابات، ذلك أن المشاركة السياسية لا تحدث فقط في وقت الانتخابات، كما أن المشاركة في الانتخابات ليست بالضرورة الوسيلة الفعالة لتأثير المواطن، لكن بالرغم من الانتخابات هي الوسيلة الأساسية لمراقبة المواطنين على الفاعلين السياسيين والموظفين الحكوميين، فإن الأنشطة التي تقع في المدد البينية للانتخابات حينما يحاول المواطنون التأثير في القرارات الحكومية المرتبطة بمشاكل خاصة تشغلهم، فالمواطنين على اختلاف توجهاتهم ومصالحهم، قد بدأوا بالانضمام إلى مؤسسات بديلة للتعبير عن همومهم، ولممارسة حقوقهم في المشاركة في الحياة العامة، مثل الحركات الاجتماعية والسياسية المتعددة، ومنظمات المجتمع المدني بصفة عامة[33].

الحملات الانتخابية للأحزاب يغيب عنها التنافس السياسي نتيجة غياب شبه تام لتطبيق البرامج الحزبية على أرض الواقع، إذ درجت الأحزاب على رفع شعارات عامة وفضفاضة من قبيل محاربة الرشوة والفساد من دون تحديد آليات وإجراءات واقعية ومحددة بشكل دقيق ومضبوط لتنفيذ ذلك.

3 ـ حضور الطابع الأيديولوجي للحملات الانتخابية للرفع من المشاركة السياسية للشباب

يمكن القول إن معظم الحملات الانتخابية التي صاحبت الاستحقاقات المحلية والجهوية لـ 4 أيلول/سبتمبر 2015 وكذلك انتخابات 8 أيلول/سبتمبر 2021 التي عرفها المغرب بأن أهم ما ميَّزها هو غياب التنافس الأيديولوجي وغياب البرامج السياسية المتميزة والجادة للأحزاب التي تشارك في الانتخابات، فالملاحظ والمتتبع للحياة السياسية المغربية التي تصنف الأحزاب المغربية إلى أحزاب اليمين وأحزاب اليسار يكتشف التناقض أثناء الحملات الانتخابية بحيث بالرغم من اختلاف ألوانها السياسية فهي تستخدم الشعارات والمفاهيم نفسها التي تروج بها لبرامجها من قبيل العدالة الاجتماعية والتقدم وتحقيق الرفاه الشيء الذي يفقدها رونقها الأيديولوجي وزخمها السياسي.

وعمومًا يمكن القول ومن دون تردد إنه ومن خلال قراءة متأنية في جل البرامج الانتخابية التي تقدمت بها الأحزاب السياسية على مستوى إقليمَي سطات وبرشيد على سبيل المثال لا الحصر لانتخابات 4 أيلول/سبتمبر 2015، تكشف عن أن الأمر لا يغدو أن يصبح كما يسميه

(33) أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة وتقديم فايز الصياغ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 482.

حماني أقفلي نوعًا من الترقيع الأيديولوجي (Le Bricolage idéologique) وقد استعملنا هنا هذا المصطلح لوصف الحياة السياسية بالإقليمين السابقين لأنه واعتمادًا على تعريف ليفي ستراوس للمرقع (Le Bricoleur) الذي يرى في كتابه **الفكر البرّي** أن المرقع خلافًا للمهندس ليس هدفه الحصول على المواد الأولية والأدوات والوسائل المناسبة لإنجاز مشروعه بل إن خطة عمله تقتضي استعمال ما يتوافر عليه من إمكانات[34] غالبًا ما يكون عددًا محدودًا من الوسائل والمواد المتوافرة لديه بغرض الوصول إلى أقصى النتائج وهذا ما ينطبق على جل الأحزاب السياسية المغربية[35].

إن منظمات المجتمع المدني بحكم ارتباطها الوثيق بالمواطنين والمواطنات، وبحكم قربها من انشغالاتهم اليومية، يجب أن تكون في مقدمة المدافعين عن الديمقراطية استكمالاً للدور الذي أدّته الحركات المدنية في المغرب منذ الاستقلال، سواء منها الثقافية، والحقوقية، والنسائية، والشبابية وغيرها.

وعليه، فالحملات الانتخابية للأحزاب يغيب عنها التنافس السياسي نتيجة غياب شبه تام لتطبيق البرامج الحزبية على أرض الواقع، إذ درجت الأحزاب على رفع شعارات عامة وفضفاضة من قبيل محاربة الرشوة والفساد من دون تحديد آليات وإجراءات واقعية ومحددة بشكل دقيق ومضبوط لتنفيذ ذلك، كما يتجسد هذا الغياب أيضًا في انعدام الرابط المنطقي الذي يحدد المشاريع السياسية التي تتقدم بها الأحزاب.

4 ـ دفع الشباب إلى الانخراط في جمعيات المجتمع المدني

أصبح المجتمع المدني في عصرنا الحالي يؤدي أدوارًا مجتمعية مهمة ومحورية بالنسبة إلى المشاركة السياسية والبناء الديمقراطي، لذلك فإن الجمعيات مطالبة بتجديد بنياتها وتطوير أساليب عملها لمسايرة المقتضيات الدستورية الجديدة والمساهمة في تنزيلها ديمقراطيًا على أرض الواقع، والاشتغال على القضايا الكبرى للمجتمع وخلق جو من التنافس الإيجابي والمشجع على المزيد من العطاء الفكري والإبداعي لتحقيق الأهداف المتوخاة.

ولعل السؤال البارز الذي يطرح نفسه اليوم هو غياب المجتمع المدني بصورة نهائية عن المعركة التي تقودها بعض الجهات على الاختيار الديمقراطي للشعب المغربي منذ ما قبل انطلاق المسلسل الانتخابي الذي انطلق سنة 2015 وانتهى باقتراع 7 تشرين الأول/أكتوبر 2016، حيث تسعى بعض القوى السياسية عبر مجموعة من الممارسات التقليدية وبمجهودات

(34) حسن قرنفل، **النخبة السياسية والسلطة: أسئلة التوافق دراسة سوسيولوجية للانتخابات التشريعية في المغرب** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 1997)، ص 191.

(35) محمد معتصم، **الحياة السياسية المغربية، 1962 ـ 1991** (الدار البيضاء: إيزيس للنشر البيضاء 1992)، ص 123.

مضاعفة إلى تعطيل البناء الديمقراطي والانقضاض على التراكمات السياسية التي تحققت ببلادنا منذ الاستقلال[36].

ومن ثم، فالوطن بحاجة إلى كل قواه الحية من أحزاب سياسية وتنظيمات مدنية على اختلاف مجالات اشتغالها من أجل الدفاع عن مصلحته العليا وثوابته ومقدساته.

والجدير بالإشارة إلى أن المجتمع المدني يؤدي دورًا حاسمًا بوصفه وسيطًا بين الدولة والمجتمع بطريقة تجعله شريكًا أساسيًا بين المواطنين وبين النسق السياسي، وذلك بتسهيل القوانين المنظمة للجمعيات وتقديم مختلف أنواع الدعم إلى هذه الأخيرة قصد القيام بواجبها على الوجه الصحيح، وذلك من خلال تأطيرها ودعوتها الشباب إلى المشاركة في الحياة السياسية. كما أن انخراط الشباب في المجتمع المدني له دور جوهري في تعزيز الديمقراطية ودعمها، وفي ضبط إساءة سلطة الدولة وتشجيع المواطنين على المشاركة، مثل هذه التوجهات تعزز شرعية الدولة، فالمجتمع المدني الفعّال هو ركن أساسي لدعم الديمقراطية وصيانتها[37]. كما يحق للشباب في إطار تقديم العرائض أن يقدموا طلبًا مكتوبًا يتضمن مطالب أو مقترحات أو توصيات إلى رئيس الحكومة أو رئيسَي مجلسَي النواب والمستشارين، قصد اتخاذ ما يرونه مناسبًا في شأنه من إجراءات في إطار احترام أحكام الدستور والقانون التنظيمي المنظم لشروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض[38].

وعليه، فإن منظمات المجتمع المدني بحكم ارتباطها الوثيق بالمواطنين والمواطنات، وبحكم قربها من انشغالاتهم اليومية، يجب أن تكون في مقدمة المدافعين عن الديمقراطية استكمالًا للدور الذي أدّته الحركات المدنية في المغرب منذ الاستقلال، سواء منها الثقافية، والحقوقية، والنسائية، والشبابية وغيرها، في المعركة الديمقراطية، إذ لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني فاعل إلا إذا كان يضع نفسه إلى جانب الاختيارات الاستراتيجية للشعب المغربي.

5 ـ وجوب وضع سقف في تمويل الحملات الانتخابية من خلال تعديل القوانين الانتخابية

في المغرب يتوجب على المرشحين أن يمولوا قسمًا كبيرًا من حملاتهم الانتخابية، بما يعطي للأثرياء ميزة كبيرة، أما بالنسبة إلى الشباب، فعادة ما يمثل أمر تعبئة موارد كافية تحديًا كبيرًا،

---

(36) للمزيد، انظر: منشورات المركز العام لحزب الاستقلال حول المؤتمر العام السابع عشر محور، «الحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية»، مطبعة الرسالة 2017، ص 78.

(37) الشامي الأشهب يونس، «حكامة المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية أو المشاركة السياسية للمجتمع المدني في ضوء أنماط ممارسة السلطة،» **المجلة المغربية للسياسات العمومية**، العدد 14 (شتاء 2015)، ص 204

(38) للمزيد، انظر، المادة الثانية من «القانون رقم 44.14 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية،» **الجريدة الرسمية**، العدد 6492، الصادرة بتاريخ 14 ذو القعدة 1437هـ الموافق 18 آب/أغسطس 2017.

فمن بين التدخلات الممكنة في هذا المجال وجوب وضع سقف حازم لتمويل الحملات الانتخابية إضافة إلى تحديد إجراءات للحصول على مساهمة لتمويل الحملات من الدولة/الأحزاب السياسية.

بالرغم من تنصيص المشرّع على المشاركة السياسية للشباب المغربي في الدستور وباقي القوانين السالفة الذكر، فإن ذلك يبقى دون المستوى المطلوب؛ إذ إن أغلب النصوص القانونية فضفاضة وواسعة وغير عملية. لذا نقترح ما يلي:

ـ وجوب إعداد استراتيجية وطنية مندمجة للشباب وفق مقاربة تشاركية، الهدف منها جعل الشباب في صلب السياسات العمومية وتعميم وتوسيع مشاركتهم وإدماجهم السياسي ببلادنا.

ـ يتعين على الأحزاب السياسية إتاحة الفرصة للشباب لتولي المواقع القيادية داخلها.

ـ يجب توسيع مشاركة الشباب في إدارة المجالس المحلية الجماعية والجهوية.

والوصول إلى مجلس المستشارين والعضوية في الحكومة، لأن إشراك الشباب في عملية صنع القرار السياسي يُعد خطوة ضرورية ولازمة للديمقراطية وللتحديث السياسي بل وللانتقال الديمقراطي.

ـ ضرورة وضع استراتيجية شاملة للشباب تقوم على نشر وعي سياسي جديد، وهو ما يؤدي إلى القبول والاقتناع بثقافة سياسية جديدة تعد مشاركة الشباب أساسها وقوامها.

ـ الحاجة أكثر إلى الثقة في الشباب وتأهيله ودفعه إلى تولي المسؤوليات والمناصب القيادية داخل الأحزاب السياسية، بما فيها الحملات الانتخابية.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من العوائق التي تعيق الفئة الشبابية من المشاركة السياسية، نذكر منها، على سبيل المثال دون الحصر، إضافة إلى عوائق السن، وتمويل الحملات الانتخابية وتحديد إجراءات قانونية للحصول على مساهمة لتمويل الحملات من الدولة أو الأحزاب السياسية، نجد أن الشباب يواجهون كذلك عائق الأعراف الأبوية نفسها التي تواجهها النساء. فهذه الأعراف تعدّ الرجال الأكبر سنًا ملائمين أكثر للقيادة السياسية مقارنة بالنساء أو الشباب. وفي نظم تصويت الأغلبية، إذا اشتبهت الأحزاب بانتشار هذه الأعراف في المجتمع فقد تتجه إلى ترشيح رجال تزيد أعمارهم على 35 سنة، إذ ستعتبر أن فرصتهم أكبر بالفوز. أما في أنظمة التصويت النسبي فقد تكون الأحزاب السياسية أكثر استعدادًا لترشيح فريق من المرشحين يتضمن نساءً وشبابًا □

التركيبة الديمغرافية لليهود الشرقيين في إسرائيل: حقيقة الاندماج والتمييز

ربا عبادة مسودة(*)

ماجستير دراسات دولية وماجستير دراسات إسرائيلية،
جامعة بيرزيت ـ فلسطين.

مقدمة

يتميز المجتمع الإسرائيلي بأنه تجمّع مهاجرين ومستوطنين، ومجموعات بشرية عرقية[1]، وكان قيام الكيان الإسرائيلي عام 1948 تاريخًا جذريًا وحاسمًا في تحول المجتمع الإسرائيلي من «يوشوف إلى جماعة»، حيث ركزت «إسرائيل» على زيادة عدد سكانها من خلال خلق نظام يستوعب الهجرة الجماعية[2]. لذلك كانت الهجرة بمنزلة أيديولوجيا صهيونية تسعى لجمع شمل اليهود ووضع حد لعمليات الاضطهاد الدينية والإثنية والعنصرية التي أصابت اليهود في المنفى[3].

ولكن بسبب العدد الكبير للمهاجرين اليهود وتنوعهم الثقافي، استوجب الأمر على السياسيين الإسرائيليين اتباعهم سياسة استيعاب سريعة من خلال فكرة توزيع السكان ودمج الشتات، من خلال إقامة بلدات التطوير[4]. ويمثل يهود البلدان العربية المعروفون باسم

(*) البريد الإلكتروني: ruba.adv92@hotmail.com

(1) خالد عايد، «اليهود الشرقيون في إسرائيل،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 36 (خريف 1998)، ص 103.

(2) «تأسيس دولة الهيمنة وتقلصها،» في: باروخ كيمرلينغ، **المجتمع الإسرائيلي: مهاجرون مستعمرون مواليد البلد**، ترجمة هاني العبد الله (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011)، ص 241 و245 ـ 246.

(3) المصدر نفسه.

(4) أرز صفاديا وأرون يفتاحئيل، محرر، «اليهود الشرقيون والمكان: نشوء طبقة إثنية في بلدات التطوير،» في: أسعد غانم [وآخرون]، **الهويات والسياسة في إسرائيل** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار، 2003)، ص 51 ـ 52.

اليهود الشرقيين، جزءًا مهمًا من المجتمع الإسرائيلي[5]، لذلك كان مشروع بلدات التطوير من ضمن سياسة الأشكناز[6]، للحفاظ على مشروع بناء الأمة وهيمنتهم وإقصاء اليهود الشرقيين عن مراكز النفوذ والمال[7]. في الوقت نفسه، كان واضحًا أنه لم تكن عملية البناء المؤسسي لليهود المهاجرين كمجتمع جديد ذات أهداف سياسية واضحة[8].

من هنا بدأت مشكلة الإثنية في «إسرائيل»، بسبب اتباعها سياسات التمييز العنصري في حقهم، وتفضيل الأشكناز على المزراحيم، ووصفهم بصفات «التخلف» و«البدائية»[9]، والتمييز في حقهم كان على الكثير من المستويات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وكان واضحًا أن اليهود الشرقيين أقل أفضلية في التعليم والدخل والمصادر الاقتصادية الأخرى[10]، وبالتالي لم تستطع إسرائيل أن تحقق مجتمعًا إسرائيليًا متجانسًا، بسبب الاختلاف الإثني والديني، وراح ذلك يأخذ شكل الصراع في نواحٍ كثيرة من المجتمع الإسرائيلي، وبخاصة بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، ليمتد هذا الصراع ويحمل معه أبعادًا طبقية وثقافية وحضارية تضرب في أساس البناء الإسرائيلي[11].

ووفقًا لذلك تناقش هذه الورقة البحثية ديمغرافيا المجتمع الإسرائيلي لليهود الشرقيين ما بين حقيقة مشاكل استيعابهم والتمييز بحقهم. وذلك من خلال تحليل معاناتهم وتبعيتهم الاقتصادية والسياسية وتوزيعهم الجغرافي، وتهميشهم وإقصائهم الذي أدى في نهاية المطاف إلى الاحتجاج والنفور من الأحزاب اليسارية ودعم اليمين المتطرف، والتركيز على إشكاليات الحياة السياسية لليهود الشرقيين في المجتمع الإسرائيلي.

تبنى جدلية الورقة البحثية على أن اليهود الشرقيين، عانوا التمييز العنصري في حقهم منذ بداية تهجيرهم ووصولهم إلى «إسرائيل»، وحتى اليوم، وبخاصة في الحياة السياسية من ناحية مشاركتهم وتشكيلهم السياسي مقارنة بالأشكناز.

---

(5) أحمد عطا الله ملحم القرالة، «يهود البلاد العربية في إسرائيل،» (رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الأردنية، 2002)، ص 20.

(6) الأشكناز: اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل من الأمريكيين والدول الأوروبية وأستراليا وجنوب أفريقيا قبل قيام دولة إسرائيل وبعدها.

(7) صفاديا ويفتاحئيل، محرر، «اليهود الشرقيون والمكان: نشوء طبقة إثنية في بلدات التطوير،» ص 51 ـ 52.

(8) «ما قبل الدولة: مجتمع مهاجرين ـ مستعمرين في طور التكوين،» في: كيمرلينغ، **المجتمع الإسرائيلي: مهاجرون مستعمرون مواليد البلد**، ص 110 ـ 111.

(9) «اليهودي تحت قناع العربي: تجربة الشرق قبل قيام الدولة،» في: غيل إيال، **نزع السحر عن الشرق**، ترجمة حسن خضر (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2009)، ص 54 ـ 55.

(10) ماجد الحاج، «المهاجرون في التسعينيات من الاتحاد السوفيتي سابقًا،» في: غانم [وآخرون]، **الهويات والسياسة في إسرائيل**، ص 77.

(11) القراله، «يهود البلاد العربية في إسرائيل،» ص 44 ـ 45.

أولًا: اليهود الشرقيون: أزمة النشأة

لم تكن هجرة اليهود العرب أو ما يعرفون باسم اليهود الشرقيين من أجل الإنقاذ من الإبادة التي تعرّض لها اليهود في أوروبا، وإنما جاء ضمن وصف النظام المؤسسي لإسرائيل الأخطار التي تلحق باليهود في العالم من أجل تشجيعهم على الهجرة إلى إسرائيل[12]، فالهجرة حينها كانت تعني التضخم السكاني السريع، والعمل على تكيّف المهاجرين القدامى والجدد في البلد وفق التغيرات التي تُحدثها هذه الهجرة واستيعابها للمهاجرين[13].

لم تستطع إسرائيل أن تحقق مجتمعًا إسرائيليًا متجانسًا، بسبب الاختلاف الإثني والديني، وراح ذلك يأخذ شكل الصراع في نواحٍ كثيرة من المجتمع الإسرائيلي، وبخاصة بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، ليمتد هذا الصراع ويحمل معه أبعادًا طبقية وثقافية وحضارية تضرب في أساس البناء الإسرائيلي.

وبمعزل عن الأصول التاريخية للمهاجرين اليهود، يُعرف اليهود الشرقيون بأنهم أولئك اليهود الذين هاجروا إلى «إسرائيل» من دول آسيا وأفريقيا وتحديدًا من البلدان العربية في السنوات القليلة ما قبل قيام الدولة[14]. وكانت نتيجة الهجرات أن أصبح اليهود الشرقيون يمثلون نسبة كبيرة من سكان الكيان الصهيوني[15]. والمطلع على المجتمع الإسرائيلي يرى أن اليهود الشرقيين هم في أدنى الهرم الطبقي في المجتمع الإسرائيلي، وظهر تعريفهم بهذا المصطلح منذ بداية الثمانينيات، وتطور المصطلح مع تطور الخطاب السياسي الشرقي الجديد. وبدأ الأشكنازيون يوجهون خطابهم نحو الشرقيين الذين تحولت فيها ثقافتهم دون القدرة على الاندماج[16].

بدأت أزمة النشأة عند اليهود الشرقيين، بسبب العدد الكبير من المهاجرين وتنوعهم الثقافي. من هنا استوجب الأمر على الساسة الإسرائيليين اتباع سياسة استيعاب سريعة ومثالية من

(12) رندة حيدر، «اليهود العرب في إسرائيل،» الجزيرة نت، تشرين الثاني/نوفمبر 2004، <https://bit.ly/37ZfJcI> (شوهد بتاريخ 29 كانون الأول/ديسمبر 2020).

(13) عزيز حيدر، «إسرائيل: الفرد والنظام السياسي والاتفاقيات مع الفلسطينيين،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 19 (1994)، ص 3.

(14) سعيد زيداني، «اليهود الشرقين (السفارديم)،» في: أودي أديب [وآخرون]، **اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، 11.

(15) محمد السيد سليم، «إسرائيل واضطهاد اليهود الشرقيين،» **الطليعة**، العدد 4 (نيسان/أبريل 1969)، ص 109.

(16) يحيى سليم حسن أبو عودة، «جدلية العلاقة بين الدين والسياسة في إسرائيل وأثرها على اتجاهات التسوية،» (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2011)، ص 232.

خلال توزيع السكان ودمج الشتات، من طريق إقامة بلدات التطوير[17]، حيث كان واضحًا أن عملية البناء المؤسسي لليهود المهاجرين كمجتمع مستعمر جديد لم يكن ذا أهداف واضحة[18]. ومنذ قيام بلدات التطوير سعت إسرائيل إلى توطين اليهود الشرقيين فيها، من هنا بدأت سياسة التمييز في حقهم على المستوى التعليمي والدخل والمستويات الأخرى[19]، حيث جرى توطينهم في الضواحي والمستوطنات بعيدًا من المراكز المدن الكبيرة، وتم تشتيتهم واستخدامهم كأيد عاملة رخيصة في قطاع الزراعة والصناعة، وقاموا بأعمال دنيا مقابل أجور قليلة، وعانوا على مر السنوات من تهميش اجتماعي وسياسي وثقافي وتخلّف وتردٍّ اقتصادي[20].

لم تكن هجرة اليهود العرب أو ما يعرفون باسم اليهود الشرقيين من أجل الإنقاذ من الإبادة التي تعرّض لها اليهود في أوروبا، وإنما جاء ضمن وصف النظام المؤسسي لإسرائيل الأخطار التي تلحق باليهود في العالم من أجل تشجيعهم على الهجرة إلى إسرائيل.

ومن الواضح أن الاضطهاد الذي تعرض له اليهود الشرقيون يعود إلى الكثير من العوامل الطبقية والعنصرية التي تتعلق بالمجتمع الإسرائيلي[21]، حيث كان اليهود الشرقيون أقلية في حقبة ما قبل الدولة[22]، وكان واضحًا أن السياسة الإسرائيلية المتبعة تجاه اليهود الشرقيين تقوم على أساس التمييز ضدهم.

حصلت هجرة اليهود الشرقيين بعد إحداث الدولة تحولات جذرية وجوهرية في المجتمع الجديد، حيث ساهمت الهجرة في تحول جذري في الهرم الطبقي، وأدت باليهود الشرقيين إلى أن يصبحوا في عداد الطبقة السفلى[23]، وأدت هجرة اليهود الشرقيين إلى حدوث عبء اقتصادي ثقيل على ميزانية الدولة، وتم استيعابهم في مناطق مهجرة ومستوطنات، ومناطق بعيدة من مراكز البلدات وتحولوا إلى فئة مهمشة جغرافيًا وسياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا[24]. وبعد توطين اليهود الشرقيين بأعوام قليلة بدأت المشكلات الاجتماعية والاقتصادية تُمثل عبئًا ثقيلًا، بسبب مطالبتهم

(17) صفاديا ويفتاحئيل، محرر، «اليهود الشرقيون والمكان: نشوء طبقة إثنية في بلدات التطوير،» ص 51 ـ 52.

(18) كيمرلينغ، «ما قبل الدولة: مجتمع مهاجرين ـ مستعمرين في طور التكوين،» ص 110 ـ 111.

(19) الحاج، «المهاجرون في التسعينيات من الاتحاد السوفيتي سابقًا،» ص 77.

(20) خيرية قاسمية، «يهود البلاد العربية،» **المستقبل العربي**، السنة 37، العدد 433 (آذار/مارس 2015)، ص 183.

(21) السيد سليم، «إسرائيل واضطهاد اليهود الشرقيين،» ص 110.

(22) زكريا إبراهيم السنوار، «حزب حرّاس التوراة الشرقيون،» **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية**، العدد 27 (آذار/مارس 2019)، ص 2.

(23) حيدر، «إسرائيل: الفرد والنظام السياسي والاتفاقيات مع الفلسطينيين،» ص 8.

(24) المصدر نفسه، ص 9.

بالتوزيع الأكثر عدالة للموارد والمساواة في الفرص[25]. هذا يعني أن هجرة الشرقيين أدت إلى تغيير التركيب الاجتماعي في إسرائيل بصورة جوهرية، وهذا بدوره أدى إلى زعزعة الانسجام في المجتمع، وأدى إلى تميُّز ما بين اليهود الشرقيين والأشكناز[26]. وخلقت هذه التركيبة معها ظهور حركات احتجاج بلغت ذروتها في احتجاج وادي الصليب وحركة الفهود السود ردًا على السياسات العنصرية المتخذة حيال اليهود الشرقيين[27]، والتمييز الذي مورس ضدهم في مختلف المجالات كالتعليم والوظائف والدخل[28]. لذلك مثلت هذه الهبّات دورًا كبيرًا في تطور الهوية السياسية لليهود الشرقيين[29].

يتضح أن وجود اليهود الشرقيين كان يمثِّل منذ البداية إشكالية في عملية بناء هوية الدولة الإسرائيلية، حيث لا يزالون يقبعون على هامش المجتمع الإسرائيلي ويخضعون للاستغلال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي[30]. لذلك عانى اليهود الشرقيون التفرقة العنصرية من جانب الأشكناز، وكانت هذه نتاجًا للسياسة العنصرية الإسرائيلية القائمة على خدمة الأشكناز وسيطرتهم وهيمنتهم[31].

هذه السياسة العنصرية تجاه اليهود الشرقيين كانت نتاجًا للتركيبة المجتمعية التي تميز بها المجتمع الإسرائيلي، حيث كان واضحًا أن هناك مشكلة حقيقية يعانيها اليهود الشرقيون وعدم قدرتهم على الاندماج، وممارسة التمييز بحقهم، وهذا ما سيتناوله القسم الثاني من الورقة البحثية.

ثانيًا: تركيبة اليهود الشرقيين بين حقيقة الاندماج والتمييز في المجتمع الإسرائيلي

بدا واضحًا أن المجتمع الإسرائيلي كان تحت تأثير الوقائع الاجتماعية والاقتصادية الجديدة، تحول فيها المجتمع اليهودي إلى حالة انقسام واضح بين الأشكناز مقابل الشرقيين. وهذا ساعد على خلق عداوة إثنية ومستويات من العزل والتمييز حتى وقتنا الحاضر[32].

---

(25) المصدر نفسه، ص 9.

(26) المصدر نفسه، ص 9.

(27) «من الصدمة إلى الاحتجاج،» في: سامي شلوم شطريت، **النضال الشرقي في إسرائيل: بين القمع والتحرر ـ بين التماثل والبديل 1948 ـ 2003**، ترجمة سعيد عياش (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار، 2005)، ص 137.

(28) عودة أبو ردينة، «اليهود الشرقيون في إسرائيل،» **شؤون فلسطينية**، العدد 5 (تشرين الثاني/نوفمبر 1971)، ص 292.

(29) أبو عودة، «جدلية العلاقة بين الدين والسياسة في إسرائيل وأثرها على اتجاهات التسوية،» ص 247.

(30) المصدر نفسه، ص 234.

(31) المصدر نفسه، ص 234.

(32) رفائيل شابيرو، **الصهيونية ورعاياها من اليهود الشرقيين** (بيروت: دار الحمراء للطباعة والنشر، 1991)، ص 15.

وكانت هيمنة الأشكناز في الدولة والحكومة الإسرائيلية نتيجة هجرتهم الأولى والمبكرة، وتنظيمهم وقيادتهم لجميع المؤسسات العامة والخاصة التي تميزت بمكانة خاصة في المجتمع الإسرائيلي[33].

إن وجود اليهود الشرقيين كان يمثّل منذ البداية إشكالية في عملية بناء هوية الدولة الإسرائيلية، حيث لا يزالون يقبعون على هامش المجتمع الإسرائيلي ويخضعون للاستغلال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. لذلك عانى اليهود الشرقيون التفرقة العنصرية من جانب الأشكناز، وكانت هذه نتاجًا للسياسة العنصرية الإسرائيلية القائمة على خدمة الأشكناز وسيطرتهم وهيمنتهم.

كانت «إسرائيل» محكومة من جانب اليهود الأشكناز، ويعود ذلك أساسًا إلى أن الدولة الصهيونية هي نتاج للحركة الصهيونية، وبالتالي كانت مشروعًا أشكنازيًا صافيًا[34]، وكان هدف القادة الصهيونيين خلق نوع جديد من اليهود[35]، إذ كانت فكرة إقصاء اليهود الشرقيين من المجتمع الإسرائيلي متأصلة وموجودة عند الفكر الصهيوني، حيث دعا جابوتنسكي اليهود إلى أن يخرجوا الروح الشرقية من نفوسهم، وأكد أن «في أي نزاع بين الغرب والشرق سنكون دومًا إلى جانب الغرب»[36].

لذلك أدت الهجرة الأشكنازية الأولى إلى فلسطين إلى محو الديمغرافية في المجتمع الإسرائيلي، إذ منذ عام 1919 حتى قيام دولة «إسرائيل» كان عدد المهاجرين لإسرائيل أشكناز، ويمثلون نسبة 90 بالمئة[37]. في المقابل، بعد تأسيس دولة «إسرائيل» زاد عدد اليهود الشرقيين[38]، ولم يتوقع زعماء الصهيونية الأوائل بأن تصبح إسرائيل في أقل من عشرين سنة من تأسيسها ذات أغلبية شرقية[39]، وبالتالي أصبح عددهم مساويًا لليهود الأشكناز، رغم أن الأخير

(33) «Israel: The Sephardi-Ashkenazi Confrontation and Its Implications,» An Intelligence Assessment, Directorate of Intelligence (June 1982), p. 1, <https://bit.ly/3pgP2rO>.

(34) شابيرو، المصدر نفسه، ص 12.

(35) Salman Masalha, «Ashkenazi Jews Are to Blame for Israel's Ethnic Rift,» *Haaretz*, 3/3/2017, <https://bit.ly/3hvA9NY> (accessed on 30 December 2020).

(36) زكريا إبراهيم السنوار وسامي علي أبو جلهوم، «نظرة الصهيونيين التصحيحيين للعرب والمسلمين 1925 ـ 1948،» **مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية**، العدد 2 (حزيران/يونيو 2013)، ص 232 ـ 233.

(37) «Israel: The Sephardi-Ashkenazi Confrontation and Its Implications,» p. 1.

(38) آبي بيرغرن ود. إيلي سالتزمان، «فهم ديمغرافيا إسرائيل،» **مختارات من الصحف الإسرائيلية** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية) (خريف 2017)، ص 4.

(39) مروان درويش، «حركة شاس واليهود الشرقيون،» في: أديب [وآخرون]، **اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل**، ص 169.

حافظ على موقعه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المهمين، إلا أنه في حقبة التسعينيات حصل هناك تغيير في الديمغرافيا اليهودية أدى إلى تشكيل طابع ديمغرافي غير متجانس للدولة[40].

«أثارت هذه الهجرات والتغيرات في ديمغرافيا المجتمع الإسرائيلي تخوف اليهود الأشكناز، الذين خاب أملهم من المهاجرين من ناحية، وحصولهم على الدعم السياسي والاجتماعي والثقافي لمواجهة اليهود الشرقيين. في حين أن التخوف الذي انتاب اليهود الشرقيين تمحور حول مكاسبهم السياسية ومواقعهم منذ حركات الاحتجاج التي قاموا بها»[41]. لذلك عدّوا اليهود الأشكناز بأنهم السكان اليهود الفريدون من حيث تاريخهم الديمغرافي، وتميزوا عن باقي فئات المجتمع الإسرائيلي[42]، ومارسوا الاضطهاد والتمييز ضد اليهود الشرقيين، ونظروا إلى هؤلاء بازدراء واستخفاف[43].

كان المهاجرون الجدد الشرقيون ضعفاء ولم يستطيعوا معارضة أن يكونوا في الطبقات الدنيا، ولم يكن أمامهم بديلًا للهجرة غير إسرائيل، وكانت المحاولات ضئيلة في تنظيمهم في السياسة الحديثة[44]، وكان الفكر القائم عند الأشكناز أنه على الشرقيين التخلي عن أفكارهم ومعتقداتهم للمساهمة في بناء هوية إسرائيلية جديدة، لذلك فرضت القيادة الأشكنازية شروط اندماج على الشرقيين. ورغم هذه الشروط، إلا أنها لم تتعامل معهم كجزء من الأمة[45]. لذلك كان الأمر المختلف في هجرة اليهود الشرقيين بأنها قائمة على تحقيق رغبات تقليدية تتمثل بالخلاص الذي وعدوا به في الكتب المقدسة، وكان لديهم طموح للاندماج بالهوية اليهودية المتجددة[46]، رغم الرفض الأشكنازي لهذا الاندماج كما وضحنا سابقًا.

وفقًا لذلك، كانت التركيبة الديمغرافية لإسرائيل بناءً على الهجرة اليهودية عاملًا أساسيًا للنمو السكاني اليهودي، إذ وصل معدل النمو في العقد الأول بعد إقامة «إسرائيل» إلى 9.2 بالمئة، وهي نسبة نمو هائلة. حصلت نتيجة هجرة اليهود الكبيرة الذين غادروا الدول العربية عقب النكبة[47]. ومع تضاعف عملية الهجرة في الستينيات من القرن العشرين، انخفض النمو في السبعينيات إلى

---

(40) بيرغرن وسالتزمان، المصدر نفسه، ص 4.

(41) أبو عودة، «جدلية العلاقة بين الدين والسياسة في إسرائيل وأثرها على اتجاهات التسوية،» ص 236.

(42) «Ashkenazi Jews,» The Hebrwe University of Jerusalem, <http://hugr.huji.ac.il/AshkenaziJews.aspx>.

(43) Dani Ishai Behan, «Ashkenazi Jews Are Indigenous to Israel, Not Europe,» *The Times of Israel*, 25/12/2018, <https://bit.ly/2Ju8iRv>. (accessed on 30 December 2020).

(44) أودي أديب، «الهوية الشرقية بين الطائفية والأسرلة: وجهات نظر اجتماعية،» في: أديب [وآخرون]، **اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل**، ص 32.

(45) قاسمية، «يهود البلاد العربية،» ص 184.

(46) محمد أمارة، «السلوك السياسي لليهود الشرقيين في إسرائيل،» في: أديب [وآخرون]، المصدر نفسه، ص 112.

(47) نبيل صالح، «المجتمع والتركيب السكاني،» في: **دليل إسرائيل العام 2020** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2020)، 9.

3 بالمئة ثم إلى 2.2 بالمئة، وفي الثمانينيات تدنى حتى 1.5 بالمئة[48]. وفي حقبة التسعينيات شهدت الديمغرافيا الإسرائيلية ارتفاعًا في المرحلة الأولى بلغت 3.4 بالمئة، وشهدت انخفاضًا ملحوظًا وصل إلى 1.8 بالمئة. لذلك يبدو أن الديمغرافيا الإسرائيلية شهدت تذبذبًا ما بين الهبوط والارتفاع[49]. ونجد أن اليهود الشرقيين هم جزء من هذه التركيبة الديمغرافية بوصفهم عنصرًا إنسانيًا هامشيًا في نظر المجتمع الإسرائيلي الأشكنازي[50].

كان هذا التغير الذي حدث في التسعينيات نتيجة الهجرة التي شهدتها «إسرائيل» في المهاجرين الروس القادمين من وسط آسيا وجورجيا وأذربيجان وأرمينيا، وبالتالي ضمّت «إسرائيل» هؤلاء اليهود القادمين من تلك المناطق مع اليهود الشرقيين[51]، وبالتالي خلقت هذه الهجرة التي تعرف بهجرة التسعينيات تغيرًا جذريًا للبنية الإثنية للدولة، تمثل بمحو الهويات السابقة وخلق هوية متجانسة ذات توجه غربي أشكنازي[52].

لذلك، يتضح أن الاختلاف القائم ما بين الأشكناز والمزراحيم حال دون الاندماج بين الفئتين، لذلك استمرت النظرة السلبية تجاه اليهود الشرقيين، وهو ما جعلهم في أدنى الطبقات الاجتماعية وتسلموا مناصب هامشية في مجال العمل والاقتصاد والسياسة[53]، وهذا ما سيتناوله القسم التالي من هذه الورقة.

ثالثًا: الصراع الوجودي لليهود الشرقيين: إشكاليات الحياة السياسية

يتكون المجتمع الإسرائيلي من مهاجرين أو مستعمرين، وهذا جعلهم جماعات دينية إثنية متمايزة بعضها عن بعض، وبالتالي ينظر كل منهم إلى العملية السياسية بأنها وسيلة للسيطرة داخل الدولة[54]. ما كان يجذب الانتباه بأن اليهود الشرقيين لم ينجحوا في تأسيس أحزاب سياسية قوية من أجل تمثيلهم سياسيًا والدفاع عن مصالحهم[55]. لذلك أخذ الشرقيون ينشطون

(48) المصدر نفسه.

(49) حسين أبو النمل، «النمو السكاني والتوازن الديمغرافي بين العرب واليهود في إسرائيل وفلسطين التاريخية،» **المستقبل العربي**، السنة 32، العدد 370 (كانون الأول/ديسمبر 2009)، ص 76 ـ 77.

(50) أبو عودة، «جدلية العلاقة بين الدين والسياسة في إسرائيل وأثرها على اتجاهات التسوية،» ص 246.

(51) الحاج، «المهاجرون في التسعينيات من الاتحاد السوفيتي سابقًا،» ص 78 ـ 80.

(52) المصدر نفسه، ص 78 ـ 80.

(53) عبد الرحمن مرعي، «الصراع الثقافي في إسرائيل وأثره في اليهود الشرقيين،» في: أديب [وآخرون]، **اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل**، ص 142.

(54) فرناز عطية، «الأوضاع السياسية للجماعات العرقية والدينية في إسرائيل،» المعهد المصري للدراسات، تشرين الأول/أكتوبر 2019، ص 1.

(55) حيدر، «اليهود العرب في إسرائيل،» الجزيرة نت.

في السياسة أكثر فأكثر وتدريجًا وتحديدًا في القيادة السياسية في إسرائيل[56]، حيث انعكس الاضطهاد الاقتصادي والاجتماعي الذي تعرض له اليهود الشرقيون على أوضاعهم السياسية على نحو كبير، ومشاركتهم السياسية لا تكاد يُعتمد عليها في الحياة السياسية في إسرائيل، مقابل الأشكناز الذين يتمتعون بسيطرة سياسية كبيرة[57]. وكان واضحًا أن النفوذ السياسي تم احتكاره بما يساهم في تأسيس الكيان الإسرائيلي[58].

بدأت سيطرة الأشكناز على المراكز السياسية الحساسة التي تصنع القرارات، وتسيّر ماجريات الأمور، كون الأشكناز يمثلون الأغلبية العظمى وأصحاب القرار في الدوائر الحكومية وتشكيلة الوزراء وكبار رجال الدولة[59]، وعلى المستوى السياسي منذ التسعينيات كان هناك تحول كبير في الكتلة التصويتية لليهود الشرقيين نحو التوجه نحو حزب الليكود، الذي كان عاملًا مهمًا في مشاركة الأخير في الائتلاف الحكومي في عام 1977[60]. كان هذا التوجه نحو حزب الليكود نتيجة ما شعر به اليهود الشرقيون من الفقر وإقصائهم إلى الطبقات الدنيا، وفي الوقت نفسه لم يكن حزب مباي يحقق لهم ما كانوا يرغبون به من إنصاف[61].

يُعَدّ الجيش القاعدة المهمة في الجانب العسكري الإسرائيلي، لذلك جاء تمثيل اليهود الشرقيين في هذا الجيش أسفل قاعدة الهرم العسكري، بالرغم من أنهم يمثلون الأكثرية في البنية التحتية للدولة اليهودية، مقابل وجود الأشكناز في قمة الهرم العسكري.

بالتأكيد مثلت الحالة الإثنية في «إسرائيل» قضية مركزية للمجتمع الإسرائيلي، لأنها فشلت في محاولات الدمج التي قامت بها الصهيونية، فأفرزت معها حالة الانقسام العميق بين الشرقيين والأشكناز، وصولًا إلى ظهور الحركات الممثلة للشرقيين[62] كحركة شاس[63]، حيث لم يكن يوجد

(56) «Democracy and the Rebirth of Judaism's Sovereignty,» Israel Ministry of Foreign Affairs, <https://mfa.gov.il/mfa/Pages/default.aspx> (accessed on 30 December 2020).

(57) السيد سليم، «إسرائيل واضطهاد اليهود الشرقيين،» ص112 .

(58) المصدر نفسه، ص 112.

(59) القراله، «يهود البلاد العربية في إسرائيل،» ص 51.

(60) عطية، «الأوضاع السياسية للجماعات العرقية والدينية في إسرائيل،» ص 21.

(61) شوشانا غباي، «اليهود الشرقيون في إسرائيل: من حكم مباي إلى عصر نتنياهو،» ترجمة سعيد عياش، **ملحق المشهد الإسرائيلي** (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار)، العدد 392 (كانون الثاني/يناير 2017)، <https://bit.ly/3n2vnIA> (شوهد بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020).

(62) سهيل عمر خليل شمعة، «أيديولوجية القوى الدينية الرافضة للصهيونية ودورها في الحياة السياسية في إسرائيل 1984 ـ 2010،» (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2012)، ص 77.

(63) صحيح أن حركة شاس لم تكن الحركة الوحيدة التي جاءت لتمثيل الشرقيين وتحديدًا السفاردية الحريدية، حيث سبقتها كل من حركة تالي وحركة تامي، ولكن كان التركيز أكبر على حركة شاس لأنها حققت =

مسبقًا أي حزب أو تنظيم سياسي قوي يعبِّر عن قضية اليهود الشرقيين، فالتنظيمات السابقة لم تكن إلا تجمعات ضعيفة[64]، لذلك نجد أن سياسة الحكومات الإسرائيلية تجاه اليهود الشرقيين كان لها الأثر البالغ في تحديد علاقتهم بالمؤسسة الحاكمة في الدولة[65].

لذلك مثّل الانقسام السياسي التاريخي بين الشرقيين والمزراحيم تحولًا في السياسة الإسرائيلية التي كانت نتيجة حتمية للديمغرافية التي يتميز بها المجتمع الإسرائيلي، والتي أدّت دورًا أساسيًا في هذا التحول، إضافة إلى نشوء حزب شاس الذي مثّل اليهود الشرقيين[66]. وجاء انشقاق اليهود الشرقيين وتأليفهم لحركة شاس، بسبب رفض الأشكناز تعيين الحاخام عوفاديا يوسيف في مجلس علماء التوراة، وقد كان الأشكناز يضطهدون الحريديم الشرقيين ويصفونهم بالتخلف[67]. وبالتالي يُعزى نجاح حزب شاس إلى فصل انتخابات رئاسة الوزراء عن انتخابات الكنيست، وتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، لذلك استطاع الحزب الحصول على 17 مقعدًا سنة 1999، وهذا زاد من ثقله السياسي[68]، حيث اتجه اليهود الشرقيون المتدينون نحو هذا الحزب المنشق عن حزب «غودات يسرائيل»[69]، الذي مثل اليهود المتدينين الأشكناز، ليؤسسوا حزبًا دينيًا للطوائف الشرقية، ولربما يمكن القول إن تمثيل اليهود الشرقيين في الكنيست لم يعكس قوتهم الفعلية على أرض الواقع بسبب توزع ولائهم الحزبي بين أكثر من طرف[70].

أما حول تشكيل اليهود الشرقيين في الكنيست الإسرائيلي، فنجد أنهم يمثلون الأغلبية السكانية، وبالتالي إن اتخاذ أي قرار أو إقرار التشريعات في الكنيست سيؤثر في هذه الأغلبية السكانية، لكن على أرض الواقع يختلف عما هو موجود[71]. وفي الحقبة الممتدة من 1984 حتى

= نجاحًا كبيرًا لم تنله الحركات الأخرى، ولكن يمكن القول إن حركة تامي كانت تمهيد لظهور حركة شاس، ودعمت نحو إقامة حزب أكثر التزامًا وأوسع قاعدة وشعبية.

(64) السيد سليم، «إسرائيل واضطهاد اليهود الشرقيين،» ص 112.

(65) أمارة، «السلوك السياسي لليهود الشرقيين في إسرائيل،» ص 112 ـ 113.

(66) Haim Malka, *Crossroads: The Future of the U.S.-Israel Strategic Partnership* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2011), pp. 26-27.

(67) يوسف عودة، «حركة شاس ودورها في المجتمع الإسرائيلي،» **الحوار المتمدن**، العدد 1212 (أيار/مايو 2005)، <https://bit.ly/3n2Uk74> (شوهد بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020).

(68) عطية، «الأوضاع السياسية للجماعات العرقية والدينية في إسرائيل،» ص 22.

(69) حزب غودات يسرائيل: حزب ديني متزمت، اكتسب الحزب قوته من المهاجرين اليهود القادمين من البلدان العربية في المشرق والمغرب، وبعض البلدان الإسلامية والنامية، الذين لديهم نزعة الدين، وبعد وصول الليكود إلى الحكم عام 1977، سُمح له المشاركة في الحكومة الإسرائيلية. للمزيد انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، <https://bit.ly/3rFjGLE>.

وفي أواخر عام 1982 انقسمت عن أغودات يسرائيل مجموعة من اليهود الشرقيين المتعصبين دينيًا وعملوا على تشكيل حركة شاس بسبب الاضطهاد والتمييز العنصري الذي عاناه الشرقيون.

للمزيد، انظر: يوسف عودة، «حركة شاس ودورها في المجتمع الإسرائيلي،» **الحوار المتمدن** (أيار/مايو 2005).

(70) حيدر، «اليهود العرب في إسرائيل،» الجزيرة نت.

(71) القراله، «يهود البلاد العربية في إسرائيل،» ص 63.

2013 كان وضع حزب شاس الممثل لليهود الشرقيين في الانتخابات ما بين الانخفاض والارتفاع، وبسبب تهميشهم والتمييز ضدهم بدأ التوجه نحو اليمين وتحديدًا الليكود[72]. وكانت مشاركة اليهود الشرقيين في انتخابات الكنيست بأشكال مختلفة، وتولى أعضاء حزب شاس أربعة مناصب وزارية في حكومة باراك[73]. لذلك كان لافتًا زيادة التمثيل السياسي لليهود الشرقيين في الكنيست، من 22 عضوًا في الكنيست التاسع، إلى 27 عضوًا في الكنيست العاشر، و31 عضوًا في الكنيست الحادي عشر، وفي الكنيست الثالث عشر بلغ عدد مقاعد اليهود الشرقيين 40 مقعدًا مقابل 71 لليهود الأشكناز[74].

تبدأ التناقضات في أي مجتمع يحتوي على إثنيات وعرقيات مختلفة في اللحظة التي تسعى فيها إحدى الإثنيات لإلغاء هوية أو ثقافة أو حضارة أو تاريخ أو دين الإثنية الأخرى. وعند مماسة الضغوط على هذه الإثنيات داخل المجتمع تلجأ إلى إقصاء هذا الضغط والتمييز ضدها.

أما تمثيل اليهود الشرقيين في نظام الحكم في الدولة الإسرائيلية، فكان متدنيًا جدًا[75]، إذ تعاقب على منصب رئيس الدولة ثمانية وزراء، اثنان منهم فقط من أصول شرقية[76]، مقارنة بالبقية الأشكناز، وكان واضحًا أن هذه النتيجة بسبب هيمنة الأشكناز على الكنيست، ومجرد وصول الوزراء الشرقيين، كان ضمن سياسة استقطاب اليهود الشرقيين إلى صفوف الليكود[77]، إذ عندما صوّت معظم اليهود الشرقيين لمصلحة اليمين المتطرف، أتاحوا الفرصة لحزب الليكود لأن يتولى الحكم في إسرائيل[78].

ويُعَدّ الجيش القاعدة المهمة في الجانب العسكري الإسرائيلي، لذلك جاء تمثيل اليهود الشرقيين في هذا الجيش في أسفل قاعدة الهرم العسكري، بالرغم من أنهم يمثلون الأكثرية في البنية التحتية للدولة اليهودية، مقابل وجود الأشكناز في قمة الهرم العسكري[79]. «منهم من عزا هذه الأسباب بأن الشرقيين لا يملكون مستوى ثقافة وتعليم كافٍ، وعدم قدرتهم على الاستيعاب للتكنولوجيا العسكرية الحديثة، أو أن طبيعة التقسيم الطبقي للمجتمع الإسرائيلي والذي انعكس على البنية العسكرية للجيش الإسرائيلي ناتجة من حاجتها إلى مواليد البلد، وأن هذا الجانب أقل عرضة للضغوط السياسية والطائفية»[80].

---

(72) عطية، «الأوضاع السياسية للجماعات العرقية والدينية في إسرائيل،» ص 23 ـ 24.

(73) القراله، المصدر نفسه، ص65 .

(74) حيدر، «اليهود العرب في إسرائيل،» الجزيرة نت.

(75) القراله، المصدر نفسه، ص 67.

(76) اليهود من أصول شرقية الذين استلموا منصب رئيس الدولة، يتسحاق نافون: رئيس الدولة منذ 1978 ـ 1983. وموشيه كتساف الذي استلم المنصب عام 2000.

(77) القراله، المصدر نفسه، ص 67.

(78) أبو عودة، «جدلية العلاقة بين الدين والسياسة في إسرائيل وأثرها على اتجاهات التسوية،» ص244 .

(79) القراله، المصدر نفسه، ص 73 ـ 74.

(80) المصدر نفسه، ص 74.

لذلك عززت الدولة الإسرائيلية الفوارق بين الأشكناز والمزراحيم في الكثير من المستويات وبخاصة الجانب السياسي، فالأشكناز يسيطرون على الوظائف الكبيرة والرُتب العليا في الجيش، أما الشرقيون فكان نصيبهم المراتب الدنيا في سلاح الحدود والشرطة[81]. ورغم أن رئيس الدولة وهيئة الأركان ووزراء الدفاع والمالية كانت تحت سلطة اليهود الشرقيين، إلا أن القرارات المركزية في السياسة الإسرائيلية هي في يد الأشكناز[82].

لذلك يمكن القول بأن هذه الخارطة السياسية تدل على الانقسامات الواضحة والحادة في المجتمع الإسرائيلي، حيث لم يقتصر التصدع فقط على الإطار الحزبي، وإنما شمل ذلك نظام الحكم والكنيست، إضافة إلى المظاهر الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية[83]. وبدأت تصعد هيمنة السياسة الطائفية في إسرائيل، عندما بدأ الشرقيون يحتلون مناصب مهمة، ويؤثرون في الأحزاب السياسية[84].

في الحصيلة، يتضح أن اليهود الأشكناز مثّلوا لسنوات طويلة الأغلبية العظمى في إسرائيل. في حين كانت المجموعات الأخرى كاليهود الشرقيين، على هامش المشهد الإسرائيلي، وفق الكثير من العوامل منعت من انخراطهم في الدولة ومؤسساتها[85]. ورغم المحاولات التي بذلتها الحركات والتنظيمات التي تمثل اليهود الشرقيين، من خلال وصولهم إلى المراكز كما تم توضحيه مسبقًا، إلا أن ذلك لم ينهِ حالة التمايز ما بين الأشكناز والمزراحيم، وإن حدّ منها، وبقيت «إسرائيل» تعاني الإشكاليات على جميع المستويات وتحديدًا الجانب السياسي.

خاتمة

تبدأ التناقضات في أي مجتمع يحتوي على إثنيات وعرقيات مختلفة في اللحظة التي تسعى فيها إحدى الإثنيات لإلغاء هوية أو ثقافة أو حضارة أو تاريخ أو دين الإثنية الأخرى. وعند مماسة الضغوط على هذه الإثنيات داخل المجتمع تلجأ إلى إقصاء هذا الضغط والتمييز ضدها.

وبناءً على ذلك، تُعرّف إسرائيل بأنها دولة إثنية، مكونة من مجموعتين أساسيتين، الأشكناز، وهي الفئة المسيطرة والمهيمنة في المجتمع الإسرائيلي، والمزراحيم أو اليهود الشرقيون، وهي الفئة المهمشة على الكثير من المستويات داخل هذا المجتمع الإسرائيلي. وهذا أدى إلى خلق حالة غير مستقرة في المجتمع الإسرائيلي، مورست خلالها سياسة التمييز والاضطهاد ضد اليهود الشرقيين، وبخاصة على المستوى السياسي، كما أوضحناه خلال الورقة البحثية □

---

(81) شادي محمد عواد، «التمييز ضد الشهود الشرقيين في إسرائيل 1948 ـ 2000،» (رسالة ماجستير، جامعة القدس، 2002)، ص 78 ـ 79.

(82) أمارة، «السلوك السياسي لليهود الشرقيين في إسرائيل،» ص 133.

(83) المصدر نفسه، ص 116.

(84) أبو عودة، «جدلية العلاقة بين الدين والسياسة في إسرائيل وأثرها على اتجاهات التسوية،» ص305 .

(85) هنيدة غانم وأنطوان شلحت، **في معنى دولة يهودية** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار، 2011)، ص 84 ـ 85.

تداعيات جائحة كورونا على الاتحاد الأوروبي

دينا محمد طمان(*)

باحثة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

محمد شوقي عبد العال العناني

أستاذ العلوم السياسية والقانون الدولي، جامعة القاهرة.

مقدمة

في ضوء ما يمر به العالم اليوم من جائحة خطيرة تهدد الملايين وتوقف الحياة في كبرى المدن الصناعية، أصبحت أزمة الفيروس الفتاك تتخطى الدول لتصل إلى الكيانات الكبرى ومن أهمها الاتحاد الأوروبي الذي يواجه أزمة استمرار بفعل فيروس كورونا، حيث عملت هذه الجائحة على كشف الوجه الحقيقي للعلاقات الأوروبية في إطار الاتحاد الأوروبي والمشكلات التي كانت قائمة بالفعل منذ وقت طويل ولكنها طفت على السطح من جرّاء ذلك الفيروس، ليظهر ضعف الاتحاد وهشاشته في مواجهة المشاكل الكبرى وعدم تضامن الدول بعضها مع بعض بحثًا عن المصلحة المشتركة، بل على العكس، أصبحت المصلحة الفردية هي الهدف الرئيس لكل دولة. ليصبح جليًا أن في القرن الحادي والعشرين، أصبح اللجوء إلى حلول القرن التاسع عشر غير مُجدٍ وغير صالح. بحسب الكثير من المحللين، أخطأ الاتحاد الأوروبي في الثقة المفرطة بإمكاناته فلم يرَ المشكلة قادمة، فبعد تجاوز العالم لأزمة وباء الإيبولا شعرت الدول أن مثل هذه المخاطر تحيط فقط بالدول خارج الاتحاد الأوروبي، فلم تستعد وتأخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة أي أزمة مستجدة أو طارئة، الأمر الذي يؤكد الانتقاد الدائم الموجه للاتحاد الأوروبي لكونه رد فعل للأحداث العالمية بدلًا من أن يؤدي دورًا استباقيًا في تشكيلها والتعامل معها.

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلها ولا يزال يبذلها الاتحاد الأوروبي لمواجهة هذا الفيروس الخفيّ، فقد كان هناك منذ بداية الأزمة الكثير من الاتهامات المتبادلة بين المفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي، فنجد كثيرًا من الأصوات التي اتهمت بروكسل بإهدار الكثير من

(*) البريد الإلكتروني: dinataman2020@gmail.com

الوقت الثمين وتعالت الدعوات إلى المزيد من الإجراءات لمواجهة هذا الفيروس الشرس الذي يفتك بحياة الآلاف وبخاصة أن الاتحاد الأوروبي مقيد اليدين بالنظر إلى صلاحياته المحدودة نسبيًا في مجال الصحة المفتاح الحقيقي لمكافحة الوباء.

على صعيد آخر، نجد أن البعض يدافع عن عمل المؤسسات، وبخاصة على الجانب الاقتصادي، الذي يسمح بتوفير كل التمويل اللازم حتى لا ينهار النظام بعد الأزمة. في الواقع، على الرغم من كل النجاحات والإخفاقات في التعامل مع الجائحة فإن هذه الأزمة قد تسببت في إضعاف الاتحاد الأوروبي وإظهار عدم وجود تضامن مشترك بين الدول لمواجهة الأزمات الكبرى. ولقد صرحت مايتي باجازا السياسية الإسبانية وعضو البرلمان الأوروبي والمتحدثة باسم اتحاد التقدم والديمقراطية في البرلمان الأوروبي في بداية الموجة الأولى للجائحة «أن الاتحاد الأوروبي ليس لديه كفاءة في الأمور الصحية، إلا أن هذا لا يعفيه من ظهور عدم التضامن العميق بين أعضائه»[1].

ومن ثم تأتي أهمية هذه الدراسة لتحديد أثر جائحة كورونا في الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال دراسة التداعيات المختلفة للجائحة على مختلف القطاعات في الاتحاد الأوروبي وكذلك الوقوف على مستقبل الاتحاد الأوروبي بعد هذه الجائحة.

أولًا: أبعاد أزمة كورونا في الاتحاد الأوروبي

منذ الأيام الأولى للجائحة، اتخذت كل دول العالم الإجراءات والقرارات اللازمة لمكافحة الوباء للحد من آثاره السلبية لحماية شعوبها. وبالنسبة إلى دول الاتحاد الأوروبي، اتخذت بعض البلاد قرارات تتعارض مع مصالح بلاد أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي. على سبيل المثال، قيدت ألمانيا وفرنسا المبيعات الخارجية للإمدادات الطبية الحيوية، التي كان من الممكن أن تساعد على احتواء الوباء في إيطاليا، الأمر الذي أدى إلى نقص هذه المعدات في كل مكان في الاتحاد الأوروبي. كما كانت هناك عمليات إغلاق حدودية من جانب واحد، مثل بولندا التي منعت مواطني دول البلطيق من المرور عبر أراضيها للعودة إلى بلدانهم[2]. وفي الوقت الذي يطالب فيه قادة العالم بالتضامن لمكافحة الفيروس الفتاك، أعلنت وسائل الإعلام الإيطالية في آذار/ مارس 2020، أن شحنة لمئات الألوف من الكمامات كانت قادمة من الصين إلى إيطاليا صودرت وسُرقت في جمهورية التشيك. أتت هذه الأخبار في الوقت الذي كانت نسبة الوفيات في إيطاليا من الفيروس التاجي تبلغ عددًا قياسيًا في اليوم الواحد، متجاوزة كثيرًا إجمالي الوفيات في

(1) «La UE se juega su futuro con el coronavirus: Esta crisis nos ha pillado débiles, sin solidaridad común,» 20 minutos, 26 mars 2010, <https://www.20minutos.es/noticia/4206604/0/union-europea-juega-futuro-crisis-ronavirus/>.

(2) Pedro Chaves, «¿TENDRÁ FUTURO LA UE? Coronavirus, la Unión Europea y la tormenta,» 27 mars 2020, <https://blogs.publico.es/repensar-europa/2020/03/27/coronavirus-la-union-europea-y-la-tormenta/>.

الصين، التي بدأ فيها تفشي المرض منذ كانون الأول/ديسمبر 2019[3]. وعلى الرغم من محاولة الحكومة التشيكية تدارك الأمر بعد انتشاره في وسائل الإعلام الغربية إلا أنه لا يعكس التضامن الأوروبـي على الإطـلاق. اختلفت الـدول فـي شدة التدابير وتـاريخ اتـخـاذهـا وكذلك فـي قـدرة النظم الصحية على الاستجابة للوباء. ويعود هذا التباين في المواقف بين الدول إلى الاختلاف بين الشعوب في التقاليد وطبيعة العلاقات الاجتماعية وكذلك التباين في المرونة ضد الحجر المنزلي وما يمثله من الحبس في المنازل لأوقات طويلة. وعلى الرغم من أن هذه الأزمة ما زالت فرصة للاتحاد الأوروبي لاحـتـلال مـكـان بـارز فـي قـلـب مـواطـنـي الـبـلـدان المختلفة، ومثالًا لخلق نموذج للاستجابة السريعة للأزمات، وبخاصة في مجال التعامل مع الأوبئة، في البلدان التي عانت الجائحة بشدة مثل إيطاليا وإسبانيا، فإن الاتحاد الأوروبـي أعطى مثالًا على الاستجابات التقليدية، ضمن إطار مؤسسي وإدراكي وأيديولوجي محدد للتعامل مع الوباء[4]. واتبعت الاستجابة النموذج الكلاسيكي، حيث ظهر دون المستوى الأمثل سواء من حيث الكفاءة، أو من حيث التوافق مع مستوى التحدي المطروح.

في ضوء ما يمر به العالم اليوم من جائحة خطيرة تهدد الملايين وتوقف الحياة في كبرى المدن الصناعية، أصبحت أزمه الفيروس الفتاك تتخطى الدول لتصل إلى الكيانات الكبرى ومن أهمها الاتحاد الأوروبي الذي يواجه أزمة استمرار بفعل فيروس كورونا.

ثانيًا: الأثر الاقتصادي لأزمة فيروس كورونا في الاتحاد الأوروبي

على الصعيد الاقتصادي، من المؤكد أن عام 2020 يعَدّ عام ركود في كل اقتصادات دول العالم وبخاصة الدول المتقدمة. ولمواجهة هذه الكارثة التي أثرت في الجميع، كان على الحكومات توفير التأمين الاجتماعي لمساعدة الفئات الأكثر فقرًا لتجاوز الأزمة، إما باستخدام آليات التأمين الاجتماعي القائمة وإما بمنح الناس تحويلات نقدية. لقد قامت معظم الدول الأوروبية بالتوسع في دفع إعانات البطالة ومدفوعات الرفاهية مع تخفيف معايير الأهلية. ونظرًا إلى اتخاذ معظم البلدان المتضررة تدابير حظر صارمة، فقد جاءت المؤشرات والعواقب الاقتصادية سيئة جدًا؛ فالاقتصاد المتجمِّد لا ينتج دخلًا[5]. وفي ما يعد بمنزلة رسالة قوية من البنك المركزي الأوروبي مفادها أنه سيفعل ما هو ضروري لحماية منطقة اليورو، أعلن البنك المركزي الأوروبي في مارس

(3) «Czech Republic Sends Face Masks to Italy after China Shipment «Stolen»,» RF1, 22 mars 2020, <https://bit.ly/3PcV8UM>.

(4) Chaves, Ibid.

(5) Ricardo Rais, «How Do Countries Differ in their Response to the Coronavirus Economic Crisis?,» *The Guardian*, 3/4/2020, <https://bit.ly/3p6xONN>.

2020 عن برنامج شراء طارئ جديد من الأصول العامة والخاصة بقيمة 750 مليار يورو حتى نهاية العام. كما تلقى البرنامج دفعة إضافية في 4 حزيران/يونيو 2020، تقدر بقيمة 600 مليار يورو إضافية، ليصل الإجمالي إلى 1350 مليار يورو. البرنامج موقت ومصمم لمعالجة الوضع غير المسبوق[6]، وهو ما يعد خطة طموحة وناجحة جدًا لتبديد الشكوك في الأسواق، لأن الدول الأعضاء تتخذ تدابير اقتصادية داخلية مهمة ولا يمكنها تحمل تصعيد في أقساط المخاطر مثل تلك التي حدثت في الأزمة الاقتصادية[7]. في 9 نيسان/أبريل 2020، طرحت مجموعة اليورو، وهي هيئة غير رسمية يناقش فيها وزراء الدول الأعضاء في منطقة اليورو المسائل المتعلقة بمسؤولياتهم المشتركة المتعلقة باليورو، ثلاث شبكات أمان فورية بقيمة 540 مليار يورو، تم الانتهاء منها في أيار/مايو 2020. وهي مصممة لدعم[8]:

1 ـ الوظائف والعمال

أنشأ الاتحاد الأوروبي أداة تقدم دعمًا موقتًا للتخفيف من مخاطر البطالة في حالات الطوارئ (SURE) لمساعدة المواطنين على الاحتفاظ بوظائفهم أثناء الأزمة. يقدم البرنامج قروضًا بشروط ميسرة إلى الدول الأعضاء لتغطية جزء من التكاليف المتعلقة بإنشاء أو تمديد خطط العمل الوطنية قصيرة الأمد. كما وافق المجلس على تقديم 87.9 مليار يورو من الدعم المالي لـ 17 دولة من الأعضاء في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2020. هذه الدول هي: بلجيكا: 7.8 مليار يورو، بلغاريا: 511 مليون يورو، كرواتيا: 1 مليار يورو، قبرص: 479 مليون يورو، جمهورية التشيك: 2 مليار يورو، اليونان: 2.7 مليار يورو، المجر: 504 مليون يورو، إيطاليا: 27.4 مليار يورو، لاتفيا: 193 مليون يورو، ليتوانيا: 602 مليون يورو، مالطا: 244 مليون يورو، بولندا: 11.2 مليار يورو، البرتغال: 5.9 مليار يورو، رومانيا: 4.1 مليار يورو، سلوفاكيا: 631 مليون يورو، سلوفينيا: 1.1 مليار يورو، إسبانيا: 21.3 مليار يورو. كما تقدمت أيرلندا أيضًا بطلب 2.5 مليار يورو للدعم وبذلك سيصل إجمالي الدعم المالي إلى 90.3 مليار يورو. ولا يزال بإمكان الدول الأعضاء الأخرى تقديم طلباتها للحصول على المساعدة المالية. يمكن توفير ما يصل إلى 100 مليار يورو بموجب هذه الأداة الخاصة بالاتحاد الأوروبي. ولقد تم صرف الدفعة الأولى بقيمة 39.5 مليار يورو ابتداءً من 1 كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى إيطاليا وإسبانيا وبولندا واليونان وكرواتيا وليتوانيا وقبرص وسلوفينيا ومالطا ولاتفيا وبلجيكا ورومانيا والمجر والبرتغال وسلوفاكيا.

---

(6) Christine Lagarde, «Our Response to the Coronavirus Emergency,» The European Central Bank Blog (ECB), 19 March 2020, <https://bit.ly/3AaBzIm>.

(7) «La UE se juega su futuro con el coronavirus: Esta crisis nos ha pillado débiles, sin solidaridad común,» 20 minutos, Ibid.

(8) European Council of the European Union, COVID-19: The EU's Response to the Economic Fallout,» <https://www.consilium.europa.eu/en/policies/coronavirus/covid-19-economy/>.

2 ـ الأعمال

وضعت مجموعة بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) صندوق ضمان لعموم أوروبا بقيمة 25 مليار يورو. يقدم الصندوق قروضًا تصل إلى 200 مليار يورو للشركات التي تركز على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. تمت الموافقة على مجموعة أولى من المشاريع بقيمة 1 مليار يورو. يأتي هذا على رأس المزيد من أموال الطوارئ التي تم جمعها بالفعل من جانب بنك الاستثمار الأوروبي لسد حاجات التمويل قصيرة الأجل للشركات الصغيرة والمتوسطة ودعم قطاع الصحة.

3 ـ الدول الأعضاء

عملت هذه الجائحة على كشف الوجه الحقيقي للعلاقات الأوروبية في إطار الاتحاد الأوروبي والمشكلات التي كانت قائمة بالفعل منذ وقت طويل ولكنها طفت على السطح من جرّاء ذلك الفيروس ليظهر ضعف الاتحاد وهشاشته في مواجهة المشاكل الكبرى وعدم تضامن الدول بعضها مع بعض.

كانت آلية الاستقرار الأوروبية (ESM)، وهي مؤسسة مالية دولية، أُنشئت في تشرين الأول/ أكتوبر 2012، تهدف إلى تقديم المساعدات المالية إلى الدول الأعضاء في منطقة اليورو بشروط صارمة من خلال عدد من الأدوات المالية مثل: القروض، وشراء الدول الأعضاء الإصدارات السيادية في الأسواق الأولية والثانوية، وكذلك خطوط الائتمان الاحترازية. تتألف هيئة اتخاذ القرار الرئيسية في ESM ـ مجلس إدارة المحافظين ـ من وزراء مالية الدول الأعضاء في منطقة اليورو[9]، قد وافقت على إنشاء أداة جديدة وموقتة لدعم الأزمات الوبائية (PCS) بناءً على حد ائتمان احترازي قائم، تم تعديله في ضوء أزمة جائحة كورونا، يمكنه تقديم قروض إلى جميع الدول الأعضاء في منطقة اليورو بنسبة تصل إلى 2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، بقيمة إجمالية تصل إلى 240 مليار يورو.

وعلى الرغم من الخطوات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي للحفاظ على الاقتصاد في ظل الركود الذي صاحب جائحة كورونا، رأت الدول الأكثر تضررًا مثل إيطاليا وإسبانيا أن مشكلة هذه الأدوات تكمن في كونها لم تصمم لحل المشكلة الصحية، والاتحاد الأوروبي لم يرقَ إلى مستوى التهديد الوبائي. فهاتان الأداتان الجديدتان تمثلان حلًا سامًا سياسيًا وبخاصة للدول التي تضررت بشدة من الجائحة، التي ستغرق في مزيد من الديون نظرًا إلى الشروط التي ترتبط بهذه القروض وفوائدها. وتجددت الخلافات القديمة بين الدول الأعضاء من جنوب أوروبا وشمال أوروبا ولم يستطيعوا التوصل إلى الحل الأمثل من حيث الحاجة إلى تقديم منح أو قروض إلى الدول الأكثر تضررًا من الجائحة. وهو ما أصاب الأسواق بخيبة أمل إلى حد ما عقب هذه

(9) European Parliament, «The ESM Pandemic Crisis Support,» <https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2020/651350/IPOL_BRI(2020)651350_EN.pdf>.

القرارات، حيث أدرك المستثمرون أن هذه القروض الممنوحة للاقتصادات الهشة ليست كافية لسد الفجوات الاقتصادية في الاتحاد النقدي، وأن الحل الأمثل يكمن في إصدار «سندات اليورو» أو «سندات كورونا» التي طالبت بها الدول المتضررة ورفضتها ألمانيا وهولندا والدول الغنية في شمال أوروبا. ومع اشتداد الموجة الثانية، عندما قتل الفيروس عشرات الألوف من البشر، وأغلق الملايين من المشاريع وشل الاقتصاد في جميع أنحاء أوروبا، أصبح الوضع لا يطاق، وافق المجلس الأوروبي، في كانون الأول/ديسمبر 2020، على الميزانية الأوروبية الطويلة الأجل وصندوق التعافي الجديد للاتحاد الأوروبي المُسمى «الجيل القادم للاتحاد الأوروبي» (NGEU). سيقدم هذا الصندوق تمويلًا ضخمًا للتعافي بقيمة 750 مليار يورو من أجل دعم الدول الأعضاء التي تضررت من جائحة كورونا ويمتد الصندوق على مدى السنوات 2021 ـ 2023، كما سيتم ربطه بميزانية 2021 ـ 2027 للاتحاد الأوروبي لتصل القيمة الإجمالية للمبالغ المقدمة إلى 1.8 تريليون يورو. وافقت الدول الأعضاء على الإبقاء على شرط احترام القيم الديمقراطية الأوروبية وسيادة القانون على الدول الأعضاء، وهو الشرط الذي رفضته المجر وبولندا في البداية ثم وافقتا عليه في النهاية[10]. تعَدّ صفقة صندوق التعافي (NGEU) غير مسبوقة في تاريخ الاتحاد الأوروبي الذي يُصدر، لأول مرة في تاريخه، سندات سيادية أوروبية تخصص لتقديم المنح والقروض إلى المناطق والقطاعات الأكثر تضررًا وسيتم سدادها من طريق توليد موارد خاصة من خلال الضرائب المباشرة.

منذ الأيام الأولى للجائحة، اتخذت كل دول العالم الإجراءات والقرارات اللازمة لمكافحة الوباء للحد من آثاره السلبية لحماية شعوبها. وبالنسبة إلى دول الاتحاد الأوروبي، اتخذت بعض البلاد قرارات تتعارض مع مصالح بلاد أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ثالثًا: الأثر الاجتماعي لجائحة كورونا في الاتحاد الأوروبي

لم يقتصر أثر فيروس كورونا على المجال الاقتصادي للبلاد بل كان له بعد اجتماعي شديد الأثر وبخاصة في المجتمعات الأوروبية. ومن أهم التداعيات الاجتماعية التي ظهرت جراء فيروس كورونا في أوروبا:

1 ـ تأجُّج مشاعر العنصرية ضد الآسيويين

غالبًا ما تبحث المجتمعات التي تواجه الأمراض الجديدة عن كبش فداء يكون من السكان المهمشين، وبخاصة عندما يكون المرض مرتبطًا بشعوب «أجنبية» فيظهر التمييز العنصري

(10) «Poland and Hungary Lift their Blockade of EU Budget and Coronavirus Recovery Fund,» IntelliNews, 11 December 2020, <https://bit.ly/3dm5tR9> .

ضدهم. على سبيل المثال، خلال القرن التاسع عشر، بدلًا من تقليص الشحن التجاري، الذي نقل الكوليرا حول العالم، صبت المجتمعات المنكوبة بالكوليرا من نيويورك إلى لندن غضبها على المهاجرين الأيرلنديين[11]. كما ساهم تفشي فيروس إيبولا في عام 2014 في ظهور القوالب النمطية والعنصرية القائمة بالفعل تجاه الأشخاص من أصول أفريقية. وبالمثل، أدى تفشي مرض السارس في عام 2003 إلى نشر الخوف من الفيروس المجهول وبالتالي العنصرية ضد الصين[12]. وهو ما حدث مع استمرار تفشي وباء كورونا في الصين والكثير من البلدان حول العالم، حيث انتشرت معه مشاعر كراهية الأجانب والعنصرية ضد الآسيويين، وبخاصة الصينيون. يوجد الكثير من الأمثلة على ذلك، منها منع مطعم فيتنامي في العاصمة التشيكية براغ العملاء الصينيين من الدخول، بزعم حماية «الصحة العامة» عقب تفشي الفيروس، كما أضاف المطعم إلى الإعلان باللغة التشيكية والإنكليزية والصينية «شكرًا على تفهمك»، وهو ما أثار الكثير من الانتقادات على مواقع التواصل الاجتماعي والفيس بوك الذي امتلأ بسيل من ردود الأفعال والانتقادات الموجهة للمطعم بشكل رئيسي حيث كتب الكثير من الصينين «هذا تمييز»، «نحن بشر، ولسنا فيروسات». ولم يكن ذلك هو المطعم الوحيد الذي يوجه فيها هذا النوع من التحذيرات، بل هي تكررت في عدة أماكن أخرى في أوروبا. اتخذت كراهية الأجانب والعنصرية التي يغذيها الخوف من الفيروس الكثير من الأشكال الأخرى، وهو ما ذكره عدد كبير من الآسيويين، سواء كانوا صينيين أم لا، وسواء زاروا الصين مؤخرًا أم أشخاصًا ذوي أصول صينية ممن ليس لهم علاقة مباشرة بوطنهم الأصلي. ففي فرنسا، لجأ الآسيويون الفرنسيون ضحايا التمييز العنصري إلى مواقع التواصل الاجتماعي للشكوى من ردود الفعل العنيفة ضدهم بمختلف الصور والأشكال، سواء بالإهانات العرقية أو المضايقات اللفظية أو الجسدية في الشوارع أو سوء المعاملة في وسائل النقل العام، وكذلك الرسائل المسيئة لهم على مواقع التواصل الاجتماعي كرد فعل لتفشي فيروس كورونا الصيني.

على الرغم من الخطوات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي للحفاظ على الاقتصاد في ظل الركود الذي صاحب جائحة كورونا، رأت الدول الأكثر تضررًا مثل إيطاليا وإسبانيا أن مشكلة هذه الأدوات تكمن في كونها لم تصمم لحل المشكلة الصحيحة، والاتحاد الأوروبي لم يرقَ إلى مستوى التهديد الوبائي.

لم يسلم الأطفال الآسيويون أيضًا من هذا التنمّر وتم نبذهم في المدارس، إضافة إلى السخرية المصحوبه بالكثير من التعليقات العنصرية ضدهم. الأمر الذي تم استنكاره من جانب

(11) Sonia Shah, «The Pandemic of Xenophobia and Scapegoating,» *Time Newspaper*, 7/3/2020, <https://time.com/5776279/pandemic-xenophobia-scapegoating/>.

(12) Yijia Huang, «Coronavirus Impact: Racism Hits Harder Than Virus,» Institute for European Studies, 8 May 2020, <https://www.ies.be/node/5491>.

عدد من النشطاء على موقع التدوينات القصيرة تويتر ليدشنوا هاشتاغ «أنا لست فيروسًا» أو «#JeNeSuisPasUnVirus» لمواجهة هذه العنصرية غير المتوقعة[13]. لم يقتصر العداء المتزايد بين الفرنسيين على الأشخاص العاديين بل امتد إلى وسائل الإعلام لتستخدم صحيفة *Le Courier Picard* المحلية، في عددها الصادر في 26 كانون الثاني/يناير 2020، بعض العناوين الرئيسية المسيئة والمحرضة ضد الصينين مثل عنوان إنذار أصفر (Alerte Jaune)، وكذلك عنوان افتتاحية العدد نفسه الخطر الأصفر؟ «Le Péril Jaune?» مصحوبة بصورة لامرأة صينية ترتدي قناعًا واقيًا[14]. تشير مصطلحات «أصفر» و«خطر أصفر» تاريخيًا إلى «كليشيهات» عنصرية تستهدف الجالية الآسيوية. وتعود هذه العبارات إلى القرن التاسع عشر، حيث تم صوغها لترسيخ صورة نمطية لدى المجتمع الأوروبي بتصوير الآسيويين بالـ «الخطر الأصفر» وذلك لمنع خطر قيام شعوب آسيا بحكم العالم انذاك[15]. وهو ما قوبل باستهجان شديد ودفع الصحيفة إلى تقديم الاعتذار قائلة إنها لم تقصد الإساءة.

غلاف صحيفة *Le Courier Picard*

وفي ألمانيا، جاءت صورة غلاف المجلة الإخبارية الألمانية **دير شبيغل**، في أواخر كانون الثاني/يناير 2020، لتعكس هذه العنصرية الناجمة من الخوف من الفيروس. كانت صورة لشخص آسيوي يرتدي بدلة حمراء في دلالة على خطورة الموقف، مكتوب عليها بخط أصفر «صنع في الصين: عندما تصبح العولمة

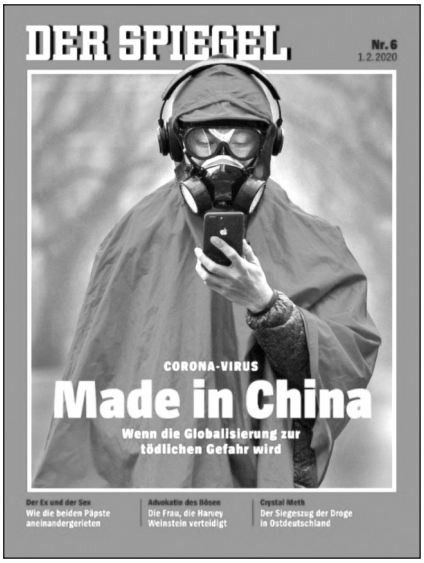

غلاف مجلة **دير شبيغل**

(13) L'OBS, «Avec le coronavirus, incidents racistes et xénophobes se multiplient dans le monde,» 6 février 2020, <https://bit.ly/3dl879O>.

(14) «Coronavirus: French Asians Hit Back at Racism with «I'm not a Virus»,» BBC News, 29 January 2020, <https://www.bbc.com/news/world-europe-51294305>.

(15) L'OBS, Ibid.

تهديدًا مميتًا» وجاءت الألوان في إشارة إلى العلم الصيني. وهو ما قوبل باستهجان شديد من الآسيويين الألمان[16].

أدت ردود الأفعال العنصرية تجاه الآسيويين إلى أن أصدر عمدة دوسلدورف بألمانيا بيانًا بعنوان «استنكار العنصرية ضد السكان الصينيين» على الموقع الرسمي للمدينة، متعهدًا بالوقوف بكل حزم ضد أي فعل عنصري مع المجتمع الصيني المحلي. جاء ذلك، بعد أن نشر طاهي ومالك مطعم راقٍ أنه لا يرحب بالصينيين. وهو ما أثار غضب الصينيين المغتربين في ألمانيا. كما أضاف العمدة توماس جيزل: «مثل الكثير من سكان دوسلدورف، شعرت بالغضب من منشور صاحب المطعم على فيسبوك. مثل هذا السلوك لا يتناسب مع صورة دوسلدورف، وهي مدينة عالمية ومفتوحة تفتخر بوجود نسبة كبيرة وحيوية من المجتمع الصيني والألماني الصيني». وأعرب جيزل عن معارضته الشديدة لجميع أشكال العنصرية، قائلًا: «لن نتسامح مع الافتراءات العنصرية أو التمييز ضد السكان الآسيويين بسبب كوفيد 19. إن فيروس كورونا الجديد ليس ظاهرة صينية، ولكنه تحد مشترك للعالم كله. نستطيع فقط مواجهته معًا». ورد القنصل العام الصيني في دوسلدورف فنغ هاييانغ مرحبًا ببيان عمدة دوسلدورف قائلًا: «الصينيون والألمان الصينيون هنا جميعًا يحسبون دوسلدورف موطننا الثاني. ونحن سعداء لأن العمدة حقق العدالة»[17].

وفي إيطاليا اتُهمت عائلة صينية في تورين بنقل المرض إلى المنطقة. كما دعت الأمهات في ميلانو عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى الابتعاد من الأطفال والشركات الصينية. لقد وصل الفزع والهلع من هذا الوباء إلى حالة من الجنون العالمي أدت في كثير من الأحيان إلى اعتداءات عنصرية صريحة على أولئك المنحدرين من أصل آسيوى وبخاصة الصينيون[18]. وعلى الرغم من أن ظاهرة العنصرية قديمة وموجودة ولا أحد يستطيع إنكارها، إلا أن فيروس كورونا كشف النقاب عن مدى عمقها وتجذرها في مجتمعات ظلت تحاربها لسنوات. وأصبحت الأشكال القديمة والجديدة للعنصرية تعزز بعضها بعضًا. فنجد أن الفزع من فيروس كورونا مع الخطاب السياسي، الذي تستغله الأحزاب الشعبوية أو اليمينية للتحريض على المشاعر المعادية للمهاجرين، أدى إلى تفاقم العنصرية والتمييز. كما أن التسمية غير الصحيحة لفيروس كورونا من جانب بعض السياسيين، كوصف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فيروس كورونا بـ«الفيروس الصيني» في أحد المؤتمرات الصحافية في محاولة منه لتسييس الجائحة، كان من شأنه تعريض أمن وسلامة الأغلبية من الصينيين ومواطني شرق آسيا للخطر والتحيز والاستبعاد. لم يقتصر ضحايا الموجة الأخيرة من العنصرية التي أثارها فيروس كورونا على المهاجرين فقط، بل شملوا الأجيال الثانية والثالثة من أبناء الجاليات المهاجرة. واستُخدم الفيروس كذريعة للترويج العلني للعنصرية في المجتمعات الغربية المتعددة الثقافات، التي عانت فيها الأقليات العرقية من النظرة إليها بوصفها

---

(16) Beina Xu, «Racism in Germany: A Chinese-American Reckoning,» DW, 13 June 2020, <https://bit.ly/3PdXVNt>.

(17) German Mayor Condemns Racism after Restaurant Owner Insults Chinese,» *Global Times*, 20/5/2020, <https://www.globaltimes.cn/content/1188946.shtml>.

(18) Leong Ying, «Coronavirus a Disease of Racism,» March 2020, <https://bit.ly/3p8k7y3>.

الآخر غير الأبيض الذي لا يمكن إدماجه في مجتمعاتهم ودأبت على تصوير الصينيين والشرق الآسيويين على أنهم الآخرون الشرقيون والخطر والتهديد المحتمل، وحسبانهم بأنهم ليسوا جزءًا من المجتمع. وهو ما يكشف شرخًا مروعًا في المشروع الأوروبي قد يؤدي إلى تمزيق المجتمع ويهدد عملية «إدماج» المهاجرين وأحفادهم في المجتمعات المضيفة.

2 ـ انتشار الجريمة الإلكترونية

على الرغم من أن جائحة كورونا قد فرضت على العالم أجمع ظروفًا استثنائية أوجبت وتيرة حياة أبطأ من المعدلات الطبيعية، فهي ساهمت في إحداث طفرة كبيرة في طرائق التفكير والابتكار في مجال الجريمة الإلكترونية، حيث استحدث المجرمون أساليب وآليات جديدة لاستغلال الموقف، والإيقاع بنوعيات جديدة من الضحايا، وهو ما دعا رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، إلى تسجيل فيديو في بداية الموجة الأولى للجائحة لتوجيه رسالة إلى مواطني الاتحاد الأوروبي لمطالبتهم بأخذ الحيطة والحذر من عمليات الاحتيال عبر الإنترنت، ولا سيما المنتجات الطبية والأدوية المزيفة أثناء أزمة فيروس كورونا. وأوضحت أنه مع تزايد الأشخاص الذين يعملون من المنزل ويقضون الوقت على الإنترنت، أصبحوا أكثر عرضة لمجرمي الإنترنت، ولا سيما أولئك الذين يستغلون المخاوف بشأن الفيروس. حيث صرحت إن وكالات إنفاذ القانون الأوروبية صادرت 4.4 مليون وحدة من الأدوية غير المشروعة، وتم تفكيك سبع مجموعات للجريمة المنظمة، واعتقال 121 مجرمًا إلكترونيًا. كما أضافت أورسولا فون دير لاين أنه تم أيضًا حذف 2500 رابط وموقع ويب وملف من على وسائل التواصل الاجتماعي مزيفة. وحثت المواطنين على إعادة التحقق من جميع المواقع التي يزورونها من جانب كيان موثوق به. وأكدت أنه إذا ثبتت فعالية اللقاحات أو الأدوية الأخرى في علاج فيروس كورونا، فستعلن المؤسسات الحكومية والعامة عن ذلك.

تشمل النتائج الرئيسية التي أبرزها تقييم الإنتربول لمشهد الجرائم الإلكترونية في ما يتعلق بوباء كورونا ما يلي[19]:

أ ـ عمليات الاحتيال والتصيد عبر الإنترنت: قام ممثلو التهديد بمراجعة مخططاتهم المعتادة لعمليات الاحتيال والتصيد عبر الإنترنت. من خلال نشر رسائل بريد إلكتروني تصيدية تحت عنوان COVID-19، غالبًا ما تنتحل شخصية السلطات الحكومية والصحية، يغري مجرمو الإنترنت الضحايا بتقديم بياناتهم الشخصية وتنزيل محتوى ضار، حيث أفاد نحو ثلثي الدول الأعضاء التي استجابت للمسح العالمي للجرائم الإلكترونية عن استخدام كبير لـ COVID-19 موضوعًا للتصيد الاحتيالي والاحتيال عبر الإنترنت منذ اندلاع المرض.

ب ـ البرامج الضارة التخريبية (Ransomware وDDoS): تزايد استخدام المجرمين الإلكترونيين للبرامج الضارة التخريبية الموجهة ضد البنية التحتية الحيوية ومؤسسات الرعاية

(19) «Report Shows Alarming Rate of Cyberattacks during COVID-19,» Interpol, 4 August 2020, <https://www.interpol.int/en/News-and-Events/News/2020/INTERPOL-report-shows-alarming-rate-of-cyberattacks-during-COVID-19>.

الصحية، نظرًا إلى احتمالية التأثير الكبير والمزايا المالية. ففي أول أسبوعين من نيسان/أبريل 2020 ارتفعت هجمات برامج الفدية من جانب عدد غير قليل من مجموعات التهديد التي كانت نائمة نسبيًا خلال الأشهر القليلة الأولى للجائحة. أظهرت تحقيقات إنفاذ القانون أن أغلبية المهاجمين حددوا الحد الأقصى لمقدار الفدية التي يمكن طلبها من المستهدفين.

ج ـ البرامج الضارة الخاصة بحصاد البيانات: تزايد نشر البرامج الضارة لجمع البيانات مثل فيروس حصان طروادة (RAT)، وسرقة المعلومات، وبرامج التجسس وأحصنة طروادة المصرفية من جانب مجرمي الإنترنت. باستخدام المعلومات المتعلقة بـ كوفيد 19 كإغراء لضحاياها، حيث تتسلل الجهات الفاعلة في التهديد إلى الأنظمة لخرق الشبكات وسرقة البيانات وتحويل الأموال وبناء شبكات الروبوت.

غالبًا ما تبحث المجتمعات التي تواجه الأمراض الجديدة عن كبش فداء يكون من السكان المهمشين، وبخاصة عندما يكون المرض مرتبطًا بشعوب «أجنبية» فيظهر التمييز العنصري ضدهم. [...] وهو ما حدث مع استمرار تفشي وباء كورونا في الصين والكثير من البلدان حول العالم، حيث انتشرت معه مشاعر كراهية الأجانب والعنصرية ضد الآسيويين.

د ـ المجالات الخبيثة: أدى الطلب المتزايد على الإمدادات الطبية والمعلومات الخاصة بفيروس كورونا، إلى زيادة نسبة مجرمي الإنترنت الذين يسجلون أسماء النطاقات التي تحتوي على كلمات رئيسية، مثل «فيروس كورونا» أو «COVID19». فمن شهر شباط/فبراير إلى آذار/مارس 2020، شهدت عمليات التسجيل الخبيثة نموًا بنسبة 569 بالمئة، بما في ذلك البرامج الضارة والتصيد الاحتيالي، ونموًا بنسبة 788 بالمئة في عمليات التسجيل العالية المخاطر. تم الكشف عنها وإبلاغ الإنتربول من جانب شركاء من القطاع الخاص.

هـ ـ المعلومات المضللة: منذ بداية الجائحة تزايد انتشار المعلومات المضللة والأخبار المزيفة بسرعة بين المواطنين، فساهمت المعلومات غير المؤكدة والتهديدات غير المفهومة ونظريات المؤامرة في إثارة القلق في المجتمعات، وفي بعض الحالات سهلت تنفيذ الهجمات الإلكترونية. إضافة إلى تداول معلومات كاذبة تتعلق بفيروس كورونا، انتشرت معلومات مضللة مرتبطة بالتجارة غير المشروعة للسلع الطبية الاحتيالية. تضمنت حالات أخرى من المعلومات الخاطئة عمليات احتيال عبر رسائل نصية للهاتف المحمول تحتوي على عروض «جيدة جدًا إلى درجة يصعب تصديقها» مثل الطعام المجاني أو المزايا الخاصة أو الخصومات الكبيرة من محلات السوبر ماركت.

و ـ زيادة جرائم استغلال الأطفال عبر الإنترنت: شهد استغلال الأطفال عبر المواقع الإلكترونية ارتفاعًا حادًا في ذروة أزمة كورونا. استطاع مجرمو الإنترنت استخدام عدد من الطرق لإخفاء هذه الجريمة البشعة، وذلك من طريق استخدام شبكات مجتمعات ومنتديات الويب

ومنصات الشبكات الاجتماعية واستخدام تطبيقات الاتصالات المشفرة وتطبيقات الدردشة المرئية على أنظمة الهواتف الذكية والتي تصبح أحد التحديات الرئيسية لتطبيق القانون حيث لا يتم تسجيل هذه المواد ويصعب التوصل إليها من طريق الشرطة. تم تسجيل ونشر إساءة معاملة الأطفال، وتشجيع الآخرين على فعل الشيء نفسه وذلك عبر البث المباشر.

3 ـ ارتفاع معدل العنف ضد المرأة

ساهم الكثير من الإجراءات الاستثنائية من عمليات الإغلاق وحظر التجوال التي فرضتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للتصدي لتفشي الوباء في الزيادة الهائلة في العنف ضد المرأة وتحدت قدرة الحكومات على دعم النساء المحتاجات إلى المساعدة. شهدت نسبة التقارير التي ترصد معدلات العنف المنزلي ارتفاعًا ملحوظًا على مستوى العالم وليس الاتحاد الأوروبي فحسب.

على الرغم من أن جائحة كورونا قد فرضت على العالم أجمع ظروفًا استثنائية أوجبت وتيرة حياة أبطأ من المعدلات الطبيعية، فهي ساهمت في إحداث طفرة كبيرة في طرق التفكير والابتكار في مجال الجريمة الإلكترونية، حيث استحدث المجرمون أساليب وآليات جديدة لاستغلال الموقف.

وبحلول نيسان/أبريل 2020، أكد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، أن عمليات الإغلاق مرتبطة بالفعل بـ «زيادة عالمية مروعة في العنف المنزلي» الموجه ضد النساء والفتيات. في الاتحاد الأوروبي، بدأت منظمات دعم الضحايا وقوات الشرطة والحكومات في نشر الأرقام التي يجب الاتصال بها في حال التعرض لعنف منزلي، حيث شهدت بعض البلدان زيادات حادة في عدد النساء اللواتي أبلغن عن الحوادث. ففي فرنسا، ارتفعت التقارير المتعلقة بالعنف المنزلي بنسبة 30 بالمئة في أول 11 يومًا من إغلاق البلاد. وفي إسبانيا، زادت المكالمات على خط المساعدة (016) بنسبة 31 بالمئة، منذ بداية الحظر من 14 آذار/مارس إلى 15 نيسان/أبريل 2020، مقارنة بالمدة نفسها من عام 2019، بينما زادت الاستشارات عبر الإنترنت أكثر فأكثر (بنسبة 443.5 بالمئة) في المدة نفسها. بينما انخفضت نسبة التقارير الواردة إلى خطوط المساعدة في بلدان أخرى. على سبيل المثال، في إيطاليا، أفاد أكبر خط مساعدة خاص بالعنف المنزلي أن المكالمات انخفضت بنسبة 55 بالمئة لتصل إلى 496 في الأسبوعين الأولين من شهر آذار/مارس، مقارنة بـ 1104 في المدة نفسها من عام 2019. ومع ذلك، حذرت لجنة برلمانية من أن هذا يعكس صعوبات إضافية في الإبلاغ وطلب المساعدة[20].

وفي دراستين جديدتين، قام المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين (EIGE) بتقييم التدابير التي اتخذتها كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي لحماية النساء أثناء الوباء، حيث تواجه النساء عادة الخطر الأكبر من الأشخاص الذين يعرفونهن. أظهر بحث EIGE أن حكومات الاتحاد

(20) European Parliamentary Research Service Blog, «Coronavirus and the Shadow Pandemic of Violence Against Women,» <https://bit.ly/3zLmagv>.

الأوروبـي تـدرك هـذا جيـدًا، وهـو مـا دعـا كل دولـة إلـى تبنـي تدابيـر وبخاصـة لحمايـة المـرأة من العنف أثناء الوباء. ولقد صرحت كارلين شيل، مديرة EIGE في المدة التي تسبق اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة: «مع ذلك، أدى النقص المستمر في تمويل الملاجئ والخطوط الساخنة للعنف المنزلي إلى عدم انتظام الدعم في بعض الأحيان». أثناء الإغلاق في فرنسا وألمانيا وإسبانيا، حددت الصيدليات ومحال السوبر ماركت كلمة رئيسية هي «MASK 19» كطلب للحصول على مساعدة عاجلة وهو ما أدى إلى تنشيط موارد الطوارئ والحماية. أطلقت أيرلندا وإسبانيا وليتوانيا خطط عمل وطنية للقضاء على العنف المنزلي ضد المرأة أثناء تفشي الوباء. وعززت إسبانيا وليتوانيا التنسيق بين خدمات الصحة والشرطة والعدالة. وذهبت أيرلندا إلى أبعد من ذلك بتوفير 160 ألف يورو لمساعدة الملاجئ والخطوط الساخنة للضحايا على التكيف مع ظروف العمل من بُعد. كما أعطت المحاكم الأيرلندية الأولوية لقضايا العنف المنزلي ووسعت نطاق جلسات الاستماع من بُعد. إضافة إلى ذلك قامت الكثير من البلدان بسن تشريعات لجعل الملاجئ والخطوط الساخنة «خدمات أساسية» لإبقائها في متناول الجميع في جميع الأوقات في لاتفيا وإستونيا وسلوفاكيا وفرنسا. كما ألزمت التشريعات الحكومات بتزويد النساء اللائي يواجهن العنف في المنزل بسكن بديل. كما قدمت النمسا الدعم المالي إلى النساء والفتيات ضحايا العنف خلال الأزمة وعززت البرتغال خدمات الدعم والمأوى والنقل للنساء ضحايا العنف الذكوري ووصفت هذه الخدمات بأنها ضرورية[21]. وتم تفويض المحاكم الإستونية لإصدار أوامر تقييدية مؤقتة ضد الأشخاص العنيفين، وحماية الضحية من التشرد، وتحميل المُسيء المسؤولية. لقد كشف الوباء عن أنظمة دعم مهتزة بوجه عام لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في أغلبية دول الاتحاد الأوروبـي، فعلى الرغم من أن الكوارث الطبيعية والأوبئة تؤدي إلى تصاعد العنف ضد المرأة على مستوى العالم، لم يكن لدى أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبـي خطة لمواجهة هذا الأمر. لذا أضاءت المفوضية الأوروبية ومجلس الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي وخدمة العمل الخارجي الأوروبـي يوم 25 تشرين الثاني/نوفمبر، اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، مبانيها باللون البرتقالي لزيادة الوعي بالعنف ضد المرأة[22].

كما تبنى الاتحاد الأوروبي استراتيجية للمساواة بين الجنسين 2020 ـ 2025 تتبنى أهدافًا وإجـراءات سياسية لإحـراز تقدم كبير بحلول عام 2025 نحو أوروبـا تقوم على المساواة بين الجنسين. الأهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجية هي إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ سد الفجوات بين الجنسين في سوق العمل؛ تحقيق المشاركة المتساوية في مختلف قطاعات الاقتصاد؛ معالجة فجوات الأجور والمعاشات بين الجنسين؛ سد فجوة الرعاية بين الجنسين وتحقيق التوازن بين الجنسين في صنع القرار والسياسة. كما تنتهج الاستراتيجية نهجًا مزدوجًا لتعميم مراعاة

(21) International Women's Initiative (IWI), «Measures Addressing COVID-19 have Increased Women's Vulnerability to Violence in the European Union,» Report, 3 September 2020, <https://bit.ly/3bJZpBu>.

(22) The European Institute for Gender Equality (EIGE), «Covid-19 Wave of Violence against Women Shows EU Countries Still Lack Proper Safeguards,» 18 November 2020, <https://bit.ly/3BPoBRM>.

المنظور النوعي جنبًا إلى جنب مع الإجراءات المستهدفة، ويعتبر التقاطع مبدأ أفقيًا لتنفيذها. بينما تركز الاستراتيجية على الإجراءات داخل الاتحاد الأوروبي، فهي متسقة مع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة[23].

4 ـ سوء الحالة النفسية والسلوكية والتعليمية للأطفال

أدت جائحة كورونا إلى فرض ضغوط كبيرة على أوروبا كلها في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما كشفت النقاب عن كثير من نقاط الضعف المتجذرة في المجتمع الأوروبي، التي من المتوقع أن تظهر آثارها على المدى البعيد بما في ذلك حقوق الأطفال. نجم عن خسارة الكثير من الأشخاص لوظائفهم عقب انتشار الوباء زيادة أعداد الأُسَر المعرضة للفقر. ففي إيطاليا إحدى الدول التي عانت الجائحة بشدة، أصبح الفقر ونقص الغذاء، على وجه الخصوص، أكثر حدة، وهو ما أدى إلى تزايد أعداد الأطفال المعرضين لخطر الجوع فدفع آباءهم إلى السرقة من المحال التجارية كما جاء في تقرير من إيطاليا يصف الوضع في منطقة باليرمو. كما وردت الكثير من التقارير من عدة دول أوروبية مثل: بلغاريا والدنمارك وإنكلترا وأستونيا وفنلندا وفرنسا ورومانيا وسلوفينيا والبرتغال، انعكست فيها الضغوط المالية والحجر المنزلي وعدم اليقين في شأن المستقبل على سلوكيات الأطفال من زيادة القلق والمشاكل العقلية والصحية وصعوبة في النوم وزيادة السلوكيات العدوانية في تصرفاتهم. كما قللت تدابير الإغلاق والحجر من فرص مشاركة الأطفال في الأنشطة الرياضية والتواصل مع البالغين الداعمين في المدرسة وفي المجتمع، وكذلك الوصول إلى نظام العدالة وخدمات حماية الطفل. وما لا شك فيه أن أطفال الأُسَر الأكثر فقرًا هم الأكثر تعرضًا لهذه الضغوط النفسية[24]. ووفقًا لتقرير يوروتشايلد (Eurochild) وهي شبكة من المنظمات التي تعمل مع الأطفال ومن أجلهم طوال الوقت في أوروبا، على الرغم من ازدياد الحاجة إلى خدمات المجتمع المدني، أدى الإغلاق والحجر المنزلي وانخفاض التمويل إلى ضعف وعدم قدرة المجتمع المدني على الوصول إلى الأطفال الذين يتعرضون للمواقف الصعبة وبخاصة في دول مثل: قبرص والتشيك والدنمارك ولاتفيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا[25]. كما سيؤدي الاعتماد على التعليم من بعد واستخدام الإنترنت إلى خلق «فجوة تعليمية» بين الأطفال، لأن هذه الخدمة تعتمد على جودة المدرسة وقدرة المعلمين على التكيف مع الوضع الجديد من تقديم الدروس عبر الإنترنت ونقل مهاراتهم الفنية أيضًا، ومن ثم سيكون الأطفال الأكثر فقرًا هم الأقل فرصة في امتلاك الأدوات العصرية للوصول إلى التعليم عبر الإنترنت وفي التمتع بمكان هادئ في منازلهم للتركيز على دراساتهم. وهو ما ظهر بالفعل في التقارير التي وردت عن بعض الدول، ففي إستونيا ظهر فرق كبير في توريد خدمات الدعم

(23) European Commission, «Achievements in Gender Equality,» <https://bit.ly/2SO7eX9>.

(24) OECD, «OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19) Combatting COVID-19's Effect on Children,» 11 August 2020, <https://bit.ly/3zJz4LO>.

(25) Euro Child, «Growing up in Lockdown: Europe's Children in the Age of COVID-19,» Eurochild Report, December 2020, <https://eurochild.org/uploads/2020/12/2020-Eurochild-Semester-Report.pdf>.

بين المناطق المختلفة من الدولة. وفي لاتفيا لم تكن المدارس مستعدة للتعلم من بعد، وكذلك في رومانيا عانى 32 بالمئة من الأطفال عدم القدرة على الوصول إلى التعلم عبر الإنترنت، وهي المشاكل التي ظهرت في سلوفينيا وإسبانيا. وبالتالي في حال عدم اتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة، فسيكون إرث فيروس كورونا فجوة تعليمية أوسع بين الأطفال المحظوظين أبناء الأُسَر الغنية والأطفال المحرومين أبناء الأُسَر الفقيرة في دول الاتحاد الأوروبي. كما سيتعرض الأطفال لكثير من المخاطر الأخرى مثل الاستغلال عبر الإنترنت، في حالة غياب إشراف الأهل.

إذن فإن هذا الوباء من شأنه أن يجعل الأطفال الفقراء أكثر فقرًا، كما سيؤدي إلى زيادة حدة عزلة الأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال في الرعاية المؤسسية، والأطفال اللاجئين والمهاجرين، والأطفال من مجتمعات الأقليات. نظرًا إلى افتقار بعض العائلات إلى الوسائل اللازمة للوصول إلى المعلومات المنقذة للحياة بلغتهم الخاصة حول كيفية حماية أنفسهم من العدوى أو ما يجب فعله إذا ظهرت عليهم الأعراض. هناك أيضًا مخاوف بشأن الأطفال الذين يمرض آباؤهم أو مقدمو الرعاية لهم، وكذلك العائلات التي تعتمد على عمل مكاتب المساعدة الاجتماعية. في اليونان وإيطاليا والبوسنة والهرسك، أصبح وضع الأطفال اللاجئين والمهاجرين، ولا سيما الأطفال غير المصحوبين بذويهم، مصدر قلق كبير بالفعل حيث يزيد الوباء العالمي الوضع سوءًا. سيعاني هؤلاء الأطفال والكثير من الأطفال الآخرين الذين يعيشون في أماكن مزدحمة من عدم القدرة على تطبيق التباعد الاجتماعي. كما سيعاني أولئك الذين يفتقرون لوسائل النظافة من صابون أو مياه نظيفة من اتباع الإرشادات الخاصة بالنظافة وغسل اليدين[26].

أدت جائحة كورونا إلى فرض ضغوط كبيرة على أوروبا كلها في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما كشفت النقاب عن كثير من نقاط الضعف المتجذرة في المجتمع الأوروبي، التي من المتوقع أن تظهر آثارها على المدى البعيد بما في ذلك حقوق الأطفال.

ثالثًا: الأثر السياسي لجائحة كورونا في الاتحاد الأوروبي

في ضوء مواجهة العالم أجمع لواحدة من أسوأ الأزمات التي شهدها العالم والتي سيعاني من تبعاتها وتداعياتها جيل كامل، إن لم يكن عاجلًا فعلى المدى الطويل. ومن ثم أصبحت تمثل تهديدًا مباشرًا للاتحاد الأوروبي كمنظومة نشأت في الأساس على فكرة التعاون والتكامل، وهو ما دعا رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز إلى التصريح أنه «إذا لم نقترح الآن استجابة موحدة وقوية وفعالة لهذه الأزمة الاقتصادية، فلن يكون التأثير أقوى فحسب، بل ستستمر آثارها لمدة

(26) UNICEF Europe and Central Asia, «UNICEF Responds to the COVID-19 Pandemic in Europe and Central Asia,» <https://www.unicef.org/eca/unicef-responds-covid-19-pandemic-europe-and-central-asia>.

أطول وسنعرّض المشروع الأوروبي بأكمله للخطر». كما علق رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي بأن «المشروع الأوروبي بأكمله يخاطر بفقدان مبرر وجوده في أعين مواطنينا»، وبخاصة مع إغلاق الكثير من دول منطقة الشنغن حدودها لوقف انتشار الفيروس، وحظر ألمانيا وفرنسا تصدير معدات الحماية الشخصية في المدة من 4 إلى 19 آذار/مارس2019، وهو ما أثار حفيظة وانتقادات مسؤولي الاتحاد الأوروبي الذين دعوا إلى التضامن. إلا أنه باستقرار الأوضاع نسبيًا بدأ الاتحاد في اتخاذ خطوات جادة للتعافي الاقتصادي.

سيؤدي الاعتماد على التعليم من بعد واستخدام الإنترنت إلى خلق «فجوة تعليمية» بين الأطفال، لأن هذه الخدمة تعتمد على جودة المدرسة وقدرة المعلمين على التكيف مع الوضع الجديد من تقديم الدروس عبر الإنترنت ونقل مهاراتهم الفنية أيضًا، ومن ثم سيكون الأطفال الأكثر فقراً هم الأقل فرصة في امتلاك الأدوات العصرية.

لذا تأتي أهمية الوقوف على التداعيات السياسية للفيروس على الاتحاد الأوروبي، لما يمثله هذا الوباء من تهديد مباشر لديمقراطية الاتحاد الأوروبي التي تتميز بسمات فريدة، ترتبط خصائصها المميزة بتاريخها، وكيف تم بناؤها خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، والتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شكلت تطورها، حيث ترتكز ديمقراطية الاتحاد الأوروبي على التصميم المؤسسي والهيكلي وإجراءات اتخاذ القرار للمؤسسات فوق الوطنية التي تميز النظام الفريد للإجراءات السياسية التي يجسدها الاتحاد الأوروبي. ديمقراطية الاتحاد الأوروبي هي نتاج كل من فكرة أن الانتماء إلى «بيت أوروبي» واحد يمكن أن يحمي القارة من عودة ظهور القوميات المختلفة، ومن أجل تحقيق التوازن المستمر بين مصالح الدول الأعضاء الفردية ومصالح الاتحاد الأوروبي. وكذلك يتجلى هيكلها، الذي تطور خلال المراحل المختلفة لعملية التكامل، على مستويات مختلفة من التشابك المعقد للكفاءات وهيئات وآليات صنع القرار المعروفة باسم حوكمة الاتحاد الأوروبي. يتم تحديد هذا النموذج الهجين من جانب كل من الآليات الحكومية الدولية والمجتمعية، التي تضم كلًا من هيئات الممثلين الديمقراطيين، مثل البرلمان الأوروبي، وأدوات الديمقراطية المباشرة، مثل الالتماسات التي يدير معظمها متخصصون أو «تكنوقراطيون» تحت اختصاص المفوضية الأوروبية ووكالاتها. هذا إضافة إلى المنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر والشركات المشاركة التي تؤدي دورًا بارزًا في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي. ومن أهم الأيديولوجيا أو الحركات السياسية التي مثلت لكثير من الأوروبين تهديدًا لديمقراطية الاتحاد الأوروبي هي ظهور الأحزاب الشعبوية والتي تدعو إلى القومية أكثر من دعواتها إلى التضامن والاتحاد. فمثلت الانتخابات البرلمانية الأوروبية لعام ما يعد ثورة شعبوية وأشارت إلى وجود قوى لليمين الشعبوي لعموم أوروبا. وقبل عام من التصويت، كان أكثر من عشرة أحزاب سياسية مختلفة في جميع أنحاء أوروبا يؤيدون مغادرة الاتحاد الأوروبي أو اليورو. ولكن بحلول موعد الانتخابات، اختفى خيار الخروج من برامج الأحزاب المتشككة في اليورو، وتحولت الثورة الشعبوية الأوروبية التي بدأت بالوعد بتدمير الاتحاد الأوروبي إلى وعد بإعادة تشكيل الاتحاد الأوروبي والسيطرة عليه.

قبل أن يضرب فيروس كورونا أوروبا في آذار/مارس 2019، كانت الأحزاب السياسية الرئيسية تكافح لاحتواء صعود القوى الشعبوية. لقد غيّر الفيروس هذا الاتجاه وفقد عدد من الأحزاب الشعبوية الرئيسية الكثير من الدعم. على الرغم من أن في أوائل نيسان/أبريل، توقع الكثير من السياسيين أن الوباء سوف يجلب لحظة قومية جديدة في أوروبا، وأن الأحزاب الشعبوية اليمينية ستكون المستفيد السياسي الأول من هذه الأزمة[27]. لكن بعد ستة أشهر من الأزمة، أشارت استطلاعات الرأي المختلفة إلى انخفاض الدعم للشعبويين اليمينيين في جميع أنحاء أوروبا. ففي إيطاليا، خسرت العصبة الانتخابات الإقليمية، التي كان سالفيني يأمل في الفوز بها؛ وفي بولندا، أعيد انتخاب رئيس حزب القانون والعدالة، أندريه دودا، بهامش ضئيل في الانتخابات هذه الانتخابات التي كانت سهلة ومضمونة له قبل الجائحة. كما صوتت الأغلبية العظمى من المواطنين السويسريين في استفتاء لإبقاء حدودهم مع الاتحاد الأوروبي مفتوحة. يبدو أن استجابة الحكومات في مجالَي الصحة العامة والاقتصاد اثناء الموجة الأولى من الوباء وفرت بعض التبرير للتكنوقراط الوسطيين ضد مزاعم الشعبويين المناهضين للمؤسسة في أوروبا. وهو ما ظهر من خلال استطلاعات الرأي في النصف الأول من عام 2020 حيث انخفضت نسبة التأييد للأحزاب الشعبوية في الكثير من البلدان الأوروبية. وقد يعزو ذلك إلى زيادة ثقة المواطنين في الخبراء والعلماء والسياسيين. لقد لعب الشعبويون في العقود الماضية على القلق لدى المواطنين من قضايا شتى (مثل: الهجرة، البطالة، الهوية...) كانت من الممكن ان تهدد وجوهم، ولكن عندما تهدد هذا الوجود بالفعل أصبح العمل الجاد والتفكير المنطقي بعيدًا من الصوت العالي والغضب هو المسيطر على الموقف. لقد أصبح الغضب في حدّ ذاتة رفاهية لا يملكون ولا يقدرون على دفع ثمنها. ما لا شك فيه أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وانتصار ترامب في عام 2016، جعل الكثير من الشعبويين الأوروبيين يشعرون بأنهم جزء من ثورة عالمية مناهضة لليبرالية. ولكن مثل فشل دونالد ترامب في التعامل مع الأزمة سببًا هامًا لعدم حماسة الأوروبيين للشعبويين الأوروبيين ووضعهم في موقف ضعيف.

إن التعافي من هذه أزمة كورونا سوف يستغرق سنوات متعددة؛ ومن الناحية السياسية قد يكون من السابق لأوانه إعلان موت الشعبوية في أوروبا، لكن يبدو أن جائحة فيروس كورونا قد أعادت ترتيب أولويات المواطن الأوروبي، وهو ما أدى إلى انخفاض الدعم للأحزاب الشعبوية والعودة إلى الوسطيين الأكثر شهرة.

وعند تقييم تجربة الشعبوية في إطار جائحة كورونا نجد أن هناك ثلاث نقاط رئيسية على الأقل قد تساهم في تقلص الدعم الجماهيري لها[28]:

(27) Ivan Krastev, «The End of European Populists' Fascination with America,» NOEMA, 20 October 2020, <https://bit.ly/3zILMKY>.

(28) Vittorio Bufacchi, «Is Coronavirus Bad for Populism?,» *Global-e Journal*, vol. 13, no. 25 (April 2020), <https://bit.ly/3Pd07Vu>.

1 ـ بدا جليًا أن الوحدة وليس الانقسام هي التي ستقود الاتحاد الأوروبي للخروج من هذه الأزمة. وصارت الانقسامات العرقية والوطنية والدينية التي تفاقمت بسبب الشعبويين لتحقيق مكاسبهم الخاصة غير ذات أهمية: فلم يعد أحد يجرؤ على الاستياء والمطالبة بإقصاء أو إعادة تهجير الممرضات والأطباء وعمال تنظيف المستشفيات المهاجرين أو من أصول مهاجرة الذين يعملون ببطولة في مجال الخدمة الصحية، ويخاطرون بحياتهم يوميًا.

2 ـ في أوقات الأزمات يصبح المواطنون في أمسّ الحاجة إلى قيادة ماهرة واعية، وليس أصحاب الأصوات العالية والكلمات الرنانة. فالوقت ليس وقت أي مراهنات أو عدم كفاءة سياسية، بل وقت الخبراء ذوي المهارات العالية خلال الأزمة الحالية.

3 ـ لطالما دافعت الحركات الشعبوية الأوروبية عن القومية على حساب الاتحاد الأوروبي. قد يكون هذا الموقف غير مقبول بعد الأزمة. فلقد أظهرت أزمة فيروس كورونا عدم قدرة الاقتصادات الوطنية وحدها على التعامل مع هذه الأزمة. وبدلًا من ذلك، أظهرت الجائحة كيف أن الجهود المتضافرة لجميع الدول الأوروبية، بقيادة البنك المركزي الأوروبي والكثير من الأدوات الموجودة تحت تصرفه، هي أفضل وأمل وحيد لتحقيق انتعاش سريع. ما يحتاج إليه مواطنو أوروبا للمضي قدمًا هو اتحاد أوروبي أقوى، وأجندة سياسية أكثر ثباتًا.

أخيرًا، ما لا شك فيه أن التعافي من هذه أزمة كورونا سوف يستغرق سنوات متعددة؛ ومن الناحية السياسية قد يكون من السابق لأوانه إعلان موت الشعبوية في أوروبا، لكن يبدو أن جائحة فيروس كورونا قد أعادت ترتيب أولويات المواطن الأوروبي، وهو ما أدى إلى انخفاض الدعم للأحزاب الشعبوية والعودة إلى الوسطيين الأكثر شهرة. ومن ثم يمكن بسهولة توقع أن تصبح الأحزاب الشعبوية أضعف كثيرًا من ذي قبل، وأن تصبح أيديولوجيتها هامشية بلا ثقل حقيقي على المشهد السياسي. وبالمثل، من المرجح إعادة تقييم السياسات النيوليبرالية اليمينية لمصلحة اقتصاد أقوى تديره الدولة، مع وجود خدمة صحية مؤممة في جوهرها. ليظل في النهاية الرهان الأخير للحفاظ على الاتحاد الأوروبي مرهونًا بحنكة وذكاء صانع القرار السياسي في استغلال هذا الدعم والزخم الذي تتمتع به السياسة الوسطية الليبرالية حتى لا تعود الشعبوية بقوة أكبر من جديد.

ختامًا، لقد مر الاتحاد الأوروبي بأزمات متعددة على مدى العقود الماضية . ولكن ما لا شك فيه أن جائحة كورونا قد كشفت الكثير من المشكلات الحقيقية التي طالما غض الجميع الطرف عنها. كما أظهرت نقاط الضعف في آليات التعامل مع الأزمات في الاتحاد الأوروبي. ومن ثم يمكن أن تكون جائحة كورونا هي الاختبار النهائي لمدى مرونته كمجتمع قائم على التضامن والقيم المشتركة. فالعالم قبل كورونا ليس هو العالم بعد كورونا، والاتحاد الأوروبي شأنه شأن سائر بقاع المعمورة سيواجه الكثير من التحديات بعد انتهاء الأزمة. وبخاصة أن الوباء قد ضرب بقوة الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي من السوق الموحدة وحرية الحركة، واليورو وميثاق الاستقرار والنمو، وقانون المنافسة ومساعدة الدولة. لقد هز الوباء هذه الركائز، ومن المؤكد أنها ستكون محور المناقشات حول مستقبل أوروبا بعد انتهاء الوباء □

جائحة كوفيد ـ 19: قيم الديمقراطية الليبرالية تتراجع والقومية في صعود صامت

خديجة زياني(*)
دكتورة وباحثة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

محمد حليم ليمام(**)
أستاذ محاضر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ـ جامعة الجزائر3.

مقدمة

تـمّ وصـف فـيـروس كـورونـا الـمـعـروف بـكـوفـيـد ـ 19 بـ «حـدث الـبـجـعـة الـسـوداء» (Black Swan)[1] في وقت أقل ما يقال عنه إنه الهدوء الذي يسبق العاصفة أمام الكثير من التحولات الدولية والإقليمية، بل حتى التحولات الجيوسياسية التي شهدتها الساحة الدولية، لم يكن متوقعًا مطلقًا هذا الوباء الذي ظهر أول مرة في الصين أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر 2019 أنه سيتحول إلى جائحة عالمية لها تداعيات كبيرة على طبيعة النظام الدولي وبنيته. وعلى صعيد آخر، هدد الوباء الاستقرار السياسي للدول، وهو ما جعل القادة حول العالم يستغلون الوضع لفرض سياسات تسلطية استبدادية، حيث من المُفترض زيادة مخاطر عدم الاستقرار كلما طال زمن السيطرة على الوباء.

من هنا اتجهت الدول نحو تنفيذ سياسات حمائية تعيدها إلى القومية بكل صنوفها، في محاولة لكبح انتشار الفيروس وتقليص الخسائر، حيث كانت ردود أفعال القادة السياسيين بالإعلان عن حالات الطوارئ، وتبني تشريعات تُعلي تحقيق الاستقرار السياسي على الحقوق المدنية، فارتقى بذلك حكم شعبوي ـ استبدادي التفّ حوله الأفراد مقابل ضمان أمنهم الصحي!

(*) البريد الإلكتروني: khedidja.ziani@gmail.com
(**) البريد الإلكتروني: hlimam@hotmail.com

(1) Ye Qi [et al.], «Experts' Conservative Judgment and Containment of COVID-19 in Early Outbreak,» *Journal of Chinese Governance*, vol. 5, no. 2 (2020), p. 142, <doi:10.1080/23812346.2020.1741240>.

ولا تزال أزمة جائحة كورونا تحصل على المزيد من البحث والنقاش نظرًا إلى ما خلّفته من تداعيات على الصّعد كافة، ومثل أيّ أزمة، يتم البحث في أسبابها وآثارها الآنية والتنبؤ بنتائجها المستقبلية، في زمن بلغت فيه ذروتها، وصارت تمثّل التهديد الرقم واحد لعدد من البلدان، إذ أعلنت الحرب على «عدو غير مرئي»، وتبنّى قادتها أساليب المواجهة العسكرية، وعملوا على استحضار بطولات شعوبهم في حروب سابقة، وكيف تمّ إحراز النصر.

في هذا السياق برزت القيادات التي أدارت الأزمة بنجاح وتلك التي زادت الطين بلّة، فتركت بلدانها عرضة للفيروس التاجي. مع هذا، ربما كان الوقت مبكّرًا لتقييم مدى نجاح أو فشل البلدان والحكومات في التصدي لفيروس كورونا الفتّاك، لكن الواضح أنّ النهج الذي سلكته الدول في مواجهته وسلوكها للتعامل معه يقدّم الكثير من الدروس، ودفع الكثير من المراقبين والدارسين إلى البحث في مفعول هذا الوباء محليًا وعالميًا، على المديين القريب والبعيد.

تساهم جائحة كورونا في تسارع «اللاعولمة» من خلال ظهور الدولة القومية وأولويتها لمعالجة حالات الطوارئ الاجتماعية، والعودة إلى التخطيط المركزي وتعويض استثمارات القطاع الخاص بالاستثمارات الحكومية، إلى جانب محاولة توطين الإنتاج وليس النقل إلى الخارج.

لقد سلّطت جائحة كورونا الضوء على كثير من المسائل وفي مقدمها العولمة، وكشفت سلبياتها المتعددة، تمامًا مثلما فعلت أزمات دولية سابقة، وتم التساؤل هل يكون الفيروس التاجي المسمار الأخير في نعش العولمة؟ فأمام تفضيل معظم الدول، ولا سيّما تلك التي التزمت بالعولمة والتسويق لمزايا الترابط الاقتصادي العالمي، إغلاق حدودها، والتخلي عن مبدأ التكامل والتعاون الدوليين، ورفع شعار «كلنا قوميون»، فقد برزت أكثر إلى الواجهة ملامح تغذية نزعة قومية تفشّت في سائر أنحاء العالم مثل وباء كورونا.

في هذا الصدد يلاحظ برتراند بادي أن ردّ الفعل القومي التقليدي، قد تمّت مشاركته في الواقع من جانب الجميع، ولو باحتشام غير متساوٍ، عندما تعلّق الأمر برسم سياسة عامة للاستجابة للأزمة[2]، وهكذا نالت الممارسات القومية من كل شيء حتى شهد العالم حروب أقنعة، اختبارات، لقاحات وغيرها من التصرفات التي صاحَبها توجّه قومي لتفسير الأزمة، فلاحظ الجميع كيف سارعت الولايات المتحدة الأمريكية تحت قيادة دونالد ترامب إلى نسب جنسية للمرض، أطلق عليه اسم «فيروس صيني»، وحذت حذوه قيادات المملكة المتحدة وروسيا والمجر والبرازيل التي أيقظت الوعي القومي لدى شعوبها، مُعتقدة أنها ستنتصر على الوباء بفضل عبقرية شعوبها، وليس من خلال تقليد واتباع النهج الذي سلكته دول أخرى في التعامل معه وبخاصة الحجر الصحي العام وتعميم استخدام الكمامات.

(2) Bertrand Badie, «Quand le Covid-19 Génère de Dangereux Variants du Nationalisme,» iD4D Le Media du Développement durable, 3 mai 2021, <https://bit.ly/3j84Jiy> (Vue le 10 septembre 2021).

من هذا المنطلق تعدّ هذه الدراسة محاولة لاستخلاص بعض دروس الأزمة، ولا سيّما في دفع عجلة القومية، وتخلُّف العولمة والديمقراطية لمصلحة نموذج قومي ـ شعبوي ذي ميول استبدادية؛ وتفسير الترابط بين أزمة الوباء وازدهار الشعور القومي، وتلك «القومية المفرطة» التي استطاعت إلى حد ما الترويج لخطابها العنصري الرافض للتعددية، وهو ما جعل الكل يتخوّف من مصير عالم ما بعد كورونا في ظل اجتياح الممارسات القومية، والاحتفاء بالنموذج القومي الاستبدادي الصيني، لذا تسعى هذه الدراسة لتكون إضافة إلى الجهد العلمي المتواصل الساعي إلى اكتشاف فعل وتفاعل جائحة كورونا مع ظاهرة القومية، ورصد بعض آثارها في العولمة والديمقراطية، لتأكيد أو إنكار تلك الافتراضات التي ترسم صورة سوداء لعالم سيتجه إلى إنتاج مزيد من المآسي الإنسانية في حال سيادة النموذج القومي ـ الاستبدادي.

وفق هذا الطرح حددنا المشكلة البحثية التي تسعى دراستنا إلى مناقشتها في التساؤل الآتي: كيف وطّدت أزمة جائحة كورونا خطر القومية المتزمّتة وركنت النموذج الديمقراطي واستبدلته بنموذج قومي ـ استبدادي؟ وبناءً على هذه الإشكالية، نقترح مجموعة من الفروض البحثية وهي:

ـ ساهمت أزمة جائحة كوفيد ـ 19 في تأجيج النزعة القومية وفي عودة الدولة القومية بقوة.

ـ زادت جائحة كورونا من «اللاعولمة» وشجّعت قومية سياسية واقتصادية ذات نزعة سلطوية.

ـ ظهر أن للبديل القومي ـ الشعبوي فعالية نسبية في الاستجابة لأزمة فيروس كورونا.

لبحث ومناقشة هذه الفرضيات، سنعتمد على المنهج الوصفي، وسنوظّف في التحليل، الكثير من المقاربات والدراسات الحديثة التي عالجت موضوع القومية في سياق أزمة جائحة كورونا، كما أننا سندرس أربعة محاور نحاول من خلالها فهم العلاقة بين أزمة كورونا وتصاعد القومية، وكيف تسبّب ذلك في انحسار العولمة والديمقراطية، ورواج سرديات البديل القومي ـ الشعبوي في معالجة الأزمة.

أولًا: جائحة كوفيد ـ 19 تفجّر الممارسات القومية

للقومية تاريخ طويل جدًا[3]، وهي في تصاعد أو في تضاؤل (عالمي) إلى درجة أنه يكاد يكون مستحيلًا تحديد قوتها أو تقلّبها على المستوى العالمي. فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة

(3) في القومية وتاريخ القومية، انظر على سبيل المثال لا الحصر: بندكت أندرسن، **الجماعات المتخيَّلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**، ترجمة ثائر ديب؛ تقديم عزمي بشارة (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)؛ بندكت أندرسن [وآخرون]، **القومية: مرض العصر أم خلاصه؟** إعداد وتقديم فالح عبد الجبار (بيروت: دار الساقي، 1995)؛ أوموت أوزكيريملي، **نظريات القومية: مقدمة نقدية**، ترجمة معين الإمام؛ مراجعة فايز الصياغ (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)؛ Anthony D. Smith, *Theories of Nationalism*, 2nd ed (New York: Holms and Meier Publishers, 1983), and Jhon Breuilly, *Nationalism and the State*, 2nd ed (London: Manchester University Press, 1993).

في عدد القادة السياسيين والأحزاب التي تروّج لسياسة قومية إقصائية[4]، مثل منصة «أمريكا أوّلًا» للرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، ومع «البريكست» استفتاء حزيران/يونيو 2016 على خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، ونجاح القومية الهندوسية لناريندرا مودي أو القومية المحافظة لرئيس الوزراء الياباني شينزو آبي، وكذلك القومية التي كان يروّج لها رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، إضافة إلى ذلك، فقد نجحت الأحزاب الشعبوية اليمينية المتطرفة في الكثير من الانتخابات الأوروبية، وانضمت في بعض الأحيان إلى الائتلافات الحاكمة وصاغت سياسات الحكومة، لذا ستكون جائحة كورونا نعمة على القوميين والشعبويين على حد سواء، وستكشف أفضل الناس وأسوأهم في جميع أنحاء العالم، فهي من ناحية شجّعت الشعور بالمواطنة العالمية التي تركز على إنسانيتنا المشتركة، وعلى تبادل الموارد والمعلومات لمكافحة الأزمة الصحية، ومن ناحية أخرى، عززت الأنظمة الاستبدادية ودفعت إلى ظهور نوع جديد من القومية ـ الشعبوية «وهي الظاهرة التي يمكن تسميّتها قومية كوفيد ـ 19»[5].

تقترح مجموعة من الباحثين أن مسعى «القومية اليومية» (Everyday Nationalism) في الأوقات غير المستقرة، هو العودة إلى الوضع المستقر، وهذا انحراف عن النظرية الراسخة في مجال الحركات الاجتماعية، التي تشير إلى أن الأوقات غير المستقرة تُنتج تفويضات للتغيير الواسع[6]، إنها ترسّخ «القومية اليومية» أكثر، كما أنّ انعدام الأمن وعدم اليقين الناجمين عن الأزمة، يهيئ الأفراد للتماهي القوي مع المجموعات، وفي الوقت نفسه، تعزّز الأزمة أسبقية الدولة، حيث يعتمد الأفراد عليها لإدارة الأزمة. هذه الضرورات المزدوجة ستؤدي إلى صعود القومية التي تشدّد على العلاقة التكافلية بين القومية والدولة[7].

وقد أشار كثير من المحلّلين السياسيين إلى أنّ الوباء من شأنه تغذيّة النزعة القومية، وإدخال البشرية في عالم أكثر انقسامًا، إذ حاول معدّو مؤلف **الأمم والقومية** إجراء مناقشة عاجلة لكيفية تأثير الوباء على السياسة العالمية، وتحديدًا في ما يتعلق بالقومية ولهذه الغاية تمّت دعوة مجموعة من علماء القومية للمشاركة في التبادل العلمي المعنون «كوفيد ـ 19، القومية،

(4) Florian Bieber, «Global Nationalism in Times of the COVID Pandemic,» Cambridge University Press, 27 April 2020, p. 4, <https://bit.ly/3AQP1OO> (accessed on 21 August 2021), and Nicolás Albertoni and Carol Wise, «International Trade Norms in the Age of Covid-19: Nationalism on the Rise?,» *Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences*, vol. 14 (2021), p. 50, <https://bit.ly/3FRlYP2>.

(5) Mark Juergensmeyer, «Covid Nationalism,» 6 September 2020, <https://bit.ly/3j9tPO9>, p. 1 (Accessed on 25 July 2021).

(6) J. Paul Goode [et al.], «Everyday Nationalism in Unsettled Times: In Search of Normality during Pandemic,» *Nationalities Papers*, 27 April 2020, pp. 17-18, <https://bit.ly/3lK8vQQ> (accessed on 10 August 2021).

(7) Ruolin Su and Wensong Shen, «Is Nationalism Rising in Times of the COVID-19 Pandemic? Individual-Level Evidence from the United States,» *Journal of Chinese Political Science*, vol. 26, no. 1 (September 2020), p. 170, doi.org/10.1007/s11366-020-09696-2.

وسياسة الأزمـة»[8]، قصْدَ التفكير في الآثار المحتملة للجائحة على القومية ونظام الدولة ـ القومية، والكيفية التي يمكن من خلالها فهم العلاقة بين القومية والوباء، يناقش مؤرّخو القومية ليا غرينفيلد، وكريس هيوز وسينثيا ميلر إدريس، في ردودهم الطرق التي تشكّل بها القومية الاستجابة للوباء، ويجادل غرينفيلد بأن القومية العرقية هي متغير رئيسي في تشكيل استجابات الكثير من الدول للفيروس مقارنة بالأوبئة السابقة[9].

توافق ميلر إدريس بشدة وتشير إلى أن الدول التي يقودها القوميون الشعبويون تعمل بصورة أسوأ كثيرًا من غيرها، بينما يرى هيوز أنّ الاستجابة الطبية والرعاية الصحية يتم «تسليحها» لدعم الأهداف القومية، كما يجادل الباحثون بأن التأثير الأكثر احتمالًا للوباء سيكون تضخيم الانقسامات العرقية والوطنية الحالية.

على الرغم من أن الكثير من سياسات مواجهة فيروس كورونا تهدف إلى حماية المواطن، إلا أنها ظلّت مصحوبة بعواقب غير مقصودة، لوحظت في التعبيرات المربكة عن القومية، فقد تمّ الخلط بين إغلاق الحدود والقيود المفروضة على الصحة العامة والخطاب المناهض للمهاجرين، بينما تزايدت الهجمات العنصرية.

تمثَّل الإغراء المتكرر للقادة السياسيين على مستوى الأقاليم والمقاطعات والدول، باللجوء إلى الحلول التقنية والأمنية والحمائية، وهو ما عزّز (القومية الصحية)، وأنهى أو قلّص الديمقراطية، من خلال تصنيفها على أنها أصل الشر. برغم ذلك سوف نميّز بين متغيرين رئيسيين لهذه القومية الصحية؛ **أحدهما** عدَّه الباحثون قوميًا محافظًا، وهو دعا إلى تعزيز الدولة المركزية، وإلى حلول استبدادية وأمنية للحد من الوباء، أو ما يسمى «قومية السجن». أما **الآخر**، على العكس من ذلك، فهو يمكن تسميته الليبرالية الشعبوية، وهو يتبنى قيم الليبرالية الاقتصادية، من خلال المطالبة بالحقوق الطبيعية والأساسية للمواطنين في التنقل والتجارة، وهو ما اصطُلح عليه بـ «قومية التفكيك»[10].

إن القومية كأيديولوجيا وممارسة مركزية منتشرة في جميع أنحاء العالم. ومع ظهور فيروس كورونا وظهور ما يُسمَّى القومية الصحية، بما تعنيه من الدعم القوي للأولويات الطبية الوطنية، وفي ضوء النقص والمخاوف الداخلية لكل دولة على حدة، فإن الاستجابة الأولى من الحكومات هي تقليص التعاون الدولي، غير أن الفيروس الفتاك أبان عدم القدرة على مواجهة الوباء داخل حدود الدولة القومية، وهو ما يؤكد الحاجة إلى التعاون أكثر من ذي قبل حتى وإن

(8) Eric Taylor [et al.], «Covid-19, Nationalism, and the Politics of Crisis: A Scholarly Exchange,» *The Journal of the Association for the Study of Ethnicity and Nationalism*, vol. 26, no. 3 (July 2020), pp. 2-4, doi.10.1111/nana.12644.

(9) Ibid., pp. 3 and 5.

(10) Vincent Geisser, «L'hygiéno-nationalisme, remède miracle à la pandémie? Populismes, racismes et complotismes autour du Covid-19,» *Migrations Société*, vol. 2, no. 180 (2020), p. 18.

تصاعدت الممارسات القومية في السلوكيات اليومية، وهو ما يجعل الأقليات والفئات الضعيفة الأخرى تعاني، وربما تصبح أهدافًا للاستبعاد والحرمان. حيث ساعد الوضع على عودة الدولة المركزية بقوة بما يهز أركان النظام النيوليبرالي وغموض مستقبل التعاون على جل المستويات في ظل غموض دور المؤسسات الدولية.

ثانيًا: صحوة القومية/كبوة العولمة

في الوقت الذي يحارب قادة الكثير من أكبر الاقتصادات في العالم وباءً لا تصدّه الحدود الجغرافية، يبدو أنّ إخلاصهم وعبوديتهم للمبادئ القومية صار بلا خجل، وهذا ما يقوّض الجهود الجماعية للسيطرة على فيروس كورونا[11] .

لقد سعى القوميون إلى البرهنة على أنّ التعاون الدولي لن يجدي نفعًا للحد من الوباء[12] إذ كان يقود الولايات المتحدة ـ القوة العالمية في ذروة الأزمة ـ رئيس يسخر علانية من التعاون الدولي، وفضّل الاستمرار في حربه التجارية مع الصين[13] والهند، هي الأخرى التي يحكمها قومي هندوسي صعّد بدوره المواجهة مع الجيران، أما الصين ـ المصدر المهيمن لمستلزمات الوقاية الصحية والأدوية ـ فقد ظلّت عازمة على استعادة مجدها الإمبراطوري السابق، ودورها كقوة عظمى. وهي أمثلةٌ دفعت المراقبين إلى القول بأن «العالم يعيش الآن «لاعولمة» (Deglobalisation) تأخذ شكلًا قوميًا»، ونوعًا من فكّ الترابط في الاقتصاد العالمي[14]، حيث بدأ العالم الممتلئ بقوى العولمة المختلفة القائمة على التدفق الحر للبضائع يفقد أهميته بالنسبة إلى المجتمع العالمي المعاصر. كما لم يؤد تعليق الإمدادات إلى خفض المعروض من المنتجات الأساسية فحسب، بل أدى إلى خفض معدلات الواردات والصادرات في جميع أنحاء العالم، ونتيجة لذلك، فقد زاد من أهمية نظام الدولة ذات السيادة والذي يعمل بما يتجاوز قوى العولمة[15].

---

(11) Peter S. Goodman [et al.], «A New Front for Nationalism: The Global Battle Against a Virus,» *New York Times*, 10/4/2020, <https://nyti.ms/3bGpAZZ>. (Accessed on 5 August 2021).

(12) فريد زكرياء، **عشرة دروس لعالم ما بعد الوباء**، ترجمة إسماعيل كاظم (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2021)، ص 242.

(13) Albertoni and Wise, «International Trade Norms in the Age of Covid-19: Nationalism on the Rise?,» p. 52.

(14) Luke Cooper and Guy Aitchison, «The Dangers Ahead: Covid-19, Authoritarianism and Democracy,» Conflict and Civil Society Research Unit, LSE 2020, p. 5, <https://bit.ly/3p7Oy8B> (Accessed on 25 August 2021), and Philip Legrain, «The Coronavirus is Killing Globalization as We Know It,» *Foreign Policy*, 12 March 2020, <https://bit.ly/2YYQZzC> (Accessed on 1 September 2021).

(15) Attiq-ur-Rehman, Shahid Hussain Bukhari and Syed Mussawar Hussain Bukhari, «The Post-Corona World and International Political Landscape: Emerging Challenges,» *Journal of Business and Social Review in Emerging Economies*, vol. 6, no. 2 (2020), p. 456, <https://doi.org/10.26710/jbsee.v6i2.1154>.

تساهم جائحة كورونا في تسارع «اللاعولمة» من خلال ظهور الدولة القومية وأولويتها لمعالجة حالات الطوارئ الاجتماعية، والعودة إلى التخطيط المركزي وتعويض استثمارات القطاع الخاص بالاستثمارات الحكومية، إلى جانب محاولة توطين الإنتاج وليس النقل إلى الخارج[16].

تحديدًا، قد تكون السياسات القومية أثناء الوباء مثل إغلاق الحدود استجابات عقلانية مؤقتة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها للتنبؤ بعالم ما بعد الوباء. في المقابل، ربما يكون أيضًا للقومية، كأيديولوجيا جماعية أو شعور يتقاسمه الأفراد، تأثير طويل الأمد نسبيًا في العالم بعد أزمة الوباء لا يؤدي إلى تفاقم الانقسامات على طول الحدود الوطنية فقط، ولكن الأهم من ذلك، قد يوسِّع الانقسامات بين الأيديولوجيات[17]. لذلك سيكون عالم ما بعد كورونا الأكثر إثارة للقلق ويمكن الجزم أنه عالم تتطابق فيه الحدود الوطنية مع الحدود الأيديولوجية، وعلى المدى الطويل سيؤدي تهديد القومية والانقسام الأيديولوجي إلى زيادة تعزيز العداء بين الدول ذات الأيديولوجيات المختلفة، وتسريع التراجع عن العولمة، وفي النهاية إعادة تشكيل العالم.

بالرغم من انتشار «قومية اللقاح»، إلا أنّ خروج الحكومات من الأزمة الصحية وتعافيها من آثارها، لن يتحقّق بشكل فردي، أي بحسب المصلحة الوطنية الضيقة، ولكن بالتفكير في المصلحة العامة للإنسانية من طرف جميع البلدان والحكومات.

على الرغم من أن الكثير من سياسات مواجهة فيروس كورونا تهدف إلى حماية المواطن، إلا أنها ظلّت مصحوبة بعواقب غير مقصودة، لوحظت في التعبيرات المربكة عن القومية، فقد تمّ الخلط بين إغلاق الحدود والقيود المفروضة على الصحة العامة والخطاب المناهض للمهاجرين، بينما تزايدت الهجمات العنصرية[18]؛ وبالتالي من المتوقع أن تستمر مثل هذه التعبيرات السلبية عن التصنيف الاجتماعي بعد الجائحة، فأغلب الناس يريدون إلقاء اللوم على المتسبب في تفجّر الأزمة.

على نحو آخر صار الوباء قضية مسيّسة في عدد من البلدان، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد عكست عمليات سبر الآراء ذلك، وكشفت عن وجود فجوة أيديولوجية في تصورات الوباء. وفي هذا، استنتجت رولين سو وينسونغ شينفي في دراسة كمية، حاولت فيها استكشاف كيفية استجابة الأفراد من مختلف الجماعات الأيديولوجية لواحدة من السياسات القومية الأمريكية

(16) المصدر نفسه. انظر أيضًا: أحمد قاسم حسين، «النظام الدولي وجائحة كورونا: سجال تأثير الأوبئة في العلاقات الدولية،» **سياسات عربية**، العدد 50 (أيار/مايو 2021)، ص 52 ـ 56.

(17) Goodman [et al.], «A New Front for Nationalism: The Global Battle Against a Virus».

(18) Chan Ghee Koh [et al.], «A Socio-Psychological Perspective,» in: World Economic Forum, *Challenges and Opportunities in the Post-COVID-19 World* (Geneva: World Economic Forum, 2020), p. 47 <https://bit.ly/3AKXi72> (accessed on 12 September 2021); and Ranabir Samaddar, ed., *Borders of an Epidemic: Covid-19 and Migrant Workers* (Kolkata: Mahanirban Calcutta Research Group, 2020), pp. 8-9.

الأساسية وهي حظر السفر الدولي[19]، استنتجت أنّ الخوف من الموت الناجم عن تفشّي الوباء، دفع الناس إلى التشبّث بأيديولوجيتهم بدلًا من أن يكونوا أكثر قومية، وعلى وجه التحديد، لوحظ أنّ غير المحافظين (مقارنة بالمحافظين) أكثر اهتمامًا بالفيروس، لذلك يُظهرون هم ميلًا إلى «المصادقة الأيديولوجية» (Ideological Validation) نظرًا إلى أن أيديولوجيتهم تدعو إلى مزيد من التسامح، فمن غير المرجح أن يدعّم غير المحافظين السياسات القومية.

الديمقراطيات ليست محصّنة ضد الرضا عن الذات أو عدم الكفاءة، إلا أنها تتمتع بخاصية واحدة لا تتمتع بها الأنظمة الاستبدادية وهي المساءلة، حيث يُظهر النجاح النسبي لإدارة أزمة كورونا في تايوان وكوريا واليابان، أن المساءلة أمام الناس في الديمقراطيات أمر أساسي، وأنّ هذه الأخيرة ليست في جوهرها أدنى مرتبة من الاستبداد في الاستجابة للأزمات.

فالعالم يتميز بالفوضى (غياب حكومة عالمية)، لذلك يتعين على الدول أن تدافع عن نفسها ضد التهديدات، بما في ذلك فيروس كورونا، حيث يؤدي الاعتماد المتبادل بين التجارة والسفر إلى ظهور نقاط ضعف أمام الوباء، ويزيد من الحاجة إلى التعاون الدولي، فهناك دول تحمي نفسها من الفيروس، بينما تجد أخرى أنها عرضة لانتشار الوباء من خارج حدودها[20] نظرًا إلى محدودية المعدات الطبية والمستحضرات الصيدلانية في الوقت الحالي، كما أنّ جلّ البلدان تكافح تفشي الفيروس في وقت واحد، وقد تنافست الدول لمنع الإمدادات الطبية بدلًا من التفكير في التضامن العالمي.

إن الجهود الخارقة التي بذلها ترامب لإقناع العلماء الألمان بنقل وتقديم لقاح حصري إلى الولايات المتحدة، هي مثال صارخ على هذا النوع من التفكير الصفري[21]. فالقومية المفرطة، أو مثلما يسميها فلوريون بايبر «القومية الخبيثة»[22]، كتحول محتمل للقومية الحميدة، وُلدت من الاعتقاد بأن الأمم الأخرى أقل شأنًا ومهددة، إذ تتحدد المخاوف الأمنية والضعف كأحد الأسباب

(19) Su and Shen, «Is Nationalism Rising in Times of the COVID-19 Pandemic? Individual-Level Evidence from the United States,» p. 174.

(20) Joshua Busby, «What International Relations Tells Us about COVID-19,» E-International Relations, 26 April 2020, pp. 1-3, <https://bit.ly/3aG9XNJ> (accessed on 15 September 2021).

(21) المصدر نفسه.

(22) بخلاف القومية الكامنة (Latent Nationalism) التي تنتشر في كل مكان وعادة ما توصف بالوطنية، تحمل القومية الخبيثة (Virulent Nationalism) عناوين رئيسية تصفها بأنها عنيفة أو عدوانية أو «موجة» تلمح إلى جانبها الثوري. وإذا كانت القومية الكامنة قد ارتبطت بالثورات الشعبية الكبرى مثل الثورة الفرنسية، فإن القومية الخبيثة يمكن توجيهها ليس فقط ضد النظام القديم، ولكن أيضًا ضد الجيران بواسطة الحرب والعنف الجماعي. أنها ترفض الوضع القائم (Status quo) وتسعى إعادة تأكيد إرادة مجتمع متخيّل في فضاء سياسي أو ثقافي. انظر: Florian Bieber, *Debating Nationalism: The Global Spread of Nations* (London: Bloomsbury Academic, 2020), pp. 10-11.

الرئيسية لظهور مثل هذه القومية المفرطة، وميل الحكومات إلى غرس القومية في محاولة لحشد الدعم لسياساتها الأمنية، ومع ذلك، فإن مخاطر القومية المفرطة ليست سببًا كافيًا للتفكير في طرق لتجاوز القومية والدولة القومية[23].

حول هذا الأمر يُطمئن فريد زكرياء الجميع، وينصح بعدم الأخذ في الخطاب المتشائم، والتحليل المبشّر بهلاك العولمة نتيجة تقلّص التعاون الدولي أثناء الجائحة، وتفشي القومية في كل مكان، ذلك أن الأزمة المالية[24] عام 2008 وبالعودة قليلًا إلى الوراء، لم تتمكّن من هدم نظام العولمة، فبسرعة تعافى الاقتصاد العالمي، وأبدت جل البلدان حاجتها إلى التبادل والتعاون الدوليين والانفتاح، وقطعوا الطريق أمام القومية ـ الشعبوية التي راهنت على تلك الأزمة لوضع تدابير حمائية في إطار الدعوة إلى حملة الاستقلالية، تمامًا مثلما يجري الآن، حيث أعلنت بلدان كثيرة من الاتحاد الأوروبي والهند واليابان، عزمها على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وحتى «الملتزمون بالعولمة، بدأوا فجأة يتحدّثون عن إعادة التوطين»[25]. لكن وعود بعض القادة لوضع حد للاعتماد على الخارج لن يتحقّق، ذلك أن كل المؤشرات الاقتصادية العالمية تفيد أن الترابط الاقتصادي العالمي لا يزال قويًا، ثمّ إن الاقتصادات الوطنية التي ألحق الوباء بها ضررًا كبيرًا لن تنتعش إذا وُجدت عقبات أمام التجارة. وأخيرًا وليس آخرًا، يبدو أنه وبالرغم من انتشار «قومية اللقاح»، فإنّ خروج الحكومات من الأزمة الصحية وتعافيها من آثارها، لن يتحقّق بشكل فردي، أي بحسب المصلحة الوطنية الضيقة، ولكن بالتفكير في المصلحة العامة للإنسانية من طرف جميع البلدان والحكومات.

لم يكن نوع النظام السياسي وحده المحدد الأساسي لفعالية الحكومات في الاستجابة لأزمة كورونا، وبدلًا من التركيز فقط على مناقشة «الديمقراطية مقابل الاستبدادية»، سيكون النهج العملي في المستقبل القريب هو ضمان عمل الحكم الديمقراطي بصورة أكثر فاعلية.

إن أكبر المخاطر التي تنتظر عالم ما بعد كورونا هي مخاطر تصاعد نظام قومي وحمائي جدًا، إذ من المهم أن ندرك أن الوباء هو أحد التحديات الكثيرة ضد النموذج السابق للعولمة. وتأتي هذه التحديات في أشكال متعددة، أبرزها زيادة الحمائية وجهود التوطين. غير أن أكبر دروس هذه الأزمة لا تعني أن القومية لا بد أن تنتصر على العولمة؛ ذلك أن عودة الحدود ستجعل العالم أمام أزمات اقتصادية قد تفوق آثارها الأزمة المالية لعام 2008، وكذا تفاقم مشكلات العدالة الاجتماعية وطنًيا وصراعات ثنائية ومتعدة الأطراف عالميًا (مثال الصين وأمريكا) لذلك لن تنتهي العولمة أو تزول بقدر ما ستكون أكثر

(23) Konstantinos Kostagiannis, *Realist Thought and the Nation-State: Power Politics in the Age of Nationalism* (London: Palgrave Macmillan, 2018).

(24) Eric Helleiner, «Understanding the 2007-2008 Global Financial Crisis: Lessons for Scholars of Political Economy,» *Annual Review of Political Science*, vol. 14, no. 1 (June 2011), pp. 67-88, doi:10.1146/annurev-polisci-050409-112539.

(25) زكرياء، **عشرة دروس لعالم ما بعد الوباء**، ص 190.

مرونة أمام الممارسات القومية، بما يجعل الدول أكثر استجابة للوباء ومكافحته وإن كان على حساب اختفاء القيم الديمقراطية غالبًا.

ثالثًا: تقهقر الديمقراطية وتقدّم السلطوية

الديمقراطيات ليست محصّنة ضد الرضا عن الذات أو عدم الكفاءة، إلا أنها تتمتع بخاصية واحدة لا تتمتع بها الأنظمة الاستبدادية وهي المساءلة (Accountability)، حيث يُظهر النجاح النسبي لإدارة أزمة كورونا في تايوان وكوريا واليابان، أن المساءلة أمام الناس في الديمقراطيات أمر أساسي، وأنّ هذه الأخيرة ليست في جوهرها أدنى مرتبة من الاستبداد في الاستجابة للأزمات، وأنها لا تتطلب دكتاتورية لتكون فاعلة وفعّالة[26].

لم يكن نوع النظام السياسي وحده المحدد الأساسي لفعالية الحكومات في الاستجابة لأزمة كورونا، وبدلًا من التركيز فقط على مناقشة «الديمقراطية مقابل الاستبدادية»، سيكون النهج العملي في المستقبل القريب هو ضمان عمل الحكم الديمقراطي بصورة أكثر فاعلية، للمساعدة على احتواء فيروس كوفيد ـ 19 على المدى الطويل، وأن الاستجابات الطارئة لن تولّد مزيدًا من الانحدار الديمقراطي.

لقد تم تأجيل 106 انتخابات في 61 دولة، في الكثير من الحالات، فكانت التعديلات على توقيت الانتخابات وترتيبات التصويت جزءًا ضروريًا ومبررًا من ردود جائحة كورونا، مع الحديث عن احترام الأحكام الدستورية والشرعية[27]. وبالرغم من ذلك، غالبًا ما تصبح القرارات المتعلقة بإجراء الانتخابات مسيّسة جدًا ومستقطبة، إذ عانت بعض الانتخابات التي أُجريت بعد تفشي الفيروس من نسبة مشاركة منخفضة جدًا، وتأثرت أيضًا الكثير من الانتخابات التمهيدية على نحو كبير، وفي كثير من الحالات، تبرز مخاطر تأجيل القادة للانتخابات لمدة طويلة جدًا؛ على غرار إثيوبيا البلد الذي قد يكون فيه التأجيل مبرَّرًا. ولكن تم ترسيخ حالة من عدم اليقين من خلال رفض تحديد تاريخ لإجراء الانتخابات المعاد ترتيبها. وفي حالات أخرى، يكون القلق أكثر حول الأنظمة التي تريد فرض التصويت أو الاستفتاءات العامة في ظروف الإغلاق التي تسهّل عليهم التلاعب بعمليات التصويت (روسيا مثلًا، أو الجزائر التي عرفت تنظيم استفتاء على الدستور تلاه تنظيم انتخابات برلمانية) غير أن الحكومات في جميع أنحاء العالم ستتخذ قرارات بشأن إجراء أو تأجيل الانتخابات التي تحتاج إلى أن تستند إلى توافق سياسي أقوى وثقة في عملية صنع القرار[28].

---

(26) Ilan Alon, Matthew Farrell and Shaomin Li, «Regime Type and COVID-19 Response,» *FIIB Business Review*, vol. 9, no. 3 (2020), p. 157, doi./10.1177%2F2319714520928884.

(27) Richard Youngs and Elene Panchulidze, «Global Democracy and Covid-19: Upgrading International Support,» *International IDEA* (15 July 2020), p. 10, <https://bit.ly/30BnEMt> (accessed on 17 September 2021).

(28) Ibid., p. 11; Toby S. James and Sead Alihodzic, «When Is it Democratic to Postpone an Election? Elections During Natural Disasters, Covid-19, and Emergency Situations,» *Election Law Journal*, vol. 19, no. 3 (2020), pp. 10-11, doi:10.1089/elj.2020.0642

بالتالي باسم احتواء الوباء، ستستخدم الهيئات السياسية والإدارية سلطة تقديرية واسعة. فمن الواضح أن الديمقراطيات التي يعيقها عدم الكفاءة المتأصلة والانقسام السياسي، ثبت أنها غير فعّالة في التعامل مع حالات الأزمات مقارنة بالأنظمة الاستبدادية[29]. لذا نجاح الصين في السيطرة على الفيروس كحالة قوية للحكم الاستبدادي، يشير إلى أنه من دون قائد مستبد ما كان لإجراءات السيطرة على الوباء أن تكون فعّالة، فجميع الحكومات الديمقراطية في العالم استخلصت دروسًا من إدارة الأنظمة الاستبدادية للأزمة، ويبدو أنها ستعزّز مستقبلًا استبدادها بهياكل، وربما ستكون هذه بداية لاكتساب الشرعية لنظم سياسية جديدة، يمكن أن تحدّ بشكل ملائم من الحرية المدنية، والمثُل الديمقراطية على نطاق واسع.

إن تأخر أو إيجاد علاج أو لقاح فعّال للوباء يتطلب أن تكون بعض سياسات الصحة العامة الأكثر فاعلية أكثر تقييدًا للتفاعلات الاجتماعية التي ينتشر من خلالها الفيروس، ومع ذلك فإن إمكان الاستجابة الفعالة في الأنظمة الاستبدادية تتسم بسرعة الرد على التغيّرات الفجائية وغير المتوقعة.

ليس هناك شك في أن تهديد الوباء فرض اتخاذ الكثير من التدابير، تمثّلت مخاطرها بشقين: **الأول**، يجب أن تكون التدابير متناسبة مع الهدف المنشود. وربما يكون الحكم على التناسب صعبًا في الديمقراطيات النابضة بالحياة، ناهيك بالديمقراطيات الضعيفة والأنظمة الاستبدادية التنافسية. **الثاني**، يمكن للحكام المستبدين اغتنام هذه الفرصة لزيادة سيطرتهم وتفكيك الضوابط والتوازنات، إذ من المناسب المجادلة بأن الاستبداد والشعبوية، وما يسميها بايبر «القومية الإقصائية»، كانت مترابطة بشكل وثيق، بل سمح الوباء بفرض قيود غير مسبوقة على الحريات المدنية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الديمقراطيات الراسخة، وجل الأنظمة السلطوية[30].

جادل بعض الباحثين، بعد مقارنة مدى استجابة الأنظمة السياسية لأزمة كورونا، أن هذه الأزمة أظهرت هشاشة المجتمع المفتوح في الديمقراطيات وضعفه أمام قوة استبدادية واسعة النطاق في العالم، لهذا، يوجّه هؤلاء الباحثون الدعوة لأجل إعادة التفكير في كيفية «حماية أساليب حياتنا من مخاطر دكتاتوريات مثل الصين، لأن مجتمعاتنا، ولا سيما حدودنا، مفتوحة لها»[31] كما يذكّر انتشار الوباء كلّ ديمقراطية في العالم، أنّ محاولة التعايش السلمي مع الدكتاتوريات وتجاهل انتهاكاتها للحقوق المدنية هو أمر قصير النظر جدًا.

بذلك يُنظر إلى جائحة كوفيد ـ 19 على أنها فرصة لإثبات مرونة الاستبداد وفشل القيادة الديمقراطية التي يمكن أن تأخذ دبلوماسية القوة الناعمة الاستبدادية إلى آفاق جديدة. فالمنافسون للنظام الليبرالي يتعاملون مع أزمة كورونا كفرصة لمصالحهم بحيث تنتشر جائحة كورونا في

(29) Sitakanta Mishra, «The Post COVID-19 World Order,» *Liberal Studies*, vol. 5, no. 1, (January– June 2020), pp. 50-51, <https://bit.ly/3FUZsEE> (Accessed on 16 September 2021).

(30) Bieber, «Global Nationalism in Times of the COVID Pandemic,» pp. 6-7.

(31) Alon, Farrell and Li, «Regime Type and COVID-19 Response,» p. 158.

مرحلة كانت الحكومات الشمولية لا تزال تمثّل تهديدًا لليبرالية. ورغم ذلك، يحذّر المحللون أنّ تقوية الأنظمة الاستبدادية وتقويض الاستقرار في مناطق معينة، قد يؤدي أيضًا إلى إعادة تشكيل الحكم، ولا سيّما في الدول الضعيفة، حيث سعى الطغاة إلى تعزيز حكمهم. فالأنظمة الاستبدادية مثل الحزب الشيوعي الصيني لا تعزز قبضتها المحلية على السلطة فحسب، بل تروّج أيضًا لأنظمتها السياسية كنموذج يحتذي به الآخرون[32].

في مواجهة مثل هذه الأزمة المتعدّدة الأوجه، كان من الضروري أن تتدخل الدولة لفرض قيود معينة على المواطنين. فبالنسبة إلى الدول الديمقراطية، كانت اضطرابات حرية التنقل المفروضة نتيجة الوباء مؤقتة، وشددت الحكومات على أنه من الضروري العودة إلى الحياة الطبيعية. لكن بالنسبة إلى الأنظمة الاستبدادية والهجينة، مثل تلك الموجودة في آسيا الوسطى، يوفر الفيروس فرصة لقمع المعارضة، واختبار استراتيجيات السيطرة العامة وتعزيز المعايير الاستبدادية لممثلي ما يسمى «وزارات السلطة والشرطة والأجهزة الأمنية والجيش»، الذين ظهروا كهيئات مسؤولة عن إدارة الأزمات، وهو ما أدى إلى نهج أمني يعطي الأولوية للنظام والاستقرار على الصحة العامة. وبالنظر إلى أن الدولة في البلدان الاستبدادية غالبًا ما تؤدي دورًا أكبر في تنظيم الحياة اليومية للمواطنين وتقييد حقوقهم، فقد يُتوقع منهم أن يكونوا في وضع أفضل للاستجابة لأزمة صحية معقدة مثل كوفيد ـ 19، التي تتطلب من الدولة فرض قيود على السكان[33].

أظهرت الاستجابة لفيروس كورونا أربع نقاط ضعف رئيسية: **الأولى**، ميل إلى القيادة الضعيفة بدلًا من القيادة الحاسمة، إذ يستمتع القادة الاستبداديون بإظهار القوة؛ و**الثانية**، ضاعف الكثير من الأنظمة الاستبدادية من شكوكها أو عدائها الصريح للأصوات المستقلة والمجتمع المدني؛ ويتمثل الضعف **الثالث** بالافتقار إلى التماسك والمرونة في التسلسل الهرمي للحكم؛ و**رابعًا**، أضرّت مشكلات الشرعية السياسية أيضًا بسياسات بعض المستبدين بشأن الجائحة[34].

هناك الكثير من الدراسات التي تدعم فكرة أن الديمقراطيات تتفوق على الأنظمة الاستبدادية في مختلف مقاييس الصحة العامة؛ فالأنظمة الاستبدادية تحجب كل ما يتعلق بسياساتها تجاه الأمراض والأوبئة، وهو ما يجعلها غالبًا متأخرة في اكتشاف هذه الأخيرة وبالتالي تواجه صعوبة التكيّف معها، غير أن فيروس كوفيد ـ 19 أبان أن العلاقة غير ثابتة دائمًا، ذلك أن الاستجابة الفعالة للوباء كانت أكثر حسمًا في الأنظمة الاستبدادية منها في الأنظمة الديمقراطية.

إن تأخر أو إيجاد علاج أو لقاح فعّال للوباء يتطلب أن تكون بعض سياسات الصحة العامة الأكثر فاعلية أكثر تقييدًا للتفاعلات الاجتماعية التي ينتشر من خلالها الفيروس، ومع ذلك فإن

---

(32) Angie Hesham Abdo, «Authoritarianism in the Time of COVID,» University of Bradford, Working Paper, 6 May 2020, pp. 2-3, <https://bit.ly/3BNWTlw> (accessed on 20 September 2021).

(33) Edward Lemon and Oleg Antonov, «Responses to Covid-19 and the Strengthening of Authoritarian Governance in Central Asia,» *Cap Paper*, no. 236 (2020), pp. 1-2, <https://bit.ly/3DDdLvQ>. (accessed on 10 September 2021).

(34) Thomas Carothers and David Wong, «Authoritarian Weaknesses and the Pandemic,» Carnegie Endowment for International Peace (August 2020), pp. 2-3, <https://bit.ly/3aIySR6> (accessed on 27 August 2021).

إمكان الاستجابة الفعالة في الأنظمة الاستبدادية يتسم بسرعة الرد على التغيّرات الفجائية وغير المتوقعة، وهو ما يجعلها تستبعد كل قيم الديمقراطية من مشاركة في القرارات ومساءلة، ويدفع بها إلى أن تكون أكثر استجابة لمنع انتشار الوباء.

رابعًا: حالة الطوارئ مع النموذج الاستبدادي والبديل القومي ـ الشعبوي

أمام سرعة تفشي فيروس كورونا، وبفعل الخسائر البشرية الكبيرة التي تسبّب فيها، بات بالإمكان القول بأن وظائف المجتمع والتفاعل البشري تتطلب تقييد بعض حقوق الإنسان في ظل ظروف معينة. هذا ليس انتهاكًا لها، بل إن بعض الحقوق مثل حرية التنقل وحرية التجمع والحق في الملكية بنودٌ تسمح بالتدخل في حق الإنسان المعني في الظروف العادية في أوقات السلم لأسباب عامة، لكن لتقييد هذه الحقوق، يجب أن يكون للتدخل أساس قانوني، وأن يسعى لتحقيق هدف مشروع، وأن يكون ضروريًا في مجتمع ديمقراطي، ومتناسبًا، فعندما تواجه الدولة وباءً مثل فيروس كورونا، من الممكن فرض قيود كبيرة على الحقوق في إطار إعلان حالة الطوارئ التي تُمكّن الحكومة من اعتماد التدابير بطريقة أسرع[35].

خلافًا لمحاولات القادة الشعبويين الترويج أنهم أحسنوا التعامل مع فيروس كورونا منذ البداية، إذ قلّلوا من الخطر والتهديد الذي يمثله الوباء، وسعوا إلى تفسير ما يحدث بالحديث عن مؤامرة تتعرّض لها شعوبهم، فقد تبيّن أنهم في كل مكان، في جميع أنحاء العالم، فشلوا في إدارة أزمة جائحة كورونا[36]، وخير دليل على ذلك أن الدول التي يقودها قادة شعبيون مثل الهند والبرازيل والمجر كانت الأكثر تضرّرًا في العالم من الجائحة[37]، لهذا فضح فيروس كورونا الخطاب الفارغ لهؤلاء، ولكل الأحزاب الشعبوية مثلما أظهرته حالة إيطاليا بزعامة ماتيو سالفيني، زعيم حزب الرابطة اليميني المتطرف، الذي ظل يردّد القول بأنّ تفشي المرض كان بسبب المهاجرين، وعلى الدولة غلق حدودها، هذا ما أظهر عيوبه، وقوّض الدعم الشعبي له، لكن ليس لمصلحة الأحزاب المعتدلة، وإنما لمصلحة حزب «إخوان إيطاليا» اليميني المتطرّف الوريث المعاصر للحركة الاجتماعية الإيطالية الفاشية.

---

(35) Magnus Lundgren [et al.], «Emergency Powers in Response to COVID-19: Policy Diffusion, Democracy, and Preparedness,» Faculty of Law, Stockholm, University Research Paper, no. 78 (July 2020), pp. 5-6, <https://bit.ly/3aNlKtC>. (accessed on 5 September 2021).

(36) Andrea Kendall-Taylor and Carisa Nietsche, «The Coronavirus is Exposing Populists' Hollow Politics as the Crisis Worsens, Even More Extreme Groups May Prosper,» *Foreign Policy* (6 April 2020), <https://bit.ly/3lK83Sx> (accessed on 30 August 2021).

(37) انظر: محمد المنشاوي، «أمريكا والبرازيل والهند الأكثر تضررًا من كورونا.. لماذا؟،» الجزيرة نت، 21 تموز/يوليو 2020، <https://bit.ly/3lHIXDX> (شوهد بتاريخ 20 آب/أغسطس 2021)، انظر أيضًا: عبد الكريم أمنكاي، «شعبويو السلطة وجائحة كورونا بين اعتيادية التدابير وخصوصية الخطاب: حالة الولايات المتحدة الأمريكية تحت إدارة دونالد ترامب،» **سياسات عربية**، العدد 50 (أيار/مايو 2021)، ص 91 ـ 96.

الكثير من المبرّرات تشير إلى الاضطراب الحالي للسياسة كالمعتاد في أوقات الإكراه[38]:

أولًا، يترتب في حالات الطوارئ، أن آليات المساءلة الديمقراطية التقليدية قد تنهار وتثني القادة السياسيين الديمقراطيين عن اتباع سياسات تستجيب للإرادة العامة.

ثانيًا، الحكمة التقليدية هي أن الناخبين يعانون قِصر النظر، بما يعني أن الظروف القريبة من يوم الانتخابات فقط هي التي تؤثر في السلوك الانتخابي.

ثالثًا؛ ستؤدي لحظات الأزمة إلى تفاقم التوترات بين الأولويات السياسية.

رابعًا؛ تفترض الآليات السابقة أن المعلومات الدقيقة والمصمّمة جيدًا متاحة للحكومات الديمقراطية لاستخدامها في اتخاذ قرارات سياسية مستنيرة، غير أن المعلومات الأساسية غائبة إلى حد كبير، وهذا ما يقلل من المزايا المحتملة للأنظمة الديمقراطية.

يفترض ماغنوس لونغرين وآخرون، في تفسيرهم لسلطات الطوارئ المعلنة في كثير من الدول، التموضع في الوسط عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بين قوة المؤسسات الديمقراطية والقمع. وفقًا لذلك، ربما تكون حالة الطوارئ أقل احتمالًا في الديمقراطيات الراسخة والأنظمة الاستبدادية القوية، وعلى الأرجح في الدول الواقعة بين هذين النقيضين[39] وقد تتمتع الأنظمة الاستبدادية بالتدابير التي تتضمّنها حالة الطوارئ من دون الحاجة إلى الإعلان عنها فعليًا، ومن المرجّح أن تراها الديمقراطيات لعنة على المبادئ المركزية للحكم الليبرالي وغير جذّابة للناخبين، لأنها مكلّفة جدًا. طبعًا هذا يحيلنا على الدول التي تقع في المنتصف والمسماة «أنوقراطيات» (Anocracies)[40] التي تواجه قيودًا أقل من الناخبين مقارنة بالديمقراطيات، ولكنها تفتقر أيضًا إلى الوصول إلى الأساليب القمعية المتاحة للأنظمة الاستبدادية.

لذا كان من المرجح أن تعلن الدول ذات المؤسسات الديمقراطية الضعيفة حالة الطوارئ الصحية لتحذو حذو الديمقراطيات ذات المؤسسات القوية أو حتى الأنظمة الاستبدادية، ونظرًا إلى أن جاهزية الدولة توفّر بنية تحتية صحية أكثر مرونة، فقد يُغني عن الحاجة إلى إعلانها. ثم

---

(38) Kelly Senters Piazza and Kylie Stronko, «Democrats, «Authoritarians, and the Coronavirus: Who is Winning at Policy Efficacy?,» *Global Policy* (June 2020), p. 2, <https://bit.ly/3DGB7k0> (accessed on 15 August 2021).

(39) Lundgren [et al.], «Emergency Powers in Response to COVID-19: Policy Diffusion, Democracy, and Preparedness,» p. 11.

(40) لا يوجد تعريف واحد لهذه الدول، وتفيد بعض الدراسات إلى أن فهم الأنوقراطية أمر صعب، وتتفق على أنها تقع في المنتصف بين الأوتوقراطية والديمقراطية. في جوهرها، تتمتع الأنظمة الأنوقراطية بالقدرة المؤسسية لمشاركة البعض بشكل أوسع في الحكم، لديها القدرة المؤسسية لتسهيل تجنيد المرشحين بعد الاختيار من قبل كادر صغير من القادة «الممسوحين». يُظهر نظرائهم الأوتوقراطيون والديمقراطيون إما قدرات مؤسسية أقل كثيرًا وإما قدرات مؤسسية أكبر كثيرًا، على التوالي. وأهم يميّز هذه الأنظمة أن تحوّلها إلى الديمقراطية يكون محفوفًا بالمخاطر ولا سيما عدم الاستقرار والحرب الأهلية. انظر: Patrick M. Regan and Sam R. Bell, «Changing Lanes or Stuck in the Middle: Why are Anocracies More Prone to Civil Wars?,» *Political Research Quarterly*, vol. 63, no. 4, (December 2010), pp. 747-748, doi.10.1177/1065912909336274.

إن اكتشاف الدول ذات المؤسسات الديمقراطية الأضعف، بين الأنظمة الاستبدادية والديمقراطيات، التي لوحظ أنها كانت الأكثر ميلًا إلى الإعلان عن حالة الطوارئ، أفضى إلى العودة إلى المناقشات الكلاسيكية في دراسة التحول الديمقراطي وسيادة القانون، أما الديمقراطيات القوية والأنظمة الاستبدادية، التي كانت أقل استعدادًا لإقرار الوضع الاستثنائي، فقد لوحظ وجود تباين محتمل في قدرة الدول على التعامل مع الوباء[41].

استخدم القادة السياسيون في جميع أنحاء العالم تهديد الفيروس كفرصة لسن تشريعات جديدة، وإصدار أوامر تنفيذية في بعض الأحيان، توسع نطاق سلطتهم من دون حدود زمنية واضحة، مع تقليص الضوابط البيروقراطية على الحكومة، بل تفرض نسخًا من الأحكام العرفية.

في الواقع، قد يتم تكثيف بعض الخطابات السياسية والأجندات التي ينشرها السياسيون للاستيلاء على السلطة في بعض الدول، فرئيس وزراء المجر فيكتور أوربان وجد في حالة الطوارئ فرصة لتعزيز سلطته، وليس كإجراء مؤقت ومتناسب. في 30 آذار/مارس 2020 وافق البرلمان المجري على قانون يسمح لأوربان بالتشريع بمرسوم لمدة غير محددة، ويعلّق البرلمان أثناءها من دون حد زمني، ويؤجل الانتخابات خلال هذه المدة ويشدد العقوبات ضد أي شخص يضلل الرواية الرسمية للأزمة، بمعنى آخر يستغل الأزمة، ويحكم بمرسوم كوسيلة لترسيخ سلطته وتقويض الديمقراطية[42].

استخدم القادة السياسيون في جميع أنحاء العالم تهديد الفيروس كفرصة لسن تشريعات جديدة، وإصدار أوامر تنفيذية في بعض الأحيان، توسع نطاق سلطتهم من دون حدود زمنية واضحة، مع تقليص الضوابط البيروقراطية على الحكومة، بل تفرض نسخًا من الأحكام العرفية. على سبيل المثال، اتخذت الحكومة التايلاندية تدابير تسمح للسلطات باعتقال الأشخاص لمجرد الإدلاء بتصريحات حول كورونا، يمكن أن تثير الخوف أو تضلل الجمهور بينما في الفيليبين لم يقم رئيسها رودريغو دوتيرتي بوضع إجراءات إغلاق قاسية وسيئة التخطيط فحسب، بل اتخذ أيضًا سلطات طوارئ موسعة، ممنوحة له من جانب هيئة تشريعية متوافقة، وبدورها سعت الهيئة التشريعية الفيليبينية إلى تطبيق صلاحيات الطوارئ، ولا يزال من غير الواضح على الإطلاق ما إذا كانت هذه الصلاحيات محدودة زمنيًا[43].

---

(41) Lundgren [et al.], «Emergency Powers in Response to COVID-19: Policy Diffusion, Democracy, and Preparedness,» pp. 12-24.

(42) Pol Morillas, «Lessons from a Global Crisis: Coronavirus, the International Order and the Future of the EU,» Barcelona Centre for International Affairs (CIDOB) (2 June 2020), p. 3, <https://bit.ly/3FKXoPA> (accessed on 10 September 2021).

(43) Joshua Kurtlantzick, «Addressing the Effect of COVID-19 on Democracy in South and Southeast Asia,» Council on Foreign Relations, New York, Discussion Paper (November 2020), p. 8, <https://bit.ly/2Z1YFkT> (accessed on 5 September 2021).

أما في بلدان شمال أفريقيا فلوحظ أنها استخدمت مصطلحات مختلفة من دون تمييز حالة طوارئ، حالة استثناء، حالة حصار، حالة ضرورة، ومراسيم اعتمدتها الحكومات بحسب الحاجة للتعامل مع الجائحة[44].

هذا الارتباك راجع إلى الفقر التشريعي في مجال إدارة الكوارث والمخاطر الكبرى ولا سيما الصحية، إذ إنه بحلول أزمة كوفيد ـ 19، طبقت أنظمة هذه الدول تدابير الإغلاق العام، وحاولت مسايرة نهج حكومات أخرى في التنفيذ الصارم لتلك التدابير، من دون إشراك القوى السياسية أو المدنية في تلك القرارات، لذا عُدَّت قرارات فوقية اتخذتها سلطات تعاني في الأصل مشكلة الشرعية، منها الجزائر التي عرفت منذ بداية سنة 2019 أزمة سياسية، ترتّب عنها فراغ سياسي كبير عقّد الأزمات في البلد، وجعل من الصعب إدارة أزمة كورونا بشكل فعّال.

عمومًا، عزّز انتشار جائحة كوفيد ـ 19 الوضع القائم في بلدان شمال أفريقيا وأجّل التغيير السياسي والانتقال إلى الديمقراطية. ففي ظلّ ارتفاع مذهل لعدد الإصابات والوفيات، ومع انهيار المنظومة الصحية في تونس، أعلن رئيسها قيس سعيّد، الذي يوصف بأنه شعبوي، عن «إجراءات استثنائية» في 25 تموز/يوليو الماضي، ربما تعيد البلد إلى عهد الحكم الفردي المطلق، حيث أقال رئيس الحكومة وحلّ البرلمان وجمّد عمله، وقرّر تولي منصب النائب العام وخاطب شعبه قائلًا: «قرّرت أن أتولى السلطة التنفيذية بمساعدة رئيس حكومة أعيّنه بنفسي»[45]. فقد رأت قوى سياسية هذه الإجراءات انقلابًا على الثورة والدستور، ورآها آخرون ضرورية لوقف الإفلاس الذي تشهده تونس منذ مدة، وإنقاذًا للبلد من الإسلاميين الذين يسيطرون على البرلمان. وفي كل الأحوال، أغلق النظام السياسي التونسي الباب على نفسه بسبب تراكم أزماته، ويأتي في مقدّمها استحالة التوافق بين الرئيس والمؤسسات الأخرى حول قضية الصلاحيات، وعمق الخلافات بين موقعي الثقل السياسي، الرئاسة والبرلمان[46]، زادت من حدتها الأزمة الصحية والاقتصادية التي تضرب تونس منذ مدة، ولا سيَّما بلوغ البلد ذروة فيروس كورونا في وقت اشتعلت فيه حمى الصراع السياسي بين الرئيس قيس سعيّد ومعارضيه.

لذلك، تشير نظرية الحركة الاجتماعية إلى أن المنافذ الكلية لتغيير السياسات التي فتحت في أوقات مضطربة، توفّر فرصًا للفاعلين السياسيين لاستغلال عدم الرضا الشعبي عن الوضع الراهن من أجل تفعيل أجنداتهم السياسية الخاصة، حيث تحفز الأوقات غير المستقرة الجهات الفاعلة على تغيير الوضع الطبيعي وإحداث التغيير[47].

---

(44) «أثر جائحة كوفيد ـ 19 على الدستورية وسيادة القانون في بلدان شمال أفريقيا،» تقرير تحليلي، ندوة عبر الانترنت لمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، السويد (30 حزيران/يونيو 2020)، ص 7، <https://bit.ly/3aJp1u4>، (شوهد بتاريخ 2 أيلول/سبتمبر 2021).

(45) آمالي الهلالي، «صدمة وفرح وإدانة.. انقسام في تونس إزاء قرارات الرئيس قيس سعيد،» الجزيرة.نت، 26 تموز/يوليو 2021، <https://bit.ly/3lJZqYn> (شوهد بتاريخ 1 أيلول/سبتمبر 2021).

(46) انظر: انقلاب قرطاج الناعم.. هل كتب قيس سعيد شهادة وفاة الديمقراطية في تونس؟،» الجزيرة.نت، 26 تموز/يوليو 2021، <https://bit.ly/3PfRREh> (شوهد بتاريخ 1 أيلول/سبتمبر 2021).

(47) Goode [et al.], «Everyday Nationalism in Unsettled Times: In Search of Normality during Pandemic,» p. 18.

لكن في حالات متعددة تزيد فرص التغيير إلى الأسوأ، فانطلاقًا من نموذج تونس يقع اللوم على الرئيس سعيّد بسبب تماطله في تقديم خطة لمعالجة المأزق السياسي، واختياره قذف البلد إلى المجهول، وهذا عندما أعلن نفسه «الرجل القوي» في تونس، ومدّد الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها بمفرده إلى أجل غير مسمى، والتي قال حينها إنها ضرورية ومؤقتة.

في النهاية، لا تسمح حالات الطوارئ التي فرضتها جائحة كورونا للحكومات باستخدام سلطات الطوارئ فحسب، بل غالبًا ما يرون أن الناس يتطلعون إلى قادة أقوياء من أجل التعامل معهم، وفقًا لما قاله جوزيف ناي: «أعتقد أنه سيتم قبول مثل هذه السياسات إذا عُدَّت ضرورية لإنقاذ الكثير من الأرواح. ففي أوقات الأزمات والخوف، يلجأ البشر إلى الشخصيات ذوات السلطة، حيث يميل الأمريكيون إلى الالتفاف حول الرئيس، بينما يميل المستبدون إلى الاستيلاء على المزيد من السلطة»[48].

بيدَ أن الاستبداد يمكن أن يزدهر بسبب الوباء العالمي، لكن القومية لا تحتاج إلى اتباع المسار نفسه، لأنه في الواقع قد يتحول الشعبويون والمستبدون عن تهديد المهاجرين أو الإرهاب أو الإسلام، ويستخدمون الوباء كأداة أساسية لتبرير السياسات غير الليبرالية وغير الديمقراطية[49] ومع ذلك، قد يكون هذا التفكّك مؤقّتًا.

خاتمة

هل تنتصر القومية المفرطة بزوال خطر الفيروس التاجي، ويتحوّل النموذج القومي الاستبدادي إلى نموذج الحكم الوحيد في العالم ليحلّ محلّ الديمقراطي؟ فأمام الأزمات التي تتخبّط فيها الديمقراطية قبل تفشي الوباء، والاختلالات العميقة التي يعانيها النظام الاقتصادي العالمي منذ عقود، لا شك أنّ القلق ومصادر الخطر ستستمر في عالم ما بعد كورونا، لكن من الضروري عدم الاكتفاء بالنظر إلى تجربة الصين في إدارتها للأزمة الصحية، والقول إن فعالية نهجها القومي ـ الاستبدادي سيسود في الكثير من البلدان التي حاولت تطبيقه ولم تنجح في تقليص آثار الجائحة. لذلك ومثلما يخبرنا علماء القومية، فإن هذه الأخيرة دائمة التغيّر، والمتوقّع أن «القومية الحميدة» السائدة في بلدان حقّقت نجاحًا كبيرًا في التصدي للوباء، ستأخذ مكان تلك القومية الخبيثة ذات الشكل السلطوي. فالتخفيف من مركزية الدولة وسلطويتها وتطبيق التدابير الطارئة بسلاسة، وإشراك المجتمع المدني في جهود التغلب على المرض، أظهر درسًا مهمًا وهو أنّ نجاح النموذج القومي الاستبدادي في إدارة الأزمات ولا سيَّما الصحية منها نسبي وغير قابل للتصدير □

(48) Guy Davies, «In Coronavirus Pandemic, Authoritarians Around the World See Opportunity to Crack Down,» abc News, 1 April 2020, <https://abcn.ws/3p5lIWD> (accessed on 17 September 2021).

(49) Bieber, «Global Nationalism in Times of the COVID Pandemic,» p. 7.

الرعاية الاجتماعية وتحديات حماية الإنسان من مخاطر «كوفيد 19»

محمد مجاهري(*)

علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة ابن خلدون، تيارت ـ الجزائر.

مقدمة

كان لتلك التحولات التي رافقت أزمة كورونا أثر كبير في إعادة دراسة عمليات صنع السياسات الحكومية وفرض معادلات جديدة في تسيير الملفات الاقتصادية والاجتماعية. من جهة أخرى نادت المنظمات الدولية بحتمية إعادة النظر في ميزانيات النفقات العمومية الموجهة لرعاية الأسَر المتضررة من تعليق الأنشطة التجارية والسياحية، إضافة إلى محاولة اختراع آليات جديدة لمساعدة العاملين بأجر يومي وغير المستفيدين من سياسات الضمان الاجتماعي. تهدف هذه الدراسة إلى التعمق في تفسير هذه التحولات مع محاولة إيجاد حلول لمواجهة الأخطار.

مثّل التوجه نحو صناعة سياسات حكومية ذات طابع اجتماعي وإنساني السمة الأبرز للفكر الاقتصادي المعاصر، وذلك ببروز عدة متغيرات على مستوى وظائف الدولة وعلاقتها بالمجتمع إلى جانب تلك التحولات الاجتماعية والثقافية التي أثرت في نمط العيش والتفكير.

في المقابل تتعمق إشكالية البحث في محاولة الربط المعرفي بين مفهوم الرعاية الاجتماعية والتحديات البيئية التي تواجه الإنسان، إلى جانب دراسة مدى مراجعة الحكومات أولوياتها التنموية ومدى قدرتها على إعادة إنتاج سياسات تحمي الإنسان وتستثمر في قدراته. تنطلق هذه الدراسة من **تساؤلات** مهمة كالتالي:

(*) البريد الإلكتروني: mejahrim@yahoo.fr

كيف تساهم برامج الرعاية الاجتماعية في حماية الإنسان من فيروس «كوفيد 19» وما هي الآليات العملية لمواجهة الأخطار مستقبلًا؟ وبالتالي، ما مؤشرات ومحاور الرعاية الاجتماعية؟ وكيف تستجيب الحكومات لأزمة كورونا؟ وما الاستراتيجيات الواجب اتباعها لحماية الإنسان من المخاطر؟

ازداد اهتمام الباحثين والحكومات بموضوع الرعاية الاجتماعية بعد الانتشار الخطير لفيروس كورونا الذي أظهر ضعفًا كبيرًا في منظومة الرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي لدى فئة عريضة من المواطنين، الأمر الذي استدعى إعادة النظر في البرامج الموجهة للتنمية الاجتماعية بهدف التقليص من حدة الأزمة وتطوير آليات التعامل معها.

قامت الدراسة على **فرضية** أساسية هي أن الحكومات يمكنها الحد من خطر كورنا عبر توسيع برامج الرعاية الاجتماعية والتوجه نحو الاستثمار الحقيقي في المورد البشري.

يعتمد هذا البحث على تحليل بعض الإحصاءات المتعلقة بالتطورات الصحية في دول العالم إلى جانب تقديم قراءة علمية لنسبة الإنفاق الحكومي الموجهة لحماية المواطنين من الأزمة الصحية.

أولًا: الرعاية الاجتماعية: المفاهيم والمؤشرات

وفق منظمة الصحة العالمية فإن عدد الإصابات بفيروس كورونا قد تجاوز في سنته الأولى 35 مليون مصاب وأكثر من مليون وفاة موزعين على كل دول العالم. وتتصدر الترتيب دول مثل الهند والبرازيل وفرنسا. وهذا ما يضع ملف الرعاية الاجتماعية تحت بوصلة الدراسة ويتعمق في موقع الإنسان في خطط الحكومات والدول، إضافة إلى البحث الجدي في مدى كفاءة البرامج والسياسات العمومية في مجال الاهتمام بصحة الإنسان وحمايته من الإصابات والكوارث الاجتماعية والصحية[1].

هنا جاء الحديث عن ملف الرعاية الاجتماعية بمنزلة ثورة إنسانية على المفاهيم التقليدية للفكر الاقتصادي والسياسي الذي أقصى محورية الإنسان في البرامج التنموية عبر حمايته من الأمراض الفتاكة وتوفير شروط الحياة الجيدة، وهذا ما يطرح فكرة توجيه بوصلة الدراسة نحو ضرورة البحث في برامج التضامن الاجتماعي والحكومي ودورها في ترقية حقوق الإنسان والتصدي الصارم للأوبئة والأخطار المهددة لحياة البشر على المديين القريب والبعيد.

(1) منظمة الصحة العالمية، «تطورات فيروس كورونا،» <https://bit.ly/3vVSSug> (تم التصفح بتاريخ 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020).

وقد مثّل التوجه نحو صناعة سياسات حكومية ذات طابع اجتماعي وإنساني السمة الأبرز للفكر الاقتصادي المعاصر، وذلك ببروز عدة متغيرات على مستوى وظائف الدولة وعلاقتها بالمجتمع إلى جانب تلك التحولات الاجتماعية والثقافية التي أثرت في نمط العيش والتفكير.

تاريخيًا برز هذا المفهوم مع أفكار المدرسة الكينزية التي دعت إلى ضرورة قيام الدولة بدور في تنشيط الاقتصاد وتنظيمه بما يخدم المجتمع، ثم توسعت هذه المقاربة لتشمل مطالبة البنك الدولي الحكومات بضرورة التوجه نحو الاهتمام بالسياسات اجتماعية بوصفها القطاع الذي يُمكّن الدولة من القضاء على البطالة والفقر والدفع نحو تحسين أوضاع المواطنين.

لقيت دراسة هذا الموضوع أهمية من جانب الباحثين والمنظمات الدولية، وهذا ما انعكس في ميلاد التقرير العالمي للتنمية البشرية سنة 1990 الذي جاء ليؤكد ضرورة الاستثمار في العنصر البشري من طريق خطط اجتماعية تحقق جودة الحياة وتدفع بها نحو التنمية والتطور.

1 ـ الرعاية الاجتماعية: المفهوم النظري والمؤشرات العملية

عُدّت الرعاية الاجتماعية بمنزلة انحياز الدولة للوظيفية الاجتماعية والإنسانية والعمل على بناء الإنسان عبر الاستثمار في قدراته وتلبية حاجاته، وتزامن هذا التحوُّل مع بروز عدة عوامل أبرزها نمو وعي الجماهير ومطالبتها بمزيد من العدالة والتنمية إضافة إلى توسُع أدوار الدولة ووظائفها، وهذا ما جعل مفهوم التنمية الاجتماعية يصبح أولوية الحكومات في أجندة التنمية. وقد وضع خبراء الأمم المتحدة التنمية في قسمين هما:

ـ **التنمية الاقتصادية،** وتتجه بالأساس إلى تنمية الإنتاج وزيادة الدخل إلى جانب التوسع في توظيف رؤوس الأموال بهدف خلق الثروة وزيادتها.

ـ **التنمية الاجتماعية،** وتهدف إلى تحقيق مستوى معيشي وحياتي من حيث التعليم والصحة والسكن.

ومع مرور الوقت اتضح لدى المهتمين بأنه من المستحيل الفصل بين القسمين، كونهما يرتبطان بشكل آلي، فالتجارب التنموية في العالم تثبت أن أي استثمار اقتصادي لا يكون له أثر إيجابي إلا إذا ارتبط باستثمار اجتماعي [2].

أ ـ تعريف الرعاية الاجتماعية

جاء مفهوم الرعاية ليدل على مهمة الحماية والمساندة التي يجب أن توليها الحكومات للمواطنين، ونجد لها عدة تعاريف، نذكر منها:

ـ هي الجهود التي تقوم بها الدول والحكومات والمؤسسات المدنية، والتي تهدف من خلالها إلى رفع المستوى المعيشي للسكان إلى جانب القضاء على الفقر والجهل[3].

---

(2) حسين سعفان، **اتجاهات التنمية في الوطن العربي** (الجزائر: جامعة الدول العربية، 1973)، ص 226.

(3) سوسن عثمان عبد اللطيف، **دراسات في التنمية المحلية** (القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، 1979)، ص 10.

ـ هي تلك السياسات والبرامج الاجتماعية التي وجدت لمساعدة الأفراد والجماعات على تحقيق مستويات ملائمة للمعيشة والصحة وفق رؤية تعمل الحكومات من خلالها على تحسين الخدمات العامة والقضاء على الفقر والحرمان[4].

ـ هي تلك الجهود التي تبذلها الحكومات لتحسين الأحوال العمرانية والمعيشية للمجتمعات المحلية ومساعدتها على التقدم والرخاء[5].

والمتتبع لعملية التنمية الاجتماعية يجدها في الغالب مرادفة لعدة مفاهيم منها:

ـ هي الرعاية الاجتماعية التي يقصد بها نوعية الخدمات المقدمة إلى الجماعات والأفراد في شكل برامج تعليمية وصحية.

ـ التنمية الاجتماعية التي تعد عملية تغيير واع يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من الموارد كافة في المجتمع وتحقيقًا للرفاهية الاجتماعية.

ـ التنمية البشرية التي تعكس مدى اهتمام الدول بالاستثمار في القدرات البشرية وترقيتها بهدف تحقيق الرفاهية.

وازداد اهتمام الباحثين والحكومات بموضوع الرعاية الاجتماعية بعد الانتشار الخطير لفيروس كورونا الذي أظهر ضعفًا كبيرًا في منظومة الرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي لدى فئة عريضة من المواطنين، الأمر الذي استدعى إعادة النظر في البرامج الموجهة للتنمية الاجتماعية بهدف التقليص من حدة الأزمة وتطوير آليات التعامل معها في الحقبة الحالية والمستقبلية، يضاف إلى هذا رجوع الدولة إلى دورها الاستراتيجي وهو التنمية الاجتماعية والإنسانية عبر تطوير برامج ومجالات الرعاية الاجتماعية التي تحمي المواطن من المرض والفقر.

ب ـ برامج ومجالات الرعاية الاجتماعية

مثل الارتفاع الرهيب لعدد المصابين بفيروس كورونا في دول العالم موجة هلع كبيرة كان لها تأثيرات نفسية واجتماعية كبيرة على الأفراد، وهذا ما جعل الأزمة تظهر بثلاثة جوانب هي:

- جانب الصحة الجسدية المتمثل في هجوم الفيروس على جسم الإنسان وتدميره للقدرات المناعية له وهذا ما يؤدي إلى المرض الخطير أو ربما إلى الوفاة.
- جانب الصحة النفسية ويتمثل بارتفاع مؤشرات الفزع والقلق لدى المواطنين والدخول في صدمات نفسية تُدمر القدرات العقلية وتتسبب بالإصابة بالأمراض المزمنة على المدى القريب أو قد تؤدي في بعض الحالات إلى الموت المفاجئ.
- جانب الصحة الاجتماعية ونعني به انهيار القدرات الاجتماعية للأسرة ودخولها في حالة انحصار الموارد المادية والمعنوية وبخاصة مع موجة الندرة في المواد الغذائية والموارد المالية.

---

(4) الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، تنمية اجتماعية، <https://www.un.org/ar/desa>.

(5) ديب كمال، **أساسيات التنمية المستدامة** (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2015)، ص 81.

تمثل هذه الثلاثية الخطيرة حالة من الاستنفار وبخاصة أنها تمس ملف صحة الأفراد التي عرَّفتها مُنظمة الصحة العالمية بأنها حصول الفرد على رعاية جيدة يتمتع فيها الإنسان بصحة جسدية ونفسية واجتماعية لائقة.

هنا جاءت مقاربة التنمية الاجتماعية لتتمحور حول العنصر البشري وتنظر إليه على أنه مورد وجب تحويله إلى رأس مال التنمية وهدفها الاستراتيجي الذي يصنع التنمية والتطور بدلًا من أن يكون ضحية سياسات خاطئة تدخله في دائرة الهلع والقلق التي تحرمه الحق في الحياة الكريمة.

في هذا السياق تعمل المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والبنك الدولي على قياس برامج التنمية وموقع المواطنين في معادلة التنمية ومحلهم من مخرجاتها. هنا توجد عدة محاور ومعايير لقياس التنمية الاجتماعية، بما فيها الكمية والكيفية، وسنحاول في هذه الدراسة أخذ بعض المحاور والمجالات منها[6]:

إن عالم ما بعد كورونا يحتاج إلى إعادة اختراع ثورة إنسانية تخرج نصف سكان الكرة الأرضية من دائرة الفقر، يضاف إلى هذا توفير رعاية صحية متطورة يستفيد منها كل البشر. في المقابل يجب على صناع القرار في العالم إعادة إنتاج منظومة اقتصادية عادلة تعيد النظر في توزيع الثروة.

ـ **الأمن الأسري وجودة الخدمات:** يركز على ضرورة الاهتمام بالخلية الأساسية للمجتمع عبر تنمية خطط الإنفاق الأسري الذي يركز على تشجيع فكرة الادخار وترشيد الاستهلاك. من جهة أخرى يشجع هذا المحور على مساعدة الأسر الضعيفة الدخل من طريق سياسة الدعم الاجتماعي التي تمكنها من مواجهة تحديات الحياة إلى جانب الاستمرار في أداء أدوارها الاجتماعية بكل كفاءة.

ـ **التضامن الاجتماعي:** تشارك الحكومة والمجتمع المدني في ترقية الأفراد بتوفير الموارد والإعانات للفئات الهشة والمحرومة ومساعدتها على الاندماج الاجتماعي.

ـ **التخطيط العمراني:** توضع سياسات لتسيير النمو الديمغرافي وبرامج لتنظيمه وتوزيعه بما يضمن تطورًا عمرانيًا يستجيب لتطلعات السكان ويزيد فرصهم في الحصول على الموارد والحاجات.

ـ **الرعاية الصحية والنفسية:** يكتسي هذا المحور أهمية كبرى كونه يساهم في رفع مؤشر جودة الحياة ومعدلات العمر لدى الأفراد. يتم هذا بسن خطط تركز على محاربة الأمراض والأوبئة الجسدية والنفسية إلى جانب خلق نظام صحي متطور يسمح بالكشف السريع عن الأمراض والمخاطر ويوفر العلاج الضروري والسليم لكل المواطنين وفي كل الأوقات.

---

(6) أحمد رشاد عبد اللطيف، **التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية** (الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2007)، ص 121 ـ 128.

ـ **المرافقة الاجتماعية للأفراد والجماعات:** ماديًا ومعنويًا وذلك عبر توفير المؤسسات الضرورية مثل المدارس والجامعات والمستشفيات ودور الشباب بهدف تقديم خدمات تعليمية وصحية تكون في مستوى تطلعات مواطن القرن الحادي والعشرين.

ـ **تحسين الظروف المعيشية للسكان:** بالقضاء على الفقر والبطالة وذلك بوضع خطط حكومية لتقليص نسبة البطالة بما ينعكس إيجابًا على حياة البشر، ويتم هذا أيضًا بتشجيع الاستثمار وفتح المجال أمام القطاع الخاص ليكون شريكًا في التنمية.

ـ **جودة الخدمات العامة في مجال التربية والضمان الاجتماعي:** وهذه تتم بتطوير المؤسسات الحكومية محليًا ومركزيًا وتمكين المواطن من خدمات إدارية تمكّنه من رفع مؤشر الرضا على أداء الحكومة

ـ **التأمين الاجتماعي:** عبر التكفل بالفئات المعوزة، العجزة، والمسنين والأطفال إلى جانب تطوير برامج حماية الفئات الهشة من الأمراض والأخطار التي تتسبب في تقليص فرص الحياة الكريمة داخل دولتهم.

ومثّل الحديث عن الحق في الحياة محورًا مهمًا في خطابات المجموعة الدولية التي صادقت على ميثاق الأمم المتحدة الذي نص على حق كل شخص في الحياة والحرية والأمن الشخصي وهذا ما ترجمته كل الدول في دساتيرها وقوانينها المعمول بها عبر منع أي ممارسات تعسفية ضد الأفراد.

ولتضمن الدول مستوىً جيدًا من الحق في الحياة كان يجب عليها التركيز على مقاربة الرعاية الاجتماعية التي تعد أهم انعكاس لحقوق الإنسان المعاصرة.

ولتوضيح أهم محاور الرعاية الاجتماعية نضعها في الشكل الرقم (1).

الشكل الرقم (1)

محاور الرعاية الاجتماعية

المصدر: من إعداد الباحث.

والمتتبع لبرامج الرعاية الاجتماعية يجد أن هذا النموذج التنموي قد طُبّق في عدة مناطق من بينها الدول الإسكندنافية ـ وبخاصة منها فنلندا والدنمارك ـ التي يطلق عليها اسم الديمقراطيات الاجتماعية، حيث يبرز فيها دور الدولة بقوة في جودة الخدمات العامة إلى جانب برامج الضمان الاجتماعي والرعاية الإنسانية لكل فئات المجتمع. ويعرف عن هذه المنطقة أيضًا: تطور برامج الضمان الاجتماعي، وعطَل الأمومة الطويلة، وجودة التعليم، ومرافق الترفيه والرعاية النفسية. وتشير التقارير الدولية إلى أن هذه المجموعة تعد نموذجًا ناجحًا في برامج التنمية البشرية، فهي تتصدر الترتيب العالمي في مؤشر السعادة السنوي.

نتيجة التطور التكنولوجي والاقتصادي الذي عرفه القرن الجديد وجدت المنظومة الدولية نفسها أمام مضمار التنافس والتسابق نحو امتلاك أسرار وأدوات الثورة الصناعية الرابعة التي تُبشر بالذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الأشياء والبيانات الرقمية وغيرها من الاختراعات المادية التي تبقى في سرية تامة.

بالرجوع إلى المحاور السابقة المتعلقة بجودة الرعاية الاجتماعية يمكننا القول إن عالم ما بعد كورونا يحتاج إلى إعادة اختراع ثورة إنسانية تخرج نصف سكان الكرة الأرضية من دائرة الفقر، ويضاف إلى هذا توفير رعاية صحية متطورة يستفيد منها كل البشر. في المقابل يجب على صناع القرار في العالم إعادة إنتاج منظومة اقتصادية عادلة تعيد النظر في توزيع الثروة لبعث ثورة أخلاقية تُوجه النفقات العمومية نحو تطوير برامج التنمية الإنسانية لفائدة الأفراد والأسَر وفق مقاربة الرعاية الاجتماعية التي يكون هدفها الاستراتيجي هو الاستثمار الفعّال في العنصر البشري وتحويله إلى مورد له القدرة على الإنتاج والتطور نحو الأفضل. ولكي تصل الحكومات والدول إلى هذا المستوى من الأداء وجب عليها القيام بجملة من الإصلاحات التي تمكّنها من مواجهة المخاطر والأوبئة التي تهدد حياة البشر.

2 ـ الإصلاحات الحكومية وجهود إدارة أزمة كورونا

نتيجة التطور التكنولوجي والاقتصادي الذي عرفه القرن الجديد وجدت المنظومة الدولية نفسها أمام مضمار التنافس والتسابق نحو امتلاك أسرار وأدوات الثورة الصناعية الرابعة التي تُبشر بالذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الأشياء والبيانات الرقمية وغيرها من الاختراعات المادية التي تبقى في سرية تامة. وقد أدّى هذا التنافس الخطير على امتلاك القوة والحفاظ عليها إلى إهمال ضمني لمقاربة التنافس على خدمة البشر وتطوير حاجاتهم واستثمار قدراتهم الإنسانية بما يحقق لهم الرخاء والسلامة.

ونتيجة شعور المجموعة الدولية بالخطر قامت بتطوير جهودها وخطاباتها الداعية إلى مواجهة جائحة كورونا، حيث سارعت مئة وست وعشرون دولة إلى إعادة النظر في برامجها الاجتماعية وذلك بتطبيق نحو خمسمئة وخمسة إجراءات لحماية المواطنين من الوباء بهدف المساهمة في رفع معدل الحياة.

اختلفت آليات التعامل مع الأزمة الصحية بحسب إمكانيات كل دولة وبحسب توجهها التنموي والأيديولوجي، حيث واجهت بعض الدول الأزمة قبل ميلادها وهذا نتيجة لوجود منظومة صحية ذات كفاءة وشمولية، بينما تعاملت دول أخرى بحسب تعاظم نسبة انتشار الوباء.

أ ـ مستويات التعامل الحكومي مع أزمة كورونا

يمكن تحديد مستوى تعامل الدول مع جائحة كورونا عبر إجراء قراءة رقمية لحجم الإنفاق الحكومي لكل دولة ومدى استعدادها لمواجهة الأمراض والكوارث الصحية، وسنتعمّد هنا البحث عن حجم الإنفاق المخصص لبعض الدول لنرى موقع البرامج الصحية في الإنفاق الحكومي.

الجدول الرقم (1)

حجم الإنفاق في بعض دول العالم

البلد	الإنفاق الحكومي من إجمالي الناتج الوطني (بالمئة)	الإنفاق الخاص من إجمالي الناتج الوطني (بالمئة)	معدل الإنفاق للفرد (بالدولار)
الولايات المتحدة الأمريكية	6.9	8.5	6096
النرويج	8.1	1.6	4080
فرنسا	8.2	2.3	3040
ألمانيا	8.2	2.4	3171
لبنان	3.2	8.4	817
مصر	2.2	3.7	258
اليمن	1.1	3.1	82

المصدر: عبد الحسن الحسيني، **التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2008)، ص 56.

إذا حاولنا تحليل الجدول فإننا نجد أن حجم الإنفاق مرتفع جدًا في الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا بينما يعرف ضعف في دول العالم الثالث مثل مصر واليمن. يرجع هذا الفارق إلى عدة أسباب تاريخية واقتصادية كان لها انعكاس على واقع البرامج التنموية وحجم الإنفاق على خطط التنمية الاجتماعية.

وعمليًا يعكس حجم الإنفاق مدى قدرة الدول على حماية مواطنيها وتوفير المزيد من شروط العيش الكريمة إلى جانب التصدي لأي خطر قد يحدث في المستقبل القريب ويهدد حياة المواطنين بما يقلل من معدلات الحياة ويقلص فرص الرفاهية. وانطلاقًا من هذه المعادلة الاجتماعية حاولنا تتبع جهود الدول التي انقسمت إلى ثلاث مجموعات من حيث إدارة ملف أزمة فيروس كورونا.

ـ **دائرة الحماية الاجتماعية:** أو ما يعرف بدول الديمقراطيات الاجتماعية التي تشمل دولًا على رأسها الدنمارك والسويد والنرويج، التي تمكنت من مواجهة الوباء بكفاءة وذلك عن طريق امتلاكها نظام حماية اجتماعية يعَدّ الأفضل في العالم كونه يشمل برامجًا للرعاية الصحية يشمل كل الفئات والطبقات، وخططًا للتأمين الأسَري يرافق الأفراد من مرحلة ما قبل الميلاد إلى مرحلة الشيخوخة، هذا إلى جانب وجود تأمين على البطالة والفقر. ورغم أن الوباء انتشر في هذه المنطقة إلا أن المناعة الصحية كانت قوية وتمكنت الدول من خلالها من تجاوز الأزمة ومحاصرة الوباء وبالتالي حماية المواطنين من الخطر.

ـ **دائرة المساعدة التدريجية:** هي دولة ليس لها تقاليد في الرعاية الاجتماعية والدعم المالي للمواطنين كونها تعَدّ دولًا ليبرالية تعتمد على الحرية الاقتصادية والملكية الفردية ونخص بالذكر الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التي تمتلك منظومة صحية واجتماعية جيدة يسيطر عليها في الغالب القطاع الخاص وتمتاز بالاستقلالية والكفاءة. لكن نتيجة الأزمة برز دور الدولة عبر وضع برامج للدعم المالي لقطاع الصحة إلى جانب تقديم المساعدات إلى المواطنين وتمكينهم من ممارسة حياتهم اليومية بصورة جيدة. كما توجه اهتمام الدولة نحو إنعاش القطاع الاقتصادي وإخراجه من الركود[7].

ـ **دائرة الفشل:** هي تلك الدول التي عجزت عن مواجهة الأزمة نتيجة لضعف المنظومة الصحية التي لم تتمكن من الاستجابة لخطر الوباء، ومن هذه الدول نجد الهند والبرازيل والمغرب. وهذا ما أثر في صحة المواطنين التي عرفت تدهورًا كبيرًا وبخاصة لدى الفئات الهشة مثل الفقراء والمسنين. وبقيت هذه الدول تنتظر المساعدات والمنح المقدمة من المؤسسات المالية الدولية وبخاصة في مجال الأدوية والكمامات.

تشير النماذج السابقة الذكر إلى أنه يوجد اختلاف في التعامل مع الأزمة بين دول العالم، وهذا ما تسبب في تضرر المنظومة الدولية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من انتشار فيروس كورونا واكتساحه البنية الصحية داخل كل المجتمعات. وهذا ما يستدعي إعادة النظر في آليات تسيير الملف الصحي إلى جانب الملف الاجتماعي الذي يتشابك مع محور الصحة والحياة.

ب ـ الجهود الدولية والمقترحات العملية لمكافحة فيروس كورونا[8]

في خطاب مدير مجموعة البنك الدولي في مدرسة فرانكفورت للتمويل والإدارة إشارة إلى ضرورة تبني مقاربة شاملة تركز على إنقاذ أرواح البشر من فيروس كورونا، ذلك عبر إعادة بناء منظومة للحماية الاجتماعية تمكن البشرية من تجاوز المخاطر والأزمات الحالية ويتم ذلك عبر اتباع ثلاثة برامج هي:

---

(7) موقع فرانس24 الإخباري، «خطة الإنعاش الاقتصادي البريطانية،» <http://www.france24.com> (تم التصفح بتاريخ 28 تموز/يوليو 2020).

(8) مجموعة البنك الدولي، «خطاب رئيس مجموعة البنك الدولي،» <http://www.albankaldawli.org> (تم التصفح بتاريخ 29 تموز/يوليو 2020).

ـ تخفيف حدة الفقر: تتوقع التقارير الدولية أنه بحلول سنة 2021 سيدخل نحو 150 مليون فرد في دائرة الفقر المدقع، وسيعيش كل فرد منهم على 1.90 دولار في اليوم، وإذا استمرت جائحة كورونا لمدة أطول ستساهم في ارتفاع نسبة الفقراء ـ تحت خط الفقر ـ في العالم إلى أكثر من 14 بالمئة، وهذا نتيجة للركود الاقتصادي وعجز الدول عن الاستمرار في الإنفاق الاجتماعي. وهو ما يجعل محاربة الفقر أولوية الدول عبر تخصيص ميزانيات كافية لتلبية مطالب الأفراد من الحاجات الأساسية التي ترفع من معدل الحياة وتزيد من منسوب الرضا الشعبي.

يوجد اختلاف في التعامل مع الأزمة بين دول العالم، وهذا ما تسبب في تضرر المنظومة الدولية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من انتشار فيروس كورونا واكتساحه للبنية الصحية داخل كل المجتمعات. وهذا ما يستدعي إعادة النظر في آليات تسيير الملف الصحي إلى جانب الملف الاجتماعي الذي يتشابك مع محور الصحة والحياة.

ـ حماية رأس المال البشري: رغم تحقيق الدول النامية تقدمًا ملحوظًا في مستوى التطور الصحي والتعليمي إلا أنها نتيجة ارتفاع الجائحة وجدت أغلب هذه الدول نفسها أمام أزمة تعليمية وصحية خانقة تسببت في إبعاد 1.6 مليار طفل خارج أسوار المدارس. في المقابل ستشهد المناطق الأكثر فقرًا في العالم ارتفاع نسبة الوفيات إلى 45 بالمئة من فئة الأطفال المسنين بسبب نقص الغذاء والدواء، ويشير هذا النقص في الأداء العام إلى حتمية التوجه نحو تكثيف الاستثمار في المورد البشري بدلًا من التركيز فقط على الاستثمار والتنافس التكنولوجي والرقمي.

ـ تقليص أعباء المديونية: لعل من بين أهم مخرجات أزمة كورونا هو إحداث خلل على مستوى الموازنات العامة للدول ولا سيَّما الفقيرة منها. وهذا ما يستدعي من المنظمات الدولية وبخاصة مجموعة دول العشرين الكبرى وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى إعادة برمجة ديون الفقراء وتأجيل عملية الدفع وتعليق أعباء خدمة الدين إلى مرحلة ما بعد كورونا بهدف مساعدة الدول الفقيرة على تخصيص مواردها للحد من الأزمة الصحية. في المقابل وجب تزويد هذه الدول بالآليات المعاصرة في تسيير مواردها وتقليص حجم التبذير والتسيب الإداري والاقتصادي الذي تسبب في ضعف الأداء العام. يُضاف إلى هذه المحاور محور داعم للتنمية ومحفز لها وهو محور تحفيز التشغيل وخلق فرص للدخل الفردي، وهذا ما يجب على الدول النامية أن تبادر به من خلال دعم الشركات والمؤسسات الإنتاجية إلى جانب تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى وجود قوانين تنظم سوق العمل وتتيح تكافؤ الفرص وهذا ما يكثف من وجود اليد العاملة ويحقق الإضافة الاقتصادية للأسَر ويدفع نحو التنمية المتوازنة[9].

(9) Isabel Ortiz, *Social Policy* (New York: Department for Economic and Social Affairs (UNDESA), 2007), p. 45.

وتعمل برامج التشغيل على حماية الأفراد والأسَر من الأمراض والفقر من طريق ضمان دخل جيد يرفع المستوى المعيشي ويزيد معدل الأمل في الحياة. ولكي تضمن الدول سوقًا واسعة للعمل والإنتاج وجب عليها إعادة النظر في المنظومة التعليمية التي تعاني عدم توافق بين مخرجات المؤسسات التعليمية وسوق العمل، وهذا نتيجة لعدم تركيز المناهج التعليمية على تطوير القدرات المهارات اللازمة للتفاعل مع المتغيرات الداخلية والخارجية[10].

3 ـ استراتيجيات الاستثمار في المورد الإنساني وآليات حمايته من الأوبئة

يدرس هذا المحور الاستراتيجيات المستقبلية لعلاج الأزمات التي يمكن أن تضعف المنظومة الاجتماعية والصحية في المستقبل القريب والبعيد وتساعد على حماية الأفراد من الأمراض والأوبئة.

ولتتكيف الحكومات مع الأوضاع الصحية والاجتماعية مستقبلًا لا بد لها من تمكين برامج الرعاية والحماية الاجتماعية إلى جانب القيام بإصلاحات استعجالية وذلك بالتركيز على المحاور التالية:

أ ـ تطوير المنظومة الصحية وجعلها أولوية في أجندة الحكومات

عند تتبعنا واقع الإنفاق الحكومي على الصحة نجد بعض الدول التي تعد رائدة في الإنفاق الصحي قد وجدت نفسها أمام ضعف الاستجابة ونقص الفاعلية: فمثلًا تخصص اليابان ما نسبته 6.3 بالمئة من الناتج القومي للصحة العمومية إلا أنها لم تستطع إيقاف التزايد المستمر للإصابات نتيجة الهشاشة الصحية، والأمر نفسه يحدث في فرنسا التي تخصص 8.2 بالمئة لكنها تُعد من أكثر الدول الأوروبية تضررًا من الأزمة، وهذا ما يستدعي إعادة النظر في سياسات الإنفاق والتسيير في هذا المجال الحساس وفي هذه المرحلة الحساسة[11].

وتقول منظمة الصحة العالمية إن فيروس كورونا قد أثار شعورًا مقلقًا للدول حيال مستقبل مواطنيها وبخاصة تلك الدول التي بذلت جهودًا كبرى في تنمية قدرات البشر، هذا ما يفرض عليها ضرورة التوجه نحو المزيد من الإنفاق والاهتمام بالموارد البشرية عبر إيجاد آليات جديد للاستثمار في البشر وعلى رأسها الرعاية الصحية التي ترتبط مباشرة بحياة الأفراد وتكوينهم الجسدي والنفسي.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي وجب عليها تطبيق جملة من الشروط منها:

---

(10) عبد اللطيف مصطيفى وعبد الرحمن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية** (بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2014)، ص 141.

(11) وسن عبد الرزاق حسن، **إضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي** (عمّان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013)، ص 136.

ـ بناء منظومة صحية ذات كفاءة في مواجهة أمراض الأوبئة والمحيط التي تفتك بالأفراد والأسر إلى جانب تضافر الجهود والخبرات الدولية لإحصاء الأمراض والتعاون الدولي للقضاء على الحرمان والعوز.

ـ شمولية العلاج والفحص عبر مختلف المناطق وبخاصة في الدول المتوسطة النمو التي يحتاج المواطن فيها إلى المزيد من الرعاية والاهتمام الصحي والنفسي.

ـ التركيز على الصحة المدرسية بهدف المساهمة في حماية الأجيال من الأوبئة التي قد تظهر مستقبلًا.

ـ العناية المنزلية؛ وهذا عبر توجه المؤسسات الصحية نحو المواطنين بهدف تقديم رعاية صحية إلى المرضى والمسنين بمساعدين طبيين أو عبر تقديم استشارات طبية لهم.

ـ الرعاية النفسية والمرافقة الاجتماعية للمتضررين من الأزمات والمشاكل البيئية والاجتماعية.

ـ رقمنة القطاع الصحي عبر آليتين، تتمثل **الأولى** بالإحصاء الشامل للمرضى أما **الثانية** فتتمثل بتسهيل العمليات العلاجية عبر تسهيل التسجيل والالتحاق بالمؤسسات الاستشفائية إلكترونيًا.

ولتصل الدول إلى بناء منظومة صحية فعّالة وتستجيب للتحديات الكبرى وجب عليها إعادة النظر في الفلسفة الاقتصادية للملف الصحي حيث كانت الولايات المتحدة وبريطانيا سبّاقتين في ترسيخ مفهوم الاقتصاد الصحي الذي يهدف إلى تعظيم الفوائد الطبية عبر تلبية المزيد من طلبات السكان من الخدمات الطبية التي تحقق عائدًا مهمًا وهو تمكين المورد البشري وتحقيق غاياته في الوجود[12].

لعل من بين أهم مخرجات أزمة كورونا هو إحداث خلل على مستوى الموازنات العامة للدول ولا سيما الفقيرة منها. وهذا ما يستدعي من المنظمات الدولية وبخاصة مجموعة دول العشرين الكبرى وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إعادة برمجة ديون الفقراء وتأجيل عملية الدفع وتعليق أعباء خدمة الدين إلى مرحلة ما بعد كورونا.

ب ـ جودة الرعاية الاجتماعية والحماية الإنسانية

تأتي مقاربة الحماية الاجتماعية لمحاربة الفقر وتحقيق مفهوم التمكين للفقراء الذي يعني تعظيم وتوسيع استفادة السكان من الخدمات العامة وانعكاسها على واقعهم المعيشي[13].

(12) محمد بن دحمان، «سياسات التحكم في الإنفاق الصحي بالجزائر بين الواقع والآفاق،» **مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية**، العدد 6 (كانون الأول/ديسمبر 2015)، ص 296.

(13) أحمد صادق الزاوي وفؤاد وراد، «الحكامة المحابية للفقراء كنمذجة للعلاقة بين الدولة ـ المجتمع ـ السوق،» **مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية**، العدد 6 (كانون الأول/ديسمبر 2015)، ص 226.

نقصد ببرامج الحماية أيضًا تلك الإجراءات التي تمكّن الفرد من التمتع بحياة جيدة وسليمة وذلك عبر دعمه اجتماعيًا ونفسيًا ببرامج للتنمية الاجتماعية التي نضعها في شقين هما «الدعم والتأمين الاجتماعيين».

أمام موجة التحولات الاجتماعية والصحية وجب على الحكومات أن تقتنع بأن التوجه نحو تطوير المنظومة الصحية يجب ألّا يكون وليد عائدات التنمية الاقتصادية ولكنه يجب أن يكون وليد خيارات سياسية واجتماعية تهدف إلى الاستثمار الجيد في العنصر البشري عبر توفير الحاجات الأساسية.

ـ الدعم الاجتماعي: تلبي الرعاية الاجتماعية مطلب كل الفئات والطبقات كونها ترتبط بمؤشر جودة الحياة، وهذا ما يمثل دافعًا للحكومات لتكون ممولًا رئيسيًا للدعم الاجتماعي وحماية الفقراء وتكون أيضًا بمنزلة المصدر المهم لمتابعة برامج رعاية الأفراد والأسَر من المخاطر والأزمات. وأمام موجة التحولات الاجتماعية والصحية وجب على الحكومات أن تقتنع بأن التوجه نحو تطوير المنظومة الصحية يجب ألّا يكون وليد عائدات التنمية الاقتصادية ولكنه يجب أن يكون وليد خيارات سياسية واجتماعية تهدف إلى الاستثمار الجيد في العنصر البشري عبر توفير الحاجات الأساسية.

تاريخيًا عرفت الدول والحكومات انحيازًا إلى التنمية الاجتماعية نتيجة لتزايد الطلب على الخدمات العامة حيث كانت أول مبادرة من الحكومة الألمانية في عهد بسمارك سنة 1883 حين خصصت جزءًا من الميزانية لبرامج الرعاية الصحية وحماية الأفراد من المخاطر. كذلك بادرت دول أوروبا الغربية نحو تشجيع التدخل الحكومي في بناء المنظومة الصحية في القطاعين العام والخاص في حقبة الخمسينيات من القرن العشرين، بينما شهدت بريطانيا ميلاد تشريعات وقوانين تحفز الدعم الحكومي لخطط التنمية الإنسانية[14].

ورغم هذا الدعم المبرمج للرعاية الاجتماعية إلا أنه ظهر في موقف ضعيف أمام أزمة فيروس كورونا التي أبانت عن هشاشة المنظومة الاجتماعية وضعف مقاومتها للارتفاع المتزايد للإصابات والوفيات الناتجة من انتشار الفيروس، وهذا ما يستدعي من الدول ضرورة مراجعة برامج الدعم عبر تقديم المزيد من الامتيازات الاجتماعية في المحاور التالية:

- زيادة الإنفاق الحكومي في القطاعات الاستراتيجية وبخاصة التعليم والصحة.
- الدعم المادي والمعنوي للأسَر الفقيرة ومساعدتها على مواجهة تكاليف الحياة.
- رفع الدخل الفردي عبر خلق بيئة تنافسية تقضي على البطالة وترفع من مؤشرات المعيشة.
- تطوير مجال الاستشارات النفسية والمرافقة الاجتماعية للمتضررين نفسيًا وصحيًا.
- تقديم المساعدات في مجال الحصول على السكن والإيواء.

(14) أرنولد ج. هايدنهايمر، هيو هيكلو وكارولين تيش آدمز، **السياسات العامة المقارنة وسياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا وأوروبا واليابان**، ترجمة أمل الشرقي (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص 100.

• الإدمـاج الاجتماعي لمختلف الفئات في الحياة العامة ومساعدتها على التعبير عن آمالهم وطموحاتهم.

تفرض الأزمة الصحية على الدول والحكومات ضرورة التوجه نحو تطوير منظومة الضمان الاجتماعي التي تمس عدة مجالات (أبرزها المرض والعجز والأمومة والوفاة والتقاعد) وتؤدي هذه المحاور دورًا مهمًا في حماية المواطن من الأخطار وتشعره بوجود دولة تراعي حاجاته الأساسية.

ـ التأمين الوظيفي والضمان الاجتماعي: هذا يتم عبر وضع برامج تحمي الموظفين والعمال من المخاطر وحوادث العمل التي قد تقلص من فرص تطور العنصر البشري التي نجدها في ثلاثة أنواع هي:

• **التأمين على المرض:** وذلك عبر تقديم مساعدات مالية للعامل المريض الذي حرمه المرض الاستمرار في أداء مهنته ويستفيد المريض من هذا الامتياز إلى غاية رجوعه للعمل.

• **تأمين الأمومة:** يهدف هذا المحور إلى توفير الظروف الجيدة للمرأة العاملة بهدف ضمان سلامتها وسلامة مولودها، وهذا يتم عبر التعويض المادي إلى جانب المساعدات النقدية التي تحصل عليها.

• **تأمين العجز:** ونقصد به تلك المساعدات المادية التي يحصل عليها الموظف بعد إصابته بحادث أو مانع حال دون أدائه مهماته[15].

إن الدول المتقدمة قد انتقلت إلى مفهوم جديد في التعليم، وهو التدريب الذي يعدّ مدخلاً مهمًا للاستجابة الفنية لتحولات الثورة العلمية الرابعة التي ترتكز على الإنتاج التقني والتكنولوجي الذي يتطلب التدريب المستمر على المهارات والمعارف التقنية والفنية المساعدة على التكيف والتفاعل مع تحديات العصر.

ومن الجانب الاجتماعي تُحدث سياسات التأمين تأثيرًا مهمًا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية كونها تعكس مبدأ مهمًا في إدارة الدولة، وهو مبدأ الإنصاف والعدالة في التوزيع؛ كما تترجم هذه البرامج قيم التضامن والمواطنة بين أفراد المجتمع، وهذا ما يزيد الاهتمام بهذا المجال المحفز للتنمية[16].

وقد برز الحديث عن ملف التأمين بقوة في زمن كورونا التي تسببت في إصابة الكثير من العمال بالفيروس وهددت الفئات الهشة من أصحاب الأمراض المزمنة بخطر الموت، وهذا ما يستدعي إعادة مراجعة التأمين الخاص بهذه الفئات. ويتوقع الخبراء أن تكاليف هذه المراجعة قد تكون باهظة وبخاصة من التضخم الاقتصادي وتراجع مؤشرات التنمية في العالم لكن يجب أن تكون سياسات حماية الإنسان أولوية لكل الدول والحكومات.

---

(15) باديس كشيدة، «المخاطر المضمونة وآليات فض المنازعات في مجال الضمان الاجتماعي،» (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة ـ الجزائر، 2009).

(16) Katja Hogou and Llcheong Yi, *Social Policy and Inclusive Development* (New York: Research Institute for Social Development, 2015), p. 147.

وفي سبيل تغطية هذه التكاليف على الحكومات العمل على تطوير محورين مهمين هما تنويع النظام الاقتصادي وتطويره لمواجهة الركود الاقتصادي ورفع الإنتاج والدخل القومي. وهذا إلى جانب التوجُّه نحو الاستثمار في التعليم والتعليم الإلكتروني بهدف بناء جيل قادر على إحداث الفارق مستقبلًا وحل مشكلات التنمية والمجتمع.

ج ـ التحول نحو الاستثمار في التعليم والتدريب

إن المتابع للواقع الاجتماعي والصحي يجد أن أزمة كورونا قد فرضت نمطًا خاصًا للممارسة والأنشطة اليومية للأفراد أصبحت تميل إلى تجنُّب التجمعات واللقاءات التي تتسبب في انتقال الفيروس أو ما عرف علميًا بالحجر الصحي، وهذا ما شجع على اختيار مقاربة العمل الإلكتروني وبخاصة في مجال التعليم حيث شهدت أغلب الدول المتقدمة برمجة هذا النمط الذي وإن عملت به في السابق إلا أنها زادت من مساحة استعماله ليشمل مختلف أطوار التعليم والتكوين. وإذا انتقلنا إلى العالم الثالث فإننا نجد هذه المنطقة لا تزال تعاني ضعف المنظومة التعليمية وهذا ما تسبب في فشل التعليم الإلكتروني، وإذا أردنا معرفة القيمة الحقيقية للتعليم فيمكن النظر إليه على أنه أهم دعائم ترسيخ التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تحقيقه لهدفين استراتيجيين هما:

ـ تطوير قدرات الأفراد العلمية والعملية ومساعدتهم على الاندماج والتفاعل الاجتماعي من خلال تعلم ثقافة المواطنة القائمة على التعاون والتضامن والمشاركة الإيجابية في بناء المجتمع.

ـ تدريب الأفراد على مهارات العمل والاستثمار التي تتطلبها سوق العمل، وتنعكس تلك المعارف على تمكين الشباب من ضمان مستوى معيشي لائق، وهذا مساهم فعّال في بناء التنمية ويمكن الشباب من دخول دائرة الأمان الاجتماعي الذي يحميه من المخاطر والأزمات الصحية والنفسية.

وبالرجوع إلى واقع أغلب دول العالم ـ وبخاصة المتخلفة ـ نجدها تهمل هذه الرؤية وتنظر إلى التعليم على أساس أنه قطاع غير منتج ومُكلف، وهذا ما يقلل حجم الإنفاق عليه وبالتالي تكون المردودية ضعيفة والأداء أضعف. ونتيجة لتنامي أزمة كورونا فإن هذه الدول مدعوة إلى ضرورة تغيير نظرتها إلى قطاع التعليم الذي يعدّ المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية التي تنعكس بدورها على المستوى المعيشي للسكان وتزيد من فرص حماية الأفراد من الفقر والمرض. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدول المتقدمة قد انتقلت إلى مفهوم جديد في التعليم، وهو التدريب الذي يعدّ مدخلًا مهمًا للاستجابة الفنية لتحولات الثورة العلمية الرابعة التي ترتكز على الإنتاج التقني والتكنولوجي الذي يتطلب التدريب المستمر على المهارات والمعارف التقنية والفنية المساعدة على التكيف والتفاعل مع تحديات العصر، ويقدم وصفات وأدوية تعالج وتحمي الإنسانية من موجات المرض والفقر التي تحصد الآلاف من البشر.

د ـ التطوير المشترك للتنمية

لتقضي دول العالم على جائحة كورونا وتزيد من معدلات الأمل في الحياة وجب عليها تشجيع مقاربة التنمية التي تعد فعلًا مشتركًا بين مختلف الفواعل الداخلية والخارجية. ويمثل تماسك هذه العوامل دورًا مهمًا في بناء منظومة اقتصادية فعّالة يكون لها أثر جيد في الحالة الاجتماعية والنفسية للمواطنين. وهذا ما عبرت عنه الجهود الدولية في مختلف المؤسسات والمنظمات التي تعاظم دورها مع بروز أزمة كورونا وعملت على صناعة برامج للتمويل المالي والتقني تساعد به الدول لمحاربة «ثلاثية الفقر والجهل والمرض» حيث تؤدي هذه السلبيات آليًا إلى تقليص فرص الأمل في الحياة وتزيد من ارتفاع الوفيات بسبب الجوع والحرمان. لكن بالرجوع إلى لغة الواقع نجد أن هذه الجهود تتعرض لعدد من النقائص التي تقلل من كفاءة البرامج ونذكر منها:

ـ **وجود أخطاء في توجيه المساعدات والمنح:** تقدم المؤسسات المالية الدولية الدعم إلى بعض الحكومات التي لا تمتلك منظومة حكم رشيد وكفاءة تسيير جيدة، وهذا ما يزيد من فرص التسيب والفساد. حدث هذا في الكثير من الدول الأفريقية التي زاد فيها الفقير فقرًا وزادت النخب الحاكمة ثراء ورخاء.

ـ **فقدان بوصلة التمويل:** تخصص برامج التمويل المالي في الغالب للقضاء على المجاعة وشراء الأدوية بدلًا من توجيه الأموال إلى الاستثمار في المشاريع التي تخلق مناصب عمل وتعود بالفائدة على الأسَر وتساعدها على مواجهة مخاطر الحياة الصعبة كما يحدث في قرى ومداشر أفريقيا جنوب الصحراء وفي أوساط آسيا حيث يهدد التيفوئيد والملاريا الوجود الإنساني.

يرتبط الوجود الإنساني منطقيًا بضرورة تشابك البرامج الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بما يضمن حق العيش الكريم الذي يعد حقًا من حقوق الإنسان، والذي وجب أن يكون هدف كل حكومة وسلطة لها القدرة على الحكم وفق آليات تسيير شفافة تضمن العدالة في التوزيع والكفاءة في التنمية.

خاتمة

كشفت الأزمة الصحية العالمية عن وجود عدة اختلالات على مستوى البرامج التنموية في الدول، وذلك عبر وجود نقص كبير في الخدمات الصحية والمساعدات الإنسانية التي تُمكن من حماية البشر وتُطور مناعتهم في مواجهة الأخطار والأوبئة المتربصة بحياة الناس.

ورغم الدعم المالي والمعنوي الذي تقدمه الدول لمصلحة برامج الرعاية الاجتماعية إلا أنه يبقى ناقصًا مقارنةً بحجم الإنفاق المخصص للاستثمار في الصناعات التكنولوجية والحربية التي زادت من حدة التسابق والصراع بين الدول ووجهت بوصلة الاهتمام من تنمية خطط حماية الإنسان وتحقيق رفاهيته إلى تطوير المنظومة الحربية بهدف التنافس على الثروة. وهذا ما تسبب في بقاء الإنسان ضحية للصراع إما بطريقة مباشرة عبر معاناته الحروب، وإما بطريقة غير مباشرة عبر انتقال الأمراض والأوبئة إليه وبخاصة في المناطق الأشد فقرًا في أفريقيا وآسيا.

ولتتمكن الدول والحكومات من القضاء على جائحة كورونا إلى جانب بناء منظومة صحية واجتماعية صلبة لها القدرة على الصمود أمام الفيروسات والأوبئة وجب عليها تطوير ثلاثة محاور مهمة وهي:

• تطوير المنظومة الصحية عبر زيادة حجم الإنفاق وفتح المجال أمام إشراك القطاع الخاص والقطاع التطوعي بهدف خلق شبكة تعاون وتنسيق لحصار المرض والوباء وتحقيق مناعة اجتماعية.

• الاستثمار في المورد البشري من طريق خلق منظومة تعليمية تمتاز بالجودة والكفاءة وتشجع على الإبداع والتطور وتجعل من الفرد محور التنمية وموجه لها.

• الاهتمام ببرامج الرعاية الاجتماعية ومساعدة الأسَر والجماعات والسماح لها بصناعة فرص للتطور والرفاه إلى جانب وضع خطط للضمان الاجتماعي والدعم الإنساني.

وبالرجوع إلى الفكر الاقتصادي تعد الحماية الاجتماعية قطاعًا مكلفًا للخزينة العمومية، لكن استراتيجيًا فهو يعَدّ استثمارًا قويًا كونه يساعد على حماية الدولة والمجتمع من التفكك الذي تنتجه المشكلات الاجتماعية كالفقر والجهل والمرض. وتثبت التجارب الدولية أن برامج التنمية البشرية تساعد على تطوير قدرات المواطنين ليكون لهم دور مهم في المستقبل القريب والبعيد، وهذا ما يستدعي إعادة الاهتمام بهذه المقاربة المهمة في تكوين المورد البشري.

وفي سبيل الانتقال نحو عالم أكثر عدالة وإنسانية وجب على الحكومات والدول الاحتكام إلى التسيير النزيه للمنافسة على الموارد بالتركيز على مقاربة التنمية الإنسانية في كل الخطط والبرامج إلى جانب محاربة أسباب الحرب التي تزول نتيجة لتكاثف الجهود الدولية والعمل المشترك لتحقيق رفاهية الإنسان الذي يعد الثروة الحقيقية للأمم □

المسألة الزراعية في اليمن وارتباطها بالتنمية المستقلة

زيد علي باشا(*)

استشاري إدارة وتنظيم ـ اليمن.

إن ما يغيب عن كثير من الناس اليوم هو أن المسألة الزراعية في اليمن وفي المجتمعات الزراعية العربية الأخرى هي في الوقت نفسه مبحث اقتصادي واجتماعي وسياسي حول مفهوم التنمية. وهو مبحث يُمَكِّننا من إيجاد مساحة فكرية واسعة نستطيع من خلالها أن نعود بوجوهنا إلى أوطاننا لنمارس حقنا في اختيار صورة التنمية ومحتواها، بما يضمن شموليتها واطرادها وتحررنا من كل أشكال التبعية الفكرية التي نرضخ لها وما نتج منها من تبعية سياسية واقتصادية، وبما يصون سيادتنا الوطنية بمفهوم السيادة الأوسع. ولقد ربطتُ المسألة الزراعية على وجه الخصوص بالتنمية لأن الزراعة لطالما كانت عماد اقتصاد بلاد اليمن ومصدر قوت الذين يقطنون الأرياف، علمًا بأن أهل ريف اليمن يمثلون أغلبية السكان ويمثلون حاليًا أكثر من 70 بالمئة بحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء[1]. وعلى الرغم من أنه لا يمكن لقلم واحد أن يسطّر آلام وآمال شعب بأسره، وإن طال نظري في المسألة وطال مقالي، إلا أنه بات من الواجب التطرق إلى جوهر وحقيقة انعدام الأمن الغذائي في اليمن التي خاض الجميع فيها عدا أصحاب الشأن أنفسهم، الأكثر دراية بالحجر والشجر في بلادهم، والذين ساروا في ما زعم بأنه طريق التنمية من أوله إلى حيث انتهى.

إن لدينا في اليمن فقرًا في النظرية التنموية لا بد لنا من سدّه. وحسبي بادِئَ ذي بَدْء أن أسأل: ماذا كانت تنتج اليمن قبل اندلاع الحرب الجارية وكيف كانت تنتجه؟ لقد خيبت مسيرة اليمن التنموية منذ الستينيات كل ما عُلِّق عليها من آمال بعد أن حشدت لنا طوال خمسة عقود شعارات وكلمات ومرادفات تارة زائفة وتارة مشوهة وتارة مبهمة أو مزدوجة لا يُعلم لها وجه

(*) البريد الإلكتروني: bashazaid@yahoo.com

(1) انظر: <https://www.cso-yemen.com/publiction/yearbook2017/population.xls>.

بعينه. ولقد أخرجت لنا من جعبة اقتصادات التنمية نظريات مضللة واحدة تلو الأخرى لا تمت إلى واقعنا الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بصلة، خلا بعض محاولات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لتنظيم قطاع الزراعة بما في ذلك الحد من هيمنة كبار الملّاك على المساحات الزراعية وتقنين مياه الري وزراعة القات غير آبهين بالعزلة التي فرضتها عليهم هيمنة المعسكر الغربي. غير أن تلك التجربة المختلفة جذريًا عما حدث في الجمهورية العربية اليمنية سرعان ما انحرفت عن مسار التخطيط والتنمية الذاتية من جراء الأخطاء الداخلية الفادحة والصراعات الدموية التي أصابت التجربة في مقتل. فالعرب بات ديدنهم أن يحشروا مع مقاصدهم النبيلة مقاصد دنيئة تحبط كل محاولاتهم النهوض بأنفسهم وأوطانهم، على أن الصراعات الطائفية والسياسية التي اندلعت في الجمهورية العربية اليمنية، بل وبين الجمهوريتين أحيانًا، لم تكن أقل شأنًا وإن كانت مآلاتها مختلفة لاختلاف سياقاتها والمصالح الخارجية المنوطة بمصيرها.

ففي البدء كانت سياسة الباب المفتوح التي أمليت ـ على طريقة لا أريكم إلا ما أرى ـ على حكومات الجمهورية العربية اليمنية المتعاقبة منذ أواخر الستينيات وحتى أوائل الثمانينيات لفتح أبواب السوق المحلية على مصراعيها للنظام الرأسمالي العالمي، وهو ما أدى إلى إغراق السوق المحلية بواردات القمح الأمريكي خلال حقبة السبعينيات التي أرخصها دعم الولايات المتحدة الأمريكية لصادراتها الزراعية آنذاك. ثم أعقبها جهود ما وصف بأنه انتشال للفلاحة في اليمن من العصور الوسطى، على حد تعبير البنك الدولي المستخدم في وثائقه، في إثر تراجع إنتاج الحبوب ومجمل إنتاجية قطاع الزراعة عامًا بعد عام، وهو التراجع الذي تسببت فيه سياسة الباب المفتوح الرعناء ابتداءً لأنها لم تكن يومًا في مصلحة اليمن بصيغتها التي كانت عليها وفي ظروف البلاد السياسية وواقعها الاقتصادي في تلك المرحلة، لذلك سمَّى بعض اليمنيين تلك السياسة «سياسة الباب المخلوع» تندرًا. فعمد ذلك التحول الزراعي الذي عهدت به مؤسسات التنمية إلى نفسها ـ إذ إنها لم تكن ترى قطُّ بدًا من تحمّل الدولة اليمنية عبء التنمية وحملته عنا ـ إلى تهميش أصحاب الحيازات الصغيرة في ريف الجمهورية العربية اليمنية واستبدال الزراعة المروية بالزراعة البعلية (المطرية) بحجة الربحية السريعة والعالية. والعجيب أن هذه المؤسسات لم تكن لديها الرغبة في التعلم من نجاح اليمنيين لمئات السنين في الاستفادة قدر الإمكان من مياه الأمطار التي تنزل على أرضهم الوعرة والقاحلة لزراعة كل ما يصلح أو يمكن إصلاحه منها للزراعة بما يطعم الناس من جوعهم أولًا وقبل أي شيء وبأقل تكاليف الإنتاج، وذلك على الرغم من علم الخبراء القائمين على تلك المؤسسات والعاملين فيها بأن الزراعة المروية تعتمد اعتمادًا كليًا في اليمن على المياه الجوفية ولا سيَّما مستودعات المياه الأحفورية التي تشكلت منذ العصور القديمة والتي لا تتجدد في أعمارنا. وما فتئت مؤسسات التنمية هذه تعمل بجد في تعبئة رأس المال الدولي وتوجيه الاستثمارات الرأسمالية المحلية الزراعية نحو محاصيل الفاكهة والخضروات المروية التي تَخصص معظمها بطبيعة الحال في إنتاج محاصيل التصدير. ولقد تركزت جهودهم على أهم المناطق الزراعية في اليمن وهي سهول تهامة الممتدة من باب المندب إلى عسير والمعروفة بسلة اليمن الغذائية، حيث قاموا بإحلال الآلة الزراعية محل اليد العاملة وبناء السدود والقنوات التحويلية لمياه الري بتكاليف باهظة قدمت إلينا كمساعدات من دون أن يؤبه للتكاليف المرتفعة المستقبلية التي ستحول دون صيانتها كما يشهد على ذلك حالها منذ سنوات في عموم أرجاء اليمن.

كل ذلك أدى إلى انخفاض كبير في إنتاج محاصيل الحبوب الأساسية مقابل اعتماد متزايد على القمح المستورد، وصاحب ذلك التراجع في زراعة الحبوب انتشار سريع لزراعة القات على نطاق واسع. ولانتشار زراعة القات في اليمن بُعدان متلازمان، **أولهما** أنه قدم بديلًا بديهيًا للمزارع اليمني يحميه من السياسات السوقية، و**ثانيهما** أنه تبعة لتلكم السياسات بعينها. ففي عام 1970 بلغ إجمالي المساحة المزروعة بالذرة الرفيعة (السورغم) 887 ألف هكتار وتلك المزروعة بالقات 8 آلاف هكتار؛ وبحلول عام 1985 نقصت المساحة المزروعة بالذرة إلى 604 آلاف هكتار بينما زادت مساحة زراعة القات إلى 56 ألف هكتار[2].

وما إن عادت اليمن فتوحدت حتى أحكمت السياسات النيوليبرالية التي هيمنت على الجمهورية العربية اليمنية ابتداءً من النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين قبضتها على سياسة التنمية في البلاد قاطبة، إذ تأتى لتلك السياسات بعد الوحدة ضم شطر البلاد الذي كان قد نأى بنفسه عن التبعية بدرجات متفاوتة من النجاح. وما لبثت النيوليبرالية أن بدأت منذ منتصف التسعينيات سعيها الحثيث وراء تحرير الأسواق بعد سنوات من الدعم السخي لواردات القمح. جدير بالذكر أنه لم يكن هناك لدى الدول الغربية المصدرة للقمح، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، أو لدى أي من المؤسسات التنموية الدولية الراعية لسياسات التنمية الزراعية في اليمن خلال سنوات الدعم أدنى تحفظ على تدخل الدولة المصدرة أو المستوردة في تحديد سعر السوق على ليبراليتهم. وسبب ذلك أنهم في حقيقة الأمر إنما أقحموا أنفسهم في سياسة شؤوننا الداخلية لا بغرض التنمية الحقيقية المؤدية للازدهار، بل ليعطوا سلعتهم السعر السوقي الذي ضمن لهم تدفقها آنذاك من شمالهم إلى جنوبنا أو من المركز إلى التخوم، وفق توصيف سمير أمين للاقتصاد العالمي، ذلك الاقتصادي المخضرم الذي لم يوفه العرب حقه. فهم ليبراليون لا يحيدون عن ذلك قيد أنملة حينما توافق الليبرالية مشربهم، فإن لم تحقق مآربهم فلهم فيها نظر ولم تعجزهم الحيلة في التعامل معنا.

وفي النتيجة، ازدادت دولهم غنى وشبعًا بينما ازدادت دولنا فقرًا وجوعًا، فما كان من تلك المؤسسات الدولية إلا أن أطلقت برامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي رُبطت عبثًا بمكافحة الفقر والجهل والمرض خلال الألفينات. فلما أخفقت تلك البرامج في تحقيق التنمية المرجوة كما كانت تخفق دائمًا، بدأت قعقعة الحوكمة والحكم الرشيد، بينما استمرت فوضى السوق المطلقة في إعفاء الدولة من مسؤولية التنمية وإثراء الأقلية وإفقار الرعية في الداخل والخارج وتمكين الرأسمالية الوسيطة التي اكتفت بتصنيع الاستيراد من الاحتفاظ بأموالها في الخارج عوضًا من استثمارها في قطاعات الاقتصاد المنتجة وفي مقدمتها الزراعة. وعند هذا الحد من الإنجازات التنموية، كانت الحصيلة ما يلي: استمرار نقصان المساحة المزروعة بالذرة باطراد لتبلغ 507 آلاف هكتار في عام 1990 (نصف ما كانت عليه في عام 1975) ثم 354 ألفًا بحلول عام 2015؛ استمرار زيادة المساحة المزروعة بالقات باطراد لتبلغ 77 ألف هكتار في عام 1990 (أكثر من ضعفي ما كانت عليه في عام 1975) ثم 167 ألفًا بحلول عام 2015؛ استمرار

(2) انظر: «Yemen: CDR Building Block – qat,» table 1, p. 8, <https://bit.ly/3QlhW6c>.

تدفق واردات القمح من الأسواق العالمية باطراد لتسجل في عام 2014 أكبر كمية مستوردة بلغت لوحدها 3.3 مليون طن متري بتكلفة وتأمين وشحن تجاوز مليار الدولار[3].

أخيرًا، وبعد كل تلك الجهود الدولية والمحلية طوال ردح من الزمن امتد لجيلين والمليارات التي أنفقتها المؤسسات التنموية والجهات المانحة من دول جوار ودول أصدقاء اليمن وصناديق تنموية في هيئة قروض ومساعدات وهبات، انتهى مشروع التنمية في اليمن إبان الحرب الدائرة إلى سفسطة ما سمَّاه البنك الدولي «استراتيجية بناء القدرة على مواجهة الأزمات»، فاليمن لم تسلم من ويلات التدخلات التنموية حتى أثناء الحروب وكأن أحدهما يعزز الآخر، فما لا تحققه أجندة التنمية بالسلم تحققه آلة الحرب بالقوة العسكرية تحت ذريعة ما أو بتأجيج الصراعات الداخلية أو كليهما في آن واحد، فلاجتماعهما عظيم الأثر. وهكذا مكثنا نتراطن فيما بيننا إلى يوم الناس هذا، وكأن لعمركم المقصود من وراء كل هذا الضجيج اللفظي ليس صرف نظرنا عن التنمية الوطنية الذاتية الحقيقية وحسب، بل أيضًا ـ كما ذكر لي زميل ذات مرة ـ إلهاء جميع العاملين في مجال التنمية من أجل الإبقاء على الأمور كما هي.

* * * * *

وبالنظر إلى تلكم الجهود مجتمعة يتضح لنا أنها قد أخذت على عاتقها منذ اللحظة الأولى حرمان الاقتصاد والمجتمع طاقاته المنتجة من طريق تدخلات عمدت إلى تهميش الفلاح وتهجير العمالة الريفية الفائضة وبالتالي القضاء على اقتصاد الكفاف، لتركن بعد ذلك إلى حوالات المغتربين في دول النفط المجاورة عوضًا من تطوير وتحسين مجالات الإنتاج، أولئك الذين صدروا كعمالة رخيصة لخدمة مشروعات البنية السفلية في السعودية وغيرها آنذاك. في حين دأبت على تشجيع الربح السريع وتعظيم الأرباح بزيادة إنتاج المحاصيل النقدية على حساب محاصيل الحبوب ولا سيَّما الذرة والشعير والدُخن، وبالتالي تحويل النشاط الزراعي من نشاط اقتصادي واجتماعي شبه مكثف ذاتيًا في الإنتاج الغذائي ومقتصد ومتكامل ومتوازن ومتناغم يتيح للجميع المشاركة فيه، إلى نشاط سوقي استغلالي احتكاري يعتمد على العامل الأجير الذي صار يعمل لحساب كبار ملّاك الأراضي، ويفضل البذور المستوردة أو المحسنة على حد تعبيرهم مهددًا بذلك بذور الأرض الأصلية التي توارثها اليمنيون في مختلف مناطق اليمن الزراعية جيلًا بعد جيل، ويُدخل الأسمدة الكيميائية والمبيدات الزراعية المحظورة، ويستنزف المياه الجوفية في ري محاصيل زراعية لا تسمن ولا تغني من جوع؛ حتى أصبح ماؤنا بعضه غورًا كما الحال في حوض صنعاء، وبعضه الآخر ملحًا لا يصلح للزراعة بسبب تسرب مياه البحر الأحمر إليه نتيجة نضوب آبار المياه الجوفية في سواحل تهامة.

من ناحية أخرى، صارت سوقنا المحلية سوقًا للخارج بدلًا من أن تكون سوقًا حقيقية تتيح مرور جميع البضائع، وفقد المجتمع اليمني بريفه وحضره الفوائض الناتجة من زراعة أرضه

(3) لإحصائيات عام 1990، انظر: Ibid.

لإحصاءات عام 2015، انظر: **كتاب الإحصاء الزراعي السنوي لعام 2019** (اليمن: وزارة الزراعة والري، 2020)، ص 2 و5، <https://bit.ly/3bNqtji>؛ لمجمل واردات اليمن من القمح من الأسواق العالمية، انظر: <https://comtrade.un.org/data>.

لسلسلة من المتربحين الرأسماليين، وتلاشت في نهاية المطاف مع ذلك التحول في نمط الإنتاج الزراعي علاقات الإنتاج، أي العلاقات الاقتصادية والترتيبات الاجتماعية، التي قامت على نمط الزراعة المطرية الناجحة لتحل محلها أنماط جديدة قائمة على احتكار ملكية الأرض وموارد المياه وبالتالي الاستحواذ على فوائض القيمة الناتجة من عدم قدرة صغار المزارعين على منافسة الاستثمارات الرأسمالية المحلية وبالتالي إفلاسهم وبيع حيازتهم الزراعية ثم الهجرة إلى المدينة أو دول الخليج أو بقائهم في الريف كقوة عاملة مجردة من الملكية. وهكذا، بعدما كانت الزراعة عماد اقتصاد اليمن برمّته وبعدما كان الريف سندًا اقتصاديًا وسياسيًا للحضر، غدا قطاع الزراعة ثقبًا تتسرب من خلاله الفوائض وصارت لنا جمهورية باقتصاد مكشوف واستقلال منقوص وريف معطل. فأي تنمية هذه التي تجعل بلدًا ظل يصدّر الحبوب لمدة طويلة إلى دول الجوار عاجزًا قبل اندلاع الحرب الجارية عن إنتاج خُمس كمية الحبوب التي يستهلكها؟[4] فإن تكن هذه تنمية فكيف يكون التقهقر؟

لذلك يتوجب علينا أن ندرك أن التنمية كما عرفناها في أوطاننا وعرفتها شعوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية من قبلنا ليست في جوهرها طيبة، فهي لم تجرّ في أذيالها سوى التخلف على جميع المستويات والهوان والبؤس والشقاء لعامة الناس، ذلك لأنها تنمية معوجة اعوجاجًا لا يصلح معه حال ولا يرجى منه خير لافتقارها إلى شروطها السياسية والاجتماعية. ولا تقدح في هذا التوصيف لمسيرتنا التنموية التي لا أعرف أخيب منها في الوطن العربي بعض مظاهر النمو، إذ إن جوهر التنمية هم البشر لا الحجر ومقصدها الأغلبية لا الأقلية، كما يوضح كل ذلك إسماعيل صبري عبد الله في دراسته المهمة «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مُجَهَّل»[5]، وأبو بكر السقاف في كتابه الذي استشرف مستقبل اليمن بعين الدقة والعمق التي تناول بهما متغيرات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في يمن ما قبل الوحدة والذي حمل عنوان **الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي**[6]، وعلي القادري في كتابه الفريد **التنمية العربية الممنوعة: ديناميات التراكم بحروب الهيمنة**[7]، وغيرهم من أهل الفكر الحر والعقلاء في ربوع وطننا العربي الكبير المنهك من تكالب القوى العالمية عليه، وباختلاف مدارسهم الاقتصادية والاجتماعية.

كما أنه لا ينبغي لنا أن نفرغ سياسات التنكيص والتقويض المنهجية هذه من محتواها الإمبريالي التوسعي الذي فرضته هيمنة القوى الغربية العظمى على الوطن العربي بقيادة

---

(4) حسابات المؤلف بناء على إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المتاحة عبر قاعدة البيانات التالية: <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBSH>.

(5) إسماعيل صبري عبد الله، «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل،» **المستقبل العربي**، السنة 9، العدد 90 (آب/أغسطس 1986)، ص 56 ـ 83.

(6) أبو بكر السقاف، **الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي** (القاهرة: شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 1988).

(7) علي القادري، **التنمية العربية الممنوعة: ديناميات التراكم بحروب الهيمنة**، ترجمة مجدي عبد الهادي؛ مراجعة غسان رملاوي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020).

الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية وإلا لما استطعنا فهم التناقضات التي اجتمعت في حياتنا، فالإمبريالية (ويصح لك أن تسميها الاستعمار الأجنبي أو الاحتلال في صورته الحديثة) قد صاحبت تطور الرأسمالية الاستغلالية التي نشأت أول الأمر في أوروبا كنمط إنتاج جديد وتحولها في نهاية المطاف إلى نظام عالمي مسيطر بشتى وسائل القهر والتزييف والتضليل. ولكي يكون تقييمنا لتجربة التنمية اليمنية والعربية مكتملًا، يجب علينا ألّا نتجاهل انتهازيتنا السياسية ولصوصيتنا البيروقراطية على حد تعبير أحد الأدباء العرب اللتين لم تألوَا جهدًا في تعميق أزمتنا العربية الإنسانية[8].

من أجل كل ذلك فإني أرى كما يرى الكثيرون أن التنمية الحقيقية التي ننشدها في اليمن وسائر بلادنا العربية ليست تلك الموجهة نحو الخارج والمرتهنة له، بل تلك التي تركز على دور البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولا تستبدل الاعتماد على المعونات والقروض والاستثمارات الأجنبية بالاعتماد الذاتي، على أن الشعارات التي أطلقت الآن ورحى الحرب تدور للمطالبة باعتماد اليمن على نفسها وإمعان النظر في فساد وعدم جدوى المساعدات الإنسانية تمهيدًا لرفع المساعدات الغذائية عن الذين يموتون جوعًا في بلادي تدل على حقيقة ما أنوّه به من أن ما يسمى «استراتيجيات وقرارات التنمية» لا يكاد يكون حظها من التنمية سوى الاسم. وهي تلك التي تقدم الوفاء بالحاجات الأساسية على إثراء الأقلية وتهميش السواد الأعظم من الناس، وتستخدم التقنيات الزراعية الملائمة، وتمنع نهب الموارد الطبيعية فضلًا عن استنفادها، ولا تندفع إلى محاكاة الغرب أو تشترط تدفق رؤوس أمواله، ولا تكتفي بصناعة الاستيراد بل تطور صناعة محلية حقيقية توظف جزءًا كبيرًا من اليد العاملة وتؤسس لاقتصاد إنتاجي قائم على المواد الخام المحلية. باختصار، التنمية عندي هي نماء واكتفاء ووفاء وانتماء، فما عدا ذلك فهي تنمية زائفة أو مشوَّهة وإن أعجبك غلافها الخارجي. ولقد هممت أن أزيد على ذلك بقولي إن التنمية في أول الأمر وآخره تمكين مجاراة لتعريف بديع للتنمية سمعته ذات مرة عن أستاذي القدير التونسي نبيل غلاب لولا أني تذكرت أن التنمية أحيانًا تتطلب عدم التدخل في أساليب الإنتاج مهما بدت بدائية للعِيَان، فلو لم يكن أهل اليمن أدرى بجبالها ووديانها وسهولها وفيافيها صيفًا وشتاء وارتفاعًا وانخفاضًا وطولًا وعرضًا لما كانوا آية من آيات الله في محكم كتابه[9]. إذا فالتنمية تلزمنا لكننا نحن وحدنا المعنيون بها، ولا حرج أن تحوي بعدًا دوليًا إن كان يعزز أثرًا لها طيبًا.

إن استقامة أحوال الشعوب من عدمها اختيار لا قدر محتوم. فإن شئنا أن نحافظ على طاقاتنا المنتجة فثرواتنا واليد العاملة دوننا. فإن هي عطلت فما ذلك إلا لأننا رضينا سواء أكان تقاعسًا منا أم غفلة. فهل يا ترى، بعد أن وعينا حال التنمية في أوطاننا، نتعلم أم نرجع عودًا على بدء فنلبس على تخلفنا الاجتماعي وانكشافنا الاقتصادي وارتهاننا السياسي أذننا وننكص عن تحمل مسؤوليتنا التاريخية تجاه أوطان آبائنا وأبنائنا؟ فما يدريك، فالذَبُّ عن حوزة الأوطان خط سير طويل لم نبلغ نهايته. ورب ذائد عن حياض وطنه محتم به. فهذا مقالي وذاك المقام □

(8) توفيق الحكيم، من مقدمته لأحد أعماله المسرحية البارزة، 1975.

(9) للاستماع لتعريف التنمية المشار إليه، انظر: <https://tinyurl.com/2vp4x732>

نظيرة زين الدين (1908 ـ 1976)
رائدة من رائدات الفكر النسوي العربي

نادية هناوي(*)

أستاذة النقد وعلم الجمال، الجامعة المستنصرية ـ العراق.

أولًا: نظيرة زين الدين وريادة النسوية العمومية

تعني النسوية العمومية أن تكون النسوية هي المعبرة عن المرأة في خصوصية حياتها الذاتية **أولًا**، وهي المتحدثة بلسانها والمميزة لها بوصفها هي النساء جميعًا **ثانيًا**، وبوصفها ذاتًا مختلفة عن أي امرأة أخرى **ثالثًا**. والعمومية بهذا التوصيف هي فلسفة خاصة تختص بها النسوية لا كنخبوية جديدة وإنما كاستقلالية من دونها لا تستطيع المرأة بخاصة أن تصور نفسها داخل الوجود البشري للنساء بعامة، ولسان حالها يقول: «أن أحدد وأشرح وأقدم تصوري للإنسان على أن أكون فيلسوفة بالمعنى الدقيق للكلمة»[1].

ولقد تساءلت كون واين رايد ما نوع العالم الذي نعيش فيه؟ وأجابت نانسي فريزر بأنه عالم ذو فضاء عمومي عابر للأوطان، كنظرية مفهومية تساعد على حل المشكلات المتصلة مباشرة بالديمقراطية معارضة بهذا التصور نظرية هابرماس حول المجال العمومي وأنه محصور في الحقل الغربي «مقرَّةً بوجود عمومي كوني يتجاوز الحدود السيادية الكلاسيكية وهو فضاء تلعب فيه فئات وحركات اجتماعية جديدة أدوارًا هامة»[2].

ولا خلاف أن هذا التوصيف الذي تقدمه فريزر للفضاء العمومي لا يتحدد في النسوية لأنه يصهرها في الإنسانية بعالمية مفهوم «الفضاء» الذي فيه إعلاءٌ لأهمية المكان الذي يظل واحدًا

(*) البريد الإلكتروني: nada2007hk@yahoo.com

(1) رشيد العلوي، **الفلسفة بصيغة المؤنث** (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم، 2017)، ص 42.

(2) المصدر نفسه، ص 3، ونانسي فريزر فيلسوفة أمريكية معاصرة مواليد 1947 ويعَدّ الفضاء العمومي أحد محاور كتاباتها الفكرية.

وهو يعبّر عن عمومية الإنسانية. ومن ثم تظل العناصر المكونة لهذه العمومية متخصصة في مسائل المكان عبر إعادة النظر في التعايش والتموقع ضمن استراتيجية يُعترف فيها بالنوع والعرق والهوية والثقافة في ظل أنظمة رأسمالية معاصرة، معها تصبح الحاجة ماسّة إلى وجود وضع سمته نانسي فريزر عمومي ما بعد اشتراكي وما بعد برجوازي. وأن كلا الوجودين البرجوازي والاشتراكي «لم يعودا صالحين لنمط العيش المشترك الذي يحتاج عالم اليوم إليه من قبيل مواطنة كونية تنتفي فيها الحدود الوطنية[3] وتعددية مجتمعية وتنوع ثقافي يولدان في خضم الصراع الاجتماعي.

وإذا كانت تسييسية فريزر للفضاء العمومي تتحدد في بناء السلطة العمومية على نحو دولي عالمي من أجل الحد من سطوة السلطات الخاصة ولغرض فرض رقابة ديمقراطية دولية عليها ومأسسة عناصر المواطنة الدولية الكونية ومن ثم إنتاج وبناء فضاءات عمومية واسعة مبنية على «تواصل ديمقراطي مفتوح»[4]؛ فإن العمومية التي نريدها للنسوية هي الاتساعية التي بها تصبح المجالات كلها مجالًا واحدًا ومن ثم يمكن أن يكون الدفاع لوحده معيارًا للريادة، فيه تجتمع المعايير الأخرى. أي أن يكون الدفاع مهيمنًا عليها متفوقًا بأهميته عليها كما هي الحال مع مفهوم الفضاء الذي فيه المكان هو الأهم في تجسيد هذه العمومية.

ما منافحة نظيرة زين الدين عن النسوية الشرقية منها والعربية سوى دليل على البعد العمومي لدعوتها النسوية في ترك الحجاب والاتجاه إلى السفور. وإذا كانت مواجهتها الفكرية قد تحددت مع شيوخ الدين المتزمتين فذلك لا يعني أنها كانت تمثل النسوية الإسلامية كما ذهبت إلى ذلك ميريام كوك؛ لأن في ذلك تخصيصًا لدعوتها التي هي عمومية وغبنًا لمشروعها التنويري الكبير وفضاءاته الرحبة وما فيها من تطلعات وأهداف توصل إلى إيجاد نسوية جديدة شرقية عربية إسلامية إنسانية حرة. وهذه التطلعات لوحدها تجعل نظيرة في موضع الاعتبار والأمثَلة، ذلك أن شجاعتها كانت بقدر تزمُّت شيوخ عصرها كما أن إصرارها كان بحجم معارضتهم لها. وما كان معها سلاح سوى قلمها الذي به واجهت أسلحة شتى مؤمنة بفكرتها وفاعلية وعيها في التعبير عنها، ومنطلقة من كمّ المعارف التي اكتسبتها وساهمت في تدعيم دفاعها عن السفور لأن فيه خروجًا للمرأة من التجهيل الذي أريد به دفن طاقاتها.

ولم تكن نظيرة زين الدين أول امرأة تدعو إلى السفور مناهضةً مجتمعها الذكوري المتزمّت ومعلنة عن أفكارها التحررية بجرأة، فلقد سبقتها في ذلك نسوة عربيات؛ بيد أن نظيرة تميزت عليهن بأنها كانت قد وسعت نطاق دعوتها وجعلت معركتها غير محصورة بين المرأة والأدب والمرأة والمجتمع والمرأة والدين والمرأة والسياسة؛ بل عامة شملت بها المرأة والتربية والمرأة والفلسفة والمرأة والمستقبل والمرأة ونفسها أيضًا. وهذه العمومية في التعبير عن النسوية العربية هي التي تجعل دعوتها إلى السفور دعوة نسوية قائمة إلى اليوم، ولن تنتهي حتى تظفر المرأة بالتحرر الكامل على أسس موضوعية وطبيعية بها تضمن حقوقها وتؤدي واجباتها.

---

(3) المصدر نفسه، ص 44 ـ 45.

(4) المصدر نفسه، ص 50.

وما كان لتطلعات النسويات اللائي سبقن نظيرة أو جايلنها أن تكون دعواتهن التحررية في تدشين بواكير النهوض النسوي في بلادنا العربية عمومية؛ بل كانت مخصوصة في ما كان يهدفن إليه كشريحة نسوية ما أو كهوية أنثوية بعينها فكان يرضيهن أي تقدم إيجابي طفيف مقتنعات بما يتحقق على بعض الصعد الاجتماعية وبعضهن الآخر ربما سلم للأمر الواقع فقبل بالركود والتقييد والتخلف واللامساواة كحال هو غالب على المرأة العربية في النصف الأول من القرن العشرين وما بعده.

وعلى الرغم مما لأولئك النسويات الواعيات والمتعلمات والمتحررات من دور نهضوي؛ فإن لنظيرة ميزة عليهن في أنها لم تتخذ السياسة والصحافة والأدب طريقًا وانما استندت إلى ذاتها المفردة غاية جماعية وسيلتها إنسانيتها المثقفة وذهنها الوقاد وروحها الباحثة المجتهدة والتزامها الأخلاقي فثارت على الواقع المزري الذي عاشته المرأة آنذاك ناظرة إلى المستقبل غامضًا وهو ينتظر المرأة بالحجب والمنع والتهميش الذي ستضيع فيه هويتها وقبل ذلك يضيق عليها الوجود بفقدان حريتها.

ودفاع نظيرة الذاتي ليس له من سند نسوي جماعي يهتف لها فيشد من أزرها كما لا منابر ترتقيها فتعلن عبرها عن أغراضها محشدة النسوة من حولها ومستنهضة إياهن جماهيريًا وإنما هي بخصوصية غرفتها وكتبها ودواتها وقلمها حققت عموميتها.

وهذه الخصوصية التي كانت عليها نظيرة في دعوتها لا تخالف بها غيرها من النسويات اللائي اعتدن التجمهر والجماهيرية والعمل الميداني إنما تدلل على أن عموميتها تشكلت من خلال خصوصيتها التي فيها تنعكس حقيقة الهوية النسوية التي للمرأة فيها تحديد وللنسوية فيها تعميم.

بهذه العمومية النسوية راحت نظيرة تشتغل لوحدها مؤلفة كتابها **السفور والحجاب** الذي فيه صبّت كل ما لديها من وعي وثقافة محتجة بالحجج ومقدمة الأدلة معتمدة على عقلها وما يهديها إليه من حلول أو تفسير لأمور لا تخرج فيها عن نطاق الشرع، آخذة من مسائل الفقه ما هو أصيل، محكّمة عقلها في رفض ما هو متزمت ومتطرف كان سببه اجتهاد موضوعه المرأة، أريد به في الأساس درء الفتنة وجلب المصلحة؛ فكان التطرف والمغالاة في بعض المسائل الشرعية سببًا في حرف كثير من المسائل عن مسارها الحقيقي وفي مقدمتها مسألة الحجاب.

وبذلك تكون نظيرة بكتابها **السفور والحجاب** قد فتحت بابًا كبيرًا للتأليف البحثي الذي فيه تتداخل التخصصات المعرفية كالفقه بالفلسفة والأدب بالتاريخ والاجتماع بالنفس والحقوق بالسياسة. لذلك تعددت مراجعها وتنوعت مصادرها ما بين الكتب المقدسة وكتب التفاسير والتراجم والأدب واللغة والفلسفة والتاريخ. فأخذت من أقوال الفلاسفة وخطب المصلحين وبيانات التنويريين من العرب والغربيين كما أفادت من قواميس اللغة والبلاغة ودواوين الشعر وخطب الخطباء.

تفننت نظيرة في أساليبها في التفلسف مبتكرة الجديد الذي لم يكن دعاة نصرة المرأة قبلها قد طرقوه مثلها، لتكون فيلسوفة عصرها الذي ما عرف نسوة فيلسوفات مجايلات لها أو سابقات

عليها بجيل أو جيلين، والمعروف أن أكثرهن كنّ إما كاتبات أديبات وإما شواعر وإما صحافيات وإما متعلمات تربويات اجتزن مراحل التعليم الأولية والثانوية.

أما نظيرة فإنها تفردت تفردًا فكريًا مارست عبره التفلسف بعمومية معرفية تجتمع فيها السمات النسوية جميعها الأدبية والصحافية والتربوية والعلمية. وإذا كانت قد وسمت كتابها **السفور والحجاب** بأنه محاضرات ونظرات وأهدت كتابها **الفتاة والشيوخ** إلى المرأة؛ فإن هذه النظرات مؤشر لساني على ذاتية اسمها «نظيرة» بوصفها أنثى لها نظر وعندها منظور وتمتلك نظرية. وبهذا الإهداء ندعم ما ذهبنا إليه من ريادة نظيرة الفكرية في الدفاع عن المرأة العربية بعمومية نسوية، فيها تتوكد حقيقتها كفيلسوفة تشترك مع ماري وولستونكرافت في الريادة الدفاعية.

وسنتخذ كتابيها **السفور والحجاب** و**الفتاة والشيوخ**، عينة بحثية نسبر بها أغوار النسوية العمومية.. وكالآتي:

ثانيًا: النسوية الغرفة.. العالم

كان تأليفها لكتاب **السفور والحجاب** بمنزلة رد فعل على التاريخ العام الذي فيه المرأة مهمشة، وما فعلته نظيرة أنها جعلت الأدلة العقلية تساند الأدلة الدينية وعلى العكس؛ أي أن الأدلة الدينية تساند الأدلة العقلية. وهذا يعني أن العقل في الدين والدين في العقل. ومن ثم تكون الفلسفة أساس الأمرين معًا.

فكان القسم **الأول** من كتابها عبارة عن جولات عامة في الحرية والحق والشرع والدين والعقل، وكان القسم **الثاني** منه في الأدلة العقلية المتعلقة بالسفور وتحرير المرأة والتجدد الاجتماعي مدعومة بأدلة دينية. أما القسم **الثالث** فيهتم بعرض الأدلة الدينية في السفور والمرأة والتجدد الاجتماعي وأيضًا تخللته أدلة عقلية. وخصصت القسم الرابع للمعارضات التي وجهها الشيوخ لكتابها والردود التي فيها قدمت أدلة تدحض حججهم منتهية إلى حصيلة استنهاضية تحشيدية واستفزازية لخصتها بإيجاز مكثف في قولها: «إن الحرية تؤخذ ولا تعطى» ولا تعني الحرية حرية الجسد بل حرية الفكر جسديًا وروحيًا معًا.

وهذه الحرية هي التي جعلت نظيرة تمتلك مقومات الكتابة الفلسفية كسمة تميز أنثويتها وتجعلها المعبرة عن نسوية عمومية خاطبتها في فاتحة الكتاب قائلة: «فكل مسلمة يرفع الغطاء عن بصرها وبصيرتها... لا بد من أن تتألم نفسها من مظاهر الظلم والاستعباد ومما فسد من التقاليد والعادات فتنطلق إلى التجدد الصالح والحق الواضح في طريق الحياة...».

وهي إذا كانت تقصد النساء اللواتي فرض عليهن ارتداء النقاب في دمشق تحديدًا؛ فإن ضغوط التحجيب كانت تمارس أيضًا في البلدان العربية كلها مقيدة أبسط حرية ينبغي أن تتمتع بها المرأة وهي التنعّم بالهواء والنور.

وكتابها في الأصل محاضرات كتبتها لأجل أن تقرأ وتؤثر فتؤسس، وهذه هي حرية الفيلسوف الذي هو كائن حر يكتب لمن يفكر حق التفكير؛ ومثلما تريد نظيرة أن تكون مفكرة فكذلك تريد لقارئها وقارئتها أن يكونا مفكرَين يحكمان «العقل المطلق» بوصفه خلاصة التحرر والانفتاح.

وهي لا تبغي من وراء ذلك انتهاج خط ضد فلسفي فيه العقل هو المحور وإنما هي تريد بلوغ الحق أو بالأحرى الحقيقة التي فيها العدل والموضوعية والدقة والإنصاف أمور حيوية. ولا بأس إن كان في القراءة والنقد إعادة القراءة مجددًا ففي ذلك رغبة في الإفادة تساعد في الإحاطة والعلم بكل ما في محاضراتها من نظرات تصلح للجدل والنقاش. من قبيل أن لومها للرجال لا يعني أنها تشمل بذلك الرجل الراقي نصير المرأة أو أن محاججاتها العقلية تعني أنها تتناسى التاريخ والدين أو تريد أن تعلو عليهما.. كيف ذاك وهي القائلة: «منذ خُلق الإنسان أراد أن يمجّد خالقه غير أن الناس اختلفوا في طرق تمجيده لتباين العقول والأهواء»[5]؟!!

وذاتها الأنثوية ـ التي تعرف أن الإسلام بُني على حرية المجادلة بالتي هي أحسن من دون تفضيل للرجال على النساء ـ جعلتها ذاتًا غيرية، وهي تدعو إلى ضرورة أن يبنى القانون المسنون على ذلك أيضًا. فـ«المرأة المسلمة... حرة في كتاب الله حرة في أوامر رسوله حرة في الشريعة حرة مثل كل امرأة»[6].

وما بين ذاتها وغيرتها تكون الغرفة هي العالم كله الذي فيه الأنثى حبيسة فكرها الذي بإمكانها إشهاره على الملأ إن هي جعلت في خصوصية محبسها عمومية وعيها «إني أعلن على رؤوس الأشهاد... إني سهرت آناء الليل وأطراف النهار وكتبت كتابي في غرفة منفردة لم يكن لي فيها سمير ولا معين إلا الأقلام والمحابر والكتب والدفاتر ولم يكن فيها من النور عدا نور الكهرباء إلا الكتاب والسنّة وأقوال الأئمة ولم أرَ فيها مبشرًا ولا غير مبشر ولم ترني فيها عين ناظر إلا عين معلمي الشرع أبي... كما أنه لم يشترك في ذلك معهم معمم ولا مبرنط ولا مطربش ولا مبشر ولا ملحد»[7]؛ وهي بهذا ترد على من استكثر عليها تأليف كتاب كبير بهذا الحجم أو تعجب كيف لها أن تملك كل هذه الميزات في التفكير والتفلسف متناسيًا أن النبوغ أمر يقدره الله على بعض البشر واضعًا فيهم مواهب استثنائية تدلل على قدراته العظيمة.

والتحرر الذي تمتع به فكر نظيرة هو نفسه الحبس الذي قيَّدها داخل غرفتها، ومنها انطلقت للتعبير عن تحررها، ولو أن كل امرأة انطلقت من مكانها في إعلان تحررها لما تمكن الرجل من أن يسيطر عليها مقيدًا فيها الاثنين التحرر والانطلاق.

ولقد جسدت نظيرة هذا التحرر والانطلاق من خلال مجادلاتها ومعارضاتها التي وجهت فيها خطابها إلى عالم الرجال الذين وصفتهم بالمسيطرين مؤكدة أن تحررها ناقص ما لم يكن انطلاقها تامًا وناجزًا. ومن تلك المجادلات ما صاغته متهكمة بأسلوب الاستعلام الإنكاري، قائلة: «يا أيها المسيطر ترى أن الله أمر بترك أهل الكتاب أحرارًا، أَفَلأهل الكتاب امتياز على من أسلم

(5) المصدر نفسه، ص 1.

(6) المصدر نفسه، ص 14.

(7) نظيرة زين الدين، **الفتاة والشيوخ**، ج 1، بثلاثة أبواب، ص 13.

حتى تحاول استعباد فكر المسلم وإرادته وقوله وعمله؟ أَلَك أن تقوده كرهًا إلى ما تشاء هدى كان أو ضلالًا؟ يا أيها المسيطر يا منتحل الوكالة علينا.. إن الله جل جلاله لم يوكلك، ورسوله صلى الله عليه وسلم لم يوكلك، والقانون لم يوكلك ونحن لم نوكلك، فمن أين لك هذه الوكالة؟»[8].

وهؤلاء المسيطرون المنتحلون مموهون أيضًا لأنهم يصورون «بأن الدين يريد ستر وجوهنا وكان التمويه مقرونًا بالإكراه ليس بإكراه قيم المرأة وقد يكون له حق في ذلك إذا ارتآه.. وإنما الإكراه كان من كل واحد له هوى حتى رأت المرأة المسلمة كل رجعي أو كل ذي هوى مسيطرًا ووليًا ووكيلًا عليها. إنه لم يفرق بين نسائه ونساء غيره لأن النقاب مشترك مانع من تفريقهن. فعد كل رجل نفسه قوّامًا على النساء جميعًا ورأت المرأة كل الرجال قوّامين عليها»[9].

وتستثني في مخاطبتها المسيطرين أولئك الرجال المؤمنين بالتحرر من دعاة النهضة والإصلاح مفكرين ومناضلين وزعماء، معجبة أكثر فأكثر برجل قاد أمة بكاملها نحو السفور ومزق الحجاب هو مصطفى كمال، وتصفه بالمصلح الأعظم، ونقلت عنه قوله: «لقد أحرزت نصرًا مبينًا على التقليد والأعداء، يرجع نصف الفضل فيه للجند والنصف الآخر لتمزيق الحجاب»[10].

وإذا انتهت من مخاطبة الرجال المسيطرين المنتحلين المموهين الذين فيهم يتجلى النظام الذكوري بمجموعه جاءت تخاطب ـ وهي ما زالت رهن غرفتها ـ السلطة الأنثوية مستنجدة بها وكيف تستنجد بها وهي غائبة ومتلاشية لا وجود لها لأن السلطة الذكورية هي المهيمنة عليها. وفي هذا توكيد لعمومية النزوع الأنثوي في أن يكون عامًا لا يقتصر على الحاضر المعيش ولا يوجه خطابه للمركز وإنما يخاطب الهامش ويسترجع الماضي الغابر كنوع من التعبير عن رغبة دفينة في استعادة هيمنة قديمة ظلت محفورة جينالوجيًا في لاوعي المرأة منذ أن مارست جدّاتها دور الإلهات الحكيمات والأمهات الكبريات، وها هي تتوسل بهن أن يكنّ معها «أيتها السلطات الحرة الكريمة أنا أناديك أين أنت وأين كنت... لقد بلي بعضنا في هذا الشرق بظلمات أربع: ظلمة نقاب من نسيج وظلمة نقاب من جهل وظلمة نقاب من رياء وظلمة نقاب من جمود»[11].

بهذه الرؤية الفلسفية تكون نظيرة قد نفت بصورة غير مباشرة أي نفع يمكن أن تتفضل به السلطة الذكورية على النسوية ما دامت هذه النسوية مهمشة ومضروبًا عليها القناع فلا تتمكن من رؤية الظلم الواقع عليها.

لقد أطلقت جوليا كريستيفا على هذا الظلم الغاشم اسم «سلطات البشاعة» ومن سماته الدناءة التي هي الواجهة الأخرى للشفرات الدينية والأخلاقية والأيديولوجية التي تنبني عليها إغفاءة الأفراد وهدوء المجتمعات. إن تلك الشفرات هي التطهير وهي الكبت لكن عودة ما هو مكبوت فيها يشكل كارثتنا.

---

(8) نظيرة زين الدين، **السفور والحجاب: محاضرات ونظرات**، (بيروت: مطابع توزما، 1928)، ص 12.

(9) المصدر نفسه، ص 15.

(10) المصدر نفسه، ص 7.

(11) المصدر نفسه، ص 14.

والدناءة ببشاعتها تبسط كامل سلطتها في نهاية المطاف فتصبّ كل ما هو دنيء في من تتسلط عليه جاعلة الكاتب رجلًا أو امرأة يعيش معركة عليه أن يخوضها وحجتها «بلوغ حالة التطهير مجهولة هي غير الدناءة»[12]، بيد أن كرستيفا تضع في النسوية بصيصًا من الأمل في مواجهة هذه السلطات، فتقول: «لن يكون ثمة سوى حركة نسوية راغبة في الإبقاء على سلطتها وهي آخر الأيديولوجيات المطالبة بالتنديد بالمغتصب».

ومن فردية غرفتها النسوية تختلف نظيرة عن سائر النسوة التنويرات اللائي عرفن في زمانها فكانت عمومية في تمثيلهن وتمثيل غيرهم، وهي تواجه بشاعة السلطة الذكورية ودناءتها ولا ترى في محاولتها مواجهة الدنيء الذي يود أن يكون نبيًا وجهًا لوجه بمفردها مجازفة أو مهلكة أو مغامرة طائشة لأن خلفها تقف كل السلطات المغيّبة والمصادرة والمقصية وهي بمجموعها أقوى من أن تخسر معركتها مع المتسلطين المسيطرين.

وكما خاطبت ماري وولستكرافت السلطة العليا التي هي ذكورية، كذلك خاطبت نظيرة هذه السلطة منتقدة أولئك المتشددين الذين ينتمون إليها ويمارسون أدوارًا لا تليق بها: «أيتها السلطة العليا الكريمة أنا لا أطلب منك تدخلًا في اعتقاد أحد... أيتها السلطة الحكيمة لو كان قصدهم من توسلهم بك قصدًا سويًا حقًا لحماية الدين ولو كان في الدين حق سيطرة وإكراه لوجب عليهم أن يتوسلوا بك في أمور دينية كثيرة...»[13].

ثالثًا: النسوية علمية.. مستقلة

لا شك في أن وصف كتابات نظيرة زين الدين بأنها تمثل باكورة البحث في النسوية الإسلامية هو وصف غير دقيق لأنه يبتسر جهودها ويقلص ميدانها البحثي الذي هو رحب برحابة الفلسفة ويسم توجهاتها بطابع هو أقل مما فيه من مبتغيات كثيرة أساسها العلم النسوي بميادينه البحثية المختلفة ومنها إعادة قراءة الفقه الإسلامي قراءة معاصرة.

وتعويل نظيرة على العلم هو الذي يجعل نسويتها نسوية عمومية تجتمع فيها كل تيارات النسوية لتكون النسوية الإسلامية واحدة من مجموع نسوي فيه النسوية الليبرالية والراديكالية والماركسية والحداثية وما بعد النسوية.

ولقد اتسمت العلمية التي تبنتها نظيرة في التعبير عن نسويتها العمومية بأنها متمركزة حول عماد نظري يفلسف التحرر بأنه الإرادة التي فيها تتجلى كينونة الفرد وهو يختار أفعاله ويقرر مواقفه على مقتضى ما تحتمل نفسيته من تصور لغايات الآداب المثلى. ومن ثم لا يكون التحرر عامًا لكن في حدود ما هو أخلاقي في غاياته الفكرية وفردي في وسائله الفعلية.

بهذا سادت النظرة العلمية في كتابات نظيرة، وهي تطالب بالتحرر من الحجاب، مستقلة في إيمانها وذاتية في ممارساتها فاتسم بحثها بالموضوعية التي أساسها الاحتجاج والتدليل ودقة

---

(12) جوليا كريستيفا، سلطات البشاعة، ترجمة عزيز نعمان (الجزائر: جامعة تيزي وزو، 2010)، ص 264.

(13) زين الدين، **السفور والحجاب: محاضرات ونظرات**، ص 16.

القياس والتعيين ومنطقية تعالق النتائج بالمسببات. ولا ضير في تمازج العلمية بالفلسفية ما دامت هذه النظرة قد حققت لنظيرة بغيتها وهي توجيه الأنظار نحو أطروحاتها التي اختمرت أفكارها علميًا وتحررت إراديًا، فكانت جديرة بالعرض على جمهور ذكوري لا ينتظر منه أن يتقبل هذه الطروحات إلا إذا صدمته علميتها فتيقن من موضوعيتها وصحة افتراضاتها. والدليل على ذلك هذه العبارات التي تبتدئ بها مناقشاتها لقضايا السفور من قبيل «أيها السيدات والسادة/يا سيدي الرجل/أيتها السلطة العليا الكريمة».

وعمومية نسوية نظيرة زين الدين تجعلها ترفع راية السيادة العلمية المستقلة وقد خطت على واجهتها الشعار الأثير لديها وهو «تحرير المرأة» من دون أن تخصص هذه المرأة بأنها شرقية أو عربية أو مسلمة، قائلة: «أيها السيدات والسادة اتضح لكم من موقفي أنه موقف دفاع عن حرية المرأة وأني من اللواتي رجحن السفور مع الذين رجحوه على الحجاب وعملًا بحرية التفكير وتحت راية السيادة العلمية المستقلة أطرح لديكم كل خواطري وتأملاتي التي جعلتني أرجح السفور وأطلب تحرير المرأة»[14].

بهذه النظرة العلمية المستقلة تفادت نظيرة بنسويتها العمومية التعالي على الواقع بالنظرة التجريدية أو بالانعزال والانزواء أو بالصرامة البراغماتية كوسيلة تصل بها إلى مراميها النسوية.

وباجتماع العلمية بالاستقلال ينفتح الفضاء النسوي على مسائل شائكة تتعلق بالهوية الاجتماعية التي فيها تتنوع المرأة بحسب تنوع هذه الهويات. وهذه المسائل ليست وليدة العصر الحديث وإنما هي قديمة قدم الوجود البشري، ولا يمكن الوقوف على حل لإشكالياتها إلا بالتفكير العلمي الذي ليس فيه للتخييل والتهويم مكان.

وتصب نظيرة جام غضبها على أولئك المفسرين الذين أكثروا من التخيُّل وأخطأوا في التفكير العلمي مؤكدة أنه مثلما تبدلت كثير من الآراء بظهور العلوم الجديدة وتطورها وظهرت في العصور الأخيرة حقائق كانت مجهولة من قبل وشاعت مخترعات ومكتشفات كثيرة فكذلك تحتاج التفاسير الدينية التي صارت قديمة إلى الإفادة من العلوم الجديدة الاجتماعية والطبية والجغرافية والتاريخية. وبسبب سيادة هذه النظرة العلمية على نظيرة اقترحت «أن تؤلف لجنة لتفسير القرآن من الفقهاء العصريين وعلماء الاجتماع والأخلاق وأولي الاختصاص في العلوم والفنون المتنوعة»[15].

وليس أدل على تغلغل هذه العلمية في نظيرة من تخصيصها القسم الثاني من كتابها **السفور والحجاب** لعرض الأدلة العقلية التي هي مادية علمية مجردة، وبررت الأمر بأن الأمم التي نبذت الحجاب هي عادة ما تكون من الأمم الراقية في العقل والمادة، أما الأمم المتحجبة فلم تكشف سرًا؛ بل ظلت تتغنى بمجد مضى وتقليد لها قديم مستنيمة بالبقاء على الجمود[16].

(14) المصدر نفسه، ص 25.

(15) المصدر نفسه، ص 214.

(16) المصدر نفسه، ص 109.

ويكاد القول المأثور «إن النساء ناقصات العقل والدين» أن يكون القضية الأساسية التي دارت حولها أدلة نظيرة العلمية وقد ناقشتها نقاشًا مستقلًا نظرًا إلى ما يحمله هذا القول من انتقاص كبير لحقيقة المرأة. وجعلت محاججتها العقلية قائمة على معارضة الآخر باستعمال جملة «قلتم» و«قلت» فهل تمكنت نظيرة بهذا الأسلوب من هزيمة النظرة الجامدة المتحجرة؟ وكيف؟

لا خلاف أن أي نقاش يستند إلى مبدأ «المجادلة بالتي هي أحسن» إنما هو احتجاج علمي وتجريب عملي به تظهر الحقائق محسوسة وعادة ما ينتهي النقاش فيها إلى الغلبة. وهكذا كانت نقاشات نظيرة في دفاعها عن النساء منتهية إلى الانتصار بالنظرة المجردة من أي تخييل والمتبرئة من العاطفة أو التحيز والنرجسية. والحجج في الرد على القائلين بنقص عقل المرأة هي:

أولًا، استنادها إلى حقيقة أن للنساء من العقل والقدرة على التفكير ما لأي إنسان خلقه الله وزيّنه بالعقل، فكيف بعد ذلك يحق لإنسان هو رجل أن يدعي أن الله منحه العقل وحده ولم يمنحه لإنسان مثله هو المرأة؟!!

وإذا كانت غاية الرجل من وراء تقوّله هذا الاستحواذ على المرأة موظِفًا قوته وجبروته في استغلالها؛ فإن محاججة الرجل تغدو واجبة؛ لذا تخاطبه بالعقل الذي به يعتقد أن المرأة لا تملكه: «يا سيدي الرجل ينبغي لك وأنت القائل بكمال عقلك ودينك أن لا تجعل حجتك على المرأة في اتهامك إياها بنقص الدين والعقل كحجة الذئب على الحمل فأيد إن استطعت»[17].

ثانيًا، تعميمها الضرر الذي يأتي من جراء انتقاص الرجل لقدرات المرأة إلى أن يكون ضررًا للأمة الإسلامية جميعها، إذ ليس من مقتضى شرفها أن يكون نصفها ناقص العقل والدين كما أن ليس من مصلحة الرجل أن يقال عنه إن أمه ناقصة وابنته ناقصة وأخته ناقصة وزوجته ناقصة[18].

ثالثًا، تركها الحكم بين نظرتها العلمية ونظرية الآخر غير العلمية إلى الزمن فهو وحده الكفيل بالحكم حكمًا عادلًا. فإما يكون في صالح الحجابيين أو يكون في صالح السفوريين، وقد عبرت عمّا تقدم قائلة: «إني راغبة في الخير والصلاح للمرأة والأمة، أما الحكم... فمرجعه للأيام قال شاعر النيل حافظ إبراهيم في مرثاته للمصلح العظيم بل إمام المصلحين قاسم أمين:

الحكم للأيام مرجعه ... في ما رايت فنم ولا تسل
وكذا طهاة الرأي تتركه ... للدهر ينضجه على مهل[19]

رابعًا، إنها ترى نفسها عالمة وترى الآخر أديبًا، فإذا شكك هذا الأديب في حقيقة ما تطرحه وهو يقرأ فهرس محاضراتها؛ فإن ردها كعالمة هو: «قلت: لم أتعود الحيل في العمل أننا نرى بأعيننا بلاد السفوريين حيث نشط العقل من عقاله ونالت المرأة حريتها...»[20].

---

(17) المصدر نفسه، ص 59.
(18) المصدر نفسه، ص 57.
(19) المصدر نفسه، ص 29.
(20) المصدر نفسه، ص 32.

خامسًا، أساس قيام الأمم البناء الذي فيه رقيها وأساس أي بناء أممي المرأة الأم التي بها تصنع الأجيال. أما تجهيلها فيعني تجهيل الأمة بكاملها ومن ثم لا رقي لها إلا برقي الأمهات فيها، «وأول درجة من سلم الرقي هو السفور لأن الحجاب يورث نصف الأمة الشلل»[21].

فبالعلم تتخلص المرأة من الجهل وبالكرامة والعفاف تحافظ على مكانتها التي فيها مقامها السامي الرفيع الشريف قادرة على تربية أولادها وإسعاد بنيها[22].

سادسًا، الشجاعة سمة مهمة في مواجهة الجهل بالعلم، ولقد تحلت نظيرة بهذه السمة إلى أبعد الحدود غير وجلة من معارضيها على كثرتهم. ولعل من دلائل هذه الشجاعة العلمية قولها: «إن أكثر علماء زماننا لم ينقلوا لنا من أحسن الأقوال شيئًا بل نقلوا كل ما فيه بدع من التعسير والتعقيد»[23].

سابعًا، إن في ترك النظرة العلمية خسارة لا تليق بنا كأبناء أمة عرفت معنى العلم، لذا علينا ألّا نقبل بهذا الحرمان من العلم بل نعمل على تغييره، فتقول: «إذا لم نكتفِ بحرمان أنفسنا إعمالنا العقل للاجتهاد؛ بل حرمناها أيضًا إعمالنا إياه في التفكير لاختيار أحسن الأقوال وإدراك الخير والشر، متكلين في ذلك على كل ذي عمامة نصادفه، مسيَّرين بما يختار لا مخيَّرين بما نعتقد، فقد أطفأنا بيدنا ذلك النور الروحاني فينا إطفاءً باتًّا وحرمنا أنفسنا العقل أفضل نِعم الله علينا وكنا ممن فاتهم أن الدين إنما اختص به الإنسان لأنه عاقل مفكر خلافًا للحيوان الأعجم»[24].

ثامنًا، أن سن القوانين والأنظمة انحصر في الرجال ولم تُشرَك المرأة في وضع حرف منها، ليس لأن الرجل أسبق من المرأة في إظهار آثار العقل أو أن ذاك السبق متأتٍّ من مقتضى الفطرة؛ بل هو مفتعل ومسبب بسبب عارض أحدثه الرجل الذي أجبر المرأة على إهمال خدمة عقلها حتى أصبحت كالأرض البائرة التي لا يصلح فيها نبات مع أنها أرض طيبة وإذا صلحت أعطت أحسن الرزق[25] .

بهذه النظرة العلمية ذات الأدلة القطعية والمسببات الموضوعية تكون محصلات نظيرة منطقية، تنتصر على معارضها مطالبة إياه بالتسليم لنظرتها كواجب عليه أن يعترف به لساعته ويقر بأنه ليس أكمل من المرأة دينًا ولا أكرم منها عند الله.

تجدر الإشارة إلى أن هذه النظرة تلتقي مع أفكار بعض النسويات قبلها ومنهن نبوية موسى 1890 ـ 1951 التي لها آراء كثيرة في هذا المجال منها «أن المرأة كالرجل عقلًا كما قدمت فما يصلح في تنمية عقله يصح أن ينمي عقل المرأة ويربي إدراكها عند غرس المعارف العمومية»[26].

---

(21) المصدر نفسه.

(22) المصدر نفسه، ص 27.

(23) المصدر نفسه، ص 46.

(24) المصدر نفسه، ص 46 ـ 47.

(25) المصدر نفسه، ص 69.

(26) نبوية موسى، **المرأة والعمل** (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم، 2014)، ص 25.

لكن نبوية موسى لم تطرق باب السفور والحجاب بل تحاشت فتحه والسبب كما تقول: «لم أتصد إلى البحث في ما يسمونها الآن بالسفور والحجاب لأني اعتقد أن هذه التسمية اصطلاحية فكلاهما اسم نكاد نجهل مسماه... فلست أستطيع أن أسمي الفلاحة سافرة لأنها لا تلبس ذلك النقاب الشفاف المعروف عندنا نحن المدنيات مع أنها تسير محتشمة في طريقها... كما أني لا أسمي المدنيات متحجبات مع أنهن يكثرن الخروج متبرجات وعليهن من الزينة والحلي ما يلفت أنظار المارة وعلى وجوههن نقاب لا يستر إلا الحياء. هذا فضلًا عن تلك المشية المتصنعة التي تبرأ منها الآداب براءة تامة، لهذا لم أرَ من حاجة إلى النهوض للسفور بمكانتهن الحقيقية»[27].

وفضَّلَت تتبع تاريخ المرأة في مواهبها الفطرية في بعض الأمم مؤكدة أن التعليم هو أهم ما ينبغي أن تحصل عليه المرأة مخصصة قولها في الفتاة المصرية. وهذا التخصيص هو ما تجاوزته نظيرة بنظراتها النسوية العمومية فكانت رائدة النسوية العربية.

رابعًا: النسوية مفسرة

لأن نظيرة آثرت التحدي متسلحة بالعلم والفكر لمناقشة قضية الحجاب والسفور صار الشيوخُ الأكثرَ معارضة لها؛ فدخلت معهم في مساجلات وجدالات. وفي مقدمتهم الشيخ مصطفى الغلاييني الذي بمجرد أن نشرت نظيرة كتابها **السفور والحجاب محاضرات ونظرات؛** عام 1928 ـ الذي نال تقريظ كبار الأدباء والمثقفين آنذاك أمثال أمين الريحاني وخليل مطران وجبران خليل جبران ومحمد كرد علي والشيخ يوسف الفقيه وغيرهم ـ ألف هو كتابًا يعارضها في العام نفسه عنوانه: **نظرات في كتاب السفور والحجاب المنسوب إلى الآنسة نظيرة زين الدين**.

لا شك في أن ما قامت به نظيرة زين الدين هو فعل بطولي لا تقل فيه شجاعتها وتضحياتها عن شجاعة ماري وولستونكرافت وتضحياتها وهي تدافع عن حقوق النساء. وإذا أخذنا في الحسبان طبيعة مجتمعنا العربي في تلك الحقبة التي نشرت فيها نظيرة كتابها؛ فإننا بالتأكيد سندرك معنى الإيمان بفكرة النسوية والتفاني من أجلها.

وما كان لنظيرة أن تتخذ من سبيل لتوطيد هذه الفكرة والبرهنة عليها سوى سبيل التدليل والاحتجاج الذي به تقطع الشكوك وتثبت الحقائق الدامغة التي لا مجال للالتفاف عليها أو دحضها. ولأن أكثر الشكوك والاعتراضات مصدرها ديني وسلطتها مؤثرة وكبيرة كان لا بد لنظيرة أن تستقي أدلتها من الباب نفسه الذي يستقي منه المتدينون أدلتهم أي باب الاجتهاد الإسلامي.

ولقد توسمت نظيرة من وراء هذا الاستقاء أن يكون كتابها نصيرًا للمرأة، يؤيد صحة مطالبها بالأدلة العقلية والدينية. لكن ذلك لا يعني أن المرأة التي دافعت عنها نظيرة هي امرأة مخصوصة بأنها عربية ومشروط فيها أن تكون مسلمة.

---

(27) المصدر نفسه، ص 7 ـ 8. وقد سبقت نبوية زمانيًا لا فكريًا نظيرة زين الدين وكانت نبوية أول مصرية تنال شهادة البكالوريا عام 1907 ولها شعر وكتبت مذكراتها تحت عنوان تاريخي بقلمي 1999.

وإذا كانت الوسائل تبرر الغايات، فإن توسل نظيرة بالأدلة الدينية كان مهمًا وضروريًا من أجل بلوغ غاياتها التي هي عامة تمثل النساء جميعًا في أي زمان ومكان، بعيدًا من أي تقوقعات مذهبية أو قومية أو جغرافية وبلا محددات اجتماعية أو إثنولوجية أو أيديولوجية. ولأن الأمور بخواتيمها لذلك تصبح الغايات هي مراد نظيرة. وهذا ما ينبغي أن تعرف به كرائدة نسوية ذات نهج إنساني وليس النقيض، أي النظر المبتسر الذي يقف عند الوسائل لتوسّم نسويتها من ثم بأنها نسوية إسلامية.

إن هذه الغائية العمومية هي التي تجعل دفاع نظيرة عن النسوية العربية دفاعًا إنسانيًا يندرج في خانة «النسوية العمومية» التي فيها ينضوي أيضًا دفاع ماري وولستونكرافت عن النسوية الغربية من قبل نظيرة بأكثر من قرن.

فكيف تعاملت نظيرة مع الأدلة الدينية؟ وكيف وفقت بينها وبين الأدلة العقلية؟ وهل كانت منحازة إلى واحد من هذين النوعين من الأدلة؟ وكيف أفادت من العلوم الأخرى في تدعيم أدلتها النقلية والعقلية؟

قبل أن تشرع نظيرة في الدخول إلى تفاصيل أدلتها وما عزمت على تأويله وتفسيره من الآيات والأحاديث فإنها تحرت مكانة المرأة في التاريخ فوجدت أن تحجيب النساء في الإسلام لم يكن إلا عادة مضرة موروثة من جانب عبَدة الأصنام وأنه خالٍ من كل فائدة ولا ينتج إلا الضرر والفساد في الأخلاق والانحطاط. ليس ذلك وحسب؛ بل لا يستند إلى دليل من أصول الدين، على عكس السفور الذي يخلو من كل ضرر ولا ينتج إلا الفائدة والصلاح. وهي تعني بالسفور ظهور الوجه والكفين أو ما يسمى السفور الشرعي، وهذا على غير ما اعتيد فهمه عن السفور عند العوام وهو كشف العورات والتبهرج والتهتك وعدم الاحتشام.

هذا الغوص في التاريخ مكّن نظيرة من إدراك السبب في اختلاف الفقهاء حول حجاب المرأة، ذلك أن النساء كنّ في أول الإسلام كما في الجاهلية مبتذلات فأراد الإسلام حمايتهن. لكن التديّن والورع الزائد والتفاني في سبيل إنفاذ أمر الله سبحانه وتعالى هو الذي جعل الأمر يتفاقم ليصل إلى حد النقاب. «إن وجه المرأة مطلق حر هكذا أراده الله وهكذا أراده رسوله وهكذا يريده الاجتماع وسترى الأدلة تترى..»[28].

ولقد رافق التدليل بالأدلة النقلية العرض للأدلة العقلية أيضًا، وهو ما شمل فصول كتابها باستثناء الفصل الرابع الذي خصصته للرد على الاعتراضات والتهم.

وكانت في كل ذلك تستند إلى الآيات القرآنية والأحايث الشريفة وكتب التفاسير، وتفترض أن لو كانت آية الحجاب قد نزلت بعامة في جميع النساء لما لزم إنزال آية «الغض من البصر وضرب الخُمر على الجيوب»[29]. وتقرر أن آية الحجاب مختصة بنساء النبي (ﷺ) وتوظف قدرتها اللغوية في تفسير معنى الفعل «قرن»، ثم تذكر الروايات التي وردت فيها قصة ذي القرنين. وتستند أيضًا إلى أحاديث ومرويات كتبها مؤرخون عن مجالس نسوة مثل خيزران وزبيدة كان فيها اختلاط.

---

(28) زين الدين، **السفور والحجاب: محاضرات ونظرات**، ص 66.

(29) المصدر نفسه، ص 188.

وتجد أن الروايات حول نوع الجلباب ومعنى الضرب بالخمر مختلفة ومتناقضة وتتساءل لماذا الاختلاف قائم مع أن الشارع واحد؟!

وكثيرًا ما يكون تفسيرها للآيات القرانية آتيًا بعد نقل الروايات وعرضها مستندة في التفسير إلى العقل المطلق والتفكير الحر الذي أمر به القرآن ومتناصة أيضًا مع كثير من آياته مثل ﴿**فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ**﴾ (الكهف: 29) كما تضرب الأمثلة التي بها ينص القرآن على ضرورة استعمال العقل، موجهة خطابها للمتزمتين، قائلة: «لا تحجروا على العقول والأفكار لئلا تتحجر ولا تستعبدوها قدر الاستعباد استعبادها وليس أضر بالإسلام أن ذلك يقضي بالبلاد إلى الاستعمار والاستعباد»[30]، وترى أن ليس السبب في مجانبتهم السفور وحيادهم عنه حب الدين «إذ إن الدين هو الحق والحق هو الدين بل حبًا للظلم .. إنكم تعودتم ذلك وتتجنبون تبعًا لقاعدة أهل الشرق ترك العادة»[31].

وفي الوقت نفسه نجدها تحضُّ المرأة على التفكير العقلي الذي به تكون واثقة من نفسها وصلاح نيتها: «إذا خفت يا سيدتي من الفتنة فارمي نقابك واسفري فقد أصبحت الفتنة وأمست في النقاب لا في السفور... إن الوجه مرآة الروح»[32].

وتعتمد على قدراتها اللغوية في تفسير معنى «ربّات الخدور والحجال» وبعد أن تبين جذر خدر في القاموس هو الكسل والفتور وهو الظلمة ومعنى الحجال فهو الخلخال تتساءل: فأي وصف هذا يحق للمرأة أن توصف به وهي التي في تحريرها رقي الأمة؟

ولا صلاح في الحياة والمجتمع إلا إذا وجدت الثقافة وكان اجتماع الجنسين من أسباب تكاملهما عقلًا وأدبًا وأن امرأة صالحة خير من ألف رجل غير صالح، مؤكدة أن الخير لا يتم للعرب والمسلمين إلا إذا تحررت المسلمات واشتركت النساء في الانتخاب والحكم الشعبي واشتراع القوانين.

ووقفت مطولًا عند الحديث وحللت مدى صحته: «النساء ناقصات العقل والدين عورات خبالات إبليس». وتفترض أن لو كانت الإناث ناقصات عقل ودين لما استحققن تفضيل رسول الله إياهن على الذكور: «اتقوا الله في الضعيفين المرأة والرقيق» و«النساء إنهن عوان بين أيديكم» و«أكثر الخير في النساء». وقد أثبتت بطلان قول الترمذي أن المراة إذا تعلمت الكتابة توجهت إلى أغراض فاسدة من خلال تذكيرها بقول رسول الله: «أيها الناس قد كثرت عليّ الكتابة فمن كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار».

ولكي تؤكد فكرتها أن الرجال ليسوا بأكمل من النساء عقلًا ولا دينًا وليسوا أحق بالحرية منهن راحت تضرب الأمثلة العقلية على أن الله تعالى لم يجعل الرجل أكمل من المرأة دينًا ولا أكمل منها في الفطرة عقلًا، كما أنه تعالى «جعل الأنثى في الحيوان أصلح من الذكر وأحكم منه غريزة

---

(30) نظيرة زين الدين، **رسالتان إلى مقام الإنتداب من مؤلفة «الفتاة والشيوخ» و«السفور والحجاب»** (بيروت: المطبعة الأميركانية، 1936)، ص 20.

(31) المصدر نفسه، ص 272.

(32) المصدر نفسه، ص 254.

ولولا ذلك لما كلف الأنثى الطير بناء العش ... تربية صغار النسل وحفظه ... أما الذكر من الطير فلم يكلفه الله ما يستلزم تكليف الأنثى»[33].

ولأن لكل مسلم فكر وإرادة وجب أن يتبع ما شرعه الله لا ما قاله الفقهاء، وذلك بمقتضى العقل والعدل والمدنية التي توجب تعليم الرجال والنساء تعليمًا مشتركًا في مستوى واحد واشتراكهما كذلك في الانتخاب وإصلاح المجتمع والاجتهاد ولا سيما أولئك الحائزات الشهادات العلمية ومؤلفات الكتب ومديرات المدارس ودور التربية.

أما ترجيح الرجل في الإرث والشهادة وتعدد الزوجات واستبداده بالطلاق ففي ذلك حجج عليه لا له، كما أن لا علاقة له بعقل المرأة وإنما هو عدم مساواة الرقيق الضعيف بالحر القوي. وتستشهد بما جرى في تركيا من منع تعدد الزوجات.

وبعد أن تنتهي من القرآن والسنّة وأن الشرائع السماوية لا تقيدنا تقييدًا ثابتًا إلا في واجباتنا وأمور دنيانا التي هي بمقتضى تلكم الشرائع وبحكم العقل واجبة، تنتقل إلى أقوال الفقهاء حول كشف الوجه وخوف الفتنة وتعتمد في تفسير أقوالهم على النقاش بأسلوب الجدل (قالوا وقلت). وبجرأة تلقي اللوم على المفسرين الذين لم يدرسوا لباب القرآن «بل أكثروا من القيل واتباع الأقاويل واخطأوا في التفكير فجعلونا في ذلك في حال ضيق عسير وأبدعوا بدعًا مضلة تراها عيون الناشئين فتغشى ديننا المنير»[34]. وبسبب هذه الجرأة في الدفاع عن حقوق المرأة لقبت نظيرة بالمرأة الحديدية.

بيد أن نقدها اللاذع للسلطة الذكورية لا يعني أنها كانت متحيزة في مواقفها النسوية بل على العكس كانت موضوعية وغيرية في سجالاتها بدليل أنها استشهدت بأقوال الفلاسفة والمفكرين كأفلاطون الذي رأى أن الحرية أساس السعادة وجون ستيوارت ميل أول فيلسوف وضع كتابًا في المرأة. ونقلت أقوال رجال عصرها كانت لهم مواقفهم الإيجابية من المرأة معززة بها دفاعها. فكانت كثيرة الافتخار بآراء الشيخ محمد عبده ومعجبة بدعوة قاسم أمين الذي تصفه بالمصلح الكبير وهو الذي توفي في السنة نفسها التي ولدت فيها نظيرة عام 1908.

واستشهدت أيضًا بآراء الشيخ مصطفى الغلاييني المفكر والمصلح الذي سيقف موقفًا مناهضًا من كتابها **السفور والحجاب**، ويتهمها بأنها لم تؤلفه وإنما هو منسوب إليها. وقد تباهت نظيرة بمواقف زعماء ومناضلين مثل مصطفى كمال وعبد القادر المغربي ومحمود توفيق الذي وصفته بالباحث الاجتماعي كما تغنت بأشعار الزهاوي والرصافي وحافظ إبراهيم.

وقبل ذلك كله افتخرت بمؤازرة أبيها لها قائلة: «أرجو من سادتي الرجال أن لا يتهموني بخرق النظام والفرار من سجن الحجاب. فإني لم أفعل ذلك يا سادتي. إنما أخوكم أبي الذي خلقه الله حرًّا مطلقًا ـ وهو لا يخشى في سبيل الحق لومة اللائمين ـ هو الذي عد سجني منافيًا عدل

(33) المصدر نفسه، ص 73.

(34) المصدر نفسه، ص 4.

الله، وعدل الإنسان، ومصلحة العيلة والمجتمع ووثق بشرف نفسي وأدبها، فأرسلني سافرة إلى الحياة والنور. ولدى تحكيمي العقل رجحت ما رأى ففعلت»[35].

وهي لا تتوانى عن تأكيد حسن نيتها وأنها بمجادلتها المفسرين لا تريد أن تفسد النظام العام؛ بل هو منطق العقل الذي له ما يحتج به من قواعد الفقه ومسلماته مثل «التيسير أولى من التعسير» و«الفرج أولى من الحرج»، وعللت الأمر كالآتي: «إن كل مفسر للقرآن في القدم عد نفسه متفهمًا في القرآن ومخترعًا وطبيبًا ولغويًا .. مع أنه لم ير من الدنيا إلا الزاوية التي وجد فيها ولم يتعلم إلا الصرف والنحو وأصول الفقه وما شاكل من العلوم التي لا تؤهله إلى إدراك لباب القرآن، وبإفراط هؤلاء المفسرين وتفريطهم الاجتماعي صارت المرأة مستضعفة ومن ثم كانت كبوتنا علمية وثقافية ومدنية بينما نهض الغرب بنهضة نسائه واقتطف ذلك العلم ورفعه في سمائه جاعلًا الشرق ينضوي تحت لوائه».

وتفترض نظيرة أن لو بُعث غلاستون لما قال: «لا يستقيم حال الشرق إلا برفع الحجاب عن وجه المرأة المسلمة وغطى به وجه القرآن ولقال بدل ذلك لا يستقيم حال الشرق إلا إذا رفع كل حجاب سدل على وجه معاني القرآن حتى لا يبقى في الشرق حجاب على عقل ولا حجاب على وجه إنسان»[36].

وللأسف ما تزال هذه النظرة الاستشراقية سائدة إزاء أي رأي في المرأة العربية. وهو ما يبدو واضحًا في الدعوات المنادية بحصر النسوية في سمة إسلامية. ومنذ تسعينيات القرن الماضي أخذت تسمية النسوية الإسلامية تدخل بوضوح في مجال النقد النسوي مع اختلاف المواقف والآراء من هذه التسمية. وقد تبنتها بعض النسوة الناطقات أو غير الناطقات بالعربية ومعهن بعض النسوة العربيات وأغلبهن مغتربات، مع أن التسمية لا تتلاءم وطبيعة توجهاتهن الليبرالية وما يبحثن عنه من أغراض ومبتغيات عصرية لا علاقة لها بالدين.

ولم تسلم نظيرة زين الدين من تبعات التسمية بالنسوية الإسلامية بعد أن ألفت ميريام كوك وهي باحثة أمريكية[37] كتابًا بعنوان **نظيرة زين الدين رائدة النسوية الإسلامية** وصدر عن منشورات «عالم واحد» في أوكسفورد وفيه أكدت كوك أن نظيرة «جسرت مرحلتين في تطور الفكر النسوي الإسلامي، مرحلة الكتابات ما قبل النسوية للمصلحين المصريين والسوريين في نهاية القرن التاسع عشر ومرحلة الكتابات النسوية الإسلامية في نهاية القرن العشرين وشكلت الحلقة المفقودة بين نهايتَي قرنين من تاريخ النسوية الإسلامية»[38].

---

(35) زين الدين، **السفور والحجاب: محاضرات ونظرات**، ص 28.

(36) زين الدين، **رسالتان إلى مقام الإنتداب من مؤلفة «الفتاة والشيوخ» و«السفور والحجاب»**، ص 7.

(37) Miriam Cooke, *Nazira Zeineddine: A Pioneer of Islamic Feminism* (Oxford: Oneworld Academic, 2010).

وميريام كوك أستاذة الثقافات العربية في جامعة دوك ويتألف كتابها من تسعة فصول وفيها عرض تاريخي مسلسل لحركة النسوية العربية المبكرة.

(38) نقلًا عن: **الحياة**، 29/6/2011.

ونعترض على هذا التوصيف بأمرين: **الأول** أن المسافة ما بين المرحلتين كبيرة و**الثاني** أن تسمية النسوية بالإسلامية لا تنطبق على نظيرة التي بانتمائها إلى مرحلة البواكير لا يمكن أن تكون حلقة وصل بين مرحلتين. كما أن إضفاء الإسلامية على نضال النسوة العربيات في تلك المرحلة المبكرة لا يبدو منطقيًا؛ لأن النسويات لم يكنّ يردن سوى التخلص من النظرة المجتمعية الذكورية التي تنظر إلى المرأة بدونية من دون أي تعدٍّ على المحظورات والموانع الدينية.

ومنذ المحاولات المبكرة عند عائشة التيمورية 1888 ودعوات قاسم أمين 1899 ونضالات خالدة أديب أديغار 1915، ونازك العابد 1920، وهدى شعراوي 1919؛ كانت قضية الحجاب وحدها هي العائق أمام دخول المرأة إلى ميدانَي التعليم والتربية ومعترك العمل في ميادين كانت حكرًا على الرجال كالطب والقانون والسياسة.

ولو كانت نسوية نظيرة إسلامية بالمعنى الديني لما وقف التيار المحافظ ضدها بل لساندها ولو كانت نسويتها إسلامية بالمعنى البحثي لما سُمح لها وقتذاك أن تنشر كتبها ولذهبت إلى بلاد الغرب ونشرتها هناك.

أما الموقف المعارض لها وما اتهمت به من الهرطقة وخيانة الوطن والتبعية للاستعمار فليس السبب طروحاتها المتحررة وحدها وإنما هي أيضًا استراتيجياتها التي فيها استندت إلى الأدلة الدينية والعقلية وهي تدافع عن حق المرأة في السفور، حتى إذا وجدت بعضًا من تطلعاتها تحقق وصار للمرأة أن تتعلم وتعمل وتمارس المحاماة والسياسة وغيرها رأت أن معركتها مع مجتمعها الذكوري قد انتهت فانسحبت من الحياة الفكرية. وليس كما ذهب بعضهم من أن زواجها من شفيق الحلبي وانصرافها إلى الأمومة وشيخوختها كانت سببًا في تواريها عن الأنظار وانزوائها وابتعادها من أي نشاط نسوي.

ختامًا .. فإن إعادة كتابة تاريخنا النسوي بات أمرًا مهمًا لا لما في هذا التاريخ من رموز وأيقونات نسوية لا يعرفها الجيل الجديد ويجهلها شباب هذه الأمة وشاباتها وحسب، بل لأن معرفة قضايانا المركزية تحتاج إلى وعي أساسه التفكير وتنظيم أساسه العلم وفهم مركب للأبعاد وبما يلائم ما في تلك القضايا من ازدواج الدلالات واختلاف الرؤى والتضمينات.

وفي مقدمة القضايا قضية الحجاب والسفور التي احتشدت لها نظيرة زين الدين احتشادًا نسويًا وعلميًا وفكريًا وأخلاقيًا وهي ما زالت في مقتبل حياتها فتاة لم تتجاوز العشرين من عمرها ممتلكة وعيًا عصريًا ودراية اجتماعية ووفق رؤية فكرية ومتوازنة ومنفتحة وعلمية.

أما من يحصر فكر نظيرة زين الدين في خانة من خانات النسوية كتخصيص وإحاطة وتأطير فإنه يجحف حقها ولا يقيّم حقيقة عقلها تقييمًا صحيحًا. وهذا الحصر للأسف هو ما واجهته دعوة نظيرة سواء في حياتها أو بعد رحيلها. فلم تنصفها أقلام الليبراليين والتنويريين ولم يذكرها النسويون والنسويات من المدافعين عن الفكر النسوي ومروّجي الثقافة النسوية □

محمد سعيد دلبح

المسكوت عنه في التاريخ: من فصائل السلام العميلة للاحتلال البريطاني... إلى فصائل التنسيق الأمني مع الاحتلال الصهيوني

(بيروت: دار الفارابي، 2022). 336 ص.

فضل مصطفى النقيب(*)

أستاذ الاقتصاد الرياضي في جامعة واترلو ـ كندا.

(1)

في أواخر ستينيات القرن الماضي، زار وفد من قيادة حركة التحرير الفلسطيني «فتح» الصين الشعبية. وحين استقبل ماو تسي تونغ أعضاء الوفد بادرهم بسؤال عن أهداف الثورة الفلسطينية، وبعد أن استمع إلى شرحهم لتلك الأهداف التي تمحورت حول تحطيم دولة إسرائيل بكيانها الصهيوني العنصري وإقامة دولة فلسطين الحرة الديمقراطية التي يعيش فيها المواطنون العرب واليهود متساوين بالحقوق والواجبات، قال لهم: «أتمنى أن تتمكنوا من الاحتفاظ بأهداف الثورة الفلسطينية».

استغرب أعضاء الوفد قول ماو تسي تونغ، إذ إنهم كانوا يتوقعون منه أن يتمنى لهم النجاح في تحقيق أهداف الثورة وليس مجرد الاحتفاظ بأهدافها.

الواقع أن ما يثير الدهشة في هذه القصة هو ليس ما تمناه ماو تسي تونغ، بل أن يستغرب أعضاء وفد «فتح» أن يشك الزعيم الكبير في قدرتهم على الاحتفاظ بأهداف ثورتهم. ففي اواخر الستينيات كان قد مر على نكبة 1948 عقدان من الزمن، وكان كل مطلع على تطورات القضية الفلسطينية يدرك أن النكبة حلت نتيجة طبيعية لفشل ثورة 1936 في تحقيق أهدافها، وأن ذلك الفشل يعود بالدرجة الأولى إلى فشل قيادة الثورة بالاحتفاظ بتلك الأهداف.

يسرد محمد سعيد دلبح، في هذا الكتاب، بشكل مفصل الأحداث التي قادت إلى تخلي اللجنة العربية العليا، بزعامة الحاج أمين الحسيني عن الاستمرار في ثورة 1936. ثم يسرد، باقتضاب، بعض الأحداث التي قادت منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة ياسر عرفات، إلى التخلي عن أهداف ثورة «فتح

(*) البريد الإلكتروني: fmnaqib@watarts.uwaterloo.ca

«التي انطلقت منذ عام 1965 هدفًا إثر هدف، حتى انتهت إلى كارثة أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية». هذه السلطة التي وصفها الكاتب الصهيوني ميرون بنفنستي[1]، بأنها كرست «الاحتلال من بعد» (Occupation by Remote Control). بينما رأى فيها الخبير القانوني الفلسطيني د. أنيس فوزي قاسم أنها نشأت بقرار من الحاكم العسكري الإسرائيلي لتعمل «كمتعاقد من الباطن مع الاحتلال الإسرائيلي».

ما لا شك فيه أن أي قارئ لكتاب دلبح سيهتم بأوجه الشبه وأوجه الاختلاف التي يوثقها المؤلف بين الثورتين، ثورة الثلاثينيات وثورة الستينيات، من حيث المناخ العام، ونوعية القيادة، والطريقة التي تم فيها فشل الثورة في الحالتين. ومن الممكن لهذا القارئ أن يخرج بالسؤالين التاليين:

- ألم يتعلم قادة ثورة الستينيات أيًا من دروس الإخفاقات التي حدثت مع ثورة الثلاثينيات؟
- هل هو قدر الشعب الفلسطيني، أن تتولى قيادته جيلًا بعد جيل مَن يقومون بالتخلي عن أهداف ثوراته على الرغم من استعداده جيلًا بعد جيل للاستمرار في المواجهة والتضحية حتى عندما يكون ميزان القوى مختلًا لغير مصلحته بشكل هائل؟

ليس من مهمة كتاب دلبح الإجابة المباشرة عن هذين السؤالين، ولكنه في الوقت نفسه يقدم المعلومات الضرورية التي تساعد القارئ على التفكير بالسؤالين بشكل هادف وموضوعي، وخصوصًا إذا ما تم استيعاب تلك المعلومات في السياق الإقليمي والدولي العام لتطور القضية الفلسطينية وليس في السياق الفلسطيني الضيّق.

ومن أجل ذلك سنقوم في هذه المراجعة، على نحو مركز ومختصر، بعرض ما قدمه الكتاب وساعد به على التفكير في هذين السؤالين في إطار أهم المحطات المهمة التي مثلت السياق التاريخي للقضية الفلسطينية ببعديها العربي والدولي.

(2)

ابتدأت كوارث فلسطين ومآسيها وأحزانها بواحدة وستين كلمة.

ففي 2 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1917 وجه وزير خارجية بريطانيا العظمى آرثر بلفور (1848 ـ 1930) رسالة مقتضبة إلى الزعيم الصهيوني لورد والتر روتشيلد (1866 ـ 1937) جاء فيها:

«إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليًا أن ذلك لن يؤدي إلى عمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى».

لاحظ أن هذه الكلمات الواحدة والستين حولت الشعب العربي الفلسطيني الذي كان يمثل في ذلك الوقت 89 بالمئة من سكان فلسطين إلى «طوائف غير يهودية في فلسطين»، تتمتع بحقوق مدنية ودينية،

(1) ميرون بنفنستي كان نائب رئيس بلدية القدس ومؤسس (West Bank Data Base Project) وهو من أشهر الكتّاب الإسرائيليين المهتمين بوضع الفلسطينيين تحت الاحتلال.

ولكنها لا تتمتع بحق تقرير المصير الذي صار حكرًا على الأقلية اليهودية في فلسطين التي كانت تمثِّل 11 بالمئة فقط من السكان.

في أواخر عام 1917، احتلت القوات البريطانية فلسطين. وبعد ثلاث سنوات، وضعت «عصبة الأمم» فلسطين تحت الانتداب البريطاني الذي نص على إلزام الدولة المنتدبة تطبيق وعد بلفور. وباشرت حكومة الانتداب في انتهاج السياسات التي تهدف إلى إحداث تغييرات ديمغرافية ـ اقتصادية ـ عسكرية في فلسطين من شأنها دعم وتمكين اليهود من طريق خلق البيئة الملائمة لإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين. ولقد تم خلق هذه البيئة خلال ثلاثين عامًا فقط.

ففي تلك السنوات تمكنت هجرة اليهود إلى فلسطين من مضاعفة عدد اليهود من 11 بالمئة إلى 31 بالمئة من سكان البلاد. أما حجم الإنتاج اليهودي فلقد ازداد من نحو 19 بالمئة من مجموع الإنتاج لكل فلسطين في بداية المرحلة ليصل إلى 54 بالمئة في نهايتها. وكان ذلك يعكس بنية اقتصادية يهودية متطورة. ففي حين كان عدد اليهود أقل من ثلث السكان في عام 1947 كانت حصتهم من الاستثمارات الرأسمالية نحو 88 بالمئة، ومن الإنتاج الصناعي 89 بالمئة، ومن عدد العمال الصناعيين 90 بالمئة[2].

قبل انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين بيوم واحد، عقدت اللجنه التنفيذية للوكالة اليهودية اجتماعًا، في 14 أيار/مايو 1948، في تل أبيب، وفي هذا الاجتماع، تلا دايفيد بن غوريون نص «وثيقة الاستقلال»، التي ابتدأت بالفقرة التالية:

«نشأ الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وفيها اكتملت صورته الروحانية والدينية والسياسية، وفيها عاش حياة مستقلة في دولة ذات سيادة، وفيها أنتج ثرواته الثقافية والقومية والإنسانية وأورث العالم أجمع كتاب الكتب الخالد. وعندما أجلي الشعب اليهودي عن بلاده بالقوة، حافظ على عهده لها وهو في بلاد مهاجره بأسره. ولم ينقطع عن الصلاة والتعلق بأمل العودة إلى بلاده واستئناف حريته السياسية فيها».

ثم يستطرد البيان في عرض تاريخي «لنضال الشعب اليهودي من أجل العودة إلى بلاده» حتى يصل إلى:

«نعلن قيام دولة يهودية في أرض إسرائيل هي «دولة إسرائيل»».

أول ما يلاحظه قارئ «بيان استقلال إسرائيل» هو أنه، كما أصبح اسم الشعب العربي الفلسطيني في وعد بلفور «الطوائف غير اليهودية» أصبحت «فلسطين» في هذا البيان «إسرائيل». فقد خلت الوثيقة بشكل كامل من كلمة فلسطين. وعلى سبيل المثال، فقرار الجمعية العامة للأمم المتحده بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية ورد في وثيقة الاستقلال على النحو التالي:

«وفي اليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني عام 1947 اتخذت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة قرارًا ينص على إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل، وطالبت الجمعية العمومية للأمم المتحدة أهالي أرض إسرائيل باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتطبيق هذا القرار بأنفسهم».

---

(2) هذه الأرقام مأخوذة من كتاب: فضل مصطفى النقيب، **الصهيونية الاقتصادية: دور الاقتصاد في الصراع العربي ـ الإسرائيلي** (دمشق: دار الغد، 2000).

قبل قيام دولة إسرائيل ببضع سنوات، كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تكرست بما هي أقوى دولة في العالم، زعيمة للعالم الرأسمالي، ومناوئة للاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي، ولها قواعد عسكرية في قارات العالم الخمس.

كانت مصالح الولايات المتحدة في الوطن العربي تتلخص في ضمان بقاء منابع النفط تحت سيطرتها، وربط بلدانه بأحلاف عسكرية تقودها هي وتعادي المعسكر الاشتراكي. ووجدت الولايات المتحدة في مشروع إسرائيل أفضل قاعدة لحماية تلك المصالح وضمان عدم تعرضها للخطر، فعمدت على الفور إلى تعميم وعد بلفور. فإذا كان وعد بلفور البريطاني يعطي اليهود حق تقرير المصير في فلسطين ويحرم الأغلبية العربية ذلك الحق، فإن «وعد بلفور المعمم» أو «وعد بلفور الأمريكي» منح إسرائيل وحدها حق الدفاع عن النفس في منطقة الشرق الأوسط، وحرم الشعوب الأخرى ذلك الحق.

وفقًا لذلك تستطيع إسرائيل احتلال أي أرض عربية، وحين يتحرك أهالي تلك الأرض لمقاومة الاحتلال، تصير مقاومتهم، في نظر الولايات المتحدة، إرهابًا، بينما تصير ردود الفعل الإسرائيلية التي تتسبب بالمجازر والخراب والدمار في الأراضي العربية مشروعةً ومؤيدة، وتندرج في سياق حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. وإذا كان وعد بلفور البريطاني وثيقة واحدة، فإن الوعد الأمريكي يحتوي على وثائق متعددة تشمل تفاهمات استراتيجية، وإعلانات سياسية، ومبادئ رئاسية تتكاثر مع السنين.

ولضمان تطبيق «وعد بلفور الأمريكي»، عمدت الولايات المتحدة إلى انتهاج سياسة تهدف إلى إبقاء القوة العسكرية الإسرائيلية متفوقة دائمًا على القوة العسكرية لكل البلدان العربية مجتمعة. ولتحقيق ذلك على أرض الواقع، كان لا بد من تحقيق أمرين: **الأول** هو مساعدة إسرائيل على بناء اقتصاد صناعي متطور، ذي قدرات تقنية عالية، وعلاقات مالية وتجارية مع بلدان العالم الأخرى تؤهله ليكون المركز الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والأمر **الثاني** إبقاء البلدان العربية بحالة تنازع دائم حتى تكون هناك دائمًا مصالح لحكومات عربية منسجمة مع المصالح الإسرائيلية. ويجب التنويه هنا بأنه كان دومًا لكل واحد من هذين الأمرين وضع يخص المدى القصير ووضع يخص المدى الطويل. بالنسبة إلى الأمر الأول الذي يخص المدى القصير تتوالى الإعلانات الموسمية عن المساعدات الحكومية الأمريكية لإسرائيل (3.8 مليار دولار سنويًا في وضعها الراهن)، غير أن هناك مساعدات حكومية وشعبية أمريكية تحصل عليها إسرائيل على نحوٍ دائم وتعمل على إدماج إسرائيل في نسيج المجتمع الأمريكي على المدى الطويل. وهذه المساعدات تشمل الشراكات التي تتم بين مراكز البحث الأمريكية والإسرائيلية، سواءٌ على المستوى الحكومي أو على المستوى الأهلي، وجمعيات الصداقة الأمريكية للمؤسسات العامة في إسرائيل (على سبيل المثال، ليس هناك جامعة إسرائيلية ليست لها جمعية صداقة أمريكية تدعمها)، كما تشمل برامج التدريب الدورية المشتركة بين المؤسسات العسكرية والأمنية والمدنية من الطرفين. وهناك أيضًا المؤسسات الصهيونية الأمريكية المؤيدة لإسرائيل المسجلة كجمعيات خيرية، يتم إعفاء المتبرع لها من ضريبة الدخل.

أما بالنسبة إلى الأمر الثاني، الذي يخص المدى الطويل، فالخلافات العربية الآنية هي ما يتم على نحوٍ يومي من تبادل الاتهامات بين الحكومات العربية. هذه الاتهامات مبنية على معلومات استخبارية سرية، تكون مصادرها أمريكية أو إسرائيلية. أما الخلافات البعيدة المدى فإنها ما عملت عليه السياسة الأمريكية وكذلك البريطانية، على مدى السنين، من دفع حكومات الخليج الغنية وحثها وتشجيعها على اتباع سياسات تمييزية وقهرية وتعسفية ضد المواطنين العرب الذين يعملون في هذه البلاد الغنية.

ففي بلدان الخليج لا يملك المواطن العربي الذي يعمل هناك أي حقوق، ومن الممكن إنهاء عقده وطرده في أي وقت من دون أن يكون هناك أي قانون لحماية حقوقه. ووضع العرب في بلدان الخليج لا يختلف كثيرًا عن وضعهم تحت الاحتلال الإسرائيلي. فابن القدس، الذي عاشت عائلته في المدينة جيلًا بعد جيل على مدى مئات السنين، يفقد هويتة المقدسية إذا استمر غيابه عن المدينة أكثر من عامين. وأي مواطن عربي عمل في بلد خليجي عشرات السنين يفقد إقامته في ذلك البلد إذا غاب عنها أكثر من بضعة شهور. هذا النوع من المعاملة غير القانونية وغير الإنسانية كرس نوعًا من الفرقة والأحقاد الدائمة بين أبناء الامة العربية، كما كرس أسسًا لتماهي الأوضاع الاجتماعية العنصرية المارقة بين المجتمع الإسرائيلي وبين مجتمعات دول الخليج[3].

(3)

كيف قاوم الفلسطينيون والعرب الآخرون وعد بلفور، ومن ثم كيف قاوموا قيام إسرائيل على النحو الذي صاغه بيان استقلالها، وكيف قاوموا وعد بلفور الأمريكي المتجدد سنة بعد سنة؟

بالطبع قاوم عرب فلسطين الانتداب البريطاني وسياساته الهادفة لتطبيق وعد بلفور. وتكللت تلك المقاومة بالثورة الفلسطينية الكبرى في عام 1936، فقد برهنت ثورة 1936 على تمسك الشعب الفلسطيني بحقه في وطنه واستعداده للتضحية إلى أبعد الحدود من أجل التمسك بذلك الحق. لكن، كانت هناك نقاط ضعف حالت دون نجاح تلك الثورة.

أولى النقاط أن قيادة الثورة لم تتمكن من توحيد كل القيادات والنخب الفلسطينية حول أهداف الثورة وخططها، فقد كان هناك تنافس على الزعامة، يعود لأسباب شخصية وعائلية ذات ضرر قاتل على مصلحة الثورة. أما نقطة الضعف **الثانية**، فهي عدم وجود دولة عربية مجاورة تتمتع بالاستقلال الكامل والقدرة على دعم الثورة. على النقيض من ذلك، كان الهاشميون في الأردن والعراق يتنافسون مع السعوديين في نجد والحجاز، على خدمة الحكومة البريطانية والبرهنة لها أنهم الأجدى بثقتها وحماية مصالحها في المنطقة في حين كانت شعوب مصر وسورية ولبنان في خضم النضال للتخلص من الاستعمارين البريطاني والفرنسي.

(3) يجب التنويه هنا بأن معاملة دولة الكويت للوافدين العرب على أرضها، في وضعها الراهن، أفضل كثيرًا من بقية بلدان الخليج، وذلك لأسباب موضوعية لا مجال للخوض فيها هنا.

ومن المهم هنا أن نؤكد أن «اللجنة العربية العليا» بزعامة الحاج أمين الحسيني التي لم تستطع الاستمرار في الثورة، قد أذعنت لنداء «الملوك والرؤساء العرب» بإيقاف الثورة والوثوق «بوعود بريطانيا الصديقة»، إلا أن تلك القيادة أذعنت، أيضًا، في الوقت نفسه لمشيئتها هي، فلم تعترف إطلاقًا بأي حق لليهود بوطن قومي في فلسطين. كانت هذه قيادة فاشلة، ولكنها لم تكن أبدًا قيادة مفرّطة أم متواطئة.

كانت سورية أول من تمرد في المنطقة على أحكام «وعد بلفور الأمريكي». فبعد نكبة 1948، رفضت سورية توقيع اتفاقية هدنه دائمة مع إسرائيل، كما رفضت السماح بمرور خط أنابيب تابلاين في الأراضي السورية حاملًا البترول من شمال المنطقة الشرقية في السعودية إلى ميناء صيدا في لبنان، فقامت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بتدبير انقلاب عسكري بقيادة ضابط سوري هو العميد حسني الزعيم في 29 آذار/مارس 1949. هذا الانقلاب أطاح النظام الديمقراطي، وأقام دكتاتورية عسكرية، فأقدم على توقيع اتفاقية هدنه دائمة مع إسرائيل، وأجاز مرور خط التابلاين على الأراضي السورية من السعودية إلى لبنان.

بعد مرور ثلاث سنوات على التمرد **الأول** ضد «وعد بلفور الأمريكي»، وقع التمرد **الثاني** في إيران . كان رئيس وزراء إيران وقتها، هو الزعيم الوطني وقائد الجبهة الوطنية محمد مصدق. وكان من أهداف الجبهة الوطنية إنهاء تحكم شركة الأنغلو ـ إيران في نفط البلد. وحين رفضت الشركة التعاون مع حكومة مصدق المنتخبة ديمقراطيًا، كما رفضت تدقيق حكومة إيران هذه في وثائق الشركة، أقدم مجلس النواب الإيراني على تأميم الشركة، فنشأ نزاع مفتوح بين مصدق وبين شاه إيران انتهى بفرار الشاه إلى إيطاليا. فقامت عناصر من الاستخبارات الأمريكية والاستخبارات البريطانية بتدبير انقلاب على حكومة مصدق، فاعتقلت مصدق نفسه، وأعدمت وزير خارجيته حسين فاطمي، وأعادت الشاه، وأقامت منذ 19 آب/أغسطس 1953، حكومة برئاسة فضل الله زاهدي، عملت على تكريس النفوذ الأمريكي على نحوٍ أصبحت معه الدولة في إيران دولة عميلة للولايات المتحدة وصديقة لإسرائيل.

بعد سنة واحدة من ذلك، بدأ أهم تحد لوعد بلفور الأمريكي وأطوله مدى، إذ استمر عشرين سنة (1954 ـ 1974) في ظل ما عرف بنهوض حركة التحرر الوطني العربي أو التيار القومي. التيار الذي حطم الحكم الملكي في مصر والعراق واليمن وليبيا، وقاوم المشاريع الأمريكية (مشروع حلف بغداد ومشروع أيزنهاور)، وخاض أربعة حروب مع إسرائيل حرب 1956، حرب 1967، حرب الاستنزاف (1967 ـ 1970)، وحرب 1973.

ولكن ذلك التحدي انتهى بهزيمة كاملة للجانب العربي، بعد رحيل جمال عبد الناصر حين انسحبت مصر من الصراع العربي ـ الإسرائيلي ووقعت معاهدة سلام منفرد مع إسرائيل في عام 1979.

كانت هناك أسباب كثيرة لفشل التيار القومي العربي في الصراع مع إسرائيل المدعومة كليًا من الولايات المتحدة الأمريكية، ولا مجال، هنا، للخوض في تفاصيل هذه الأسباب، بل نكتفي بسرد ثلاثة أسباب ذاتية كان لها دور محوري في هزيمة التيار:

• فشل التيار القومي في البلدان الخمسة، مصر وسورية والعراق واليمن وليبيا، في إقامة نظام سياسي ذي توجه ديمقراطي يعتمد على المشاركة الشعبية وتحصين الجبهة الداخلية بالتنظيمات السياسية والنقابية والمهنية المستقلة. فقد جرى الأمر على خلاف ذلك، إذ تبنى التيار في البلدان الخمسة نظام حكم الحزب الواحد الذي انتهى إلى نظام حكم الفرد. النظام الذي يعتمد الممارسات البوليسية التي توظف كل آليات القمع الممكنة التي تعمل على إضعاف قوى المجتمع كلها وتهميشها.

• فشل التيار القومي في الاحتفاظ بوحدته لأكثر من أربع سنوات (1954 ـ 1958)، ليبدأ الصراع بين القوميين والشيوعيين، ثم الصراع بين الناصريين والبعثيين، وأخيرًا الصراع بين أجنحة البعث.

• على الرغم من أن التيار القومي العربي الذي قاده عبد الناصر وحاز تأييدًا كبيرًا من الجماهير العربية كان قد حدد جبهة الأعداء بثلاثة: إسرائيل والاستعمار والرجعية العربية، إلا أن ذلك لم يدم طويلًا، إذ تم عقد صفقات كثيرة مع أنظمة الرجعية العربية، بشكل جعل لمعسكر الأعداء وجودًا دائمًا في معسكر التيار القومي، وخصوصًا بعد هزيمة 1967 وقيام النظم الرجعية بتقديم المساعدات المالية لدعم صمود «النظم التقدمية».

وهكذا، كما قاد فشل ثورة 1936 إلى نكبة 1948، فإن فشل وحدة سورية ومصر في عام 1961، ثم فشل محادثات إعادة توحيدهما مع العراق في عام 1963، قادا إلى هزيمة حرب 1967، الهزيمة التي أشارت إلى بداية انهيار التيار القومي.

(4)

أعلنت «فتح»[4] عن بدء عملياتها المسلحة ضد إسرائيل في الأول من كانون الثاني/يناير عام 1965[5]، أي في بداية المرحلة التي لم تكن فيها المنطقة تعيش مرحلة صعود التيار القومي العربي، بل، على العكس، كانت المنطقة تمر بمرحلة بداية انحسار هذا التيار، وبداية مرحلة تمدد نفوذ ممالك دول الخليج وإماراته ومشايخه في بلدان المشرق العربي، من طريق توظيف أرصدتها المالية الهائلة في بسط النفوذ وضمان الولاءات. وفي الوقت نفسه لم تأتِ قيادة «فتح» من قلب التيار القومي العربي، بل جاء معظم أفراد تلك القيادة من جماعة الإخوان المسلمين والذين في حكمهم؛ أي من الحركة التي اتسم نشاطها السياسي منذ بدايتها وإلى يومنا الحاضر بصفتين اثنتين: الصداقة مع الدول الرجعية في العالمين

(4) ضمت الثورة الفلسطينية المعاصرة منظمات أخرى غير «فتح» أدى بعضها أدوارًا محورية، كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش ثم أبي علي مصطفى ثم أحمد سعدات، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل. وقد تمتع هؤلاء القادة بشجاعة وصلابة وتفانٍ في خدمة الثورة وعدم التخلي عن أهدافها. ولكني لن أتعرض لأدوارهم هنا لأن الكتاب يهتم فقط بـ «فتح» التي كانت دومًا مهيمنة على منظمة التحرير وهي التي قادت إلى كارثة أوسلو ثم قيام السلطة الفلسطينية.

(5) يحب البعض أن يؤرخ لبداية الثورة الفلسطينية المعاصرة بانطلاق فتح وهذا بالطبع غير دقيق. وكتاب دلبح يوضح ذلك بالتفصيل.

العربي والإسلامي[6] واستعمال العنف وسيلة من وسائل العمل السياسي[7]. ولقد حافظت قيادة ياسر عرفات على الصفة الأولى بشكل مطلق. أما بالنسبة إلى الصفة الثانية فمع أن عرفات كرّس زعامته المتفردة من طريق استحواذه على المال والسلاح وليس بأسلوب العنف والتصفيات الجسدية إلا أنه لم يكن ينأى بنفسه عن استعمال العنف عندما يراه مناسبًا طوال حقبة قيادته لـ «فتح» ثم لمنظمة التحرير ثم السلطة الفلسطينية (1969 ـ 2004)[8]. ومن المهم أن نلاحظ أن قيادة عرفات للنضال الفلسطيني مرت بثلاث مراحل: **المرحلة الأولى** التي امتدت قرابة سبعة عشر عامًا (1965 ـ 1982) والتي تمكن فيها من تكريس «فتح» حركة رئيسة وقائدة للعمل الفلسطيني لا ينازعها في ذلك أي حركة أخرى. وكان من أهم أسباب ذلك النجاح استحواذ «فتح» على حصة الأسد من الدعم المالي الذي كانت تقدمه الدول الرجعية إلى الثورة الفلسطينية. وكان من بين أسباب تقديم الدعم المالي إفساد القابلين للفساد من «فتح» ومن غيرهم.

تميزت تلك المرحلة بصفتين اثنتين: **الأولى** قيام فتح بعمليات عسكرية ضد إسرائيل من الحدود الأردنية ثم من الحدود اللبنانية بعد ذلك. و**الثانية** أن عرفات كان على

(6) طوال الخمسينيات وأثناء معارك الثيار القومي العربي ضد الأحلاف العسكرية الغربية ثم العدوان الثلاثي على مصر، كانت جماعة الإخوان المسلمين تقف في الصف المعادي، فكانت ضد حكومة عبد الناصر في مصر وكنت تقف في جانب الملك حسين في الأردن وضد الحركة الوطنية وعلى علاقات حميمية مع الحكم السعودي.

(7) في العهد الملكي في مصر قام عضو من جماعة الإخوان المسلمين باغتيال محمود فهمي النقراشي رئيس مجلس الوزراء، في كانون الأول/ديسمبر 1948. وفي عهد الثورة، قام عضو من الجماعة بمحاولة اغتيال قائد الثورة جمال عبد الناصر في تشرين الأول/أكتوبر 1954. وفي عام 1965 تم القبض على جهاز عسكري سري يعد لعمليات عنف واغتيالات لقلب نظام الحكم في مصر. وفي سورية، مع أن جماعة الإخوان المسلمين فيها كانت تتميز عن الجماعة في مصر بأنها كانت حركة سياسية تتبع الطرق السلمية وتنبذ العنف، وتتمتع بقيادات حكيمة وعلى درجة عالية من الثقافة والنضج السياسي يتصدرها الشيخ مصطفى السباعي وعصام العطار، إلا أن كل ذلك تغير في السبعينيات عندما سيطرت على الجماعة ما سمي «الطليعة المقاتلة» التي أقدمت في حزيران/يونيو 1979 على ارتكاب مذبحة مدرسة المدفعية العسكرية في حلب التي ذهب ضحيتها أكثر من ستين ضابطاً، فقط لأنهم من الطائفة العلوية، وبعد ذلك بسنة قام عضو من الطليعة بمحاولة اغتيال الرئيس حافظ الأسد أمام القصر الجمهوري في دمشق. وقد استمرت الطليعة المقاتلة في ممارسة أعمال العنف حتى وقعت أحداث حماة في عام 1982 التي ابتدأت عندما قامت دورية من الجيش السوري بدهم بيت قائد الطليعة المقاتلة في حماة، فحدث اشتباك مسلح انتهى بتمكن رجال الطليعة المقاتلة من التغلب على الدورية والدعوة من مآذن الجوامع للثورة ضد نظام حكم البعث «الكافر» ثم دهم بيوت كبار البعثيين في المدينه وقتل نحو سبعين منهم، ثم إعلان حماة مدينة محررة، وعندها أحاطت قوة من الجيش السوري المدينة وحاصرتها لمدة أربعة أسابيع تمكنت خلالها من القضاء على التمرد في عملية ما عرف بعد ذلك بمجزرة حماة التي راح ضحيتها عدد كبير من المدنيين (تراوح التقديرات بين ألف وخمسة عشر ألفاً)، ونحو ألف جندي. كما تم هدم جزء كبير من حي الحاضر الذي كان يجسد عراقة المدينة.

(8) للمزيد من التفاصيل عن علاقات عرفات بالأنظمة الرجعية العربية وممارساته الفردية التي وظفت أساليب العنف ضد خصومه انظر: محمد دلبح، **ستون عامًا من الخداع: حركة فتح من مشروع الزعيم إلى مشروع التصفية** (بيروت: دار الفارابي 2019).

صداقة دائمة مع الأنظمة الرجعية العربية وعلى صراع دائم مع بعض الأنظمة العربية الأخرى ـ الصراع ضد نظام الملك حسين في الأردن، ثم الصراع ضد نظام المارونية السياسية في لبنان. وتلا هذين الصراعين الصراع مع نظام حكم البعث في سورية.

أما **المرحلة الثانية**، تلك التي امتدت من عام 1982 وحتى منتصف عام 1994، فكانت المرحلة التي أمضتها قيادة الثورة الفلسطينية في تونس بعد الخروج من بيروت. هذه الحقبة تميزت بثلاث صفات كان لها دور محوري في سير منظمة التحرير إلى كارثة أوسلو. الصفة **الأولى** كانت تهميش دور «فتح» والعمل على تبوؤ ياسر عرفات زعامة الشعب الفلسطيني على نموذج قائد وشعب وليس بينهما وسيط. وكان عرفات بهذا يعمل على إقامة نظام سياسي فلسطيني يحاكي «الأنظمة التقدمية العربية» التي قامت على أساس تكريس حكم الحزب الواحد كمقدمة لحكم الفرد[9]. وفي هذا المجال علينا أن نلاحظ أنه، منذ ذلك الوقت، لم يعد «النظام السياسي الفلسطيني» ابنًا شرعيًا للنظام العربي ومحكومًا بظروف ذلك النظام فقط، بل صار أحد الأنظمة العربية وله تأثير فاعل في علاقات تلك الأنظمة بعضها ببعض وبتطور مجمل المشهد العربي، ويقودنا هذا التطور مباشرة إلى الصفة **الثانية**، وهي إقدام عرفات على اتخاذ مبادرات سياسية تعارضها معظم فصائل منظمة التحرير بمن فيها قادة في «فتح» نفسها، وفرض المبادرات هذه بقوة الأمر الواقع. ومن هذه المبادرات قيام عرفات في عام 1983 بفك المقاطعة العربية عن نظام كامب دايفيد في مصر، والاجتماع بالرئيس حسني مبارك، الذي خلف الرئيس أنور السادات[10]. وكذلك قيام عرفات في عام 1985 بإبرام اتفاق سياسي مع العاهل الأردني الملك حسين. هذا الاتفاق الذي عُرف باسم «اتفاق عمان»، فُسر يومها على أنه قبول من عرفات لـ «الخيار الأردني»، أي أنه تفويض منه للملك الأردني بالتفاوض مع الإسرائيليين والأمريكيين من أجل حل القضية الفلسطينية على أساس قيام كونفدرالية بين الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة[11]. أما الصفة **الثالثة** فكانت تجاوز المؤسسات القيادية كلها في «فتح» وفي منظمة التحرير وفتح قنوات سرية ترتبط به شخصيًا للاتصال مع أطراف أمريكية وإسرائيلية.

قاد عرفات إلى **المرحلة الثالثة** من حياته السياسية حدثان على مستوى عالٍ من الأهمية: **الحدث الأول** هو اندلاع الانتفاضة الفلسطينية التي انطلقت أواخر عام 1987، وامتدت إلى زمن أوسلو. في البداية فوجئ عرفات بالانتفاضة، فوجئ بشموليتها، وفوجئ بقدرتها على الاستمرار، ثم فوجئ بظهور قادة للانتفاضة تحظى بالتفاف الجماهير الفلسطينية حولهم ويتمتعون بالاحترام على المستويين العربي والدولي من أمثال حيدر عبد الشافي، وفيصل الحسيني، وحنان عشراوي، وغيرهم..

(9) انظر: ممدوح نوفل، **ليلة انتخاب السيد الرئيس** (رام الله: دار الشروق، 2005).

(10) بعد قيام أنور السادات بتوقيع معاهدة صلح منفرد بين مصر وإسرائيل قامت الدول العربية بنقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس ومقاطعة مصر سياسيًا.

(11) لم يتم العمل بالاتفاق وقد قام الملك حسين بإعلان إلغائه بعد سنة من التوقيع عليه.

أما **الحدث الثاني** فتجسد بإقدام الجيش العراقي، بقيادة صدام حسين، على اجتياح الكويت في آب/أغسطس 1990. هذا الحدث مثّل معضلة هائلة لياسر عرفات، فقد كان، قبل هذا الحدث، متحالفًا مع صدام ومع الدول الرجعية بقيادة السعودية. ولم تكن هناك مشكلة شخصية لعرفات، حين كان هناك تحالف بين الرئيس العراقي وبين السعودية التي قامت بتمويل حربه على الجمهورية الإسلامية في إيران التي صارت مركزًا من مراكز العداء للإمبريالية الأمريكية وإسرائيل.

هنا، وجد عرفات نفسه مجبرًا على الاختيار، إما مع صدام حسين وإما مع السعودية. وقد اختار عرفات الإبقاء على تحالفه مع صدام حسين، الأمر الذي أضرم نيران الحقد عليه من حكام السعودية والكويت. وبعد أشهر قليلة، تم طرد جيش صدام من الكويت من جانب الجيش الأمريكي والمتحالفين معه، فوجد عرفات نفسه وحيدًا وبلا أموال، فواجه تحديًا خطيرًا لزعامته، عندها هرول عرفات نحو «الخيار الإسرائيلي»، كما وصف فيصل حوراني اتفاقية أوسلو. الاتفاقية التي انضمت إلى اتفاقية كامب دايفيد المصرية ـ الإسرائيلية ثم تبعتها اتفاقية وادي عربة الأردنية ـ الإسرائيلية في الحصول على عضوية النادي الصهيوني الملتزم بوعد بلفور البريطاني والملتزم، أيضًا، بوثيقة إعلان دولة إسرائيل ووعد بلفور الأمريكي.

(5)

إذا جاز لنا أن نستعمل لغة الرياضيات، فمن الممكن القول بإن ما تقدم يؤكد أن توقيع اتفاقية كامب دايفيد المصرية ـ الإسرائيلية كان شرطًا أساسياً لوقوع كارثة أوسلو، لكنه لم يكن شرطًا كافيًا. هذا يعني أن أوسلو لم تكن لتقع لو لم يستبقها حدوث كامب دايفيد، ولكن القيادة الفلسطينية لم تكن ملزمة بالانجرار إلى تلك الكارثة. بمعنى آخر، إن القيادة الفلسطينية التي سارت في طريق أوسلو كانت عندها القابلية والرغبة في السير على ذلك الطريق. وهنا نستطيع أن نجيب عن السؤالين اللذين طرحناهما في بداية هذه المقدمة:

ألم يتعلم قادة ثورة الستينيات أيًا من دروس الإخفاقات التي حدثت مع ثورة الثلاثينيات؟

هل هو قدر الشعب الفلسطيني أن تتولى قيادته، جيلًا بعد جيل، من يقومون بالتخلي عن أهداف ثوراته على الرغم من استعداده جيلًا بعد جيل للاستمرار في المواجهة والتضحية، حتى عندما يكون ميزان القوى لغير مصلحته إلى حدٍ كبير؟

للجواب شقان: **الأول** موضوعي. وهو أن قدَر الشعب الفلسطيني، مثل أقدار شعوب الأرض كلها، لا يستطيع القفز فوق حقائق الجغرافيا والتاريخ والثقافة، فكل ما يحدث في الوطن العربي يؤثر في الوضع الفلسطيني، وكل ما يحدث في فلسطين يؤثر في الوطن العربي. ففشل ثورة الثلاثينيات ثم فشل ثورة الستينيات في فلسطين لم يكن شأنًا فلسطينيًا خاصًا بل كان انسجامًا مع البيئة العربية. فالتخلي عن أهداف الثورات ليس شأنًا فلسطينيًا خاصًا، إنه في الواقع المصير الذي انتهت إليه معظم الثورات العربية في المشرق العربي طوال النصف الثاني من القرن العشرين؟

ألم يتم التخلي عن أهداف ثورة 23 يوليو/تموز لعام 1952 في مصر بعد رحيل عبد الناصر؟

ألم يتم التخلي عن أهداف ثورة 14 تموز/تموز لعام 1958 في العراق التي أيدها الحزب الشيوعي العراقي؟

ألم يتم التخلي عن أهداف ثورة حزب البعث في العراق وسورية لعام 1963؟

ألم يتم التخلي عن أهداف ثورة «الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل» التي قادتها «حركة القوميين العرب» في مطلع الستينيات؟

ألم يتم التخلي عن أهداف ثورة الأول من أيلول/سبتمبر 1969 في ليبيا؟

أما **الشق الثاني** فهو ذاتي، فالفرد يملك دومًا حرية الاختيار وبمعزل عن الظروف المحيطة به كلها. وهنا يتضح جليًا الفرق الجوهري بين قيادة الحاج أمين الحسيني وقيادة ياسر عرفات للنضال الفلسطيني. لقد كان الحاج أمين معاديًا للهاشميين في الأردن لأنهم كانوا أول من انتسب إلى النادي الصهيوني، وظل على عدائه لهم حتى آخر يوم من حياته. كان بإمكان الحاج أمين أن ينافس الهاشميين في الأردن على كسب ثقة البريطانيين واليهود وكان هؤلاء سيفضلونه على الملك عبد الله في حكم الضفة الغربية لأنه فلسطيني يتمتع بصدقية، ولكنه اختار أن لا يفعل. ولفهم الخلاف الجوهري بين نوعية الحاج أمين وبين نوعية ياسر عرفات، يكفي أن نلاحظ أن الثاني كان طوال حياته السياسية مسكونًا بهاجس شخصي. كان ياسر عرفات يردد دومًا، كما ورد في كتاب دلبح وفي أماكن أخرى كثيرة، أنه لا يريد أن ينتهي كما انتهى الحاج أمين الحسيني من دون أن يحقق شيئاً ذا بال للشعب الفلسطيني. وهذا يعني أن عرفات كان مسكونًا بهاجس مصيره الشخصي وكيف سيحكم عليه التاريخ، أي أنه كان يتصرف وعينه ليس فقط على مصير الشعب الفلسطيني، ولكن على مصيره الشخصي أيضًا. وما لاشك فيه أن هذا الهاجس كان من أحد الأسباب التي قادت عرفات في النهاية إلى السقوط في مستنقع أوسلو. بينما نرى أن الحاج أمين بعد نكبة 1948 انزوى ونأى بنفسه عن العمل السياسي، ولكنه ظل إلى آخر يوم في حياته متمسكًا بحق الشعب الفلسطيني، وغير مستعد أن يساوم أو يفرط، بغض النظر عن حكم التاريخ عليه شخصيًا. لقد هُزم الحاج أمين الحسيني ولكنه لم يسقط.

في هذا المجال يجب التركيز على أن ياسر عرفات لم يكن مسؤولًا وحده عن كارثة أوسلو، كانت هناك فصائل منظمة التحرير التي كانت تكتفي بالتذمر من دكتاتوريته ومهاجمة مواقفه لفظيًا ثم تنصاع لمشيئته في نهاية المطاف. كما كانت هناك نخب المثقفين الفلسطينيين الذين ظلوا يؤيدونه علنًا وينتقدونه في مجالسهم الخاصة، ولم ينقلبوا ضده علنًا إلا بعد حصول الكارثة وتوقيع اتفاق أوسلو. ويجب أيضًا التنويه بأن هناك قلة من المثقفين الشجعان الذين رفعوا الصوت عاليًا ضد عرفات منذ منتصف السبعينيات ومنهم محمد دلبح كاتب هذا الكتاب. وفي هذا المجال يجب ذكر أسماء ناجي العلي، أنيس صايغ، الياس شوفاني، عادل سمارة، عبد الستار القاسم وغيرهم.

ومع ذلك، فلقد كان حكم التاريخ على عرفات أقل سوءًا مما كان يمكن أن يصير عليه؛ ففي عام 2000، أدرك هو أن مشروعه قد فشل، وأنه لم يحقق للشعب الفلسطيني

أي شيء غير التفريط بحقوقة التاريخية، فعمل من جانبه على تأييد انتفاضة الأقصى ومدها بالمال والسلاح. ويبدو أن قرار تصفيته الجسدية من الجانب الإسرائيلي قد اتُّخذ يوم تجاوز عرفات الخط الأحمر، وحاول تهريب أسلحة أشاعت إسرائيل أنها قادمة من إيران[12].

مات عرفات، إذًا، شهيدًا في نظر شريحة عريضة من الشعب الفلسطيني، ومع أن ذلك لا ينتقص من حجم الخطيئة التي ارتكبها بحق هذا الشعب، إلا أن ذلك ميزه عن الذي جاء بعده ونصّب نفسه حارسًا للمصلحة الإسرائيلية، ومنسقًا أمنيًا مع أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، وملاحقًا للمقاومين، ومنكّلًا بالشرفاء والشجعان الذين يرفعون الصوت ضد تصرفاته وتصرفات سلطته التي يتنافس رجالاتها حول من ستعتمده الولايات المتحدة وإسرائيل وكيلًا رئيسًا لهما في مقبل الأيام.

يقدم كتاب دلبح الدلائل على أن الوضع العربي لم يكن مناسبًا لنجاح ثورة 1936 في الاحتفاظ بأهدافها، كما يقدم الدلائل على أن كارثة أوسلو لم تكن قدرًا لا بد منه، بل كانت على الضد من ذلك اختيارًا من قيادة «فتح». كما يوضح الكتاب على نحوٍ مفصل وموثق بأن ياسر عرفات قد فهم دروس ثورة 1936 على نحوٍ خاطئ، أما محمود عباس فهو ليس بوارد فهم أي دروس بحكم أنه من مدرسة حسني مبارك التي لا تهتم بالتاريخ ولا تهتم بالجغرافيا[13].

إن ميزة كتاب دلبح أنه وثق بالتفصيل تطورات القضية الفلسطينية في حقبة الانتداب البريطاني بصورة تساعد القارئ على فهم ما حدث في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ احتلالهما في عام 1967، كحلقة من حلقات المشروع الصهيوني الذي لم يغير أو يبدل من أهدافه أو وسائله منذ نشأته قبل أكثر من قرن وحتى يومنا الحاضر.

أي قارئ لكتاب دلبح لا بد أن يتفق مع مقولة أحمد خليفة في أنه ليس هناك برنامج للصهيونية لأنها هي بذاتها برنامج. البرنامج الذي وصفه فيصل حوراني على أنه «اقضم ثم اهضم».

(6)

رأينا في ما تقدم كيف قادت قيادة ياسر عرفات إلى نتائج كارثية على الشعب الفلسطيني. غير أن القضية الفلسطينية، بمضمونها الإنساني وعدالتها المطلقة

(12) في كانون الثاني/يناير لعام 2002 احتجزت فرقة كوماندس إسرائيلية السفينة Karine-A التي كانت تحمل السلاح أمام شواطئ غزة والتي كانت قد رست في أحد الموانئ الإيرانية.

(13) بعد أشهر من تولي حسني مبارك رئاسة الجمهورية في عام 1980، التقى بمجموعة من الصحافيين والكتاب المصريين. وبعد انتهاء الاجتماع ظل معه ثلاثة صحافيين فقال له أحدهم: يذكر التاريخ عبد الناصر لأنه أمّم قناة السويس وخاض حرب 56، ويذكر التاريخ السادات لأنه خاض حرب 1973، أما إذا تمكنت أنت من إقامة نظام ديمقراطي حقيقي في مصر فسيذكر لك التاريخ دوراً أهم من دور الاثنين. فما كان من مبارك إلا أن قال له: «أنا لا أهتم بالتاريخ ولا بالجغرافيا». وخلال ثلاثين سنة من حكم مبارك فقدت مصر كل ميزاتها التاريخية والجغرافية بعد أن كانت أيام حكم عبد الناصر من أهم أنه التقى بمحمود عباس بعد حرب تموز/يوليو 2006 وعندما أخذ يناقشه في وضع قيادته غير المدرك للتغيرات الاستراتيجية في المنطقة قال له عباس: «أنا يا أخوي لا أهتم بأي استراتيجية».

وجرحها النازف، لا تتوقف عند أي قائد، أو أي فصيل، أو أي بلد. إنها متحركة على الدوام، فاعلة، مستمرة، ولّادة، فكأنها من عمر الزمان. فبعد أقل من خمسة أشهر على توقيع أنور السادات اتفاقية كامب دايفيد التي أعلن فيها انضمامه إلى النادي الصهيوني، انتصرت الثورة في إيران، فحولت دولة إيران من حليف لإسرائيل إلى عدو لها وحليف للمقاومة الفلسطينية. وفي مطلع الثمانينيات بعد أن اتضح أن قيادة «فتح» أصبحت غير مهتمة بالكفاح المسلح، وسلكت طريق التفاوض السياسي والتفريط بالحقوق الوطنية، ظهرت في الساحة ثلاث منظمات مقاومة جديدة هي منظمة الجهاد الإسلامي (1981) وحزب الله (1982) و«حماس» (1987). هذه المنظمات الثلاث خاضت حروبًا مع إسرائيل فأدخلت الصراع العربي ـ الإسرائيلي في مرحلة جديدة تميزت عن المراحل السابقة كلها، فصارت جزءًا من محور كبير للمقاومة، يشمل قوى كبيرة وفاعلة في فلسطين وسورية ولبنان والعراق واليمن ومدعومة من الجمهورية الإسلامية في إيران.

هنا يبرز السؤال المحوري: هل يتمكن هذا المحور المقاوم من الاحتفاظ بأهدافه وعدم الوقوع في الحفر التي وقع بها من سبقه في مواجهة العدو الإسرائيلي؟

من الطبيعي أن نجاح المحور سيعتمد أساسًا على التالي:

- السير في طريق تأسيس نظام الديمقراطية، والمشاركة الشعبية في البلدان التي يتحكم بها، وتكريس وجود حاضنه شعبية صلبة عبر تبني نظام اقتصادي عادل (لا نيوليبرالي) يخلق مصلحة للحاضنة الشعبية بالاستمرار بدعم مشروع المقاومة.
- الاحتفاظ بوحدة أطراف هذا المحور وصهر قواه على نحوٍ تكاملي.
- عدم مهادنة الرجعية العربية وحماتها الإمبرياليين على نحوٍ ومطلق ومستمر.

ففي نهاية المطاف لن يهزم المشروع الصهيوني إلا مشروع عربي قادر على تعرية الوجه اللإنساني للصهيونية، ليس بالكلام والإعلان، ولكن ببناء مجتمع ديمقراطي مقاوم تسود فيه قيم الحرية والعدالة والمساواة □

Mounia Bennani-Chraïbi
Partis politiques et protestations au Maroc (1934-2020)
(Rennes: Presses Universitaires de Rennes, 2021). 330 p.

الأحزاب السياسية والاحتجاجات في المغرب (1934 ـ 2020)

الحبيب استاتي زين الدين(*)
أستاذ القانون الدستوري وعلم السياسة، جامعة القاضي عياض ـ المغرب.

مصطفى مجيدي
أستاذ علم السياسة، جامعة الحسن الأول ـ المغرب.

يأتي كتاب منية بناني الشرايبي ليضع إحدى اللبنات الأساس المساهمة على نحوٍ جِدّي في إعادة التساؤل حول تحولات العمل الحزبي في المغرب وتاريخية تأثره العميق بواقع طويل الأمد داخل نظام مشيَّد لكي يضمن لذاته الاستمرارية على الحالة التي هو عليها. ولئن لم تُخف أنها استعانت بأدوات الاجتماع السياسي للإحاطة العلمية بطبيعة هذا العمل، سيكتشف القارئ أن الكتاب لا يخاطب الأكاديميين فحسب، بل أيضًا كل المتخصصين والمهتمين بالمجال السياسي وعلاقته بالتوترات المجتمعية التي عرفتها المملكة في الحقبة الممتدة بين منتصف ثلاثينيات القرن العشرين ونهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

وجدت المؤلّفة نفسها، في رحلة الكتابة عن خصائص ومسارات الأشخاص المتحزبين، مدفوعة إلى دراسة ظروف تطور الأحزاب ومختلف التحولات التي شملتها باستحضار شيوع استراتيجية توظيف الشارع العام في حسم القضايا المعلقة، ولا سيما أن الناس، في السنوات الأخيرة، ما عادوا يعتمدون فقط على الأحزاب السياسية والاستحقاقات الانتخابية لكي يعبِّروا عن تفضيلاتهم وانتظاراتهم، ولكنهم يلجأون إلى ديناميات الاحتجاج بمختلف أشكالها وأساليبها (مسيرات، ووقفات، وتظاهرات، وإضرابات، واعتصامات...)، حتى إن هذه الاستراتيجية أصبح يُنظر إليها، من جانب كثير من الباحثين، كجزء لا يتجزأ من مسلسل عميق من التحولات المجتمعية التي تشهدها دول العالم، والمملكة المغربية ليست استثناءً في هذا السياق. واقعيًا، تحدثُ الحركة الاحتجاجية لأن الناس لا يستطيعون الصبر على مظاهر عدم العدالة التي يتعرضون لها، وصور المعاناة التي يخبرونها، والمظاهر التي

(*) البريد الإلكتروني: stati_elhabib@hotmail.fr

يظهرونها أمام الدولة، من دون إغفال مسألة ضرورة التخطيط ورسم الاستراتيجيات، والعمل مع الآخرين، والتكيف مع البيئة السياسية بطريقة تنتج النجاح أحيانًا والفشل أحيانًا أخرى. لكن ما ينبغي التنبّه إليه أن الدافع الجماعي لا يفسر كل شيء، بل من الضروري الأخذ في الحسبان باقي العوامل البنائية، أي تلك العلاقات الطويلة المدى بين الجماعات والتنظيمات والمؤسسات في الدولة والمجتمع كما تبين الهندسة الداخلية لهذا الكتاب الذي يتألف (330 صفحة بالقطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا) من مقدمة وقسمين موزعين على سبعة فصول (ثلاثة منها بالقسم الأول) وخاتمة.

أوّلًا: محفزات فكرة الكتاب

توضّح الباحثة المغربية في جامعة لوزان بسويسرا، بسلاسة في اللغة وتسلسل واضح في الأفكار، أن فكرة الكتاب جاءت نتيجة لغز وسخط في آن واحد. لغزٌ نما إبان التحقيقات في أرض الواقع منذ نهاية سنوات 1990 في محاولة للإجابة عن التساؤل الآتي: إذا كانت الأحزاب السياسية تثير خيبة الأمل، فما الذي يميز الذين أو اللواتي ينخرطون فيها؟ فيما يتفاقم السخط مع كل إعلان جديد «للاستثناء» المغربي؛ فغالبًا، في نظرها، ما يتم اختزال المجال الحزبي في المواجهة بين الملكية والنخب، كأنه ساحة مهمتها الأساسية أن تمكّن للملوك، ومن ثم تحويل «المعارضين لصاحب الجلالة»، وبطريقة دورية، إلى «معارضي صاحب الجلالة». ويكفي لفهم ذلك إلقاء نظرة على التحول الذي تناول حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. بعد أربعة عقود قضاها في المعارضة، تأقلم بسرعة مع العمل الحكومي وخرج منه مرغمًا بعد اثنتي عشرة سنة، مع ما ميّز الوضع الجديد للحزب من انقسامات، وانشقاقات، وتوترات متكررة. واقترن ذلك بفقدان ناخبيه التقليديين، مع تعويض ضعيف بانضمام مجموعات جديدة غيرت بالتدريج ملامح مرشحي الحزب في الانتخابات. وعلى الرغم من تراجعه في الانتخابات التشريعية لعام 2016، أصبح في قلب حالة الانسداد (Le Blocage) التي عرفتها مشاورات تشكيل الحكومة من طرف حزب العدالة والتنمية. وسط ائتلاف من الأحزاب معظمها، بحسب المؤلفة، وُلد في كنف الإدارة، وجد الحزب الإسلامي نفسه في مواجهة من يدافع عن إدخال الاتحاد الاشتراكي إلى الحكومة. بعد خمسة أشهر من الانتظار، أقال الملك رئيس الحكومة المكلف بتأليفها وعيّن مكانه سعد الدين العثماني الذي لم يتأخر في تأليف حكومة تضم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حاسبًا القرار «أمرًا سياديًا» يتعلق بالمجال المحفوظ للملك. ليبدأ بعد ذلك ما سمته «الانتقام» من الديمقراطية في إحالة إلى الاعتقالات التي تلت أحداث الريف سنة 2017، وجرادة سنة 2018، واعتقال المؤرخ المعطي منجب، وكذا «الاستراتيجية الجنسية» التي تقوّض الصحافيين.

ضمن هذا الإطار، سيلاحظ القارئ، بالرجوع إلى مختلف فصول هذا العمل، أن المؤلفة اختارت مقاربة علائقية للظاهرة الحزبية، ومنظورًا يراعي إعادة تكوّن الصراع السياسي في سياق متسم بتعددية محدودة، على نحو سمح لها بتجاوز السرديات واليقينيات الممأسسة التي تهمين على كثير من الأبحاث حول الأحزاب السياسية في المنطقة العربية، وضمنها المغرب. وبقدر

ما مثّلت تراكماتها وأبحاثها الميدانية الفردية والثنائية والجماعية المادة الأولية لهذه المقاربة، ساعدتها أيضًا قراءاتها المتنوّعة للمخزون المعرفي حول الظاهرة الحزبية في تكوين رؤيتها الخاصة للإجراءات والترتيبات التي تلجأ إليها الجهة الفاعلة والمركزية لتنظيم المجال الحزبي في المغرب، وطبيعة الصراع القائم حول بناء المؤسسات السياسية والدولة «الحديثة». وللإشارة، باستثناء كتاب بيونيي دوريزيت (Pionnier de Rézette) حول الأحزاب السياسية إبان حقبة الحماية، يبدو أن أغلب الأعمال تشدّد على أهمية الملكية في هيكلة الواقع الحزبي. وفي حين قاربت المنشورات التي تناولت الموضوع بعد الاستقلال الظاهرة في علاقتها بثبات الثقافة السياسية السائدة، أو في تشابكها مع الديناميات التي كانت تحرّك المجتمع آنذاك، اهتمت الكتابات الحديثة للظاهرة بمرونة السلطوية أو الملكيات في المنطقة بالتركيز إما على أطوار الانتقال وإما على اللعب المؤسساتي.

ولعل كتاب **أمير المؤمنين** للباحث الأمريكي جون واتربوري (John Waterbury)، و**الفلاح المغربي المدافع عن العرش** لريمي لوفو (Rémy Leveau)، قد يعينان الباحث على فهم هذه المستويات الترابطية والتنظيمية. فالمؤلف الأول لا يُرجع بقاء النظام الملكي إلى تعبئة الشرعية الدينية والتاريخية فحسب، ولكن بشكل أكبر إلى الاستخدام الدفاعي للسلطة السياسية والحفاظ عليها في مواجهة انقسام نخبة محدودة. وفي رصده للاستمرارية على مستوى الثقافة السياسية، يعتقد واتربوري أن السلوك السياسي للملك ونخبته لا يزال مشبعًا بعادات المخزن والقبلية على الرغم من التقلبات الاجتماعية التي سبّبها نظام الحماية. من خلال هذه الرؤية، فإن الأداء المتسم بالزبونية على الساحة السياسية المغربية يُفسِّر هشاشة التحالفات، وغياب التماسك بين الأفعال والائتلافات مع الأيديولوجيا المعلنة، ويكرّس تأسيس هذه الساحة بوصفها مكانًا لاستقطاب النخبة السياسية. وبصرف النظر عن الانتقادات الشديدة لأطروحة واتربوري حول الملكية بحسب المؤلفة، ظل كتابه، إلى يومنا هذا، مرجعًا مهمًا في تحليل الحياة السياسية المغربية، سواء تعلق الأمر بتفسير مكانة «المخزن» أو انقسام «النخبة السياسية» أو المركزية الاقتصادية والسياسية «للعائلات الكبرى». بدوره، مثّل كتاب لوفو حول قواعد العمل السياسي **استمالة النخب وتحالف الملكية والأعيان** أحد أبرز القراءات المُفسِّرة للواقع السياسي الوطني، حتى أصبحت تصنيفاته للنخب أرضية لعلم الاجتماع الانتخابي في المغرب. بالنسبة إليه، يعكس المشهد الحزبي الوطني المعاصر (أي غداة الاستقلال) توازنًا تحقَّق نتيجة سياسة الاستقطاب التي تُرجمت عمليًا بتحالف الملكية مع نخب متجذرة محليًّا واجتماعيًا. من ثم، كان تحالف الملكية مع الأعيان القرويين «خيارًا سياسيًا» في صراع الملكية مع المعارضة. والنتيجة أنه غداة الاستقلال، كنا نسمع الأحزاب والنقابات وهي تدّعي ممارسة السلطة باسم الكتل الجماهيرية التي لم تكن لها تمثيلية إلا بشكل محدود، بيد أن النظام الملكي قد أزاح هذه الأحزاب والنقابات من دون صعوبة تُذكر بفضل دعم العالم القروي والقوات المسلحة، ورفض دومًا أن يرهن نفسه بصورة مباشرة من وراء توليفة سياسية ما، وظل يسهر على تأمين نوع من التعددية من بين أولئك الذين يعبّرون عن وفائهم غير

المنقوص لفكرة السلطة الملكية ولشخص الملك بالذات، ليهيمن بكامل السهولة في إطار المعيش اليومي، إلى درجة تسمح بالقول إن إعادة رسم المشهد السياسي أدت إلى قيام الأحزاب بالتأقلم مع الآثار المقصودة وغير المقصودة لقواعد اللعبة القائمة، حتى صارت قوتها تكمن في ضعفها.

ثانيًا: التغيير ضمن الاستمرارية

تكشف الشرايبي، متكئة على هذه الخلفيات المعرفية، أن رهان كتابها يتمثل بإجراء تحليل اجتماعي ـ تاريخي قائم على العمليات عقب محاولات التغلب وتجاوز التوترات بين «البنية» و«الفعل». تم ذلك، من ناحية **أولى** بمحاولة فهم كيف يؤسس العمل الحزبي لاستيعاب المخاطر والنضالات التي من خلالها تحتل الملكية مكانة مركزية. ومن ناحية **أخرى**، من خلال السعي إلى وضع نموذج صريح شامل للصيغة» المغربية، وهو ما يفسح في المجال أمام تحقيق طموح تطلب الاشتغال عليه عقودًا من الزمن، والمتمثل بالعمل بطريقة ميدانية تراكمية ونقدية. تأسيسًا على هذا الطموح، فالموضوع الذي تعالجه المؤلفة في هذا الكتاب هو نتاج أبحاث امتدت لأزيد من ثلاثين سنة، وهي بالأساس دراسات استقصائية حول شروط تطور وتحوّل الفعل الحزبي في المملكة في علاقته بالديناميات الاحتجاجية المتعددة الأشكال.

وبوجه عام، يفتح هذا المفهوم العلائقي والاجتماعي ـ التاريخي آفاقًا للمقارنة، التي لا تزال ضعيفة الاستكشاف، ويتيح الالتفاف على التحيزات المهيمنة التي تواجه البحث والاشتغال على الأحزاب السياسية في سياق التسلط. في حالة المغرب، في تقديرها، من المناسب بوجه خاص دراسة ظاهرة «الأعيان» لدى «أحزاب المناضلين» السابقة، وفقًا لمنظور يجرد الظاهرة الحزبية من طبيعتها ويحميها من المقاربات الغائية. من هنا، يتمثل التحدّي برمّته في استعادة الملامح الاجتماعية للجهات الفاعلة المعنية، والأساس الاجتماعي لنظم عملها، وطبيعة الموارد التي تعتمد عليها، واستراتيجيات تعبئتها. ومن المهم أيضًا تحديد التعديلات التي تسمح لرأسمال سياسي بأن يكون ناجعًا في ميدان سياسي في سياق وزمان محددين.

تناولت المؤلفة تكوينات وتغييرات المشهد الحزبي المغربي خلال ثلاثة تسلسلات تاريخية، مقسَّمة وفقاً لتواريخ تشكل «نقاط تحول» أو «بدايات جديدة»، سواء من خلال الخطاب العلمي أو من خلال روايات الجهات السياسية الفاعلة: نشأة الحدث الحزبي في إطار الحركة الوطنية، في ظل الحماية الفرنسية، بين عامَي 1912 و1956 (الفصل 1)؛ ورسم المشهد الحزبي، بين عامَي 1956 و1975، في سياق الصراع على السلطة بين «الملكية» وأحزاب الحركة الوطنية (الفصل 2)؛ وإعادة تشكيلها في ما يتصل بتأكيد الملكية كمؤسسة مركزية تنظم اللعبة السياسية، وفي ما يتعلق بالضغوط التي تمارسها أحزاب المعارضة البرلمانية في ميدان الاحتجاج بين عامَي 1976 و1997 (الفصل 3).

تعد مرحلة التناوب في قلب القسم الثاني، وتتميز بتحويل أحزاب المعارضة السابقة إلى أحزاب حكومية تكافح الآن من أجل الحصول على ولايات انتخابية في إطار نظام سياسي «يسود فيه النظام الملكي ويحكم»، بزيادة عدد الأحزاب السياسية، ولكن أيضًا بزيادة امتناع الناخبين عن التصويت.

وفي الوقت نفسه، تميل تعابير الاحتجاج إلى التحول إلى تعبير روتيني مستقل بدأته عن الأحزاب السياسية (1998 ـ 2018). وبعد تسليط الضوء على انتكاسات المشهد الحزبي سواء داخل المؤسسات (الفصل 4) أو من طريق صناديق الاقتراع (الفصل 5 والفصل 6)، يعالج الفصل الأخير التحول الحاصل بين السياسة القائمة والفعل الاحتجاجي (الفصل 7).

ليس هدفنا هو عرض كل أفكار المؤلّفة في تفاصيلها وفي تعرجات مسارها العلمي الغنيّ، بل هو تحفيزٌ على قراءة الكتاب ومناقشته على نحوٍ متأنٍّ يناسب الجدية التي تعاملت بها المؤلفة مع الموضوع ومع الأدبيات العلمية والمنهجية التي تؤطره. من هذا المنظور، يُمثّل في رأينا الارتكاز على الدراسات والتحقيقات الاستقصائية حول نشأة الظاهرة الحزبية وإعادة تشكيلها لبنة مهمة جدًّا في التأسيس لجماعة علمية تُفكّر بتفاعل أفقي وعمودي في ما يجري في المغرب وخارجه.

أنهت الشرايبي كتابها بتسجيل مجموعة من الاستنتاجات، في مقدمتها أنه إلى جانب التغيرات العميقة التي شهدتها المملكة، فإن التحرير النسبي للنظام السياسي وتدبير «سنوات الرصاص» أنتج تأثيرات معقدة وغير متوقعة قادرة على تحويل وتوسيع السياسة الوطنية، أو بعبارة الكاتبة «كل شيء يتغير لأجل أن يبقى الأمر على ما هو عليه». أدى «الاستقطاب» بلا شك إلى تجريد الفاعلين السياسيين من «علامتهم التجارية»، بينما فتح لبعضهم مسارات من الترقي الاجتماعي. كوفئ بعض النضال الذي كان سائدًا في الأمس، حيث انضم المعارضون السابقون إلى المؤسسات واللجان الوطنية، مثل هيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان. أدت هذه العملية إلى إعادة صوغ جزء من ذكريات القمع وساهمت في نشر مجال القانون في صفوف فئات اجتماعية واسعة. واليوم، في سياق يتسم بهيمنة السياسات النيوليبرالية وتعثُّر المشاريع الاجتماعية، أصبح من الصعب على من هُم في السلطة إدارة الاحتجاجات من خلال اختيار نخب جديدة أو تجديد شبكات عملائهم. والأكثر من ذلك، إذا كانت هذه الاستراتيجيات قد ساهمت لمدة طويلة في تقسيم المنافسين المنظمين وتقليل قدرتهم على التأثير في السلطة، إلا أنها فتحت أيضًا الطريق أمام توسيع وتمكين أشكال أخرى من المعارضة.

ثالثًا: في الحاجة إلى قراءات جديدة

لم تؤلّف الشرايبي كتابها لتجيب عن كل معضلات العمل السياسي المطروحة التي يُتوقع أن تُطرح، وهي تُدرك تمامًا أن مسار الانتقال إلى الديمقراطية طويل ومعقد. تخللته انفراجات وتعاقدات طموحة، وخيبات وتوجسات غير مفهومة أيضًا. وطبيعي والمفارقة هاته أن يبرز اختلال فجّ بين الاستراتيجيات التي تهدف إلى ترسيخ التسلط، من جهة، والتطلعات والتراكمات الاجتماعية التي تصبو إليها فئات عريضة من المجتمع، من جهة ثانية. وحتى إذا سلمنا، في تقديرها، بأن القمع يمكن أن يكون رادعًا على المدى القصير، فإنه، على المدى المتوسط، يسرّع من العملية الجارية بالفعل، وهي تركيز المظالم على المؤسسة الملكية. الدرس المستفاد، تبعًا لذلك، أنه مهما كان التسلط

قويّا فإنه ليس في منأى عن التأثر لأنه مع عدم وجود قنوات فعّالة لتوجيه المظالم وآلية تضمن المساءلة من جانب أصحاب السلطة الحقيقيين، فإن الظروف مهيأة أكثر من أي وقت مضى للتعبيرات الاحتجاجية المدمّرة التي نشأت وتراكمت على مدى العقود الماضية.

حينما ينهي القارئ الكتاب، وهو يستحضر أن المؤلفة كتبت مقدمة وخاتمة طويلتين للإحاطة بمختلف الأحداث السياسية ومحاولة اللحاق بتطوراتها، يشعر أنها تقدم مفاتيح نقدية بالغة الأهمية للتفكير في إمكانات تأثر النظام السياسي بهذه التعبيرات، وبالقدر نفسه يدرك ربما أن قضايا متعددة ظلت تُؤرقها وتحتاج إلى مزيد النظر والتحقيق، وخصوصًا أنها لا تخفي توجسها من الاجتهاد السياسي لإبقاء كل شيء على ما هو عليه. هنا، في رأينا، تستعيد الصعوبات المعرفية التي يواجهها البحث الاجتماعي وهجها في مقاربة موضوع لا يخلو من حساسية وتعقيد، ومنها دينامية تطور الأحداث الإمبريقية ولايقينيتها؛ ومأزق بناء الجديد من خلال نظريات بعينها من دون السقوط في التعميم؛ ومعضلة الهشاشة الإبستيمولوجية للوضعية الإدراكية للذات العارفة في علاقتها بموضوعها. خلال كل المراحل الأكثر خصوبة من كتابها في معالجة ثنائية السياسة والاحتجاج، وعلى الرغم من محاولتها السير باحتراز على الخيط الرفيع الذي يربط بين هذه الصعوبات الثّلاث، يبدو أن أمورًا متعددة لا تزال تحتاج إلى قراءات أخرى كما حال قدرة النظام السياسي على التأقلم مع الأحداث، وخبرته في احتواء الحركات الاحتجاجية والحؤول دون انتقالها إلى حركات اجتماعية مستمرة في الزمان والمكان، سواء من خلال مواجهتها أمنيًا أو قضائيًا، أو عبر تكتيك التفاوض والحوار والاستقطاب. نستحضر، في هذا السياق على سبيل المثال لا الحصر، كيف سارعت الملكية عام 2011 إلى تصريف لائحة المطالب الاجتماعية والسياسية التي أعلنت عنها استراتيجية الشارع من خلال القنوات التقليدية الرسمية. وبصرف النظر عن مسوّغات التحفظ عن هذه الخبرة في ظل استمرار التفاوت بين المنجز والمأمول أو الاعتراف بها تحت ذريعة وجود إكراهات ومفارقات، ثمة مسألة جديرة بالاهتمام: القدرة الغريبة على التجاوز □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري
مركز دراسات الوحدة العربية.

أولًا: كتب عربية

ـ 1 ـ

لحبيب النعيمي. **العدالة الجنائية الدولية والسيادة الوطنية بالإشارة إلى الحالة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022. 256 ص.

مثّلت المظالم التي سادت المجتمعات البشرية منذ نشأتها، ومآسي الحروب وما نجم عنها من قتل ودمار، أهم دافع نحو إعمال الفكر البشري في سبيل نهضة الإنسان والارتقاء به نحو عالم تسوده قوة القانون والعدالة.

كما أن المآسي الإنسانية التي نجمت عن الحروب واستخدام القوة كوسيلة لحل النزاعات من ناحية، وتطور علاقات الاعتماد المتبادل بين الدول من ناخية أخرى، رسخت الاقتناع بنسبية مفهوم السيادة، وبخطورة الادعاء بوجود سيادة مطلقة على أرض الواقع، وذلك من خلال النظر إلى جوهر السيادة بوصفها أداة لتنظيم العلاقات بين الدول، وليست حقًا مكتسبًا لفرض الإرادة المنفردة على الآخرين أو تبرير الاستبداد والقمع تجاه الشعوب.

وفي ظل التوجه العام نحو عولمة حقوق الإنسان من منطلق الصفة الإنسانية التي تجمع البشر جميعًا، بمعزل عن لون الإنسان أو عرقه أو دينه أو معتقداته، لم يعد في الإمكان أن يقف المجتمع الدولي غير مبال باستباحة الكرامة الإنسانية أو اغتيال الحق في الحياة والوجود تحت ذريعة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أو ذريعة التعارض مع الاختصاص الداخلي السيادي للدول كما حددته معاهدة وستفاليا، أو التعدي على مجال محجوز للدول طبقًا للمادة 2 (الفقرة 7) من ميثاق الأمم المتحدة.

أمام هذا الوضع يتبدى معطى إنساني أخلاقي في مقابل آخر قانوني سياسي، الأمر

الـذي تطلّب من المجتمع الدولـي التوفيق بين تقديم العون والحماية للفرد أينما كان، تضامنًا مع القيم الإنسانية المشتركة، وفي الوقت نفسه مراعاة واحترام السيادة الداخلية للدول التي لا تعلو فوقها أي سيادة. هنا برزت الحاجة إلى أطر وإجـراءات مؤسسية لإزالة أي تناقض بين مفهوم السيادة ومتطلبات الالتزام بقواعد القانون الدولي العام وتدبير العلاقات الدولية. وبذلت الجهود للتصدي للانتهاكات والجرائم الخطيرة التي تستهدف حقوق الإنسان والتي عجز القانون الدولي عن معالجتها ومعاقبة المسؤولين عنها، إلى أن توِّجت جهود المجتمع الدولي بإنشاء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أو نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي أقر عام 1998، الأمر الذي عُدَّ تطورًا مهمًا في إقامة نظام دائم للعدالة الجنائية الدولية. إلا أن ذلك لا يعني أن موضوع السيادة الوطنية أو القضاء الوطني يمكن تجاوزه أو حسمه بالسهولة التي يتصورها البعض. لقد أصبح الفرد شخصًا من أشخاص القانون الدولي العام، بعدما كان ذلك حكرًا على الدول والمنظمات الدولية، كما صار مسؤولًا عن الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها ضد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبالتالي يتحمل المسؤولية الجنائية على المستوى الدولي. لكن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في علاقتها باختصاص القضاء الوطني، هو اختصاص تكميلي لا أساسي، وبالتالي فإن الأولوية هي دائمًا للقضاء الوطني.

ولا تقتصر الصعوبات التي تواجهها المحكمة على اختصاص المحكمة وسبل التوفيق بين المحكمة الجنائية الدولية والقضاء الوطني فحسب، بل بآليات عمل المحكمة والبيئة السياسية المحيطة بها أيضًا. على سبيل المثال، قد تواجه المحكمة الجنائية الدولية صعوبات في تحديد آليات عملها بالنظر في الجرائم التي تقع ضمن اختصاصها، نتيجة تدخلات سياسية من جانب معظم القوى النافذة والدائمة العضوية في مجلس الأمن، وهو ما يضع العراقيل أمام شكوى تتقدم بها دولة طرف في النظام الأساسي إلى المحكمة الجنائية أو أمام طلب يحيله مجلس الأمن الدولي على المحكمة وفقًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أو أمام توجه المدعي العام للقيام من تلقاء نفسه بمباشرة التحقيق في جريمة من الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة. وفي هذا السياق، لا يخفى أن معظم الدول الكبرى المهيمنة على مجلس الأمن ما زالت تعارض التصديق أو الانضمام إلى معاهدة نظام روما الأساسي المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية. ويبقى الانضمام إلى نظام المحكمة هو الدليل الفعلي على إرادة هذه الدول لمكافحة الإفلات من العقاب، ووقف سياسة الكيل بمكيالين إزاء التعامل مع الجرائم الجنائية الدولية، وبخاصة الجرائم الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يقع الكتاب في قسمين، يتناول القسم **الأول** في ثلاثة فصول على التوالي، مسار تطور العدالة الجنائية الدولية التاريخي والفقهي؛ وإنشاء المحكمة واختصاصاتها والقواعد والمبادئ المؤطرة لعملها؛ والإطار النظري والتطبيقي لمبدأ المسؤولية الجنائية الدولية الفردية. أما القسم **الثاني**، فيتناول في ثلاثة فصول أيضًا طبيعة العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الوطنية من منظور السيادة مع استجلاء مظاهر التعارض والتقاطع الممكنة، ويتوقف عند

إسقاطات واقع العدالة الجنائية الدولية على الحالة العربية، وذلك قبل أن يعرّج على مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي بوصفه بديلًا متاحًا لتعزيز العدالة الجنائية الدولية.

ـ 2 ـ

نافذ أبو حسنة. **التجربة العسكرية الفلسطينية: ملاحظات في النظرية والأداء**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022. 302 ص.

تعرض أداء حركة المقاومة الفلسطينية، وما زال، لنقد قاس ومتواصل، وصل إلى حد نكران الإشراقات الكبيرة في مسيرة حركة النضال الفلسطينية والإرث الكبير الذي يمتلكه الشعب الفلسطيني في المقاومة والذي تجلى في الثورة الفلسطينية الكبرى (1936 ـ 1939) وفي حرب 1947 ـ 1948 التي كانت من أطول الحروب وأعنفها في الصراع العربي ـ الصهيوني. ووجهت الانتقادات إلى حركة المقاومة الفلسطينية لأسباب متعددة ومن منطلقات مختلفة، بعضها مبرر، يتعلق بخلل في التنظيم والتخطيط، على سبيل المثال، وبعضها الآخر مجحف، لا يهدف إلا إلى تسجيل مواقف سياسية تشكك بفاعلية المقاومة، أو تستند إلى قراءة عدد من التجارب العربية والعالمية لحركات التحرر (مثل الجزائر وفيتنام) التي لا يصح إسقاطها على التجربة الفلسطينية.

من هنا تسعى هذه الدراسة إلى مقاربة التجربة العسكرية الفلسطينية، وخصوصًا الحديثة (عام 1965 وما بعده)، ممهدة لذلك بعرض للإرث العسكري الفلسطيني منذ بواكيره الأولى، وذلك لوضع التجربة الفلسطينية في سياقها العام، وتعيين القواسم المشتركة العامة في مراحل التجربة المختلفة.

يضم الكتاب أربعة فصول، يعرض الفصل **الأول** للإرث الجهادي الفلسطيني، والفصل **الثاني** لمراحل النضال الثلاث ضد قوات الاحتلال الصهيوني بين عامي 1967 و1970، بينما يعرض الفصل **الثالث** لأبرز التحديات التي واجهت المقاومة الفلسطينية والأحداث التي انغمست فيها خلال الحقبة بين أيلول/سبتمبر 1970 وأيلول/سبتمبر 1982. ففي أيلول/سبتمبر 1970 اندلعت المعارك بين قوات الثورة الفلسطينية في الأردن والجيش الأردني لتنتهي بخروج المقاومة الفلسطينية من الأردن وفقدان أوسع جبهة على الحدود مع فلسطين المحتلة. واذ انتقلت المقاومة من الأردن إلى لبنان وسورية، عملت على تنشيط جبهتي الجنوب اللبناني والجولان، قبل أن تشملها الحرب الأهلية اللبنانية 1975، وتدخل في مواجهات واسعة لصد الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1978 ومن ثم الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 الذي انتهى بخروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت بعد نحو ثلاثة أشهر من القتال ضد قوات الغزو الإسرائيلي. أما الفصل **الرابع**، فيتمحور حول ما يمكن وصفه بالدور التبادلي بين الداخل والخارج في مسيرة المقاومة الفلسطينية، بحيث يتم التركيز على العمل النضالي الفلسطيني في الداخل عندما يواجه العمل في الخارج مأزقًا. ويتناول هذا الفصل الانتفاضة الشعبية الفلسطينية التي اندلعت عام 1987 (انتفاضة المقاومة بالحجارة)، بوصفها الأولى من نوعها في فلسطين بكل سماتها، لكنها في الوقت نفسه مؤسسة على إرث كفاحي وجهادي طويل مع

بروز التيار الإسلامي كمحرك وقائد وموجِّه لأغلب فعاليتها. وفي هذا الفصل أيضًا عرض لانتفاضة الأقصى التي اندلعت عام 2000 وأنماط الأداء العسكري التي اتسمت بها، وأبرزها: العمليات الاستشهادية، والاشتباكات المسلحة (الكمائن والاقتحامات)، القصف بالهاون والصواريخ.

لقد وجهت انتقادات متعددة إلى مسيرة الأداء العسكري للمقاومة الفلسطينية، بعضها تم إرجاعه إلى خلل في بعض الممارسات الفلسطينية لاستراتيجية حرب الشعب، لكن هناك ثوابت لا يمكن إنكارها، وأبرزها أن أحدًا على الساحتين العربية والدولية لم يكن ليتحرك نحو الاعتراف بالحقوق الفلسطينية المشروعة لولا النشاط العسكري الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني وتشبث الشعب الفلسطيني بأرضه.

ـ 3 ـ

آنا بروشيفسكايا. **حرب بوتين في سوريا: السياسة الخارجية الروسية وثمن الغياب الأمريكي**. ترجمة وتقديم قيس قاسم العجرش. بغداد: دار سطور للنشر والتوزيع، 2022. 380 ص.

ترى الباحثة الروسية آنا بورشيفسكايا في كتابها الجديد حول «حرب بوتين في سوريا...» أن التوقعات الأمريكية وبعض المراقبين الدوليين بغرق روسيا في المستنقع السوري عقب تدخلها في سورية عام 2015 لم تكن واقعية، إذ أثبتت التطورات أن بوتين حقق أهدافًا رئيسية للسياسة الخارجية الروسية والداخلية من دون تكاليف باهظة، وبات في وضع جيد للتأثير في توجيه مستقبل سورية وتظهير صورة روسيا كقوة رائدة وفاعلة في الشرق الأوسط، مع ما يحمل ذلك من نتائج لها تداعيات سلبية على المصالح الغربية في المنطقة وعلى العلاقات الروسية ـ الغربية وبخاصة الروسية ـ الأمريكية على المستوى الدولي.

وتوضح الكاتبة أن لروسيا علاقة تاريخية خاصة مع دمشق، وقد أخذت في الحسبان عند اتخاذ قرارها بالتدخل في سورية الجوانب كافة السياسية والدبلوماسية والعسكرية وردود الفعل الغربية وبخاصة الأمريكية، إضافة إلى الرأي العام داخل روسيا الذي عبر عن دعمه للتدخل في سورية وسط حملات إعلامية ضد الولايات المتحدة بوصفها وراء الصراع في سورية، وتحذير القيادة الروسية من انتقال الإرهاب إلى الداخل الروسي، ناهيك بدور الوحدات العسكرية والأمنية الخاصة من طراز «فاغنر» المقرّبة من الجيش الروسي أو الكرملين، التي تعمل على تشغيل الآلاف من العسكر المتقاعدين أو العاطلين من العمل، وإرسالهم إلى سورية للعمل في وظائف أمنية وسياسية وعسكرية ودفاعية شتى، تخدم جميعها أغراض السياسة الخارجية الروسية بالتنسيق مع الجيش الروسي الرسمي.

وتخلص الباحثة الروسية إلى أن قرار القيادة الروسية بالتدخل في سورية هدف بالدرجة الأولى إلى إعادة روسيا إلى الشرق الأوسط، وإقامة محور روسي ـ إيراني ـ سوري، مع الأخذ في الحسبان متغيرات القوى الداخلة على الخط السوري مثل تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة. وتضيف أن بوتين قد ضمن لروسيا قواعد في شرق المتوسط، تتيح له استعراض القوّة نحو مياه الخليج الدافئة وأفريقيا؛ وهذا ما عجز القياصرة عن إنجازه. ويصبح الوضع أكثر تعقيدًا بالنسبة إلى الولايات المتحدة إذا

ما نجحت روسيا في تحقيق توازن بين أنشطتها في أوروبا والشرق الأوسط، وعززت علاقتها مع الصين التي تعد أكبر اختبار جيوسياسي للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

ـ 4 ـ

مجموعة من الباحثين. **القوة الناعمة في المنطقة العربية (السعودية، تركيا، إيران): دراسة في الاستراتيجيات والتأثير**. ط. 3 مزيدة ومنقحة. إسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2022. 319 ص.

يسعى هذا الكتاب للإجابة عن عدد من التساؤلات حول استخدام القوة الناعمة من جانب كل من السعودية وتركيا وإيران في المنطقة، متناولًا مصادر القوة الناعمة وأدواتها التي توظفها الدول الثلاث لخدمة مصالحها في مناطق نفوذها، وكيفية استخدامها، وتأثيرها في توجهات سياساتها الخارجية.

يأتي الكتاب في ظل تصاعد استخدام القوة الناعمة مع تطور تكنولوجيا المعلومات وسرعة الوصول إلى المجتمعات وتأثير ذلك في السياسة، وبعدما بدأ مصطلح القوة الناعمة يتكون ويتبلور مع الكاتب والأكاديمي الأمريكي جوزيف ناي أوائل التسعينيات ليعني قوة الاستتباع غير القهرية وذلك من طريق جذب الآخرين وجعلهم يريدون ما تريد، وليس من طريق إرغامهم وقهرهم وتهديدهم بالعمل العسكري أو ممارسة الضغط الاقتصادي عليهم. وقد بدأت الأمم تبدي اهتمامًا بالقوة الناعمة على نحوٍ متصاعد ووجدت ضرورة لدمجها في استراتيجياتها وسياساتها الخارجية في سعيها لتأمين مصالحها من دون اللجوء إلى استخدام القوة الصلبة أو العسكرية مع ما تنطوي عليه من تكاليف باهظة وكارثية على مختلف الصعد المادية والإنسانية.

وتستند الدول الساعية لاستخدام القوة الناعمة إلى موارد هذه القوة التي غالبًا ما تتمثل بالثقافة التي تسهم بصورة أساسية في عملية جذب الآخرين، والقيم السياسية والسياسات الخارجية التي يحرص المعنيون بإنجاح القوة الناعمة على جعل الآخرين ـ في الداخل والخارج ـ ينظرون إليها على أنها شرعية وأخلاقية.

ويكتسب البحث في استخدام القوة الناعمة في المنطقة العربية أهميته، في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة وتسابق القوى الكبرى والإقليمية على إيجاد مناطق نفوذ فيها، تضمن تأمين مجموعة من مصالحها الحيوية في الوقت الذي تعاني البلدان العربية أزمة سلطة نتيجة غياب النموذج السياسي الذي يضمن الاستقرار السياسي وبناء الدولة القوية.

وإذا أمعنّا النظر في واقع المنطقة العربية التي توسعت فيها رقعة الصراعات فيها، وتعددت أدوات النفوذ الإقليمية والدولية، تظهر الحاجة إلى دراسة القوة الناعمة في ثلاث دول محورية في الشرق الأوسط، وهي تركيا والسعودية وإيران. لقد سعت تركيا من خلال التحولات السياسية التي حققتها والمشكلات الاجتماعية التي تمكنت من مواجهتها والمشاريع الاقتصادية التي روجتها خلال السنوات الماضية أن تدفع الكثير من المثقفين والقيادات العربية للإشادة بالتجربة التركية. كما نجحت تركيا في توظيف القوة الناعمة لتعزيز موقعها

الجيوستراتيجي، ناهيك بدور الوساطة التي تؤديها في أكثر من ملف في المنطقة، وبخاصة الملف السوري مع روسيا. وتساهم إيران في استخدام القوة الناعمة في الملف السوري إلى جانب روسيا أيضًا، وتسعى إلى التركز على القيم التي تدحض الاتهامات الموجهة إليها من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل. أما السعودية فتركز على المشاريع الاقتصادية الكبرى التي تقدم المملكة كنموذج للاستقرار والازدهار. ولا تغفل السعودية المساهمة في الوساطات التي تساعد على الاستقرار في المنطقة.

ثانيًا: كتب أجنبية

ـ 1 ـ

Matthias Schmelzer, AaronVansintjan and Andrea Vetter

The Future Is Degrowth: A Guide to a World beyond Capitalism

London: Verso Books, 2022. 320 p.

نظرية انخفاض النمو هي نظرية سياسية واقتصادية تشدد على تغيير أولويات المجتمع من النمو الاقتصادي والإنتاج إلى مجتمع يقوم على الاستدامة والرفاهية والاهتمام بالبيئة والتعاون. ويعود الدافع الأساسي وراء السعي لخفض النمو إلى الحاجة إلى توفير الاستدامة البيئية على المدى الطويل وتحسين نوعية الحياة. ويعني هذا الانخفاض في النمو على نطاق واسع انكماش الاقتصادات بدلًا من نموها، بحيث نستخدم قدرًا أقل من طاقة العالم وموارده، وهو ما يمكن الاقتصادات أن تساعد نفسها ومواطنيها والكوكب فتصبح أكثر استدامة، علمًا بأن تراجع النمو بالمعنى التقليدي المتعارف عليه يحمل دلالة سلبية كونه يأتي في مقابل معنى «النمو» المتصور بصورة إيجابية. بمعنى أوضح، يُنظر إلى مصطلح النمو ـ بموجب نظرية انخفاض النمو ـ كورم خبيث قائم على التوسع والاستخراج الدائم، وكركيزة أساسية للرأسمالية ومصدر للنضوب البيئي.

من هنا تمنح نظرية انخفاض النمو في هذا الكتاب الأدوات اللازمة للتحرر من الاقتصاد الرأسمالي، الذي لا يعمل، ولا يمكن تفعيله. كما تقدم تاريخًا مغايرًا إن لم يكن مضادًا لكيفية ظهور النمو الاقتصادي في سياق الاستعمار والتصنيع الذي يغذي الوقود الأحفوري والحداثة الرأسمالية، وتسعى إلى تشريح أيديولوجيا النمو التي تخفي التفاوتات المتزايدة والتدمير البيئي المرتبط بالرأسمالية التي تبني آمالها الطوباوية على تطوير القوى المنتجة، وإعادة توزيع ثمار النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، بينما تظهر الأدلة المتزايدة أن النمو الاقتصادي المستمر لا يمكن أن يكون متوافقًا مع استدامة الحياة وليس ضروريًا لحياة كريمة للجميع.

يقدم هذا الكتاب نظرية انخفاض النمو بوصفها أمرًا لا بد منه لتجاوز الأزمات الحالية مستقبلًا. ويمثل الكتاب دليلًا إلى عالم ما بعد الرأسمالية يؤكد عدم جدوى الأيديولوجيا والسعي لتحقيق نمو غير محدود على كوكب محدود. إن الأزمات المتعددة الحالية، بما في ذلك انتشار الاحتباس الحراري الكارثي، تجبر البشر على إعادة التفكير بالسعي المستمر للاستهلاك العشوائي والثروة والسلطة والاستغلال الاستعماري والنهب البيئي

والتفوق الاقتصادي البربري، بما يؤدي إلى احترام الحدود البيئية لأمن الأرض، واستعادة الإنسان لإنسانيته.

ـ 2 ـ

Talal Mohammad
Iranian-Saudi Rivalry since 1979: In the Words of Kings and Clerics
London: I. B. Tauris, 2022. 480 p.

يسعى مؤلف هذا الكتاب إلى تحليل خطابات النخب والمسؤولين ورجال الدين في السعودية وإيران التي غالبًا ما تحمل إشارات حول الاختلافات السياسية والطائفية والقومية بين البلدين، متناولًا مصادر تلك الخطابات الدينية والسياسية والصحافية.

ويعرض الكاتب للخطابات التي رافقت الأحداث التي سادت في الخليج منذ الثورة الإيرانية 1979 والحرب العراقية ـ الإيرانية وغزو العراق للكويت عام 1990 وحرب الخليج الثانية، وصولًا إلى الغزو الأمريكي للعراق ومن ثم انتفاضات «الربيع العربي» التي زادت من التنافس بين البلدين.

يسلط الكاتب الضوء على الاعتبارات السياسية والجيوسياسية التي تؤجج التنافس بين البلدين، ويرى أنه غالبًا ما تصرفت السعودية وإيران كمنافسين جدّيين على النفوذ في الشرق الأوسط وبخاصة منطقة الخليج منذ الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 على الأقل والحرب العراقية ـ الإيرانية 1980 ـ 1988. وفي حين أن كلا البلدين يعرّفان أنفسهما على أنهما إسلاميان، فإن الاختلافات بين سياساتهما الخارجية لا يمكن أن تكون أكثر دراماتيكية. ففي معظم النواحي، تعد السعودية قوة إقليمية قائمة، بينما تسعى إيران غالبًا إلى تغيير ثوري في جميع أنحاء منطقة الخليج والشرق الأوسط الأوسع بدرجات متفاوتة من الشدة. كما أن للسعودية علاقات قوية مع الدول الغربية، بينما تنظر إيران إلى الولايات المتحدة على أنها أخطر عدو لها. وربما يكون الاختلاف الأهم بين البلدين هو أن السعودية دولة عربية سنية محافظة، بينما إيران دولة شيعية غالبًا ما ينظر كبار السياسيين إليها على أنها المدافع والزعيم الطبيعي للشيعة في جميع أنحاء المنطقة. وقد انعكس التنافس بين الرياض وطهران في سياسات عدد من الدول الإقليمية حيث تمارس هاتان القوتان نفوذًا، بما في ذلك العراق ولبنان وسورية ومصر والبحرين وغيرها.

ـ 3 ـ

Todd Landman and Christine Garrington
The Rights Track: Sound Evidence on Human Rights and Modern Slavery
London: Anthem Press, 2022. 266 p.

يستخدم هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ محتوى ثريًا من بودكاست [www.rightstrack.org] في كتاب مبتكر يهدف إلى تعزيز وإثراء فهمنا لتحديات حقوق الإنسان التي تواجه العالم اليوم، وذلك من خلال عرض للدور المهم للأدلة في مواجهة تلك التحديات متناولًا، وسيلة البث الصوتي كأداة لمناقشة كيفية استخدام الأدلة البحثية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

يقع الكتاب في سياق حقبة ما بعد 11 سبتمبر والكثير من التغييرات الجيوسياسية التي حدثت خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين. وتتمحور دوافعه حول إظهار العمل الصحي والملهم الذي يتم تنفيذه على أبعاد متعددة لحقوق الإنسان، والتقاط أنواع مختلفة من الأفكار والمعرفة حول حقوق الإنسان من خلال تنسيق

الحوارات والمحادثات للبودكاست، وتوضيح الأهمية الدائمة لحقوق الإنسان، ولا سيما خلال الأوقات الصعبة على نحوٍ متزايد.

تمت هيكلة كل سلسلة من البودكاست حول أسئلة متعددة في مجال حقوق الإنسان، التي تطورت بصورة موضوعية على مدار ست سنوات (2015 ـ 2021). ويقوم الكتاب أيضًا بتجميع هذه الأسئلة بحسب الموضوع، حيث يكتب النص للجمهور العام وبأسلوب سهل الاستخدام.

يقدم الجزء **الأول** من الكتاب الخلفية والسياق للمحتوى، بينما يتناول الجزء **الثاني** موضوعات مهمة تتعلق بحقوق الإنسان تتراوح من تعبئة حقوق الإنسان إلى حقوق الإنسان في أوقات جائحة كوفيد ـ 19. وإذ يتناول الجزء الثالث التحدي العالمي المتمثل بالعبودية الحديثة، وهو أحد أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة الذي يهدف إلى مساعدة أكثر من 40 مليون مستعبد في العالم اليوم، يقدم الجزء الرابع تقييمًا وإسقاطًا لمستقبل حقوق الإنسان. وفي الحصيلة يوفر التنسيق الحواري والمحادثي للبودكاست مصدرًا ثريًا لمحتوى حقوق الإنسان الذي يظل قريبًا من أصوات الأشخاص الذين يسعون إلى النهوض بحقوق الإنسان.

ثالثًا: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

Bilal Wahab,

«The U. S. Role in Iraq's Political Crisis: Guidelines for More Effective Engagement,»

Policy Watch (Washington Institute for Near East Policy), no. 3635 (1 August 2022).

يرى هذا المرصد السياسي حول الدور الذي يمكن أن تؤديه الولايات المتحدة في الأزمة السياسية في العراق، أن فك الارتباط الأمريكي بمجرى الأمور السياسية في العراق بعد انتخابات العام الماضي كان بمنزلة سوء تقدير مكلف، ولكن لا يزال بإمكان واشنطن تحقيق أهدافها في العراق من خلال دفع السياسيين إلى تأليف حكومة متعددة الطوائف والأعراق تحمي سيادة العراق، وتُوجّه البلاد بعيدًا من فلك إيران، وتحافظ على المصالح الأساسية في مجالَي الطاقة والأمن.

ويشير المرصد إلى أن الاتجاهات الحالية للأحزاب العراقية التي تسودها الانقسامات والتنافس على السلطة تتعارض مع توجه الولايات المتحدة بتأليف حكومة تكون مسؤولة أمام مواطنيها وتركّز على إنهاء الفساد وربط البلاد بدول مجلس التعاون الخليجي، بدءًا من الربط بشبكة الكهرباء وصولًا إلى العلاقات المصرفية التي تساعد على الحد من غسيل الأموال وهروب رأس المال.

ـ 2 ـ

Ahmad Nagi,

«Truce or Consequences?,»

Carnegie Middle East Center (8 August 2022).

تتناول هذه المقالة تطورات الوضع في اليمن، متناولة الهدنة التي تم التوصّل إليها في نيسان/أبريل الماضي لوقف إطلاق النار في البلاد. وقد أعلن المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، هانس غروندبرغ، في

الثاني من آب/أغسطس الجاري عن توصّل الأفرقاء المتناحرين في اليمن إلى اتفاق على تمديد الهدنة لشهرين إضافيين. وهذا هو التمديد الثاني منذ دخول اتفاق الهدنة التنفيذ مطلع نيسان/أبريل الماضي بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) والتحالف العربي الذي تقوده السعودية الداعم للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا. وتشمل بنود الهدنة السماح بدخول سفن النفط إلى ميناء الحُديدة والسماح برحلتين تجاريتين أسبوعيًا من مطار صنعاء وإليه. وينص الاتفاق أيضًا على أن المبعوث الخاص سوف «يدعو الأطراف إلى اجتماع للاتفاق على فتح طرق في تعز وغيرها من المحافظات لتيسير حركة المدنيين من رجال ونساء وأطفال.

وقد ساهمت الهدنة في خفض عدد الاشتباكات العسكرية بين الأطراف، ولا سيما الهجمات عبر الحدود التي كانت ارتفعت وتيرتها إلى حد كبير في مطلع العام الجاري. وأتاحت أيضًا لبعض اليمنيين الإفادة من الرحلات الجوية المباشرة إلى الأردن أو مصر عبر مطار صنعاء. وفي الوقت نفسه، ساهم تدفق المحروقات إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين في الحد من أزمة الوقود في تلك المناطق، بعدما كانت قد بلغت ذروتها في الفترة التي سبقت الاتفاق. والأهم أن الهدنة فسحت في المجال أمام المحادثات السياسية.

لكن يبدو أن الاتفاق تعثّر في مسألة فتح الطرق في تعز ومحافظات أخرى، وهي إحدى نقاطه الأساسية. فقد تمكن مكتب المبعوث الخاص من رعاية محادثات مباشرة بين الطرفَين في العاصمة الأردنية عمّان، لكن التوصل إلى تفاهم حول هذه القضية ظل بعيد المنال، وهو ما أدى إلى خيبة أمل كبيرة لدى اليمنيين الذين ينظرون إلى فتح الطرقات بأنه مؤشر على جدّية الأفرقاء المتناحرين في التخفيف من معاناتهم والتوصل إلى تفاهم سياسي أوسع. وقد تزايدت الانتهاكات للهدنة التي تركزت على وقف إطلاق النار بين الحوثيين والتحالف العربي بقيادة السعودية من دون أن تحقق نجاحًا يذكر على الجبهات في المناطق الداخلية بين الحوثيين والحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، ولا سيما في تعز ومأرب. من هنا يرى مراقبون أن الهدنة الحالية في اليمن أدت إلى تراجع مؤقت في حدّة النزاع الدائر في البلاد، لكن الإخفاق في التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار يشيران إلى أن الوضع الحالي قد يكون مجرد تمهيد لجولة عنيفة جديدة من المواجهة العسكرية.

ـ 3 ـ

Richard Haass,

«Xi Jinping's Guns of August,»

Council on foreign Relations (15 August 2022). Originally published at Project Syndicate.

يرى الدبلوماسي الأمريكي ورئيس مجلس العلاقات الخارجية ريتشارد هاس في هذه المقالة أن معظم المحادثات المتعلقة بالسياسة الخارجية في الولايات المتحدة تركزت خلال الأسبوعين الماضيين على ما إذا كان يتعين على رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي أن تزور تايوان أم لا، إذ يشير مؤيدوها إلى وجود زيارات سابقة لمثل هذه الزيارة، تأكيدًا لالتزام الولايات المتحدة بالوقوف إلى جانب تايوان في مواجهة الضغوط الصينية المتزايدة، في حين يرى النقاد أن الزيارة كانت في توقيت غير مناسب، لأن الرئيس الصيني شي جين بينغ سيشعر على الأرجح بالحاجة إلى الرد، خشية

أن يبدو ضعيفًا في طريقه إلى مؤتمر حزبي مهم هذا الخريف. كما كانت هناك مخاوف من أن الزيارة قد تدفع شي إلى بذل المزيد من الجهد لدعم الحرب الروسية في أوكرانيا.

وقد نددت الصين بزيارة بيلوسي، واتخذت إجراءات لحظر الاستيراد والتصدير وشمل رد فعل بكين هجمات إلكترونية وتدريبات عسكرية مثلت تصعيدًا كبيرًا على أي شيء فعلته سابقًا من إجراءات المعاقبة والترهيب، علمًا أنه كان لدى القيادة الصينية خيارات كثيرة. فعلى سبيل المثال كان من الممكن أن تتجاهل زيارة بيلوسي أو تقلل من شأنها. لكن ما حصل كان رد فعل مبالغًا فيه لتبرير التصرف الصيني، ويرتبط في جزء منه بالوضع السياسي والاقتصادي الداخلي المشحون بشكل متزايد في الصين إذ يسعى شي إلى أن يتم تعيينه لولاية ثالثة غير مسبوقة كزعيم للحزب الشيوعي الصيني؛ لكن الأداء الاقتصادي للبلاد، الذي كان على مدى عقود المصدر الرئيسي للشرعية لقادة الصين، لم يعد من الممكن الاعتماد عليه مع تباطؤ النمو، وارتفاع معدلات البطالة، وانفجار الفقاعات المالية. كما أن إصرار شي على الحفاظ على سياسة خالية من فيروس كورونا يلقى أيضًا انتقادات على المستوى المحلي ويقلل من النمو الاقتصادي.

من هنا، يبدو أن شي يتحول إلى القومية كبديل. وعندما يتعلق الأمر بتوليد الدعم الشعبي في الصين، تعطى الأولولية لتأكيد سيادة الصين على تايوان. كما يأتي التصعيد الصيني في ظل الحالة السيئة لعلاقات الصين مع الولايات المتحدة، إذ إن الرسوم الجمركية على الواردات من الصين لا تزال سارية، ولم تشهد العلاقات أي تحسن يذكر. ومن غير المستبعد أن تقرر الصين أنه يجب عليها العمل عسكريًا ضد تايوان لإنهاء النموذج الديمقراطي الذي تضعه تايوان وتجنب أي تحرك متصور نحو الاستقلال.

إذًا، ما العمل؟ وقد أظهرت الصين إرادتها وقدرتها على استخدام قدراتها العسكرية المتزايدة في مناطق أبعد؟

أولًا، يرى هاس أنه يجب إعادة إرساء الردع. وهذا يستدعي تعزيز قدرة تايوان على مقاومة أي استخدام صيني للقوة، وزيادة الوجود العسكري الأمريكي والياباني والتنسيق، والتعهد صراحة بالدفاع عن تايوان إذا لزم الأمر. سيكون من المهم إثبات أن الولايات المتحدة وشركاءها ليسوا منشغلين بروسيا إلى درجة أنهم غير قادرين أو غير راغبين في حماية تايوان.

ثانيًا، يجب إعادة صوغ العلاقات الاقتصادية مع الصين. نمت تايوان وغيرها في آسيا، بما في ذلك اليابان وكوريا الجنوبية، إضافة إلى دول في أوروبا، معتمدة أكثر فأكثر على الوصول إلى السوق الصينية والواردات من الصين إلى درجة أنه في حالة الأزمات، ربما لا تكون العقوبات أداة سياسية قابلة للتطبيق. والأسوأ من ذلك، قد تكون الصين في وضع يمكنها من استخدام النفوذ الاقتصادي ضد الآخرين للتأثير في أفعالهم. حان الوقت لتقليل مستوى الاعتماد التجاري على الصين.

كما تحتاج الولايات المتحدة أيضًا إلى سياسة حكيمة ومنضبطة في شأن تايوان. يجب على الولايات المتحدة أن تستمر في التمسك بسياسة صين واحدة، التي طورت العلاقة النهائية بين البر الرئيسي وتايوان لأكثر من 40 عامًا. وعلى الولايات المتحدة أن تسعى إلى معالجة أي أزمة تعترض تحسين العلاقات بين البلدين بما في ذلك الخلاف حول تايوان ولديها الفرصة للقيام بذلك □

□ *More Books* ..... Gaby El-Khoury 162

Arabic Books: International Criminal Justice and National Sovereignty with Reference to the Arab Case; The Palestinian Military Experience: Notes on Theory and Performance; Putin's War In Syria: The Russian Foreign Policy and the Price of US Absence; Soft Power in the Arab Regin (Saudi Arabia, Turkey, Iran): A Study in Strategies and Impact.

English Books: The Future Is Degrowth: A Guide to a World beyond Capitalism; Iranian-Saudi Rivalry since 1979: In the Words of Kings and Clerics; The Rights Track: Sound Evidence on Human Rights and Modern Slavery.

Reports: The U. S. Role in Iraq's Political Crisis: Guidelines for More Effective Engagement; Truce or Consequences?; Xi Jinping's Guns of August.

The views and opinions expressed in the journal
do not necessarily reflect the views adopted by the
Centre for Arab Unity Studies nor the «Arab Future»

19 crisis, particularly with regard to the rapid advance of nationalism and the shortcomings of globalization and democracy in the face of a nationalist, populist model with authoritarian tendencies that has to some extent managed to propagate its racial, anti-pluralistic discourse.

□ *Social Welfare and the Challenges of Protection against the Threat of Covid-19* ..... Mohammed Mejahri 104

With the intensification of the health crisis and the rising number of Covid-19 infections, countries around the world found themselves faced with the inevitable need to reconsider their development programs to contain this emerging threat and find new ways to protect their citizens against any potential humanitarian disaster in the near future. As a result, it is necessary to adopt new development plans based on welfare programs focusing on two main areas: the quality of health services and the efficiency of social protection. These objectives require significant investment in human resources through capacity-building and empowerment, in order to enable them to adapt positively to natural and economic transformations by ensuring decent living conditions to sustain development and welfare. This, in turn, calls for substantial reforms in development visions.

■ Articles and Opinions

□ *The Agricultural Issue in Yemen and its Relation to Independent Development* ..... Zayd Ali Basha 121

■ Major Figures

□ *Nazira Zeinedine: Pioneer of the Feminist Thought* .. Nadia Hanawi 127

■ Book Reviews

□ *The Unspoken Part in History* ..... Fadl Al Naqib 143

□ *Political Parties and Protests in Morocco 1934–2020* (Munia Bennani–Chraibi) ... Elhabib Stati Zineddine and Moustafa Majeedi 156

However, Israel faced severe crisis due to its racial discrimination against this segment of the population, which was seen as inferior to European Jews. This gave rise to a major conflict between eastern and western Jewish communities, fueled by class, culture, and civilization differences.

■ Covid-19 in a Troubled World (6th issue)

□ *Repercussions of Covid-19 on the European Union* ..... Dina Mohammed Tamman and Mohammed Shawky Abdel Aal El-Anany 69

The outbreak of the Covid-19 pandemic and its economic, social, and political repercussions have revealed numerous vulnerabilities in the face of severe disasters, both at the level of governments and major cooperative entities, believed to be the ideal model around the world. Although the European Union is among the largest of such entities, the pandemic uncovered many shortcomings in this massive international organization. Individualism, self-interest, and the lack of solidarity were common features of the EU's decision-making during the first wave of the pandemic. This study sheds light on the current reality of EU countries following the spread of Covid-19, as well as the EU's future in dealing with major disasters.

□ *Covid-19 in the West: The Decline of Liberal Values and the Stealthy Rise of Nationalism* ..... Khedidja Ziani and Mohammed Halim Limam 87

This study analyzes the return of nationalism and its role in the decline of democracy and liberal values, which have coincided with the outbreak of the Covid-19 pandemic. It discusses the various outlooks and opinions on the upsurge of nationalism and the return of borders or, conversely, their decline in case international cooperation and solidarity are reinforced in response to the pandemic. The study also discusses the potential regression of democracy in favor of tyranny, which would expand and exacerbate authoritarianism in political regimes around the world. It highlights how emergencies are often exploited to solidify tyrannical rule and draws lessons from the Covid-

explores the European approach to cooperation with the purpose of achieving integration and joint security in the Mediterranean region. Specifically, the study examines the problematic of the Euro-Med approach to the Libyan crisis, and the hypothesis that it constitutes a test for this partnership. Indeed, the Libyan crisis has revealed the limits of the Euro-Med partnership in managing the situation to ensure stability in the region, as European disunity and competition have inhibited the potential of this partnership. The study comes to the conclusion that a new approach is needed – one that would end competition within the EU and reinforce its role within the framework of a collaborative effort to find a political solution to the Libyan crisis, with a view to rebuilding the EuroMed partnership, based on an approach that responds to regional transformations.

□ *Political Participation and Empowerment of the Youth in Morocco* ..... Said Chougag 43

This study explores the reality of the youth's political participation and empowerment in Morocco in order to place renewed emphasis on the value of empowerment and its role in building society. This aim is hindered by undeniable legal and institutional challenges. However, the Moroccan youth have unshakable resolve, and they are determined to continuously reinforce their political participation in the management of public affairs to gain recognition for their competence and their leadership potential within and without the political field in a society in transition. Political participation is a primary area of contention for the youth, as it is the main gateway to uphold democracy. The youth have a central role to play in urging citizens, both men and women, to join political parties.

□ *Demographic Composition of Eastern Jewish Communities in Israel: Integration and Discrimination* .... Ruba Obada Maswada 57

Israeli society consists of Jewish immigrants and settlers from different racial groups. Due to the large number and cultural diversity of these immigrants, Israel had to adopt several policies to both absorb and integrate them. This caused a serious problem in Israeli society, particularly for eastern Jewish communities coming from Arab countries, who represent an important part of this society.

AL MUSTAQBAL AL ARABI
[THE ARAB FUTURE]

Editor-in-Chief
Luna Abuswaireh

Editor
Fares Abi Saab

Vol. 45 **No. 523** **September 2022**

Abstracts

■ Editorial

□ *Resistance and Arab Nationalism* ..... Ibrahim Alloush 7

■ Studies

□ *East-West Dialogue from the Perspective of «Cultural Symbol» Theory* ..... Mahmoud Dhaouadi 11

The clash of cultures or, conversely, dialogue between cultures has long been an issue of contemporary interest. The Covid-19 pandemic has likely aggravated these dynamics, due to the ensuing fear and hatred of the Other and people's attempt to distance themselves as far away as possible from others. By contrast, Arab political and cultural discourse calls for dialogue with the West. The author of this study draws on his cultural symbol theory to interpret and form an understanding of the circumstances of this dialogue. This theory is first and foremost based on the belief that «humans are, by nature, cultural beings,» due to the centrality of what the author refers to as «cultural symbols» in people's identity. In fact, these are distinctive features that humans have over other species or modern AI-powered machines.

□ *European Approach to the Libyan Crisis: The Limits of the EuroMed Security Partnersh*p ..... Ahmad Solhi 23

This study tackles the Euro-Mediterranean partnership and its transformations and addresses its various aspects and challenges. It